د. عبد المنعم سعيد



إصلاح الساسة

الحزب الوطني والإخوان والليبراليون

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع

إصلاح الساسة

الحزب الوطني والإخوان والليبراليون



د. عبد المنعم سعيد

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 9771437909

رقم الإيداع: 22802 / 2009

الطبعة الأولى: يناير 2010

تليف ون : 33466434 - 33472864 02

فاك س : 33462576 02

خدمة العملاء: 16766

Website: www.nahdetmisr.com

E-mail: publishing@nahdetmisr.com

21 شارع أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة



هذا الكتاب...

إصلاح الساسة

الحزب الوطني والإخوان المسلمون والليبراليون

على مدى السنوات الماضية تملكتني قناعة رددتها كثيرًا وهي أن إصلاح مصر، ونظامها السياسي خاصة، لن يحدث، أو يحدث بالدرجة المطلوبة حتى يتحول إلى نظام ديمقراطي كما هو معروف في النظم الديمقراطية، ما لم تقم القوى السياسية الرئيسية في البلاد بتغييرات جوهرية داخلها. هذه القوى تتجسد في كل من الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وجماعة «الإخوان المسلمون»، والليبراليون؛ وهي قوى تشترك في عدد من الأمور رغم تباعد توجهاتها السياسية. فمن ناحية؛ فإن القوى الثلاث تمثل تيارات سياسية عامة تتراوح ما بين اليسار واليمين، والراديكالية والاعتدال، والمحافظة والتقدمية، وبشكل ما فإن كلاً منها يمثل مظلات، أو جبهات سياسية واسعة تشمل كل ألوان الطيف السياسي بحيث يصعب أحيانًا تحديد تيار نقي فيها. ومن ناحية أخرى، فإن هذه التيارات ذات طبيعة أصيلة، فهي جزء من الحركة الوطنية المصرية، بل إنها بشكل أو بآخر هي جزء من عملية بناء مصر الحديثة حتى ولو تراوحت المسافات بين كل تيار وفكرة «الحداثة» ذاتها. ومن ناحية ثالثة فإن هذه التيارات الثلاثة متجذرة في البيئة السياسية المصرية بحيث يصعب «استئصال» أيٍّ منها، وكلٌّ منها لديه من الأدوات والقدرات ما يجعله باقيًا في الساحة، ومؤثرًا فيها، حتى ولو ضاقت الظروف عليه.

ولكن؛ ورغم كل ذلك، فإن القوى الثلاث عجزت عن التواصل فيما بينها، وهناك شواهد كثيرة على أن الشقة تتباعد فيما بينها، وبشكل من الأشكال؛ فإن ذلك أضر كثيرًا بالنظام السياسي المصري، وسبل العمل على إصلاحه وتطويره بحيث يكون ملائمًا للعصر من ناحية، ومعبرًا عن المجتمع السياسي المص ري

من ناحية أخرى. وكانت مواجهة ذلك، كما حاولت خلال الأعوام الماضية، هو ما اقترحته في كتابات عديدة بأن تسعى كلٌّ من هذه القوى إلى التخلص من توجهات داخلها، هي -من ناحية- تقف ضد التطور الديمقراطي في مصر، ومن ناحية أخرى فإنها تؤدي إلى حدوث حالة من الاحتقان السياسي في البلاد التي قد تصيبه بأورام غير حميدة يصعب التعامل معها في المستقبل.

كانت الفكرة ببساطة هي أن يتخلص كل تيار من خلال النقد الذاتي، والحوار المتصل، مما يدفع إلى تكريس الاستبداد، وما يؤدي إلى حالة من التوتر والخصام السياسي الذي لا يفيد التطور الاقتصادي والاجتماعي وملاحقة العصر في البلاد. فالحزب الوطني الديمقراطي في حاجة ماسة إلى التخلص من تيار «الاتحاد الاشتراكي» داخله، أي التيار الذي يعتقد جازمًا أن في مصر «حزب وطني واحد»، وأن بقية الأحزاب والقوى السياسية إما أنها غير وطنية وإما أنها ممالئة للخارج، والأخطر من ذلك أن ما يصلح لمصر هو «حزب واحد» لأن فكرة الحزبية والتعددية ما هي إلا دعوة لشقاق وتمزيق الوطن والدولة. فإذا ما كانت الظروف ضاغطة، والأحوال العالمية لم تعد تسمح بمثل هذه الحالة، فإن البديل هو حزب واحد بديل وقائد، يكون كالشمس التي تجري وراءها توابع وكواكب لا يصدر من أي منها حرارة ولا تولد ضوءًا من أي نوع. هذا التيار داخل الحزب لا يُبقي فقط سيطرة الدولة على الحياة السياسية، بل إنه يقاوم بشدة فكرة تطور الحزب نفسه إلى حزب ديمقراطي كما جرى لأحزاب قائدة وكان لها نفس الوضع في بلدان أخرى خاصة في المكسيك وباقي دول أمريكا الجنوبية.

الإخوان المسلمون، على الجانب الآخر، لديهم تيار أصيل يدعو إلى الدولة الدينية، أي دولة رافضة ومخاصمة، وأحيانًا مقاومة، للدولة المصرية الحديثة والعصرية. وبينما كانت هذه الفكرة غامضة، ويحاول بعض الناشطين من الإخوان نفيها، فإن البرنامج الذي أصدرته الجماعة كان شهادة جامعة، ليس فقط على وجود هذا التيار، بل أيضًا على سيطرته على قلب الجماعة بحيث

كان قادرًا على فرض وجهة نظره على تيارات أخرى أكثر سماحة وتطورًا وتقدمية. هذا التيار لا بد من تغييره أو تطويره أو حتى استنكاره داخل الجماعة ذاتها؛ لأنه لا يجعل الصراع السياسي في مصر حول أفكار وسياسات، وإنما حول جوهر الدولة ذاتها ومحتواها، بالإضافة إلى أنه يعطي مبررًا للأفكار «الشمولية» الأخرى في المجتمع على البقاء.

الليبراليون المصريون لديهم حالة متناقضة، فهم، من ناحية، لا يشغلون قلب الساحة السياسية كما كان الحال في النصف الأول من القرن العشرين عندما كان حزب الوفد هو الحركة السياسية المعبرة عن الوطنية المصرية، ولكن فكرتهم- من ناحية أخرى- عن التعددية السياسية والحياة الديمقراطية هي الفكرة «الحكم» في الواقع السياسي المصري الذي تحتكم له كل الأطراف حتى ولو كان لديها في داخلها، وفي تصرفاتها، ما يناقض الفكرة الديمقراطية ذاتها. وفي هذه الحالة المزدوجة من التهميش، والهيمنة، فإن الليبراليين المصريين عجزوا عن التأثير في المجتمع السياسي كله بحيث تصبح الفكرة جزءًا من النسيج الخاص بكل الحركات السياسية الأخرى. ومن ثم فإن انتشار الفكرة الديمقراطية، والأفكار الليبرالية في العموم، تم بالتركيز على الشكل، وغياب المضمون، والبعد عن الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وجمعيات وروابط المجتمع المدني. وفي بعض الأحيان ظهرت ضمن التيارات الليبرالية جماعة «أصولية» مفارقة بشكل كبير لقدرة المجتمع المصري على التعامل معها حتى بدت الفكرة الليبرالية منتمية إلى مجتمعات غربية أخرى. وهكذا فإن الليبراليين المصريين لديهم حاجة ماسة من ناحية إلى التواصل مع المجتمع المصري وإدراك المدى الذي وصل إليه من تطور ثقافي واقتصادي واجتماعي، ومن ناحية أخرى فإنهم في حاجة إلى المواءمة بين ما يرونه في البلدان الغربية المتقدمة والواقع المصري.

هذا الكتاب هو رسالة للتيارات السياسية الثلاثة، وهي رسالة حاولت أن أوجهها طوال السنوات الماضية من خلال مقالات نشرتها في صحف متعددة، وآن أوان

وضعها في ملف واحد بحيث يمكن المتابعة والمقارنة. وهو رسالة موجهة على وجه التحديد للساسة أو النخبة في هذه التيارات الثلاثة؛ لأنها هي التي تمثل القيادة الفكرية والثقافية والسياسية بالطبع. فربما كان في ذلك فائدة، وتنظيم للحوار، ومساهمة في النقد الذاتي.

والله ول ي التوفي ق.

القاهرة في 24/8/2009

أولاً

الإصلاح في مصر



هل نريد التغيير حقًّا في بر مصر؟

لدي شكوك قوية أننا نريد تغيير الأوضاع القائمة في مصر رغم كل الشكوى التي نسمعها صباح مساء، والمعايرة بأحوال الأمم التي سبقتنا ليلاً ونهارًا، والكم الهائل من التهكم على السلطة السياسية والحزب الوطني الديمقراطي. ومصدر هذه الشكوك أن التغيير لا يحدث إلا إذا توافرت هناك شروط؛ أولها أن تكون لدينا فكرة واضحة عن شكل التغيير المطلوب، بمعنى الحالة التي سننتقل لها من حالتنا الراهنة التي لا يرضى عنها أحد، أو على الأقل لا ترضى عنها الطبقة الفكرية والإعلامية في البلاد، وثانيها أن يكون هناك قوى اقتصادية واجتماعية قادرة على نقل السلطة السياسية المتمترسة في يد البيروقراطية المصرية العتيدة، وهي قوى لا بد أن يكون لديها مصادر للقوة والتحكم تسمح لها بقيادة التغيير، وقد تكون هذه المصادر في الكم أو النوع أو كليهما معًا، المهم أن تكون هناك كتلة حرجة كافية تنقل الأوضاع من حالة إلى حالة أخرى أكثر رقيًّا وتقدمًا. ولكن ربما كان أهم ما تحتاجه هذه القوى هو أن تكون مشروعة ومقبولة من الأغلبية لكي تقوم بمهمتها ليس من خلال الانقلاب والثورة على ما هو موجود، وإنما من خلال تطوير ما هو موجود. وثالثها أن تكون الظروف الإقليمية والدولية ملائمة لعملية التغيير هذه؛ حيث إن ظروف العنف والحرب كثيرًا ما تحيد أو تمنع عمليات التغيير المختلفة.

أفكار التغيير كلها تذهب إلى العودة إلى الوراء بسياسات قديمة ثبت فشلها في كل أنحاء العالم، بل وثبت فشلها في مصر ذاتها، فإذا ارتفعت الأسعار فإن الإجابة هي أن تضرب الحكومة «بيد من حديد» على يد التجار الجشعين لكي يفضوا الأسعار، وهو حل لم يعد له مثيل في العالم إلا في الدول الشمولية التي لا تضرب فقط بيد من حديد على يد التجار الجشعين وإنما على يد الشعب كله. وعلى أي الأحوال ما إن يبدأ الضرب على اليد حتى تختفي السلع وتنشأ سوق سوداء فورًا، ومن بعدها تعود السلعة س رًّا ولكنها أعلى سعرًا بعد أن تستفيد طوائف من الوسطاء والفاسدين، ولكن الرسالة هي أن تتدخل الدولة

أكثر مما هي متدخلة بالفعل، بل إن هناك صرخة عظمى من انسحاب الدولة وفقد سيطرتها على أملاكها ونفوذها لدى المصريين.

الحالة هذه تقول - ليس فقط - إننا لا نريد التغيير، بل إننا نشكو من حدوث التغيير، أو حتى احتمالات حدوثه. لاحظ هنا حالة المقاومة الشديدة لأية تغييرات في سياسات الدعم التي هي خرقاء وفاسدة، ولا يوجد في العالم الذي يتقدم من يسير عليها؛ ولاحظ هنا أيضًا حجم الرفض الجاري للاستثمارات الأجنبية المتصاعدة في مصر وهي واحدة من أهم المتغيرات الجارية الآن في المحروسة، والتي توسع من دائرة العمار وتنقل التكنولوجيا وتفتح فرص العمل. قد يكون مفهومًا القول إن الاستثمارات ليست كافية، أو إنها لا تأتي في أفضل المجالات التي تدعم التغيير والتقدم، ولكن أن توصف بأنها بيع لمصر وتفريط فيها فإن معنى ذلك الدعوة إلى وقفها كلية.

ولكن المسألة ليست فقط في نطاق الفكرة والأفكار الخاصة بتغيير السياسات، فإن عمليات تغيير المجتمعات - خلال القرنين الماضيين - في العالم كله قامت على أكتاف الطبقة البورجوازية الرأسمالية التي أعادت توزيع القوة على النطاق القومي ثم على النطاق العالمي. حدث ذلك في الدول الصناعية الغربية القديمة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وشمال أمريكا وأستراليا، ثم حدث بعد ذلك في الدول الآسيوية خلال ثمانينيات القرن الماضي، ودول شرق أوروبا وأمريكا الجنوبية خلال التسعينيات. وفي وقت من الأوقات حملت راية التغيير الطبقة العاملة، أو ممثلوها فيما عرف بالتجربة الاشتراكية، في الاتحاد السوفيتي والصين ومن سار على نهجهما من دول وأمم. ولكن التجربة في النهاية لم يكن للطبقة العاملة فيها نصيب، وانتهى الأمر كله بيد بيروقراطية عقيم لم تلبث أن تفككت وانهارت، وحتى عندما أبقت السيطرة السياسية والأمنية في شكل حزب شيوعي فإنها كما هو الحال في الصين وفيتنام سلمت البلاد لطبقة رأسمالية بالغة الحيوية، أخذتها إلى آفاق عظمى.

الحالة في مصر غير مسبوقة من حيث وقوف الشريحة الفكرية والثقافية في

مواجهة الطبقة الرأسمالية واقتصاد السوق وكل مفاتيح التغيير الاجتماعي الحق. والحجة الذائعة هي أن ما لدينا لا علاقة له بالرأسمالية، وأنها إما رأسمالية متوحشة أو رثة أو بُدائية، وكلها عبارات لا تعرف الكثير عن مراحل التطور الرأسمالى في بلد مثل مصر. وبشكل ما ساد بين الجماعة الإعلامية والثقافية تصور أنه لكي تكون الرأسمالية في مصر جيدة فإن عليها أن تكون مماثلة تمامًا لرأسمالية من نوع أو آخر يفضلها صاحب الرأى في ألمانيا أو فرنسا أو اليابان، أي عند آخر مراحل التطور الرأسمالي. ولما كان الحال غير ذلك فإن الهجوم ساحق وماحق على كل من ينتمي إلى هذه الطبقة حتى لو كان هو الذي قام بالتصنيع الثقيل أو قام بنقل تكنولوجيا متقدمة أو فتح الأبواب للعمل والتصدير وسط سيطرة قاسية من الدولة.

الظروف الإقليمية والدولية الملازمة للتغيير لا تقل أهمية عن أفكار وقوى التغيير، وعندما تغيرت دول كثيرة قبلنا فإنها سعت إلى خلق بيئة مناسبة حولها، أو توافق إقليمي وعالمي على أن تقدم دولة بعينها من مصلحة النظام الدولي. وفي بعض الأحيان فضلت الدولة العزلة الكاملة عن السياسة الدولية أو شاركت فيها بالحد الأدنى حتى تستطيع بناء نفسها وتعطي قوى التغيير وأفكاره الفرصة للممارسة والتجربة. ولكن الأمر لدينا مختلف فهناك من يريد دورًا إقليميًّا إلى حد الشغف ودون أن يتساءل أبدًا ما هو الثمن المدفوع للحصول على هذا الدور، وهناك من لديه غصة؛ لأن مصر لا تعيش حالة من المواجهة والضغط مع العالم كله كما تفعل إيران أو سوريا حيث البطولة والصمود، وهناك من يريد أن يعود الصراع العربي الإسرائيلي إلى مصر مرة أخرى بحيث تنتهى نوبة السلام التي أصابتها وتعود أيام الحرب مرة أخرى إلى سيرتها الطيبة الأولى!

ولو جمعت كل ما سبق فهل يوجد في مص ر من يريد التغيير حقًّا، أم أن كثرة منا تتراوح أفكارها ما بين التغيير إلى الخلف، والمراوحة في المكان وإبقاء كل الأمور على ما هي عليه بينما يمضغ الجمع حديثًا عن التغيير ؟!.

متى يحدث التغيير في بر مصر؟

أتابع مثل الكثيرين أعمدة الصحف، وسواء كان كاتب العمود يكتب أفكاره، أو أفكار قُرَّاءه التي يرسلونها إليه، فإنها كلها تقول إن التغيير يحدث في بر مصر عندما تريد الدولة لهذا التغيير أن يحدث. لاحظ هنا أن الدعوة تنطوي على مفارقة؛ لأن معظم ما يقوله الكتاب والقراء هو شكوى مما تفعله الدولة أو كان واجبًا عليها فعله، ومع ذلك لا تفعل؛ فتكون المسألة في النهاية أن الحل مطلوب ممن كان هو المشكلة في الأصل.

مناسبة الحديث مجموعة من الأعمدة الممتازة عن التعليم في مصر كتبها الزميل سليمان جودة تبادل فيها الرأي مع القراء من مصر ومن العالم وكانت النتيجة هي أن الدولة تفعل في التعليم ما هو قليل وما هو مضر، وكان واجبًا عليها أن تفعل الكثير وما هو مفيد، وبدلاً من دفع دعم خرافي للطاقة فإن عليها أن تدفعه دعمًا كافيًا للتعليم. وبحكم عملي في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ولأسباب لا أعلمها على وجه الدقة، ولكنها على الأرجح لها علاقة مع تاريخ المركز البعيد، فإن هناك قناعة لدى الكثيرين أن الروابط بين المركز والدولة وثيقة للغاية. ومن هذه الزاوية فإن جزءًا من عملي الدائم أن ألتقي جماعات وأفرادًا، كلهم اجتمعوا على مطالبة الدولة أن تفعل كذا ولا تفعل كذلك. وفي منتصف التسعينيات أتى جماعة من مخرجي ومنتجي السينما مطالبين بتدخل الدولة لحماية صناعة السينما من الانهيار. وذات مرة جاءت جماعة من علماء الكومبيوتر يطالبون بأن تتدخل الدولة لخلق طلب على أجهزة الكومبيوتر حتى يمكن لمصر أن تدخل إلى القرن الحادي والعشرين. وتأخذ هذه اللقاءات عادة شكلاً واحدًا، فهي تبدأ في العادة بشوط من السب في الدولة – يقصد الحكومة - وعدم كفاءتها وفسادها وتخلفها عن البلاد المتقدمة، ثم يكون هناك شوط ثان أن مشكلة بعينها هي قضية «أمن قومي» ليس مهمًّا أن تكون التعليم أو الصحة أو السينما أو الصادرات أو التكنولوجيا، ولكن المهم أن هناك طلبًا محددًا من الدولة التي

تجتمع فيها كل المواصفات السابقة على فعل كذا وكذا مادام الموضوع بهذه الحيوية. وفي الشوط الثالث يكون هناك نوع من التعجب والتعريض بجماعات المصالح؛ وعندما كنت أنصح الجماعة، مادام الحال كذلك، بالبعد عن الحكومة؛ لأنها على الأرجح إذا ما تدخلت فلن تعقد الموضوع فقط بل إنها سوف تجعله مستعصيًا على الحل؛ فإن ذلك كان يبدو رأيًا غريبًا!

ولفترات طويلة راقبت برامج الأحزاب المصرية المختلفة من اليمين واليسار، وسواء كانت المطالب قادمة من حزب التجمع أو من الحزب الناصري أو من جماعة الإخوان فإن الكل يطالب الدولة بالمزيد من التدخل في حل المشكلات، وكلها يتحدث عن الفقراء في مصر، وفساد الحكومة وانعدام كفاءتها، وفي الوقت نفسه يطالبها باستئناف الصراع مع إسرائيل والغرب، وحماية فلسطين والعراق ولبنان والسودان حتى يمكن استعادة «الدور الإقليمي»؛ ومن الغريب أنه مع كل هذا التدخل في حياة الناس وهذا الصراع مع أعداء يحتاج النصر عليهم إلى حالة من الحشد والتعبئة المستمرة يطالب الجميع بالديمقراطية.

هذه نصيحة للجميع: إن التغيير سوف يحدث في مصر عندما يكون هناك طلب فعال على التغيير، وحيث تتكون كتلة حرجة كافية من البشر والجماعات المنظمة التي ترى أن المجتمع هو الذي بيده الطاقة والثروة والأفكار. كل ما هو مطلوب أن ترفع الدولة يدها عن رقاب الناس، وعن حركة الأسواق، وعن حالة الطلب والعرض، ولا يكون هناك سوى حكومة لديها ما يكفي للتنظيم والتفكير في حركة المجتمع. ما سوف نفعله لن يكون أبدا إعادة اختراع للعجلة، وكل ما علينا فعله أن نبحث فيما لدينا من موارد بشرية ومادية ونعرف كيف نوظفها، وساعتها لن تبقى مصر على حالها، وسوف تتوقف الشكوى والأنين من الحكومة؛ لأن الناس سوف يكونون مشغولين بعملية التغيير التي يقومون بها بأنفسهم.

متى تتدخل الدولة؟ وكيف؟

تغير العالم كثيرًا نتيجة الأزمة الاقتصادية الراهنة، وكان جزءا من هذا التغير هو البحث في إعادة هيكلة التوازن بين الدولة والسوق، والدولة والمجتمع، وإعادة الاعتبار والتقييم لكل ما له علاقة بالسلع العامة؛ أي التي تخص جميع المواطنين. ولكن هذا التغيير، كما هو الحال مع كل أنواع التغيير، فإن له صفة نسبية حسب المجتمعات والدول، ودرجة الحرية التي كانت قد حصلت عليها الأسواق والشركات وحركة الأموال والسلع والبضائع. وإن الواجب هنا في مصر يقتضي قدرًا غير قليل من الحرص؛ لأن الصيحات العالمية المنادية بإعادة دور الدولة خرجت من الدول التي كانت فيها الدولة قد خرجت، أو ابتعدت بشكل كبير عن حركة السوق سواء من حيث المتابعة، أو من حيث المراقبة، وبالذات بالنسبة لحركة الأموال، وتحديد العلاقة بين الاقتصاد المالي أو الورقي والاقتصاد السلعي أو ما بات يعرف بالاقتصاد الحقيقي، فما جرى في الولايات المتحدة، والدول الصناعية المتقدمة، أن العلاقة انفلتت بين هذا الاقتصاد وذاك إلى الدرجة التي أدت ليس فقط إلى كثير من الفساد والخسارة المالية، وإنما أيضًا إلى توجيه ضربة كبيرة إلى الاقتصاد السلعي نفسه. ووفقًا لبعض التقديرات – مثل الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون- فإن 30 تريليون دولار قد اختفت من الثروة العالمية خلال شهور قليلة، أو ضعف الناتج المحلي للولايات المتحدة، أو نصف الناتج الإجمالي العالمي.

كل ذلك أدى إلى تغيرات كثيرة منها طبيعة وشكل النظام المالي العالمي، وتدخل الدول بحزم مختلفة للإنقاذ قد يصل مقدارها إلى 7.3 تريليون دولار من أجل تحفيز الاقتصاد الغربي والعالمي خلال الفترة القادمة. ولما كان ذلك لا يمكن أن يحدث دون درجة أو أخرى من التدخل فإن شكل التوازن الجديد أصبح موضع البحث؛ وربما كان فلاديمير بوتين رئيس الوزراء الروسي هو أهم من حذر من انقلاب الآية بحيث ينتهي تدخل الدولة إلى درجة من الهيمنة والسيطرة تؤدي إلى عودة النماذج الاشتراكية القديمة، والتي تؤدي إلى خنق

المبادرة الفردية، وقتل الروح التنافسية للسوق، وهي التي أدت إلى تخليق وتوليد الثروات العالمية كلها. ولم يكن بوتين وحده هو الذي اتخذ هذا الموقف أثناء انعقاد مؤتمر منتدى الاقتصادي العالمي الأخير في دافوس، وإنما تصدى له أيضًا كبار العاملين في الشركات الكبرى في العالم. ولم تكن القضية هي رفض مراقبة أو متابعة الدولة لما يجري في الأسواق، أو ضبط الفساد الذي استشرى في المؤسسات المالية العالمية الكبرى، وإنما هي قدرة منظمات ومؤسسات الدول على القيام بهذه المهمة. وعلى سبيل المثال فإن الدول والحكومات هي التي تقوم بضبط مطاراتها، وكيفية دخول وخروج الطائرات إلى سماواتها، ولكن حتى يحدث ذلك فإنه لا يتم إلا من خلال أفراد مؤهلين نفسيًّا وبدنيًّا وعلميًّا للقيام بهذه المهمة. ويحدث ذلك من خلال منظومة عالمية من القواعد تجعل هذه العملية لا تختلف في موزمبيق عنها في الولايات المتحدة.

مثل ذلك لا بد أن يحدث الآن ليس فقط في المؤسسات الاقتصادية القومية، بل أيضًا على مستوى المؤسسات الاقتصادية العالمية، ومن غير المعقول أن يأتي تدخل الدولة؛ ليس على سبيل تسهيل المهمة الاقتصادية للسوق، كما يحدث في عملية تسهيل دخول وخروج الطائرات، وإنما من خلال عملية عقابية تكون مهمتها وقف عملية التفاعل الاقتصادي من الأصل. وربما كان ذلك هو ما اعتادته «الدول» أو البيروقراطيات الحكومية التي لا تقيس نجاحها بمدى قدرتها على تحقيق الربح، أو زيادة الإنتاجية، وإنما من خلال قدرتها على الضبط، والعقاب. ولذلك فإن الأمر لن يحتاج تغيرًا في السوق وأدواته، حتى أخلاقه العامة، وإنما أيضًا تغييرًا في طبيعة البيروقراطية وكفاءتها وقدراتها العلمية والمادية والأخلاقية كذلك. ولعل المعضلة الحالية لكل الحكومات العالمية هي أن بيروقراطياتها ليست فقط أقل علمًا وتدريبًا من مثيلاتها في الشركات الخاصة، بل إنها، أيضًا، اعتادت جذب الأقل علمًا وموهبة؛ لأنها باختصار الأقل أجرًا ومكافأة. مثل ذلك لا بد له أن يتغير بحيث تكون الحكومات قادرة على جذب الأفضل، والأعلم، والأكثر موهبة وقدرة ومعرفة

بأحوال السوق الاقتصادية. ولعلنا في مصر نحتاج ذلك أكثر من أي بلد آخر؛ لأن البيروقراطية تتحكم في الاقتصاد بالفعل وتحتاج إلى تحويل تدخلها من العقاب إلى المتابعة والضبط.

الديمقراطية بعد أربعين عامًا!

يقال إن في السفر سبع فوائد، ولكننى وجدت فائدة ثامنة بعد السبع الأوائل، وهي أنها الفرصة الوحيدة التي خلالها يمكن للمتابع للشأن العام أن يقرأ ويتابع كل ما يكتب في بلادنا العزيزة. وهكذا تعودت خلال السنوات الأخيرة أن أمضي الصيف في الولايات المتحدة للتدريس أو للبحث أو لإلقاء محاضرات، في كل الأحوال فإن شبكة الإنترنت تتكفل بأن تبقيني على معرفة تامة بما يجري في البلاد. ولم تعد المسألة تتعلق فقط بما يكتب في الصحف، وإنما أيضًا بما يقال في البرامج الحوارية حيث يعاد بثها على شبكات خاصة مثل itube وArabtube، كما أصبحت المتعة الكبرى أصبحت في متابعة المدونات التي خلقت سوقًا للمعرفة الاجتماعية والسياسية لم يكن معروفًا من قبل.

مثل هذا الموضوع ربما نعود له مرة أخرى في المستقبل، ولكن ما حدث هو أنني وجدت فجأة عنوان صحيفة «المصري اليوم» يوم الاثنين 21 يوليو ينقل عن الأستاذ الدكتور بطرس غالي - الأمين العام للأمم المتحدة السابق، ونائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية الأسبق في مصر، والأمين الحالي للمجلس القومي لحقوق الإنسان في القاهرة - تصريحًا قاله خلال محاضرة ألقاها في مكتبة الإسكندرية، جاء فيه أن تحقيق الديمقراطية في مصر سوف يحتاج ما بين عشرين وأربعين سنة لكي يمكن تحقيقها. وحينما قرأت التصريح الذي كان العنوان الرئيس للصحيفة رجع بي الزمان لأكثر من أربعين عامًا إلى الوراء حينما التقيت أول مرة الدكتور بطرس غالي.

كأن ما جرى كان بالأمس حينما عبرت مع مجموعة صغيرة من الزملاء الجدد ميدان جامعة القاهرة في أحد أيام شهر سبتمبر عام 1966 من أمام النصب التذكاري العتيد إلى الناحية الأخرى في اتجاه مبنى صغير كان فيه مكتب الدكتور بطرس غالي، الأستاذ الذي يدرس لنا مادة «المدخل في علم السياسة»، والذي خصص لتلاميذه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ساعتين للقدوم وطرح الأسئلة. لم تكن الكلية قد حصلت بعد على مبناها الحالي داخل الجامعة

وإنما كانت تحتل «ملحقًا» في كلية الحقوق مشرفًا على الشارع المؤدي للجيزة، ومن ثم كانت مكاتب أساتذتها وإداراتها متناثرة في مبانٍ عجيبة، ولكننا وصلنا في النهاية إلى مكتب الأستاذ وفي ذهن كل منا عدد من القضايا الكبرى التي تبدأ من كيفية تحقيق الوحدة العربية إلى الطريقة التي سيتم بها نشر الاشتراكية في العالم. وفي ذلك الوقت كان طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يتمتعون بغرور خاص، وثقة زائدة في النفس، فقد كانوا الأعلى مجموعًا في الثانوية العامة، ومن يتخرج منهم يذهب إلى وزارة الخارجية، كما أنهم في النهاية طلبة في نفس الكلية التي تخرجت فيها توًّا ابنة الزعيم الخالد هدى جمال عبد الناصر.

وهكذا دخلنا على الأستاذ الذي كان يتمتع بأناقة غير عادية تليق بابن من أبناء الطبقة الأرستقراطية، وكان هو الأستاذ الوحيد الذي نعرفه، ولديه عربة مرسيدس رياضية، وربما كانت هي العربة الأولى من هذا النوع الذي شاهدته في حياتى. وبشكل من الأشكال كان ذلك يصنف الأستاذ باعتباره من الطبقة «الرجعية» اليمينية، ومع ذلك كان لدينا فضول كبير إزاء ما يقوله، ولكنه لم يقل شيئًا وترك لنا العنان للسؤال وطرح الآراء، ومن ثم تبارى الجمع في طرح التصورات والمعتقدات. وبعد فترة لا أعرف مداها كان أول ما نطق به أستاذنا هو سؤال بسيط: من يعرف منكم عاصمة دولة كولومبيا؟ وكانت المفاجأة أننا أنفسنا لم نكن نعرف أن بوجوتا هي عاصمة تلك الدولة الواقعة في أمريكا الجنوبية. وبعد أن ساد الصمت الذي سقط على الجميع كالجبال، قال الأستاذ عليكم أن تتعلموا ذلك أولاً، وبعد ذلك سوف نتحدث عن تغيير العالم، ثم القضاء على الإمبريالية.

كان الدش باردًا، ولكنه كان درسًا في أول أبجديات ليس فقط العلوم السياسية وإنما في أوليات المنطق في بيئة تعرف الكلمات الفخمة، ولكنها لا تعرف الكلمات المعبرة. وساعتها لم أحب الدكتور بطرس غالي كثيرًا، حتى إنني لم أذهب له مرة أخرى، وكثيرًا ما تحدثت عن أفكاره الشكلية القانونية والرجعية،

ولكنني تعلمت منه أن القضية ليست الحكم على العالم وإنما معرفته أولاً. ومضت بعد ذلك سنوات في الجامعة والقوات المسلحة ثم التحقت أخيرًا باحثًا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في عام 1976وكان أول الأعمال التي شاركت فيها ورشة عمل عقدت حول تطوير جامعة الدول العربية، ويبدو أن أستاذنا كان قد وثق بي فكلفني بمهمة تحريرها وكان اليوم سبتًا ووعدته أن أنتهي منها يوم الخميس لكي تنشر في الأسبوع التالي. بعد ظهر يوم الإثنين وجدت استدعاء من الدكتور الذي كان رئيسًا للمركز، وما إن دخلت عليه وجدته وبجدية بالغة يسألني عن ورشة العمل، فلما أخبرته أن موعدنا هو يوم الخميس كانت إجابته مدهشة، فقد مضى يومان منذ انتهاء ورشة العمل وبقي يومان، فهل انتهيت من نصف العمل على الأقل؟ ألا تعرف- والكلام لا يزال له- أنك سوف تحتاج لمراجعة وإعادة تحرير ما ستكتب، يفترض أن تكون الآن إما انتهيت منها أو على وشك الانتهاء. وبالطبع لم يكن الحال كذلك، ولكنني تعلمت درسًا إضافيًّا يدهش منه العاملون في مركز الدراسات حينما تبدأ عملية المتابعة.

بعد سنوات أخرى تركت القاهرة وذهبت فيها إلى الولايات المتحدة للدراسة من أجل الحصول على درجة الدكتوراه، وبعد الانتهاء من الدراسات التمهيدية، والنجاح في الامتحانات الشاملة، أصبح علي أن أختار موضوعًا للدكتوراه، ووقع اختيارى الأولي على دراسة القرار المصري في حرب أكتوبر 1973. وعندما عدت في إجازة وجدت من المناسب القيام بزيارة لأستاذي الذي أصبح وزيرا للدولة للشئون الخارجية لكي أطلع على رأيه في الموضوع من ناحية، وأسأله العون من ناحية أخرى؛ لأن الرسالة سوف تحتاج إلى الكثير من المعلومات من وزارة الخارجية المصرية. وكانت المفاجأة هي أن الدكتور رفض الموضوع رفضًا قاطعًا، وكان منطقه أولاً أنه لماذا يذهب الإنسان إلى أمريكا لكي يعد رسالة عن مصر، وثانيًا أنه لن تتوافر في مصر معلومات من الأصل أو منظمة بالشكل الكافي الذي يعطيني الفرصة لإعداد رسالة محترمة. انتهى الأمر بدرس ثالث يتعلق بمعرفة ظروف بلادنا وشكل المعلومات فيها، وانتهى

الأمر بأن أعد رسالة الدكتوراه عن الولايات المتحدة وحرب أكتوبر.

لذلك كله لم أفاجأ أبدًا حينما قرأت - وأنا في الولايات المتحدة - ما قاله الدكتور بطرس غالي في مكتبة الإسكندرية من أننا نحتاج ما بين عش رين وأربعين سنة لكي نحقق الديمقراطية. مثل ذلك سوف يحبط الكثيرين وأنا منهم، ولكن الديمقراطية بناء لا يقوم إلا إذا تحققت شروط وتجهيزات وخطوات، وساعة توافر ذلك، سواء حدث في عام واحد أو قرن واحد، فساعتها سوف تكون الديمقراطية ممكنة. ولا يمكنك أن تكون أستاذًا في العلوم السياسية ولا تعرف عاصمة دولة كولومبيا، ولا يمكنك أن تحرر عملاً يوم الخميس ما لم تبدأ فيه من يوم السبت، ولا يمكنك أن تذهب إلى الولايات المتحدة لدراسة مصر وبدون معلومات كافية ومنظمة تكفي لإعداد رسالة دكتوراه محترمة، إنه منطق الأشياء، ولكن للأسف فإننا كثيرًا ما نجهل ذلك!!

وليس معنى ذلك أنه سوف تحتاج مصر أو الدول العربية الأخرى بالضرورة إلى أربعين عاما لكي تتحقق الديمقراطية، ولكن الديمقراطية لن تتحقق ما لم تتوافر شروطها من أول أن يكون لها بيئة ثقافية مناسبة أو ثقافة ديمقراطية تقوم على الفردية والمواطنة والإيمان بالحرية والاعتراف بالآخر؛ وهي لن تقوم ما لم تكن هناك مؤسسات لها تقاليد، ولها قواعد تتمتع بالوضوح والاتساق خاصة في الدستور الذي تقوم عليه؛ وما لم يكن هناك واقع اجتماعي واقتصادي يتميز بالديناميكية والحراك الاجتماعي الذي يحقق فائضًا سياسيًّا تنظمه العملية الديمقراطية. وبهذا المعنى فإن الديمقراطية- مثلها مثل الصحة أو التعليم- لا يمكنها أن تحدث بينما البيئة ملوثة أو تقدس الجهل أو تقوم على الخرافة، فهي حاجة بقدر كونها مطلبًا للمجتمعات، حاجة لسد واقع متغير أصبحت عناصره كلها تحتاج لعملية تنظيم سياسي مختلف، ومطلب لأنه بدون الطلب لا يوجد العرض. العلاقة هنا قوية وقد تحتاج وقتًا طويلاً أو وقتًا قصيرًا، ولكن القضية ليست الوقت بقدر ما هي تغير الشروط. وربما كان الدكتور بطرس غالي متشائمًا أكثر من اللازم، أو أنه متفائل أكثر من اللازم،

ولكن المسألة هي أنه لا يمكن تحقيق النتائج ما لم تتغير المقدمات، وحتى الآن فإن ذلك لم يحدث في بلادنا.

مائة عام على النظام السياسي المصري: القوانين العظمى!

طلبت مني كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أن أشارك بمحاضرة عن تطور النظام السياسي المصري خلال قرن من الزمان بمناسبة العيد المئوى لجامعة القاهرة التي شرفت بالتخرج فيها عام 1970. وكانت المدة المقررة للمحاضرة هي عشرين دقيقة، وهي مدة بدت طويلة على ضوء ما قاله واحد من حكماء الإنجليز: إن قرنًا ونصفًا من الإمبراطورية البريطانية لا يزيد على غمضة عين في التاريخ. ولكن فحص المسألة نتج عنه اكتشاف مجموعة قوانين حاكمة ومتحكمة في التطور السياسي المصري، ومن ثم فإن مسارًا آخر لهذا التطور، غير ما عرفناه وما نتوقعه، لن يحدث ما لم تتغير هذه القوانين ويحل محلها قوانين أخرى تماثل تلك التي تحكمت في مسيرة مجتمعات أخرى لأنه، ويا للدهشة! رغم السخط والغضب على ما آل إليه الحال، فإن الغالبية الساحقة من المصريين تتمسك بهذه القوانين باعتبارها حجر الناصية في الخصوصية الذاتية والروح القومية.

القانون الأول اكتشفه أفلاطون قبل أكثر من ألفي عام عندما وجد أن الدولة المصرية – وكان عمرها ثلاثة آلاف عام آنذاك- لا تتغير قوانينها كثيرًا، وكان ذلك ترجمة لجمود أزلي، ومقاومة شرسة للتعديل والتبديل. ومنذ فترة ليست بعيدة اكتشف باحث أمريكي من أصل بولندي اسمه يحيى سادوسكي في معهد بروكينجز أن تطور الدولة في مصر عبر التاريخ يعبر عن مقولة مونتسكيو في كتابه «روح القوانين» عن الاستبداد الشرقي. وقد صور عدد من المفكرين المصريين تطورات النظام السياسي والدولة في مصر باعتباره تنويعات حول نمط الاستبداد الشرقي، بحيث إن الدولة، أو رأسها تتمتع بعلاقة قسرية في مواجهة «رعاياها». ومن أمثلة تلك المدرسة مقولات أحمد صادق سعد حول النموذج الأسيوي للإنتاج، وإبراهيم عامر في مقولاته حول المجتمع الهيدروليكي في مصر، وجمال حمدان في وصفه لعلاقات الحاكم بالمحكوم

في كتابه الموسوعي شخصية مصر. وهناك تنويعات كثيرة في هذه المدرسة منها كتابات بهجت قرني، ونزيه أيوبي، وإيليا حريق الذي يصف النظام السياسي في مصر وفقا لمقولات أيزنشتات بأنه أوليجاركية بيروقراطية-عسكرية. وإذا كانت هذه المدرسة في العموم ترى الدولة ثقيلة وعاتية فإن مدرسة أخرى اعتبرت الدولة المصرية متآكلة ورخوة، وأنها بحاجة إلى تنويع مصادر شرعيتها بالتحالف مع طبقة عسكرية-بورجوازية، أو عسكرية-بيروقراطية، أو بالتحالف مع تنظيمات إسلامية. وبالنسبة لعلماء سياسة مثل ووتربيري وسبرنجبورج فإن الدولة المصرية كانت دومًا ضعيفة ومتهالكة حتى باتت مطمعًا للأجانب، وعاجزة عن القيام بتنمية فعالة.

على أي الأحوال وأيًّا كانت درجة قوة الدولة فإنها كانت تعكس درجة غير قليلة من مركزية السلطة واستبدادها. فعلى الرغم من التحولات الدستورية والتغير في طبيعة نظام الحكم وفلسفاته الرئيسية وشكل التنظيمات الحاكمة ، ظل مركز ثقل النظام وقواعد عمله الأساسية متشابها إلى حد كبير. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى نوعين من الظواهر امتدا عبر قرن من عمر النظام السياسي المصري؛ أولهما أن مركز الثقل الرئيسي في النظام السياسي ظل يدور حول رأس السلطة التنفيذية عبر تطورات النظم السياسية والدستورية والأشكال المختلفة لنظام الحكم. حتى إن الخطوات الإصلاحية الكبرى في النظام السياسي جاء معظمها بمبادرة من رأس النظام. وثانيهما أن ما يسمى الآن بقوى الإصلاح هو امتداد لميراث ممتد من القوى التي عملت دومًا في دفع النظام المصري في اتجاه الإصلاح مرتبطة بالحركة الوطنية من أجل الاستقلال، ثم من أجل الدفع نحو توسيع هامش الديمقراطية.

ويكفي أن نراجع سلطات رأس الدولة - خديويًّا كان أو سلطانًا أو ملكًا أو رئيسًا للجمهورية- حتى نجد ظواهر متشابهة. فقد صدر دستور 1923 بأمر ملكي، وأشارت مقدمته إلى «الأمانة التي عهد الله بها للملك فؤاد، والتي استدعى الحفاظ عليها إصدار الدستور». وقد تضمنت بنود دستور 1923

صلاحيات مهمة للملك، حيث تمتع بحق المشاركة في السلطة التشريعية من خلال حق اقتراح القوانين، وحق إصدارها وحق التصديق عليها، بينما يمكن للبرلمان إقرار مشروع قانون رغم عدم تصديق الملك عليه بأغلبية الثلثين. كما تمتع الملك بحق حل مجلس النواب ودعوة البرلمان بمجلسيه للانعقاد، وفض اجتماعه، وتأجيله.

كذلك تمتع الملك بالعديد من الصلاحيات التنفيذية بموجب الدستور، باعتباره رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة (م 46) وذاته مصونة لا تمس (م 29، 33)، ويتولى السلطة بواسطة وزرائه (م 48)، فضلاً عن الصلاحيات المباشرة التي يتولاها الملك بشكل مباشر، مما يتعارض مع القواعد المعتادة للنظم البرلمانية، حيث الملك يملك ولا يحكم، منها الحق في تعيين بعض الموظفين وعزلهم، مثل الوزراء وكبار رجال الدين والحاشية الملكية، وحق قيادة الجيش وتعيين ضباطه، كما كان الأزهر والمعاهد الدينية تابعة للملك.

وبعيدًا عن الصلاحيات الدستورية، كان الملك دائم التدخل في الحياة السياسية، وشهدت الفترة التي أعقبت صدور دستور 1923 وحتى يوليو 1952 حالة من عدم الاستقرار، حيث تعاقب على الحكم حوالى 38 وزارة بحيث كان متوسط عمر الوزارة أقل من تسعة شهور. وكانت ذروة هذا الوضع في بدايات عام 1952 والذي شهد وحده تعاقب 4 وزارات علي الحكم بمعدل شهر ونصف كمتوسط لعمر الوزارة، فعلى سبيل المثال استمرت وزارة علي ماهر الثالثة 33 يومًا، بينما استمرت وزارة نجيب الهلالي الثانية أقل من يومين.

كذلك شهدت مصر عدم استقرار برلماني، بسبب قيام الملك بحل البرلمان قبل استكمال مدته القانونية، ومن ثم فجميع البرلمانات المصرية خلال تلك الفترة لم تكمل مدتها المقررة فيما عدا برلمان 1945. يضاف إلى ذلك تدخلات سلطات الاحتلال ، وعمل الملك على تمكين أحزاب الأغلبية والطعن في حزب الأغلبية (الوفد)، فمن بين سبع وزارات ألفها النحاس أقيلت أربع في يونيو

1928، وديسمبر 1937، وأكتوبر 1944 ، ويناير 1952.

وإذا تجاوزنا ثمانين عامًا من تطورات النظام السياسي في مصر، نجد أن الدستور المصري لا يزال يعطي ثقلاً متميزًا لرأس السلطة التنفيذية. ويخصص الدستور المصري حوالي ثلاثين مادة أو ما يقرب من 15% من مواده لصلاحيات رئيس الجمهورية. وتوازي صلاحيات رئيس الجمهورية في النظام المصري صلاحيات رئيس الوزراء في النظم البرلمانية، كما يتمتع الرئيس بمكانة رمزية باعتباره تجسيدًا للأمة، فالرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، (م150)، ورئيس مجلس الدفاع الوطني (م 182)، والرئيس الأعلى لقوات الشرطة (م 184)، وهو رئيس السلطة القضائية، حيث يرأس الهيئة التي تضم رؤساء الهيئات القضائية المختلفة. (م173). ومن ثم فمعظم الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية هي صلاحيات دستورية باعتباره حكمًا بين السلطات. وينص الدستور المصري (م 73) على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلي احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطني، كما يعطيه الحق (م 74) إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي الشعب والشورى ويوجه بيانًا إلى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يومًا من اتخاذها ولا يجوز حل مجلسي الشعب والشورى في أثناء ممارسة هذه السلطات.

وتتضح طبيعة سلطة الرئيس كحكم بين السلطات في صلاحياته الدستورية إزاء السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)، من حق الرئيس تعيينه وإقالته، حيث تنص (م 141) على «يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم

من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء». كذلك يتمتع الرئيس بسلطات واسعة في تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين وفقًا للدستور، وفقًا لنص (م143) «يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين، ويعزلهم على الوجه المبين في القانون، كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين».

وهكذا فإن القانون الأعظم للتطور السياسي المصري هو مركزية السلطة وتركزها في رأس الدولة، ولكن ذلك قابله قانون آخر هو أن المحاولة لم تتوقف قط لكي يتم تعديل هذا الوضع، وهي محاولات لاقت نجاحًا أحيانًا وفشلاً في أحيان أخرى. والحديث متصل على أية حال.

تعالوا نحارب الفساد حقًّا!

كل أركان النخبة المصرية تشكو من الفساد، ولن تجد مجلسًا إلا وتجد فيه تعدادًا لأشكال من الانحراف الأخلاقي أو المالي، وأحيانًا تشعر أن المقصود بالفساد هو الغنى الذي يصل إليه بعض الأفراد، وأحيانًا يكاد يكون الفاسدون هم من وصل إلى سلطة من نوع أو آخر. وفي أثناء عمليات الدعاية لانتخابات المحليات كان أبرز الشعارات هو مكافحة الفساد والاحتكار، وحينما يتحدث عنه المرشحون أو الأحزاب السياسية فإن حديث الفساد يكون عن طريق التعامل مع الموضوع باعتباره حقيقة ذائعة لا تحتاج إلي تحقيق أو إثبات أو دليل أو برهنة، فقد بات يرقى إلى نوع من البدهيات.

ومن المؤكد أن في مصر قدرًا غير قليل من الفساد، وتقارير منظمة الشفافية الدولية تضع مصر ضمن مقام الدول الفاسدة، وهناك اعتقاد عام بأن هناك في كل مجال من المجالات جماعة قليلة أو حفنة من الأفراد الذين يحتكرون ويتحكمون في الأسعار على حساب الشعب المصري. ولكن كل ذلك على أهميته لا يعني الكثير، وكل ما يفعله أنه يخلق حالة من المرارة والغضب، وفوقها حالة من الشك والتعميم على الجميع، وكل ذلك دون بادرة حل واحدة للمعضلة الكبيرة، وعلى الأرجح أن ما يقال سوف يصير نوعًا من التمهيد لحالة من الفساد الدائم.

المهم أن جوهر الفساد المشار إليه يقوم على زيادة النزعات الاحتكارية في المجتمع، وهو ما يعني أنه من الممكن التقليل من هذا الفساد إذا ما زادت المنافسة في المجتمع. ولكن المشكلة أنه لا يوجد أحد يريد المزيد من المنافسة، وإنما هناك كثرة تريد للدولة أن تتدخل لكي تكون المحتكر الأول والشامل في المجتمع، وهو ما يعني زيادة في الفساد وتوطينًا له في يد باطشة. الطريف في الأمر أن المطالبين بتدخل الدولة لحماية البلاد من الفساد هم أول من يتهم الدولة نفسها بالفساد، ولا يجد أحد مشكلة أو مفارقة منطقية في هذا الموضوع.

وما لا يقل أهمية عن ذلك أن لا أحد يجد من أدوات محاربة الفساد في المجتمع ما يستحق المناقشة، فما يطرحه الناس والنخبة حول الفساد والفاسدين يجعلك تستخلص أن الحل الكامن في الأحاديث يقوم على شنق جماعة بعينها أو الإطاحة برءوسهم في ميادين عامة على الطريقة التي كان يمارسها صدام حسين من أجل ضبط الأسعار في الأسواق. ففي وسط الاتهامات المتطايرة فإنه من المستحيل أن تجد اقتراحًا محددًا له علاقة بتطبيق قانون أو طرح قانون جديد لتشديد العقوبة على جريمة قائمة، أو إدخال عمل ما في دائرة الجرائم، أو تعديل قانون هنا أو هناك، أو حتى تغيير قواعد إبرام الصفقات أو إجراء المناقصات العامة. وبالتأكيد فإنه لم يحدث أن طرح أحد تقييمًا للأجهزة الرقابية وأدائها مثل الجهاز المركزي للمحاسبات أو النيابة الإدارية أو نيابة الأموال العامة، أو أي من المؤسسات المنوط بها مكافحة الفساد. كما لم يقترح أحد قيام مؤسسات جديدة أو تنقيح مؤسسات قائمة أو حتى إلغاءها أو تغيير أوضاعها وعلاقتها بالسلطات المختلفة.

كل ذلك لم يتم التعرض له، واكتفى الجميع في مصر بالحديث عن الفساد وليس حل مشكلة الفساد، فلو أراد الناس ذلك لحاولوا تحديد المشكلة وحجمها وطريقة معالجتها إما بظهور حلول جديدة وإما بالتعديل في حلول قائمة. ومن الجائز بالطبع أن تعتقد جماعة منا أن كل ذلك راجع إلى أن الفساد بات مستحيلاً معالجته أو أنه بات عميقًا إلى الدرجة التي بات فيها مستحيلاً إصلاحه. ولكن ذلك لا يحل مشكلة ولا يفرج عن معضلة، والأرجح أنه سوف يؤدي إلى حالة من الأزمة في الحياة السياسية المصرية، وهي حالة فيها من الدوام ما يكفي لكي يحصل الجميع على نصيب وحظ من الكلام العام حول الفساد الذي يهدئ من النفوس الثائرة، والعواطف الفائرة، بينما تمشي القافلة إلى أهدافها.

من يشكل عقل مصر؟ وكيف؟

إذا كانت المعارضة المصرية حين تتحدث عن المستقبل المصري تقع -على حد تعبير الزميل والصديق عمرو الشوبكي في مقال بصحيفة «المصري اليوم» الغراء - في «وهم الثورة الشعبية»؛ وإذا كانت قيادات الحزب الوطني الديمقراطي لا تقول لك إلى أين يسير ويتجه القطار المصري، ولا شكل وموقع محطة الوصول، بقدر ما يقول لك عن المسافة التي قطعتها من نقطة البداية؛ فإننا لا نعلم على وجه الدقة ما الذي تسعى إليه النخبة السياسية والفكرية في الحكم والمعارضة بين البداية والنهاية، وما بين الرحيل والوصول. ولكن، وربما لحسن الحظ، فإن حركة المجتمعات نحو الزمن القادم لا تتقيد بالضرورة بما يفعله من هم في الحكومة أو من هم خارجها، بل بباقة كبيرة ممن اصطلح على تسميتهم بأهل النخبة الفكرية، والذين يشكلون عقل الناس والمجتمع والدولة بطرق متعددة.

ومنذ أسابيع قليلة أعدت مجلة «التايم» الأمريكية عددًا خاصًّا عن المائة شخصية الأكثر تأثيرًا في العالم، أو هؤلاء القادة والثوار والبناة وجبابرة السوق والفنانين والأدباء والعلماء والمفكرين والأبطال والرواد الذين يشكلون عقل العالم كله وليس دولة بعينها. ولم يكن معيار المجلة في اختيار الأشخاص أن تشمل القائمة من هم «أكثر شهرة» أو «شعبية» أو حتى لديهم من السلطة والقوة والمنعة والنفوذ ما يجعلهم يغيرون الأشياء والأمور؛ ولكن المعيار كان هؤلاء الذين يقدمون الأفكار والمخترعات والرؤى التي تغير نظرتنا للعالم وتلهم وتلهب أجيالا جديدة لكي تصنع مستقبلاً مختلفًا عما نعرفه بالفعل. المعيار هنا – كما قالت المجلة - يتعلق ليس بعناصر القوة الصلبة، المنصب أو المال أو النفوذ في السوق، وإنما بعناصر «القوة الناعمة» للفكر والمعرفة.

وللأسف فإن أحدًا في مصر لم يهتم كثيرًا بهذا العدد من المجلة، ولا بالفكرة التي أتت بها حول هؤلاء الذين يشكلون العقل والوجدان؛ اللهم إلا من السخط والغضب على أن القائمة تضمنت مصريًا واحدًا هو السيد عمرو خالد الذي لم

يناقش أحد توجهاته وأفكاره، أو مدى التأثير الذي يحظى به في مصر والبلدان العربية، بقدر ما كان الاهتمام بأن وروده في القائمة كان اختيارًا أمريكيًا مقصودًا. ومع ذلك فإن السؤال الأكثر أهمية، والذي لا يزال باقيًا وملحًا، فهو عن تلك القائمة من مائة – أو أكثر أو أقل - من المصريين الذين يشكلون عقل ووجدان مصر الآن وفي أي اتجاه يفعلون، أم أن هناك اتجاهات متعددة متضاربة ومتناقضة، أو أن ما هو متاح من الأفكار في السياسة والاقتصاد والأدب والفنون ما هو إلا دعوة مستمرة للرجوع إلى الخلف ؟!

وبالطبع فإن فردًا -مهما كانت قدراته- لا يستطيع الاضطلاع بهذه المهمة، ولكن حسبنا هنا القول أولاً إن الفكر هو الذي يحدد توجه المجتمعات؛ وثانيًا أن هذا الفكر بقدر ما يتجسد في أشخاص بعينهم يظهر أيضًا في شكل أنماط من التفكير التي تخترق المسافات بين مجالات العمل الإنساني على اختلافها وتنوع أشكالها. وفي الظن أنه في مص ر الآن توجد ثلاثة أنواع من الفكر المشكل لعقل ووجدان الأمة؛ أولها فكر يقودنا إلى الماضي ويريد إعادة إنتاج هذا الماضي في الحاضر مرة أخرى على أساس أن ما مضى يمثل عصرًا ذهبيًا من نوع أو آخر؛ وثانيها فكر يقود إلى الركود وبقاء الأحوال على ما هي عليه ويقاوم التغيير بش راسة، فإذا ما اضطر إليه لأسباب داخلية أو خارجية فإنه يكتفي بالشكل ويصرف النظر عن الجوهر، أو ينظر في قشرة الأمور ولا يمس قلبها؛ وثالثها فكر يؤدي إلى الفوضى حيث لا تخوم ولا حدود ولا نظام، وإنما غضب وحنق ورغبة في أن ينقلب عالي الأمة واطيها ذات صباح لا تغرب بعده شمس إلا والأمة كلها قد بدأت من جديد عند لحظة لا يعرفها أحد، وليس لدى فرد أو جماعة فكرة واحدة عن مكوناتها.

الفكرة الأولى التي تعود بنا إلى الماضي تظهر بجلاء ليس فقط في المرجعية التي تستخدمها كل القوى السياسية فتكون قبل أربعة عشر قرنًا بالنسبة للإسلاميين، وخلال الفترة الناصرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي للناصريين، وهي قبل ذلك للوفديين بين 1922-1952، والفترة

السوفيتية لدى الماركسيين بين 1917 و1991. ولكن المرجعية لم تكن أبدًا المشكلة، فلكل الأفكار الكبرى مرجعيتها التاريخية ولكن الفارق بين الفكر الحي والفكر الرجعي أن الأول يعرف ما الذي تعنيه المرجعية في عالم اليوم وفي ظروف اللحظة التي تغيرت فيها الدنيا في كل جوانبها؛ أما الثاني فإنه يعني محاولة إعادة خلق الماضي مرة أخرى بشخوصه وأجوائه. ولا يمكن تفسير تلك الحالة من الافتتان لدى الوفديين بالدولة «العلوية» وتاريخ محمد علي؛ أو تلك الحالة من الوله والدروشة لدى الناصريين بكل ما يقول به الأستاذ محمد حسنين هيكل؛ أو الغضب الماركسي على شخص جورباتشوف ويلتسين، إلا بحالة من الحنين والشجن لأزمنة قديمة لا يعرف أحد ما الذي يحل محلها على وجه التحديد. وعندما شارك أعضاء الجماعة الإسلامية لأول مرة في نشاط سياسي وفكري فإن أول النقاط التي سجلوها لم يكن حول مقاومة الفقر أو زيادة قدرة مصر على التنافس في العالم المعاصر، وإنما تسجيل نقطة في أن الديمقراطية لا تعني أكثر من مراقبة الحاكم في تطبيقه للشرع، وتسجيل نقطة إضافية، أن المهمة الأولى للجماعة هي مقاومة «أقباط المهجر»، وفي الحالتين كان المطلوب هو العودة إلى الأيام الطيبة الأولى.

الفكرة الداعية إلى الجمود وبقاء الأمور على ما هي عليه لا تقل شيوعًا عن الفكرة الداعية للعودة إلى الماضي، ومن الممكن أن تراجع حالة السخط الهائلة في مصر على النظام التعليمي سواء من أولياء الأمور الذين يرون أن النظام التعليمي مرهق ومكلف وفاشل في تعليم - أو حتى تربية - أولادهم، أو رجال التعليم الذين يشكون الفقر وقلة الحيلة، أو رجال الأعمال الذين لا يسعفهم نظام التعليم بعمالة عالية الحرفية أو المهنية، أو الدولة التي لا تعلم ماذا تفعل بكل هؤلاء المتعلمين الذين لا يصلحون لشيء إلا الوقوف في طوابير البطالة. ولكن بعد هذه المراجعة المحزنة ما عليك إلا أن تبدأ في مناقشة الكيفية التي يتم بها إصلاح التعليم وتغييره وإعادة بناء أسسه مرة أخرى وساعتها سوف تجد ثورة هائلة، وغضبًا عارمًا، بل ولن تسلم ممن سوف يتهمونك أن إصلاح التعليم ما هو إلا مؤامرة أمريكية وكونية للاعتداء على العفة والهوية

والخصوصية، وربما يصل الأمر إلى اتهامك أنك من اتباع الفوضى الخلاقة أو غير الخلاقة، لا فرق. وما يحدث في التعليم سوف يحدث في كل المجالات الأخرى من الصحة إلى المرافق إلى الخروج إلى الصحاري حتى القدوم إلى الوادي، وعند النظر للدستور أو عند تجاهل الدستور، وعند صياغة القوانين أو عند كتابة اللوائح، فلا أحد يريد تغيير شيء على الإطلاق رغم السخط على كل شيء في اللحظة نفسها، وعمليًا فإن الجميع يتفقون على بقاء الأحوال على ما هي عليه، وإلا فإن في الأمر أمرًا له علاقة بخدعة أو «بالتوريث» أو بالعلاقات مع أمريكا. وكم كان مدهشًا عندما راجعت رد جماعة الإخوان - المحظورة والمشروعة- على بيان الحكومة فإنني اكتشفت أن سياسات الجماعة المقترحة لا تزيد كثيرا على السياسات التي تطبقها الحكومة بالفعل، اللهم إلا عند المطالبة بعودة هذه السياسات إلى ما كانت عليه أثناء الستينيات.

الفكرة الثالثة تقودنا إلى الفوضى الكاملة، وقوامها أنها تعرف كل شيء عما ينبغي هدمه، ولكنها لا تعرف شيئًا على الإطلاق عما ينبغي بناؤه من مؤسسات أو قيم. ولو ترك الأمر للقائمين على هذه الفكرة فإنهم يريدون بين غمضة عين وانتباهتها أن يختفي من مصر كل ما نعرفه عنها سياسيًا واقتصاديًا على الأقل، ولكنك بعد ذلك لن تعرف أبدًا ماذا سوف يأتي بعد ذلك، فالرافضون للنظام السياسي لا يقولون لنا إن ما يريدونه بعد ذلك هو الديمقراطية، والرافضون للنظام الاقتصادي الخاص والعام يرفضونهما معا؛ الأول لأنه فاسد ورأسمالي مستغل، والثاني لأنه أيضًا فاسد وتابع لدولة فاسدة. ورغم أن الجميع في أجهزة الإعلام المناصرين لهذه الفكرة يهاجمون الفساد بعنف ويلصقونه بالدولة كلها والمؤسسات والجماعات، فإنك لن تعرف أبدًا كيف يمكن مقاومة هذا الفساد وهل يكون من خلال قوانين ومؤسسات جديدة أو التغيير في سلطات مؤسسات قائمة، أو فقط إعدام من يظن الناس أنهم فاسدون في الميادين العامة دون محاكمة. وفي دول أخرى فإن رفض ما هو قائم يرتبط دائمًا بتأييد ما هو قادم، والذي يأخذ شكل أحزاب وأشخاص ومؤسسات وأفكار، ولكنك لن تجد مثل هذا في مصر أبدًا حتى بالنسبة للجرائد الحزبية، فلن تجد التفافا

حول مرشح جديد للرئاسة مثلاً، أو ترشيحًا لحزب سوف يقوم بأداء أفضل، أو اقتناعًا لأفكار بعينها في السياسات العامة يتم تداولها والنقاش حولها، وكل ما ستجده سوف يكون دعوة لانهيار النظام القائم وكفى.

وهكذا فإن ما هو متاح من أفكار يأخذنا إلى الماضي أو يجمد بنا في الحاضر أو يدعونا إلى سكة لا نعرف منها رجوعًا. وإذا كان ذلك- عزيزي القارئ- يدعو إلى الاكتئاب، فانتظر فربما يكون هناك ما يدعو إلى الابتسام، فمصر- وصدق أو لا تصدق- تتغير بشدة!!

من هم الناس المصريون؟

لا أدري متى تنضج نقاشات الطبقة الثقافية والفكرية وحتى السياسية والإعلامية المصرية عندما تتحدث عن مص ر والمصريين، فالشائع في الخطاب العام كلمات «الناس» وأنهم ضجوا أو يعيشون الشقاء بعينه، وهناك اتهام مستمر للسلطة السياسية بأنها لا تعرف ما الذي يجري للناس «الحقيقيين»، وكلما ذُكرت أرقام عن النمو الاقتصادي في مصر أو حجم الاحتياطيات الموجودة في البنك المركزي أو أي مؤشر إيجابي آخر عن حالة مصر الاقتصادية قيل فورًا وبطريقة ميكانيكية ولكن ذلك كله لا يعني شيئًا بالنسبة «للناس»؛ وإذا شئت التخصيص فإن «المواطن العادي» لم يشعر بشيء، وبالطبع فإن المتحدث لن يبذل جهدًا في تعريف من هو «المواطن العادي» لأنه المكون الرئيسي لكلمة أخرى هي «الناس». وإذا كان المتحدث أكثر تعقيدًا فإن «الناس» و«المواطن العادي» سوف يتحولون فورًا إلى طبقتين فقراء وأغنياء، وأحيانًا يتم دعم جماعة الفقراء الواسعة للغاية بجماعة أخرى تسمى «محدودي الدخل» وهم المكون الوحيد «للناس» وفيهم يوجد «المواطن العادي»؛ أما الأغنياء فإنهم يتقلصون من كونهم طبقة اجتماعية إلى كونهم حفنة من الأفراد اللصوص في الأحوال، ولكنها قصة أخرى على أية حال، وطبعًا سوف يختفي تمامًا وجود الطبقة الوسطى، إما لأنها صارت من محدودي الدخل وإما لأنها اندثرت على أي الأحوال.

والحقيقة أن هذه الأقوال فيها قدر كبير من الخطأ وربما وصل الأمر إلى الخطيئة؛ لأن مثل هذا التعميم الشديد يفقدنا القدرة على فهم مصر والمصريين، والأخطر يشلنا أحيانًا عن صنع السياسات الملائمة للتعامل مع المشكلات الصغرى والكبرى. ومن البداية فإنه ليس من المفهوم أن يظل النقاش العام في مصر على هذه الحدة حول «الناس» في مصر وماذا يشعرون ومتى يغضبون، بينما يمكن حسم ذلك كله باستطلاعات مستمرة للرأي العام تحدد مدى الرضاء العام في المجتمع، ونضع كل الكلمات الضخمة في حجمها

الحقيقي بأن نسبة من المصريين راضية جدًّا ونسبة أخرى راضية إلى حد ما ونسبة ثالثة لا ترى ما يدعو إلى الرضا أو الغضب ونسبة رابعة غير راضية إلى حد ما ونسبة خامسة ليست راضية على وجه الإطلاق. هنا فإن مثل هذا التقسيم سوف يجعلنا أكثر قدرة على اكتشاف أن تركيبة الناس في مصر أكثر تعقيدًا مما نعتقد ومما يشاع؛ «فالناس» في مصر لهم أعمار متفاوتة، والشباب منهم على سلم الرضاء والغضب يختلف عن الأكبر سنًّا، كما يختلف هذا وذاك عن الكبار الذين عاشوا الفرق بين تليفون العمدة والتليفون المحمول. و«الناس» في مصر مختلفون ومن يعيشون في محافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد ودمياط والدقهلية والقاهرة والإسكندرية ليسوا كمثل هؤلاء الذين يعيشون في أسيوط والمنيا وبني سويف والفيوم والبحيرة؛ بل إن معنى الفقر والغنى مختلف من هذه المجموعة إلى الأخرى، وهنا وهناك سوف يكون مثيرًا للغاية التعرف إلى اختلاف درجات الرضا والغضب.

ومن الجائز تمامًا أن «الناس» لم تشعر بالنمو في مصر، ولكن من المؤكد أن الذين عملوا في قطاعات التشييد والبناء والاتصالات والصادرات والإعلام والسياحة والتعدين بما فيه البترول والغاز والزراعة قد شعروا بقدر هذا النمو. وعندما يرتفع دخل الفلاح من ثلاث مرات في كل أردب أنتجه من القمح فإن قدرًا ما من الإحساس بالنمو سوف يصل إليه؛ و«المواطن العادي» الذي يعمل في قطاع التشييد والبناء وملحقاتهما من صناعات الحديد والصلب والأسمنت ومواد البناء المختلفة سوف يكون لديه نفس الشعور؛ بينما سوف يجد موظف الحكومة صاحب الدخل الثابت أنه لم يصل إليه شيء ويشعر بالسخط حتى بعد قيام الدولة بتغيير كوادر المعلمين والأطباء وأساتذة الجامعات.

خلاصة ذلك كله أن مصر أكثر تعقيدًا بكثير مما نظن، ومن يعيش في شرم الشيخ ليس كمن يعيش في صفط اللبن، ولو فهمناها بهذا المعنى فسوف يكون لدى المعارضة قدرة أكبر على تحديد مطالبنا الوطنية ودفعها أمام الحكم والحكومة، فسوف يكف الحزب الوطني الديمقراطي عن الوقوف في موقف

الدفاع طوال الوقت عن إنجاز حققه ولكنه لا يعرف ما إذا كان قد وصل إلى «الناس» أم لا. كل ما نحتاجه هو مؤسسات قومية ومستقلة لاستطلاع الرأي العام المصري، وقراءته قراءة نزيهة، وساعتها ربما ينتهي الكثير من اللغط المصري، ويبدأ الحديث الجاد.

بلد شهادات وشعارات أيضًا!

عندما قال الممثل القدير عادل إمام بأن مصر بلد شهادات في إحدى مسرحيات الستينيات كان يشهر تعبيرًا ذائعًا أن الناس لا تقدر بحسب مقدارها ذكاء أو علمًا، وإنما تبعًا للشهادات الحاصلة عليها. وكانت المبالغة المضحكة في ذلك أن التعريض بالشهادات كان لحجب تواضع العلم والمعرفة وإظهار القدرة بأكثر من حقيقتها. وربما لم تمض سنوات كثيرة على هذا القول حتى صار البلد بلدًا للشهادات فقط، أما محتواها وما تعنيه في مجال الخبرة والحياة العملية فقد كان مشكوكًا فيه؛ ومع ذلك وقف الناس في طوابير كثيرة حسب شهادتهم وما جاء فيها من درجات ونسب وتقديرات وتاريخ للدفعة للحصول على عمل ومسكن، وفي أوقات كثيرة خلال الستينيات والسبعينيات للحصول على الاحتياجات الأساسية من دجاج وزيوت وسكر ودقيق. وعندما جاءت العقود التالية حاملة معها بعضًا من الإصلاحات الاقتصادية، وبات هناك قدر من المنافسة، انكشف حال الشهادات الخاوية من المضمون والقدرة لكي تفرز أشكالاً من البطالة المكشوفة والمقنعة، ومعها أشكال أخرى من السخط والغضب؛ مرة على الشهادات، ومرة على المجتمع الذي لم يعد مقتنعًا بها، ومرة على الدولة التي لا تقوم بواجبها في حماية الشهادات التي تصدرها معاهدها وجامعاتها.

وما جرى للشهادات جرى أيضًا للشعارات، فمنذ جاء الحديث عن «الاتحاد والنظام والعمل» مع مطلع ثورة يوليو المجيدة خلال الخمسينيات من القرن الماضي، وما تلاه في العقد التالي للاشتراكية السعيدة من شعار «الكفاية والعدل» وما جاء به العقد الذي تَلَا بشعار دولة العلم والإيمان كمقدمة للانفتاح؛ فقد ظهر أن الفجوة بين الشعار والواقع كانت ببعد المسافة بين الأرض والسماوات السبع. ولكن إدراك ما جرى للشهادات والشعارات لم يمنع أبدًا من وجود شعارات بدت أحيانًا كما لو كانت شهادات على العصر والأيام، وكان أشهرها في العقود التالية هو سيطرة رأس المال على الحكم، وتزاوج الثروة

والسلطة، وكلاهما كان منافيًا لشعار ثورة يوليو الذي قضى بالقضاء على السيطرة من ناحية، وتعريفًا بحالة من الفساد من ناحية أخرى.

وفى الحقيقة أن البداية للشعار خلال الثمانينيات من القرن الماضي كانت رصينة عندما ظهرت أطروحة الدكتورة أماني قنديل للدكتوراه عن دور جماعات المصالح في السياسة المصرية، حيث نوهت بالدور الخاص لرجال الأعمال في السياسات الاقتصادية. وكانت هذه الجماعة من المصريين قد ولدت من جديد وأشهرتها دراسة الدكتورة سامية سعيد التي تساءلت عمن يملك مصر، وطرحت أن نخبة الانفتاح تنازعتها الجماعة الرأسمالية المصرية التقليدية التي كانت قائمة قبل الثورة وظلت في حالة كمون حتى جاء أوانها فظهرت مرة أخرى ومعها المال والخبرة والاتصالات الدولية؛ وجماعة البيروقراطية التي خرجت من رحم الدولة لكي تتاجر معها ومع الناس وبهم؛ وجماعة جديدة من أبناء العصر تنازعتها الطفيلية والكومبرادورية حسب التعبيرات اليسارية الذائعة. وببساطة كانت الجماعة الأكاديمية المصرية تكتشف تربة المجتمع المصري وما يجري فيها من متغيرات، أما الجماعة السياسية المصرية فقد أدخلت كل ذلك في مجال الصراع السياسي بحيث أصبحت جماعات المصالح لا جماعات للضغط والتأثير فقط، وإنما أصبحت هي الحكم ذاته. وخلال الأعوام الأخيرة اشتد وطيس الشعار حول علاقة الثروة بالسلطة، حتى غلب على كل الشعارات الأخرى، وحتى غلب على الحقيقة ذاتها التي كانت ظاهرة للعيان خلال كل العقود الماضية دون تغييرات جوهرية.

فجوهر الموضوع، وبعيدًا عن تفاصيله وحواشيه، هو طبيعة النخبة السياسية في البلاد؛ وبدون الدخول في تعقيدات لا لزوم لها فإن النخبة السياسية هي تلك الجماعة من المواطنين التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ القرارات العامة التي تخص عموم المواطنين. وبهذا المعنى فإنها تضم هرمًا يضم كل المسئولين التنفيذيين الذين تؤهلهم سلطاتهم اتخاذ قرارات بعينها استنادًا إلى قوانين ولوائح، والمحافظين وأعضاء المجالس التشريعية

ومجلس الوزراء حتى نصل إلى رأس النخبة ممثلاً في رئيس الجمهورية. وكل هؤلاء لا يتحركون في فراغ وإنما يوجد حولهم وفي كل الاتجاهات الأحزاب والحركات السياسية وجماعات المجتمع المدني والصحافة والإعلام حيث يكون التأثير الذي يدفع في اتجاه قرارات بعينها، والتشهير الذي يمنع اتخاذ قرارات أخرى. هذه النخبة السياسية مكونة في الأساس من مجموعة من المصادر، أولها البيروقراطية المدنية والعسكرية القادمة من الجهاز الحكومي والتي تضخمت منذ الفترة الاشتراكية ولم تفلح كل العصور التالية في وقف نموها؛ وثانيها السلطة القضائية التي قدمت الوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات العامة والسائرين بين كل السلطات تجهيزًا للقوانين واللوائح؛ وثالثها جماعة أساتذة الجامعات الذين امتلكوا بعضًا من النظريات التي ظنت البيروقراطية أنها بديل للواقع العملي؛ ورابعها المثقفون وقيادات العمل المدني السياسي أو الاجتماعي في الأحزاب أو النقابات، والذين كان لديهم الصوت العالي للمدح والقدح والتبرير والتشهير؛ وخامسها خلال السنوات الأخيرة جماعة «رجال الأعمال» الذين انتقلوا من جماعة مصالح وضغط إلى ممارسة السياسة العملية من خلال عدد محدود من الوزراء ولجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي واندرجت قلة منهم مع أحزاب المعارضة وهي تخطب ود الحكومة في الوقت نفسه.

لاحظ هنا أنه رغم هذا التركيب للنخبة السياسية فإنها خالية تمامًا من جماعة السياسيين المحترفين، وهم جماعة ظهرت تدريجيًّا في المجتمعات الصناعية المتقدمة لكي تحل من ناحية محل الطبقة الأرستقراطية الحاكمة في المجتمعات التقليدية، كما تحل من ناحية ثانية محل البيروقراطية، ومن ناحية ثالثة تحل محل احتكار السلطة من قبل جماعة مصالح أو أيديولوجية واحدة. وبهذا المعنى فإن الجماعة السياسية هي في النهاية محور المفاوضات الاجتماعية من أجل تكوين ائتلاف سياسي معبر عن مصالح الأغلبية في المجتمع في لحظة زمنية بعينها، أو في عموم الوسط الاجتماعي المكون للجموع وليس القلة الأرستقراطية، والمطالب بمستقبل أفضل من الحاضر بدلاً

من عقم البيروقراطية وتحكمها في الثروة والمجتمع معًا، والساعي إلى توافق اجتماعي بدلاً من حكم جماعات المصالح.

غياب هذه الطبقة من السياسيين المحترفين هي التي تخلق هذه الحالة من الغيوم والمفارقات ما بين الشعارات القائمة على تزاوج «الثروة والسلطة» والتي تزعم بأن الأولى تسيطر على الثانية، بينما الواقع لا يقول فقط بتعقيد حالة السلطة من حيث مكوناتها وأثقال التأثير فيها، وإنما بضعف تأثير جماعة رجال الأعمال من حيث قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة، والقائمة على اقتصاد السوق طوال العقود الثلاثة الماضية. وربما كان جزءًا من المشكلة، والمفارقة بين الشعار والحقيقة أن تعبير «رجال الأعمال» قد شوه الواقع من زاويتين: الأولى عندما ركز على «الرجال» أو الأشخاص، فحل الحديث عن شخص بدلاً من الحديث عن صناعة الحديد والصلب، وعن شخص آخر كبديل عن شبكات الاتصالات، وعن شخص ثالث كبديل عن صناعة السياحة، والرابع صناعة المنسوجات، والخامس عن الصادرات، وهكذا حتى نصل إلى التطورات الضخمة في بناء الجامعات الحديثة وأسواق المال والخدمات المالية بأشكالها وأنواعها المختلفة، وهي التي تعيد حقًّا تشكيل المجتمع المصري في اللحظة الراهنة. والثانية عندما جرى التركيز على «الأعمال» وهي كلمة غامضة تشير إلى فعل ما، أو «عمل» ما، قال عنه الدكتور مأمون فندي في صحيفة «المصري اليوم» الغراء بأنه ينم عن السحر أو الشعوذة. أما المقصود من الأعمال فهو القيام بعملية تنظيم الاستثمارات في المجتمع، التي هي جوهر التراكم الرأسمالي الذي على أساسه تتقدم الأمم وتزدهر.

هذه العملية الخاصة بتنظيم الاستثمار وتحويل الأرض الجدباء إلى عمار أو ثمار، والموارد المختلفة إلى سلعة وبضاعة أو سد احتياجات الآن أو في المستقبل هي العمل الأساسي لرجل الأعمال أو رجل الاستثمار أو الجماعة الاستثمارية إذا ما شئنا الدقة. وفي المجتمعات الناضجة فإن هؤلاء لا ينبغي

لهم أن يكونوا داخل العملية السياسية؛ حتى لا تختلط المصالح أو يغلب الهوى؛ وعندما حاولوا في عدد من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية فشلوا فشلاً ذريعًا إلا فيما ندر. ولكن المشكلة في مصر هي أن غياب طبقة السياسيين المحترفين لأسباب شتى لها علاقة بطبيعة النظام السياسي، وهو الذي جعل طبقة المستثمرين واحدًا من مكونات العملية السياسية وبدونهم فإن السيطرة كلها سوف تقع في يد البيروقراطية بأجنحتها المختلفة، وهي غير المنشغلة بفكرة تراكم الثروة، وإنما بكيفية توزيعها حسب الأقدمية والشهادة والشعار السائد.

ومن المؤكد أن ما نحتاجه هو بعث الطبقة السياسية من جديد من خلال عملية ديمقراطية تجعل عملية التجنيد السياسي للسياسيين ممكنة بين توجهات شتى في المجتمع. وفي مثل هذه الحالة فإنه لا مجال لوجود طبقة المستثمرين داخل عملية اتخاذ القرار بشكل مباشر، حيث سيكون عليهم القيام بالوظيفة التي أهلها لهم المجتمع وهي الاستثمار. ولكن السؤال يبقى حول طبيعة السلطة السياسية إذا ما غاب هؤلاء على قلتهم عن عملية اتخاذ القرار السياسي في المجتمع، وماذا سوف يحدث إذا ما عادت مرة أخرى فلسفة سيطرة السلطة، أو البيروقراطية، على رأس المال، حيث يكون شاغلها مواقع أقدامها وتوزيع ثروة المجتمع بدلاً من خلقها وتحقيق تراكمها، وإدارة الفقر في المجتمع بدلاً من إدارة الثروة؟

كل هذه الأسئلة يحتاج المجتمع السياسي كله الإجابة عنها؛ لأنه مشارك فيها بأشكال شتى، ولن ينفع كثيرًا إلقاء اللوم كله على الحزب الوطني الديمقراطي، لأن هناك من المسئولية ما يكفي لمشاركة الجميع. تعالوا جميعًا نبحث عن إجابات لأسئلة صعبة، بدلاً من التصايح بشعارات جوفاء!!

اختيار القيادات العليا في مصر

البيروقراطية المصرية كبيرة ومعقدة بآلاف اللوائح والتشريعات، وعندما يكون لديك سبعة ملايين موظف فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن للقيادات السياسية أن تتابعها هي أن تتبع قاعدة الأقدمية. وكان معنى ذلك أن يقف ملايين الموظفين في طابور طويل أخذ مع الزمن والكثرة يتراجع في الكفاءة والقدرة، وكانت النتيجة بالنسبة للوزراء والمحافظين أنه أصبح ممكنًا تعيين جماعة من المساعدين والمستشارين حتى وكلاء الوزارة الذين يقومون بالمهمات اليومية للعمل التنفيذي. وفي بعض الأحيان يكون ذلك دافعًا لدماء جديدة، وأفكار حديثة إلى ساحة العمل، يعود بعضها لخبرة هذه القيادات في القطاع الخاص أو العمل خارج البلاد في دول متقدمة.

هذه الشريحة من القيادات، سواء جاءت عن طريق الاختيار أو الأقدمية، كثيرًا ما كانت محط قضايا واتهامات، وفي بعض الحالات كانت النتيجة سلسلة من الفضائح التي سرعان ما تخلق الشكوك في النظام الإدارى للدولة كله. وفي العادة فإن ذلك يبدأ بأشخاص يصبحون نوعًا من الظواهر، وكان كافيًا في مثل هذه الأحوال وفي وسط جهاز إدارى قيادته من كبار السن أن يظهر من سوف يصبح «الطفل المعجزة» الذي يعرف على الأقل لغات أجنبية، ويعرف أكثر عن الرطانة الدولية والمحلية في المجال المعني. وفي العادة أيضًا، ومع تعقد العمل، وعجز النظام الإداري القائم، ومع شهوة السلطة، ومع الأعباء الكثيرة على الوزير أو القيادة العليا أن يبدأ تدريجيًّا توسيع سلطات الطفل المعجزة واستحواذه على إدارات ومؤسسات وهيئات. وفي كل الحالات، وسواء كنت في وزارة الزراعة أو في وزارة الثقافة، فإن الطفل لا يلبث أن يصدم بالقانون.

هذه الظاهرة المتكررة تعود لأسباب كثيرة، وبالطبع فإن عجز الجهاز الإداري عن إنتاج قيادات تتمتع بالكفاءة والمعرفة يقع في المقدمة، ولكن واحدًا منها يرجع إلى الكيفية التي يتم بها الاختيار لهذه القيادات، حيث لا توجد طريقة مؤسسية للاختيار. ومنذ فترة ليست بعيدة زارت مصر السيدة دينا باول

الأمريكية من أصل مصري والتي كانت وظيفتها أنها المسئولة عن «الموارد البشرية» في البيت الأبيض؛ أي اختيار الموظفين الذين يعملون إلى جانب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذه الحالة فإن هناك اعتبارات أمنية وسياسية لا بد من مراعاتها، ولكن مهما كانت هذه الاعتبارات فإن الكفاءة والمعرفة المهنية لا بد وأن تسبق كل الاعتبارات الأخرى. وكانت هذه هي مهمة صاحبتنا؛ أن تضبط عملية الاختيار من بين آلاف الطامحين لمثل هذه الوظائف.

وفي هذه الحالة وسواء كنت في الولايات المتحدة أو في غيرها من الدول المتقدمة فإن اختيار الوظائف العليا لا يكون من خلال الأصدقاء، أو من خلال الأجهزة الأمنية، وإنما من خلال عملية تنافسية تبدأ من خلال جهاز أو لجنة تكون مهمتها تلقي الطلبات، أو البحث من خلال المواصفات عن الشخصية الملائمة. وفي كل الأحوال فإن مهمة هذه اللجنة لا تكون اختيار الموظف العام، وإنما اختيار المجموعة التي تصلح لهذه المهمة أو ما يسمى
«القائمة القصيرة» التي تتراوح بين ثلاثة وخمسة مرشحين للمنصب. وهؤلاء لابد من خوضهم لمقابلة شفوية مع مجموعة أخرى من القيادات العليا الموجودة بالفعل، وفي بعض الأحيان تكون هذه المقابلات في وجود الوزير المختص نفسه بحيث يشرح الشخص فلسفته وخطته إذا ما تولى العمل.

مثل ذلك يحدث في كل القيادات العليا، ولا يمكن اختيار عميد جامعة دون أن يمر بهذه التجربة، وإذا كان الوزير أو حاكم الولاية من المناصب السياسية، فإن من يديرون دولاب العمل لا بد وأن يتمتعوا بالكفاءة الفنية والإدارية فضلاً عن التكامل الأخلاقي والسمعة الطيبة. وفي مصر فإن مناصب المحافظين، ورؤساء الجامعات، والهيئات الاقتصادية، والمؤسسات العامة في العموم كلها تحتاج إلى عملية اختيار تنزع عنها الاعتبارات العائلية والأمنية أو حتى تلك القائمة على السمعة الطيبة العامة التي كثيرًا ما يحسن البعض ترويجها، بينما لا يوجد فيها ما يدعو إلى الإعجاب.

البيروقراطية هي المشكلة

تتعدد مشاكل مصر بين الفقر والتخلف وضعف الموارد وتهافت الإرادة وسخافة الرأي، ولكن كل هذه المشكلات تلقى اهتمامًا من نوع أو آخر إلا مشكلة واحدة استعصت وتعقدت حتى لم يعد أحد يعطيها نظرًا. إنها «البيروقراطية» المصرية العتيدة التي عليها في النهاية إدارة الدولة بأدوات السيطرة والتحكم، ومعاملاتها اليومية، بقوانينها وتشريعاتها ولوائحها.

ولمن لا يعلم فإن عدد العاملين في الجهاز الحكومي يبلغ خمسة ملايين ونصف المليون، يضاف لهم قرابة نصف مليون من العاملين في القطاع العام، ومع إضافة الشرطة والقوات المسلحة وأجهزة أخرى، فإن العدد الكلي لمن يقبضون رواتبهم من الحكومة كل شهر يصل إلى أكثر من سبعة ملايين نسمة؛ أي قرابة ثلث القوى العاملة في البلاد، ويعمل هؤلاء من خلال غابة واسعة من التشريعات والقوانين واللوائح تتعدى سبعين ألفًا.

ولكن الأخطر من التشريعات والقوانين، أنه توجد مجموعات هائلة من القرارات الوزارية والقواعد التنظيمية واللوائح الإدارية والتوجيهات السيادية تتعدى مئات الألوف، وحسب واحدة فقط من الدراسات، فإن وزارة واحدة هي وزارة الزراعة المصرية يوجد بها 300 ألف من هذه العينة.

لا تسأل بعد ذلك لماذا لا توجد ديمقراطية في مصر؟ فحزب الأغلبية ليس هو الحزب الوطني الديمقراطي، وإنما حزب البيروقراطية الذي يضم أكبر جماعة مصالح سياسية واقتصادية في مصر.

ويخطئ من يظن أن البيروقراطية هي فقط مجموعة من الموظفين الذين يوقفون المراكب السائرة، أو المتخصصين في تعطيل مصالح الناس، ولكنهم في داخلهم يعتقدون اعتقًادا جازمًا بأنهم حماة المجتمع، المحافظون على قيمه والراعون لمصالحه.

ومن ناحيتهم فإن الدولة من حقها أن تتبنى النظام الاشتراكي، أو النظام الرأسمالي، أو حتى النظام الإسلامي، ولكن البيروقراطية سوف تقرر في النهاية ماذا تعني الاشتراكية وماذا تعني الرأسمالية بل وماذا يعني الإسلام.

ففي كل الأحوال لا بد للفكرة أن تتحول إلى تشريعات، والتشريعات إلى قوانين، والقوانين إلى لوائح ونظم وتعليمات وقرارات فوقية وأخرى تحتية، ولجان نوعية وأخرى فنية وثالثة قانونية، وكل ذلك موصول وممسوك بيد البيروقراطي المصري، يفسره ويقدره ويرفعه وينزل به كيفما أراد وكيفما شاء.

هذا البيروقراطي المصري معاد للإصلاح في جميع أشكاله؛ لأنه يعني تبسيط القوانين، وحجب جوائز التحكم في رقاب العباد بالاعتماد على اقتصاد السوق، أما الديمقراطية فهي النظام الوحيد الذي يلقي الضوء على فشل وعدم كفاءة البيروقراطية، والنمو الاقتصادي هو الذي يخلص الناس من حالة اليأس التي يتمتع بها البيروقراطي، والأفدح من ذلك كله أنه يعني المنافسة أو سقوط البيروقراطي في امتحانات الأمم.

المدهش أن الجماعة السياسية المصرية في الحكومة والمعارضة، وفي اليمين واليسار، لا تعير للبيروقراطية انتباهًا، بل تعمل بكل الطرق على تضخيم عددها. فالحزب الوطني الديمقراطي لا يوجد في برنامجه كلمة واحدة عن البيروقراطية، بل لو قرأت البرنامج جيدًا لوجدت أن الجهاز الإداري للدولة سوف يترك لكي يزيد بمعدلاته الطبيعية؛ أي بقدر الزيادة في عدد السكان، ويظل الحزب البيروقراطي أعلى الأحزاب تأثيرًا في الدولة كلها.

أما جماعة الإخوان المسلمين التي تطرح أن في الإسلام حلاًّ لكل مشاكل البلاد، فإنها لا تجد حلاًّ للمشكلة البيروقراطية التي لم تذكر على الإطلاق، بل والأخطر أن برنامجها يؤدي إلى مضاعفة حجم هذه البيروقراطية من خلال التوسع الشديد في الاستثمارات العامة التي تعيد للقطاع العام توسعه حتى يصل إلى شركات التليفون المحمول والمشروعات القومية الكبرى.

وهناك اعتقاد لدى الجماعة بأن النصيحة «الإيمانية» التي تطهر النفوس وتوقظ الضمائر سوف تصلح من حال الموظفين، ولكن المعضلة هي أن الحال في مصر على ما هي عليه رغم أن الغالبية الساحقة من موظفي مصر يصلون الصلوات الخمس، ويصومون رمضان، وأيام الخميس والإثنين، ويأتون الحج ويقيمون العمرة، ويؤدون ما كان فرض عين وما هو فرض كفاية.. فمتى ندرك المشكلة قبل أن نبحث عن الحل ؟!

جلال أمين والطبقة الوسطى في مصر

عرفت الدكتور جلال أمين قارئًا لأعماله، كما أتاحت لي الظروف أحيانًا الاقتراب من شخصه، وفي كليهما كان دومًا شخصية ممتعة حيث تتراكم لديه مجموعات من الثقافات الكلاسيكية العربية التي عرفها من أسرة كان الوالد فيها أحمد أمين، كما كان الأخ فيها حسين أحمد أمين، ومعها مجموعات من الثقافات الغربية الأنجلو سكسونية في شقيها البريطاني والأمريكي، ومع هذا وذاك تراكم هائل لأشكال مختلفة من الثقافات المصرية الشعبية والنخبوية. ولكن كل ذلك امتزج واختلط وكون في النهاية شخصية فريدة ليست أخاذة في معرفتها وكفى، ولكن مضافًا إليها قدرة هائلة على السخرية من الذات ومن الآخرين تعكس قدرًا غير قليل من التشكك في المسلمات، ونزعة لرفض الاستسلام للأقوال العامة والذائعة؛ بل إنها بكونها كذلك، تكون لديه مدعاة للشك وعدم القبول، فهو آخر من يمشي مع «القطيع» أو ما هو معروف بالفكر الجماعي حتى ولو بدا في أوقات كثيرة أنه أحد أعمدة الفكر القومي والراديكالي في البلاد. والسائد في الساحة الثقافية والفكرية في مصر أننا على طرفي نقيض من حيث التوجهات السياسية، ولكننا عندما تتاح فرصة للقاء فإن هناك دائمًا جانبًا للتهنئة بومضات فكرية حصلت على الإعجاب. وكما يقال في فكر كرة القدم أن هناك دائمًا جانبًا للإعجاب باللعبة «الحلوة» حتى ولو جاءت من الخصوم، وفي الساحة العامة فإن هناك لدى الأصلاء من المثقفين مجالاً للإعجاب بالفكرة «الحلوة» أيضًا.

وكان واحدًا من تلك الأفكار «الحلوة» التي أذاعها الدكتور جلال أمين هو ما تناوله عن الطبقة الوسطى المصرية سواء عندما صدر له كتاب منذ سنوات قليلة عن أحوال المصريين، أو عندما نشر مجموعة مقالاته الأخيرة عن الطبقة الوسطى المصرية في صحيفة «المصري اليوم» الغراء. والحديث عن الطبقة الوسطى مهم للغاية؛ لأنه في سياق التفكير الاجتماعي، فإن الطبقات ليست مجرد جماعات من البشر تم توزيعها وتصنيفها على أساس من الدخل أو

المكانة الاجتماعية، وإنما هي وقود المجتمع في التطور والانتقال من حال إلى آخر. وعلى سبيل المثال فإن الفكر الماركسي أعطى للطبقة العاملة مكانة خاصة في قيادة المجتمعات ونقلها من حالتها «البائسة» في المجتمعات الرأسمالية إلى حالتها «السعيدة» في المجتمعات الاشتراكية. أما الفكر الناصري فقد أعطى للعمال والفلاحين مكانة خاصة عندما منحهم 50% على الأقل من المجالس المنتخبة ليس فقط تعويضًا لهم عن عهود من الظلم ، وإنما لأن الاعتقاد ساد أنهم الأكثر قدرة على الحفاظ على مصالح المجتمع. وهناك نظريات ثورية أخرى أعطت للفلاحين مكان المقدمة، ولكن الفكر الليبرالي كان هو الذي أعطى للطبقة الوسطى مكانتها في الحفاظ على تقاليد المجتمع، وتحقيق تطوره الديمقراطي والليبرالي. وفي العموم فإن الفكر السياسي المصري، وحتى الثقافة الأدبية المصرية، أعطت مكانة خاصة للطبقة الوسطى المصرية التي أخذت في التكون والتوسع تدريجيًّا منذ منتصف القرن التاسع عش ر، وهي بأشكال مختلفة، التي قامت بقيادة البلاد منذ الاستقلال المصري عام 1922، وسواء كان ذلك من خلال جماعة «الأفندية» المدنية قبل الثورة، أو جماعة الضباط العسكرية بعدها؛ وهي وجهة نظر شاعت كثيرًا في دراسات العلوم السياسية عن مصر ونخبتها السياسية.

وضمن هذا التيار وقعت كتابات جلال أمين المتعددة وأضافت لها إضافات بارزة نتجت عن القدرة الفائقة للجمع ما بين مناهج التحليل الاقتصادي والاجتماعي، ولا يوجد هنا مجال ولا نية لتقييمها، ولكن النقطة البارزة فيما كتبه صاحبنا خلال السنوات الأخيرة هي أن الطبقة الوسطى المصرية ظلت تأخذ في التوسع خلال العقود الماضية. وكان ذلك في جانب منه تعبيرًا عن أصالة فكرية وشجاعة في مواجهة التيار العام للراديكالية المصرية التي أصرت دومًا على أن الطبقة الوسطى المصرية تتآكل أو تتراجع بل كان هناك من قال باختفائها كلية. وكانت مثل هذه المقولات موجودة كلما حدثت تطورات اقتصادية في البلاد تؤدي إلى النمو الاقتصادي من ناحية والتوجه نحو اقتصاد السوق من ناحية أخرى، حيث كانت هذه التطورات متهمة بأنها تقضي على

الطبقة الوسطى من ناحية، وتسلم ثروة البلاد من ناحية أخرى لمجموعة من الأغنياء. وكان ذلك هو ما جرى عندما تسارعت معدلات النمو في النصف الثاني من السبعينيات، وعندما حدث ذلك مرة أخرى وبطرق مختلفة خلال النصف الثان ي من التسعينيات، وتكرر الأمر بإلحاح خلال السنوات الأربع الأخيرة، حيث تم التأكيد على أن ما يجري من تطور لا يتجاوز كونه أنه يزيد الأغنياء غنًى والفقراء فقرًا.

الدكتور جلال أمين من ناحيته لم يختلف على تزايد نفوذ الأغنياء سواء فيما تعلق بالنصيب من الثروة أو السلطة، ولكنه بقي دائمًا مخلصًا لحقيقة استمرار الطبقة الوسطى في التوسع والتنوع. ولكنه بالإضافة إلى ذلك وفي مقاله المنشور في صحيفة المصري اليوم يوم الثلاثاء 19 أغسطس بعنوان «الطبقة الوسطى في عهد مبارك» أضاف نقطة جديدة و«عجيبة» أيضًا تغلق الفارق بينه وبين القائلين باختفاء الطبقة الوسطى من البلاد مستندًا في ذلك إلى عاملين: أولهما الضغوط التضخمية التي باتت ضاغطة على الطبقة الوسطى وجفاف مصادر الدخل نتيجة انخفاض الدعم الحكومي من ناحية وضعف تحويلات العاملين في الخارج من ناحية أخرى. وثانيهما أن التميز الذي كانت تعيشه الطبقة الوسطى من حيث أنماط استهلاكها قد اختفى بفعل أن الطبقات الدنيا بدورها أصبحت قادرة على استهلاك الأنماط نفسها مثل السلع الكهربائية كالغسالة والثلاجة والتلفزيون وآلات التسجيل والتليفون المحمول. وهكذا، كما قال جلال أمين «ما الذي بقي إذن لتمييز الطبقة الوسطى عن الطبقة الدنيا؟».

والحقيقة أن كلتا النقطتين فيهما ما يعيب، فبقدر ما أثرت الضغوط التضخمية على الطبقة الوسطى، فإن عمليات النمو والانفتاح الاقتصادي على العالم والشركات متعددة الجنسية والثورة في عالم الاتصالات، وفرت موارد جديدة ومتصاعدة لدى كل القريبين من مجالات البناء والتشييد والسياحة والاتصالات والإعلام والتصدير. وزاد على ذلك أن الطفرة النفطية الجديدة في البلدان العربية النفطية خلقت طلبًا جديدًا على الطبقة الوسطى لا يقل عما كان

عليه خلال العقود الماضية؛ بل وأضيف إلى ذلك زيادة الطلب العالمي على الطبقة الوسطى المصرية، حتى إن حجم التحويلات القادمة من العاملين المصريين من أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا وكندا، فاقت بمراحل تلك التحويلات القادمة من الدول العربية النفطية. ونتيجة ذلك كله تجددت الطبقة الوسطى المصرية وأضيف لها عناصر جديدة ذات سمات مختلفة أكثر عولمة وارتباطًا بالخارج غير العربي عما كانت عليه الطبقة الوسطى خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات. وكان من الطبيعي أن يكون لهذه الطبقة الوسطى أنماط استهلاكها الخاصة بها والمتميزة على الطبقات الأقل حظًّا وخاصة في مجال ش راء السيارات بأحجامها المختلفة، حيث ارتفع عدد السيارات الخاصة التي تمَّ شراؤها الأعوام القليلة الماضية بحوالي 250 ألف سيارة كل عام مقارنة بحوالي 60 ألف سيارة في العام. ويضاف إلى السيارات اقتناء الكمبيوتر والدخول على شبكات الإنترنت، وهذه تجاوزت تسعة ملايين نسمة مع بداية عام 2008.

وبالنسبة للنقطة الثانية فإن القول بأن حيازة الفقراء لأنماط استهلاك الطبقة الوسطى يعني انتهاء تمايز هذه الطبقة أو أنها في النهاية ذابت مع الطبقات الدنيا، فإن ما يبدو أن العكس هو الصحيح، وأن ما يسمى بالطبقات الدنيا قد تخرج أجزاء منها وارتفع إلى مصاف الطبقة الوسطى، أو على الأقل الشرائح الدنيا منها؛ لأن مثل هذه الأنماط من الاستهلاك تحتاج إلى درجة من العلم والمعرفة لم تكن متوافرة من قبل. وهكذا فإن الحقيقة ربما تشير إلى أن الطبقة الوسطى لم تتسع فقط، بل سارت أكثر عمقًا عما كانت عليه في السابق حتى يمكن تقسيمها إلى شرائح اجتماعية متعددة. ما هي نتائج ذلك وتأثيراته على السياسة والمجتمع؟ مسألة تستحق التفكير والتأمل!!

قوة مصر الناعمة!!

هناك جماعة كبيرة من «الندابين» في مصر، وعلى أي الأحوال فإن «الندب» و«الصويت» من الحرف المعترف بها في مصر، حيث يقوم المصريون باستئجار فرقة من المحترفين للندب في جنازة والبكاء الحار على من لا يريد أحد البكاء عليه. مثل هؤلاء باتوا منتشرين الآن بكثرة في وسائل الإعلام خاصة الفضائية منها، والتي تمتد ساعات مطولة داخل مصر وخارجها للحديث بالقطع عن ثلاثة أمور: أن الأحوال في مصر وصلت إلى درجة من السوء لم تصل إليه في تاريخها، وأن مصر تراجع دورها الإقليمي، وأخيرًا فإن القوة الناعمة المصرية قد ضعفت بعد أن ضاعت بالطبع قوتها الصلبة.

الاتهامات الثلاثة تحتاج قدرًا غير قليل من المراجعة، فإذا كان الحال الآن هو أسوأ الأوقات المصرية، فماذا كان الحال في يونيو 1967 مثلا حيث كانت خطط التنمية قد توقفت منذ عامين وتم احتلال الأراضي المصرية، وإذا كان دور مصر الإقليمي قد تراجع، فماذا تفعل مصر إذن في فلسطين والسودان وأوروبا والمنتديات العالمية المختلفة؟ وبالطبع فإنه من الجائز الحديث عن صعوبات كبيرة تواجهها مصر نتيجة الحراك الاقتصادي الذي جرى خلال الأعوام الأخيرة نتيجة النمو والخصخصة وزيادة قدر القطاع الخاص والأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، ومن الجائز الحديث عن تغير دور مصر الإقليمي لأن العالم والإقليم، لمن لا يعلم، قد تغيرا خلال العقود القليلة الماضية. ولكن ما يحتاج دحضًا حقًّا فهو الحديث المركز حول تراجع القوة الناعمة لمصر ويقصد بها تلك القوة الناجمة عن الطاقة الفكرية والفنية والثقافية المصرية، والتي نجمت عن أسبقيتها في عملية التحديث التي بدأت منذ بداية القرن التاسع عشر بينما كانت بقية المنطقة تغط في سبات عميق.

ومن الجائز بالطبع تصور تغيير قد جرى في طبيعة القوة الناعمة المصرية نتيجة استقلال دول الإقليم العربي، وتدفق أموال طائلة على بعض دولها، وانتشار التعليم فيها، وإرسال البعثات التعليمية منها إلى العالم الخارجي،

وانتشار تكنولوجيا الاتصالات بغزارة في العديد من الدول العربية. وبالفعل فإنه من الممكن أن تكون قناة الجزيرة الفضائية هي أقوى المحطات العربية وأكثرها تأثيرًا، ولم تستطع مصر بعد أن تنشئ واحدة مماثلة لها من حيث الانتشار والتأثير، ومع ذلك فإن القوة الناعمة ليست قناة، وإنما هي مفهوم شامل لإنتاج الأفكار والثقافات والمنتجات الفنية المتنوعة، وفي هذا فإنه لا يوجد مثيل لمصر في المنطقة العربية حيث لا يوجد بلد آخر في المنطقة به 21 صحيفة يومية وما يقرب من 500 من المطبوعات الأسبوعية والدورية المختلفة، ومعها ما يصل إلى 50 محطة تلفزيونية نصفها ينتمي إلى القطاع الخاص، حيث توجد البرامج الحوارية القادرة على التأثير في المنطقة العربية كلها. والحقيقة أن ما يسمى بالفضائيات العربية فيه قدر غير قليل من المبالغة حيث لا يعرف أحد معلقًا أو محللاً قطريًّا ذا بال في قناة الجزيرة القطرية، بينما الأغلبية الساحقة من المعلقين فيها من المصريين بأشكالهم وأنواعهم الثقافية والسياسية المختلفة. ويكاد يكون الحال كذلك في كل الفضائيات العربية سواء كانت الدينية أو السياسية أو حتى القائمة على المنوعات التي تحتل فيها المسلسلات والأفلام المصرية المكانة الأولى بلا منازع. وبعد تراجع في هذه المسلسلات والأفلام المصرية خلال التسعينيات فإنها عادت مرة أخرى إلى القيادة، حيث تنتج مصر 47 فيلمًا في العام الآن، وعددًا غير قليل من المسلسلات، والمدهش أنه حتى بالنسبة للدول العربية التي تنتج مسلسلات خاصة بها، فهي إما مسلسلات تاريخية ساذجة، وإما أنها مسلسلات حول موضوعات مصرية خالصة؛ لأن البلد المنتج لا توجد فيه موضوعات تستحق المعالجة، أو لا يوجد فيه ذلك الفريق الضخم القادر على المعالجة والإنتاج، أو أن الشجاعة ليست كافية لنظرة على الذات.

كل ذلك متوافر بكثرة في مصر، وهناك الآن طبقة جديدة من المبدعين في كل المجالات الموسيقية والفنية والأدبية، والأهم من ذلك أن هناك قدرة رائعة على التجريب في أشكال جديدة من الإنتاج الأدبي والفني لا يوجد مثيل لها في بلد عربي آخر. ومن يقول إن مصر ولادة دائمًا لم يخطئ أبدًا وما عليه إلا النظر في

المكتبات لكي يجد إنتاجًا فكريًّا وأدبيًّا بعضه لن يكون بعيدًا عن العالمية.

نصف دستة ملاحظات على ما جرى!

لست ممن يستخدمون كلمة «أزمة» بإفراط، ولا أدري إذا كان ما حدث في مصر خلال الأيام القليلة الماضية يوصف بالأزمة، فماذا يكون الوصف بالنسبة لما يجرى في لبنان أو العراق أو فلسطين؟! كما أنني لست أيضًا ممن يستعملون كلمة «الاحتقان» كما لو كانت نوعًا من معجون الأسنان الذي لا يصح يوم دون استخدامه في الصباح، وإذا كان ذلك هو الحال لدينا، فكيف يمكن وصف الأحوال في الكويت حيث جرى حل البرلمان والإطاحة بالحكومة في آن واحد؟ وبالتأكيد فإن كلمة «المأزق» لا تنطبق إلا عندما تغلق كل الطرق وتتقلص الإمكانيات، ولا يصح ترديدها مادامت كانت هناك خيارات مفتوحة وممكنة، وفي الظن أن في مصر الكثير منها. ولكنني أيضًا لست من هؤلاء الذين يتجاهلون ما يجري في المجتمع من مشكلات وتقلصات وتغيرات، والذين يصرون على إدارة الوجه إلى الناحية الأخرى بينما الحقائق زاعقة وصارخة بأن الأمور ليست كلها على ما يرام، وفيها ما يقلق ويزعج ويحتاج إلى علاج حال وفوري.

والمناسبة هي ما جرى خلال الأيام التي تلت الدعوة إلى «الإضراب» وحتى ما جرى من أحداث المحلة وغيرها في مدن مصرية أخرى حدث فيها عنف أحيانًا، وضجيج كبير في أحيان أخرى. وكان الإطار العام لهذه الأحداث هو الزيادة الكبيرة في الأسعار أو معدلات التضخم التي وصلت إلى قرابة 16% خلال شهر مارس، وكما هو معلوم فإن المعدل ما هو إلا متوسط يتجاهل ارتفاعات أكبر في احتياجات غذائية أساسية للقاعدة العريضة من الناس. ومع هذه الزيادة كانت هناك انتخابات المحليات وما طرحته على النظام السياسي من قضايا ازداد إلحاحها بعد التعديلات الدستورية، وبشكل من الأشكال كانت الانتخابات كاشفة عن الواقع بأكثر مما كانت معبرة عنه. ووسط هذا الإطار توجد ست ملاحظات على الواقع المصري لا يمكن التغاضي عنها:

الملاحظة الأولى هي أن الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي في العموم

فوجئا بما حدث، أو هكذا ظهر الأمر كما لو كان الارتفاع الحاد في الأسعار، وزيادة معدل التضخم، ورد الفعل الشعبي على هذه الزيادة، هي من الأمور التي لم ترد على بال أحد، وإذا كانت قد وردت فإن أحدًا لم يتحسب لها. فحتى العام الماضي كانت مشكلة الحكومة الرئيسة أن جهودها من أجل الإصلاح قد نجحت في توليد معدلات نمو مرتفعة؛ ولكن هذه – للأسف- إما أنها لم تصل إلى الناس في قول، وإما أنها وصلت إلى جماعة من الناس ولم تصل لجماعات أخرى. ومن ثم فإن الوعد الحكومي كان هو العمل من أجل توسيع قاعدة المستفيدين من النمو، ولكن ما حدث هو أن التضخم ضغط بشدة حتى على المستفيدين بالنمو حيث تآكلت دخولهم الجديدة، وجعلت غير المستفيدين تحت ضغوط لا يمكن تحملها.

والملاحظة الثانية أنه والحال كذلك فقدت الحكومة المبادأة مرتين: واحدة من الناحية الاقتصادية عندما استسلمت فورًا لمعالجة الوضع الجديد من خلال زيادات فورية في الأجور والمنح؛ أي من خلال زيادة الطلب النقدي الذي يعد بمثابة إلقاء المزيد من الزيت على النار حيث إنها الوصفة السريعة لمزيد من التضخم وارتفاع الأسعار. وواحدة من الناحية السياسية عندما نجحت المعارضة في الإمساك بتلابيب العقول المصرية ووضعها تحت توليفة من الشكوك تجعل الحكومة هدفًا للإسقاط والإطاحة، وكل ذلك دون أن تقدم الوزارات المختلفة تفسيرًا لما جرى وكيفية التعامل الحصيف معه. ومن المدهش أن الحكومة المصرية بقيت صامتة على أن برنامجها للتعامل مع قضايا الغذاء والخبز تحديدًا طرح بالفعل على مؤتمر الحزب الوطني، ولكن البرنامج لم يتم تطبيقه نتيجة ضغوط هائلة من داخل الحزب ومن المعارضة، والأهم من ذلك كله من داخل الساحة الإعلامية التي هاجمت كل الأوضاع ثم رفضت كل مقترحات العلاج.

والملاحظة الثالثة أن المجتمع المصري بات يعاني نقصًا في المناعة فيما يتعلق بالعنف واستخدامه في الساحة السياسية. ورغم وجود شواهد على الزيادة في

استخدام العنف ووحشيته في الجرائم المختلفة، فإنه كان معروفًا أن المصريين يرفضون كل أشكاله في الممارسات السياسية، بل ويجدون مسافات كبيرة بين دولتهم المدنية وما يجري في بلاد كثيرة حولنا. هذه القاعدة لا تزال صحيحة، وخلال العام الماضي جرى في مصر أكثر من 240 إضرابًا واعتصامًا وتم التعامل معها بحصافة وحكمة ومفاوضات سلمية إلى الدرجة التي لم تؤثر بها لا على عملية النمو، ولا على عملية الاستثمار. ولكن كل ذلك لا ينبغى له أن يجعلنا نتجاهل أن ممارسات العنف الجماعي قد تزايدت خلال المرحلة الأخيرة، وما جرى في المحلة من حرق لمدارس ومنشآت عامة، منها فروع بنوك، شاهد على أن الشوارع المصرية حبلى بالتحريض والسخونة والسخط والمهمشين، وكل ذلك كافٍ لكس ر قواعد وتقاليد تاريخية.

والملاحظة الرابعة أن كل ما جرى خلال الأيام الماضية أحاطته حالة مروعة من الجهل بالمعلومات الأساسية حول الأمور الوطنية. وبمتابعة البرامج الحوارية في المحطات التلفزيونية العامة والخاصة لم يكن فيها ما هو أكثر من الصراخ، وضرب الكف بالكف، والحسرة، وترديد الكلمات العامة. وهالني في حوار مع واحد من أقطاب جماعة الإخوان المسلمين- المحظورة والمشروعة معًا- على شاشة قناة الحرة، أن الرجل المعروف بالاعتدال والحكمة والحصافة السياسية لا يعرف المعلومات الأساسية عن «الأزمات» التي يتحدث عنها. فهو لم يكن يعرف شيئًا عن مساحة الأرض الزراعية في مصر (يظنها 7 ملايين فدان وهي 8.4 مليون)، وهو لا يعرف مساحة الأرض المزروعة قمحًا، ويظن ويعتقد أن مصر تزرع الفراولة والكانتلوب، ترديدًا لكلام كان يقال في الثمانينيات، بينما واقع الحال أن الأمر تغير تمامًا خلال العقدين الماضيين لصالح القمح على حساب المحاصيل عالية النقد. وبالطبع لم ينس أن يشير إلى أن الواقعة غير الصحيحة وضعتنا في فك الولايات المتحدة التي تضغط علينا بالقمح، وهو ما لا توجد إشارة واحدة تدل على أن له علاقة بالأزمة الحالية للغذاء التي يتوافر فيها النقد والقمح والدقيق معًا، ولكن استحضار واشنطن إلى موضوع داخلي كثيرًا ما يضيف مذاقًا حريفًا للصراع السياسي. ومع ذلك

فإن غياب المعرفة، والمعلومات جعلت المنافسة السياسية لا تزيد على كونها نوعًا من الصراخ المتبادل، وجعلت القوى السياسية المختلفة مشغولة ليس بالبحث عن السياسات الملائمة، وإنما بتسجيل النقاط على بعضها البعض خاصة في الفضائيات العربية.

والملاحظة الخامسة أن الشرعية السياسية للحكومة والمعارضة تأثرت سلبًا، وهي مسألة ذات خطورة حالة على النظام السياسي كله. فلا الحكومة ولا الحزب الوطني الديمقراطي قدما تبريرًا عن أسباب عدم صدور قانون المحليات وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وهما كانا سبب تأخير عقد الانتخابات منذ عامين، ولا قدما تبريرا معقولا لما جرى في الانتخابات حينما انتهت انتخابات أكثر من 80% من المقاعد بالتزكية، وأكثر من 90% من المقاعد حصل عليها حزب واحد هو الحزب الوطني. وبالطبع من الممكن لوم الأحزاب على فشلها، كما أن هذه الأحزاب لن تألو جهدًا في لوم الحزب الوطني، ولكن المشكلة أعمق من ذلك، فأيًّا كان مصدر اللوم فإن هذه النوعية من النتائج تقطع بوجود خلل فادح في النظام السياسي كله، فهى لا تحدث في بلد ديمقراطي، ولا في بلد يريد إحاطة عملية التنمية الصعبة فيه بإطار من المشاركة السياسية التي تجعل الناس يقبلون بالآلام القاسية لمرحلة التحول.

وعلى أي الأحوال فقد فقدت المعارضة كثيرًا من شرعيتها هي الأخرى، ليس فقط بأدائها البائس في الانتخابات، ولكن لأنها لم تقدم فكرة واحدة بناءة، أو تس ر على تقاليد البلاد التي سارت على طريقنا من قبل. وفوق ذلك كله، فقد ظهر أن في مصر قوى جديدة للمعارضة كانت هي التي قامت بالدعوة إلى الإضراب، وكانت هي التي سعت إلى تنفيذه بوسائل التكنولوجيا الحديثة. ورغم أن محاولتها فشلت، فإن المحاولة أعلنت عن وجود قوى جديدة معظمها من الشباب قررت أن الأحوال في مصر ليست على ما يرام، وأن ما تقوم به الحكومة أو المعارضة ليس فيه ما يرضي.

والملاحظة السادسة أن ظهور هذه القوى الجديدة وبهذه الطريقة من الإعلان

يفتح فرصًا بقدر ما يعلن عن مخاطر، ولا يحل مشكلة هذه القوى ما رآه البعض من انقضاض على وسائل الإعلام لكي يتم حبس الأصوات فيها، أو على شبكة الإنترنت فيتم قتل الشباب داخلها، فالتكنولوجيا جعلت كل ذلك مستحيلاً، وفي غيبة مؤسسات قادرة تستطيع التعبير عن التفاعلات السياسية الحقة فسوف يظل الإعلام والإنترنت ساحة سياسية في المقام الأول. والأخطر من ذلك أن المساس بأي منهما سوف يؤدي إلى نكسة اقتصادية عظمى، فحتى الآن فإن التطور الاقتصادي المصري لا يزال جاذبًا للمستثمرين المحليين والأجانب، ورغم ما جرى خلال الأيام القليلة الماضية من دعوة للإضراب وأحداث للعنف، فإن البورصة المصرية أحرزت ارتفاعات كبيرة حتى في أثناء يوم الإضراب نفسه. مثل هذه الثقة لا ينبغي لها أن تضيع، كما لا ينبغي لها أن تتعرض للخطر فربما كانت هي في النهاية التي تقدم الحل لما نحن فيه!!

أسبوع السياسة والاقتصاد في مصر

تداخلت «السياسة» أو «الصراع السياسي» بمعنى أدق، والاقتصاد -بمعنى اتخاذ «إجراءات اقتصادية» كبرى بمعنى أكثر تحديدًا- بطريقة أقل ما يقال عنها إنها مثيرة ولافتة للنظر. كانت الخلفية أو بمعنى أدق النقطة التي بدأ منها الانطلاق هي محاولة عدد من القوى السياسية إشعال إضراب عام في المجتمع يوم السادس من إبريل عام 2008، حيث كانت بوادره قد بدأت عشوائية على صفحات «الفيس بوك» وما لبثت أن تبنتها قوى سياسية عديدة معتبرة إياها نقطة انطلاق لتغيير النظام السياسي كله. ورغم أن اليوم انتهى دون تغيير، وبقيت مصر في العموم على حالها، فإن المعارضة، أو بعضًا منها، أعلنت نصرًا مبينًا بادعاء أن الإضراب قد حدث فعلاً، وأخذت من أحداث عنف شديدة جرت في المحلة الكبرى دلالة على شرارة الثورة المنتظرة التي تحتاج دفعة إضافية في الرابع من مايو العام نفسه لكي يكون الحريق كاملاً. ومع هذه الحالة من السخونة المعنوية تم الإعلان فورًا عن الإض راب التالي، ولم يكن يخفى على أحد بالطبع أن الدعوة للإض راب لم يؤيدها أحد، فلم تقف معها نقابة، أو حزب سياسي، وأن الذين غابوا عن العمل أو الدراسة في ذلك اليوم كانوا قلة قليلة بسبب الخوف من تعطل المواصلات العامة، أو بسبب عاصفة رمال ساخنة هبت بالفعل في ذلك اليوم، ومع ذلك جرت الدعوة فورًا للإضراب التالي انطلاقًا من تصور أن الثورة التي لا تحدث من إضراب واحد يمكنها أن تحدث من سلسلة إضرابات متتالية متصاعدة وناجحة أيضًا.

الحكومة من جانبها وجدت أن الأمور لم تتغير كثيرًا في ذلك اليوم، ونظرت بعين الرضا إلى أن القوى السياسية من يسار ويمين لم تؤيد الإضراب، وحتى ما جرى من أحداث في المحلة لم يكن ناجمًا عن إضراب لعمال المحلة، وإنما كان راجعًا لحركة عنيفة من العناصر المهمشة في المدن، وكما ثبت بعد ذلك من التحقيقات فإنه لم تكن هناك قيادة منظمة في كل الأحوال بل كانت أحيانًا حركة عشوائية لعناصر غاضبة، ومع ذلك كان هناك العديد من العناصر المقلقة،

فقد كانت الأوضاع الاقتصادية تسير في اتجاه معاكس بالفعل بسبب زيادات كبيرة في الأسعار خاصة تلك المتعلقة بالسلع الغذائية، والضغوط تتصاعد على شرائح اجتماعية واسعة لهذا السبب وبانفلات مزعج، وكان ذلك كافيًا لكي تحصل المعارضة على فرصة واسعة لخلق حالة من السخونة في المجتمع على السطح في الفضائيات المصرية والعربية، وفي الباطن من خلال حركة منسابة لا يمكن قياسها بدقة على صفحات المدونات و«الفيس بوك» وحركة الإنترنت ذهابًا وإيابًا في كل الأحوال. ومن المدهش في ذلك الوقت أنه، كما فعلت المعارضة وأغفلت عناصر شتى، فإن الحكومة لم يبدد قلقها سوى أن الحالة الاقتصادية للبلاد في العموم كانت تتحرك في الاتجاه الصحيح، حيث كان هناك اتجاه صعودي كبير في البورصة حتى في يوم الإضراب المزعوم، كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي التي بلغت قرابة ثمانية مليارات من الدولارات في النصف الأول من العام المالي، كانت تدل على أن أطرافًا كثيرة في العالم وداخل مصر ترى أن كل ما حدث لا يؤثر على أساسيات النظام السياسي والاقتصادي وقدرته على مواجهة المصاعب التي تواجهه.

وعلى هذه الخلفية بدأت المباراة السياسية، وعلى مدى أسبوع كانت فصائل من المعارضة تنفخ في أرقام المضربين يوم السادس من إبريل، وتؤكد على أن الجولة الأولى لم تكن سوى إعلان عن التحرك السياسي الأكبر، بل وتعتبر ذيوع الدعوة إلى الإضراب نجاحًا في حد ذاته، ولأول مرة في التاريخ كان ذيوع الدعوة إلى حضور حفل أكثر أهمية من عدد الذين حضروا الحفل بالفعل. ومع ذلك لم تكن جبهة المعارضة موحدة على الإطلاق، وتدريجيًّا بدأت هناك مجموعة كبيرة من الشروخ كان في مقدمتها أن إضراب جماعة الإنترنت و«الفيس بوك» بدأ يدخل في مناقشات داخلية حول محاولة قوى سياسية سرقة الدعوة البسيطة لاحتجاج بسيط على ارتفاع الأسعار، وعلى أوضاع أخرى، إلى تحركات سياسية لا يفهمها شباب اليوم. وبدأت الأشكال الزاعقة، والأصوات العالية، والحناجر المبحوحة، لجماعة كفاية والعربي الناصري والكرامة وكأنهم يمثلون عالمًا آخر للكبار مزعجًا ومرهقًا وغير مفهوم في كل

الأحوال. وببساطة بدا لجماعة «السياسة الافتراضية» أن جماعة «السياسة الحنجرية» تحاول ركوب الموجة وخلق نصر زائف على حسابهم، وهم الذين لم يتصوروا أنهم في معركة من الأصل. وكل ذلك خلق انقسامًا في داخل الجماعة حول الإضراب الأول والاستمرار فيه من خلال إضراب ثان، وكما هي العادة في هذا المجال فإن النقاش ظل ممتدًّا، وجاء يوم الرابع من مايو والجماعة لم تصل إلى قرار بعد.

ولكن ذلك لم يكن الانقسام الوحيد حول جماعة الساسة المعارضين، وإنما نبتت داخل شبكة «الفيس بوك» جماعة أخرى تزايد عددها بسرعة، تؤيد الحكومة والحزب الوطني لأسباب متنوعة، وخلق ذلك نقاشًا ثريًّا حول السياسات الحكومية والظروف العالمية، استمر حتى وقت الإضراب التالي. وزاد على كل ذلك أن الانقسام حدث أيضًا بين جماعة السياسة «الفضائية» كما حدث في مجال السياسة «الافتراضية»، فبينما كان هناك من دعا إلى استثمار دعائي لنجاح متصور في إض راب السادس من إبريل، فقد كان هناك من طالب بأخذ المسألة بالجدية اللازمة والمضي قدمًا في استراتيجية الإضرابات المتتالية. وهكذا دخلت صحف المعارضة الراديكالية في خلافات معلنة: ما إذا كان توقيت الإضراب مناسبًا أم لا, حتى جاء الوقت ولم يكن أحد يعرف ما إذا كانت الأحزاب التي تؤيد الإضراب لا تزال تعتقد في ذلك أم أنها قد غيرت رأيها. ولم يفد كثيرًا في ذلك الوقت أن حركة الإخوان المسلمين قد غيرت رأيها من معارضة للإضراب إلى تأييد له مع تحفظات كثيرة تدعو الغالبية الساحقة من المواطنين إلى الذهاب إلى أعمالهم. وكان ذلك تعبيرًا عن حالة من الازدواج في الرؤية والعجز عن اتخاذ القرار، وهو موقف على أية حال أدى إلى غضب في الحكومة؛ لأن قرار الإخوان بدا كخروج على قواعد اللعبة، وغضب في المعارضة؛ لأن أحدًا لم يفهم لماذا عارضت في إضراب السادس من إبريل، ولماذا تأخرت في تأييد الرابع من مايو، وفي كل الأحوال هل يعني الإخوان فعلاً ما يقولون أم أن الحكاية كلها نوع من تسجيل المواقف ؟!

على الجانب الحكومي والحزب الوطني الديمقراطي كانت حركة شباب الحزب على الساحة الافتراضية وحركة أعضائه البارزين على الساحة الفضائية إعلانًا عن حركة سياسية جديدة على تقاليد الحزب القائمة على يد ثقيلة كثيرًا ما لا تفهم أضرار ثقلها على الأوضاع السياسية. ولكن هذا الإعلان كان مقدمة لتجاوز الكلام إلى الحركة السياسية التي لا يستطيعها إلا حزب في الحكم بالفعل، فكان قرار الرئيس مبارك في عيد العمال هو الزيادة لأجور العاملين في القطاع الحكومي بنسبة معتبرة قدرها 30% كما هو معروف. وبعد ساعات قليلة من الإعلان بدأت المسألة كلها أوسع نطاقًا بكثير؛ لأنها شملت حوافز للعاملين في المحليات، كما شملت توسعًا في الحاملين لبطاقات التموين والكميات المطروحة عليها إلى آخر ما هو معروف. وكانت هذه القرارات الاقتصادية في شكلها ذات جوهر سياسي، حيث بدا الرئيس وحكومته في حالة من الثقة بالنفس في قدرة الدولة على التعامل مع الموقف بتحرك كبير أخذ المبادرة التي كانت في يد المعارضة يوم السادس من إبريل إلى يد الحكومة، أما المعارضة فقد كانت هي التي فوجئت هذه المرة.

وكما يحدث في مثل هذه المفاجآت عادة فإن الطرف الذي تقع عليه المفاجأة يحارب معركة تقهقر يحاول جعلها منظمة، وهو ما حدث من خلال حملة تشكيك في الإجراءات الجديدة، وعما إذا كانت كافية أو لا، وفي كل الأحوال فقد كان الجميع على يقين أن آثارها التضخمية سوف تكون حاسمة، أو هكذا قيل. ولكن المبادرة استمرت في يد الحكومة والحزب الوطني عندما رفضت أن يكون تمويل المبادرة بالعجز، وراحت تبحث عن موارد حقيقية يكون جزءًا منها التعامل مع موضوع دعم الطاقة المنفلت الذي آن الأوان لكي يوضع له حد، ولا يوجد حد أفضل من تمويل زيادة الدخل للأقل حظًّا وقدرة في المجتمع.

وهكذا جاءت حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، ووضع المجتمع كله موضع اختبار كبير في قدرته على فهم تلك المرحلة من التنمية الاقتصادية وما يأتي من تبعات توزيع جديد للثروة في ابتلاع بعض المرارة في الحزمة.

وكان رجال الأعمال وأصحاب المشروعات موضع اختبار في المدى الذي يصلون إليه في تحمل أسعار أعلى للطاقة، ومزيد من الأجور للعاملين، وكان ترحيبهم كأشخاص ومؤسسات اجتيازًا للاختبار. أما المعارضة وحدها فقد كانت هي التي لم تفاجأ فقط، بل وجدت نفسها تتخبط فيعود بعضها إلى ساحة التاريخ، والبعض الآخر إلى ساحة النظام السياسي، ولكنهم تجنبوا ساحة القضية موضع الاختبار والخاص بالتعامل مع الأزمة العالمية المعاصرة والبدائل الفعلية لحزمة الحكومة التي جاءت على طريقة: هذا كلامنا فمن جاءنا بأحسن منه قبلناه، ومن قال لا أدري فقد أفتى. ولكن المعارضة لم تكن جاهزة، ولم تكن تدري، ولم يكن لديها إفتاء من نوع أو آخر!!

صفحات أخرى عن المستقبل القريب!

قال صاحبي معلقًا على مقالي «ما بعد التعديلات الدستورية»: لقد طلبت منا أن نقلب الصفحة ونترك ما بيدنا من تعديلات لا تزال في دور المداولة والتحرير وهي الأولى والأحق بالتركيز والاهتمام. وكان ردي أن العملية كلها متصلة، وفي الكتب فإن الصفحات كلها مرتبطة ببعضها، وما نزرعه اليوم سوف نحصده غدًا، فضلاً عن أن هناك أمورًا في القريب العاجل سوف يكون لها انعكاساتها على الحوارات الجارية الآن. ولو أن الناس تعرف الشكل الذي سوف تكون عليه اللجنة «المستقلة» للإشراف على الانتخابات المقبلة لاختلف موقفهم - اتفاقًا أو رفضًا- من تعديلات المادة 88 من الدستور، ولو عرف الناس الحالة التي سوف يكون عليها قانون الإرهاب لكان لهم رؤية أخرى – قبولاً أو ممانعة - للوضع الحالي للمادة 179. وربما كانت الخريطة السياسية في البلاد قد تغيرت وقل استقطابها أو زاد حسب ما سوف يتوافر من تفاصيل ما هو قادم وآت، فالقطيعة التي جرت بين الحزب الوطني الديمقراطي وأحزاب الوفد والتجمع وغيرهما في أعقاب الخلاف على المادتين كان من الممكن أن يكون لها شأن آخر لو طغت الحكمة على القوة، وسادت السياسة والمصلحة العليا على اعتبارات الحصول على شعبية مؤقتة.

ولكن ما كان أهم من التعامل مع المادتين 88 و179 على أهميتهما فإن النقاشات والحوارات التي جرت بين المفكرين والمهتمين والساسة خلال الشهور القليلة الماضية أوضحت أن هناك حاجة ماسة لجدول أعمال واسع من الحوارات التي ينبغي لها أن تأخذ مداها دون ضغط من عنصر الوقت وجداول أعمال المجالس النيابية. وليس سرًا على أحد أن هناك طائفة واسعة من الكتاب والسياسيين والأحزاب طالبت ليس بتعديل الدستور وإنما بتغييره كله وبنائه من جديد على أساس من فلسفة ديمقراطية متكاملة. ولكن هؤلاء – وكاتب السطور منهم – لم يبرهنوا أبدًا على وجود توافق وطني شامل حول الأمور الأساسية في دستور جديد. وإذا كان هناك درس تعلمناه خلال الشهور القليلة

الماضية فهو أن هناك اختلافات جوهرية حول أمرين على درجة من الترابط: أولهما علاقة الدين والدولة، وثانيهما شكل الدولة التي نريدها. ولمن يقرأ التعليقات على الأمرين سوف يجد كافة ألوان الطيف وجميع درجات السلم الموسيقي، ولم يكن بيان المثقفين المطالب بتغيير المادة الثانية من الدستور رغم عدم وجودها ضمن التعديلات الدستورية المطروحة، ولا الرد العنيف على هذا الموقف من جماعات داخل الحزب الوطني الديمقراطي وكتاب معبرين عن حركة الإخوان المسلمين – المحظورة- إلا إشارة على عمق الاختلاف وتجاوزه لحدود الحكم والمعارضة. وبغض النظر عن تفاصيل كثيرة، لم يكن الخلاف على المادتين 88 و 179 بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة إلا ترجمة لخلاف أعمق حول الإجابة عن السؤال: أية دولة نريد، وهل هي دولة ديمقراطية أم دولة لا تزال تسير على طريق الديمقراطية؟ وهل هي دولة يحكمها الأمل أم دولة يحكمها الخوف؟

والحقيقة أن مسألة علاقة الدين والدولة ليست قضية مصرية خالصة، بل إنها من الموضوعات التي أرقت كافة المجتمعات، بل إنها كانت فكرة التأمل الأولى في الفلسفة السياسية وطرحها الفكر السياسي الإغريقي قبل أكثر من ألفين من الأعوام عندما تناولها الفيلسوف اليوناني أفلاطون في كتابه «القوانين» عندما طرح السؤال عن مصدر القانون – أداة الحكم والتغيير في الدولة المتمدينة - وعما إذا كان هو «الآلهة» أو «البشر». وفي حدود ما نعلم فإن جون لوك كان أول من قال في كتابه عن «الحكومة المدنية» بأن حكم البشر كعملية مدنية تدار من خلال السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية ، لا يتناقض مع الإنجيل ولا الإيمان بالله. وفي الفكر المصري الحديث طرحها الشيخ علي عبد الرازق في كتابه الشهير «الإسلام وأصول الحكم»، «فالقضية التي يدور حولها النزاع اليوم هي بعينها القضية التي واجهها آباؤنا وأجدادنا، قضية الحاكم المعوج والحكومة المستقيمة، وإن شئت فقل إن تلك هي قضية الدنيا من أقدم أيامها؛ أي منذ قام فيها حاكم ومحكوم وحكومة». ووصل بعد ذلك إلى استنتاج مؤداه أن «الخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، كلا ولا

القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفه، لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا، لنرجع فيها إلى أحكام العقل، وتجارب الأمم، وقواعد السياسة».

وبالطبع فإنه لا توجد نية هنا في هذا المقام لإثارة ذلك الخلاف الذي دار حول ما توصل إليه الفقيه الإسلامي في عشرينيات القرن الماضي، وإنما النقطة هنا هي تسجيل أن الخلاف قديم، وأن النقاش حوله لا يزال محتدمًا مما يشير إلى أن القضية باقية معنا، وأنه سوف يبقى معنا خلال المرحلة المقبلة حتى نصل فيه إلى رأي سديد تتوافق عليه الأمة. فلم يعد صحيحًا أن التوافق المصري القديم الذي توصل إليه الآباء المؤسسون للدولة المصرية الحديثة في مطلع العشرينيات من القرن الماضي لا يزال ساريًا؛ لأن عددًا من التطورات الهامة جرى على هذا التوافق:

أولها أن النص لم يعد كما كان أن «الإسلام هو دين الدولة» معبرًا عن هويتها ومرجعيتها الحضارية وهو ما لا يزال موضوعًا للتوافق، ولكن الدساتير التالية أضافت ليس فقط أن مبادئ الش ريعة الإسلامية هي مصدر أساسي للتش ريع، وإنما جاء في تعديلات 1980 أنها باتت المصدر الرئيسي للتش ريع، وهو ما ضيق ما كان متسعًا، وحدد ما كان مفتوحًا ورحبًا.

وثانيها أن التجربة العملية للدولة المصرية سارت مطبقة لروح النص الجامع خلال الفترة الليبرالية ولكن مع زوال دستور 1923 وظهور الدولة الثورية التعبوية فإن التغيير والتطبيق شمل سلبًا الروح والجسد.

وثالثها أن الظهور الكثيف والحاد أحيانًا للجماعات الأصولية الإسلامية بأشكالها المختلفة السلمية والعنيفة، أدى إلى أنها أخذت النص الموجود وحلقت به في آفاق متعصبة ووجدت لنفسها مجالاً في التطبيقات السياسية والقانونية، والأخطر في الحياة العملية.

ورابعها أنه عندما جاءت لحظة الامتحان وطرحت مجموعة المثقفين إضافة المواثيق الدولية وعهود حقوق الإنسان إلى نص المادة الثانية، جاءت الإجابة عصبية وعنيفة، لأن ذلك جاء بمثابة التشكيك في الإسلام وقدرته على تحقيق الحقوق وتوقيع المساواة. ولم يكن مفهومًا إذا كان الإسلام لديه هذه الطاقة وهي- موجودة باتساع - فما هو الضرر في إضافات لا تناقض فيها اللهم إلا إذا كان بعضنا لديه شكوك وظنون.

وخامسها أن الغموض والالتباس- ولا نقول المراوغة – غلبت على وجهات نظر تخص علاقة الدين بالدولة حتى ارتفع الحاجز ما بين «الدولة الدينية» و«الدولة المدنية» ذات المرجعية الدينية. وفي المحاضرة الممتازة التي ألقاها الأستاذ الدكتور أحمد الطيب- رئيس جامعة الأزهر- على مجموعة من ضيوف مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام جاء فيها: « .. ومعلوم أن هدم «السلطة الدينية» وتدميرها كليًا أصل من أصول الإسلام، فليس لأحد- بعد الله ورسوله- أي سلطان على عقائد الناس، ولا أية سيطرة على إيمانهم بالله، وفي القرآن آيات كثيرة تؤكد أن النبي -ﷺ- نفسه ليس إلا مبلغًا ومذكرًا، وأنه ليست له سيطرة ولا هيمنة على الناس، ولا صلاحية لإدخالهم الجنة أو حرمانهم منها **(فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (12) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ)** [سورة الغاشية: 21، 22]. فإذا كان ذلك كذلك، وأن الناس أعلم بشئون دنياهم ويضعون أسس ومصادر تشريعهم دون سيطرة أو هيمنة من بشر أو جماعة، فما وجه الاعتراض على مجموعة من الأسس الممثلة لجميع المواطنين تقول كلها بالمساواة بين الإنسان والإنسان؟!

وسادسها أن الدنيا والزمن قد تغيرا وما كانت تقبله جماعات إنسانية من قبل انعدامًا للمساواة بأشكال محدودة أو كبيرة لم يعد مقبولاً بعد أن صارت «المواطنة» هي أساس الدولة العصرية الحديثة. فالمسألة لم تعد واقعة بين المسلمين والمسيحيين كما ظن بعضنا، بل إن من يراجع تاريخ المنطقة المعاصر ويعرف ما جرى ويجري بين العرب السنة والأكراد السنة أيضًا، والعرب الشيعة،

وأيضًا العرب السنة، والسودانيين السنة من أصول عربية والسودانيين السنة من أصول إفريقية، سوف يكتشف أن هناك ثورة من أجل المساواة في الحقوق والواجبات ورفض التمييز جارية في كافة أنحاء المنطقة. وفي المؤتمر الذي جرى في مدينة الدوحة منذ أسابيع قليلة للتوفيق بين السنة والشيعة، فإن النقاش المذهبي انتهى في الحقيقة العملية إلى أوضاع الشيعة في بلاد الأغلبية السنية وأوضاع السنة في بلاد الأغلبية الشيعية، وكلها مسائل لا يمكن حلها على أساس وجود مصدر أساسي أو وحيد للتش ريع وإدارة الدولة.

هنا تحديدًا ينطبق القول إن هذا هو كلامنا ومن جاءنا بأحسن منه قبلناه، وربما كانت التعديلات الدستورية فاتحة حديث أعمق بين جماعات سياسية مختلفة عليها ليس فقط أن تتحدث عن مصادر أو مصدر التشريع، وإنما عن شكل وطبيعة الدولة التي نريدها ونرغب فيها، وذلك حديث آخر له وقته ومقامه.

الأخبار السعيدة لا تسعد أحدًا!

كان صعبًا على أي من الأخبار السعيدة أن تسعد أحدًا في مصر بسبب الحريق الذي التهم مجلس الشورى، وهدد مجلس الشعب، وفي كليهما أثيرت أسئلة كثيرة ومحبطة عن الكيفية التي تمت بها إدارة مقاومة الحريق فضلاً عن استكشاف أسبابه، ومع ذلك فإن حريق مجلس الشورى لا ينبغي له أن يكون سبب عدم الاهتمام بالأخبار السعيدة حيث لا يوجد مثل هذا التقليد في الثقافة العامة المصرية، فإذا ارتفعت الأسعار كانت على رأس الصفحة الأولى، أما إذا انخفضت أو انخفض بعضها فإنها لا ترد على بال أحد، وإذا انخفضت البورصة كانت في مركز الاهتمام وصارت خبرًا قوميًّا، أما إذا ارتفعت فهي تمثل خبرًا تافهًا لا قيمة له وإذا ارتفعت معدلات النمو في مصر شكك فيها الجميع باعتبارها من مخترعات السلطة، أما إذا انخفضت رفع الشك عنها وصارت نوعًا من أنواع اليقين. وهكذا فإن الأخبار السعيدة لا تسعد أحدًا، أما الأخبار الحزينة فهي تضيف حزنًا إلى حزن الجميع.

أسباب ذلك ليست معروفة على وجه التحديد، ويعيدها البعض إلى ثقافة حزينة تراكمت عبر ستة آلاف عام من القهر والحزن، وربما كنا البلد الوحيد في العالم الذي يسمي بناته باسم «حزينة»، وربما كان الأمر عائدًا إلى شك عميق فيما يأتي من أنباء أو في مصادر الأخبار في مجتمع صار فيه الكذب والرياء نوعًا من التقاليد العامة. وعلى أي الأحوال فإن قضية الحزن والسعادة ليست جوهر موضوعنا، ولكنها ملاحظة على رد الفعل على تقرير أذاعته وزارة المالية عن أداء الاقتصاد المحلي خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من العام المالي 2007/2008 والذي أوردته كافة الصحف والمجلات، ولكنه –فيما أعلم - لم يحظ بتعليق واحد ربما لأن فيه بعضًا من الأخبار السعيدة التي لا يجوز تداولها في بلد حزين.

والخلفية التي لا بد منها لفهم التقرير هي أن الدول والأمم والشعوب لا تتقدم ما لم تنجح في تحقيق تراكم الثروة، بمعنى أنها تكون عند نهاية كل عام قد

أضافت بشكل حقيقي إلى ثروتها القومية، رغم الزيادة السكانية، ومعدلات التضخم، نموًّا في ثروتها القومية بحيث تزداد قدراتها على الاستثمار في مواردها البشرية والمادية، وفعل ذلك كل عام حتى تصل إلى النقطة التي تكون فيها الثروة القومية من الكبر كمًّا ونوعًا إلى الدرجة التي تنمو فيها بشكل ذاتي كل عام، أو ما يسمى بالتنمية المستدامة. ولذلك فإن أول الأخبار السعيدة هي أن مصر وللعام الثالث على التوالي قد تخطت نسبة 7% كمعدل نمو بحيث أصبح 7.5%. وهي نسبة معقولة الارتفاع، ولكنها تفتح الأبواب لارتفاعات أخرى في المستقبل، حيث وصلت هذه النسبة في بلدان أخرى إلى 10% أحيانًا.

ولكن المسألة ليست معدلاً للنمو فقط، وإنما اتساع في الكعكة القومية نتيجة عملية النمو هذه بحيث زادت موارد الدولة الضريبية خلال 11 شهرًا بنسبة 30.7% عما كانت عليه في العام الماضي بحيث وصلت إلى 120.7 مليار جنيه، أما الإيرادات غير الضريبية فقد زادت بنسبة 46.6% لتحقق 65.8 مليار جنيه فيصير إجمالي الإيرادات العامة 186.5 مليار جنيه أو 21.4% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه الأرقام تعكس من ناحية زيادة كفاءة النظام الضريبي المصري، ولكنها تعكس من ناحية أخرى - وهي الأهم - أن النشاط الاقتصادي في مصر قد اتسع هو الآخر، وهو الترجمة العملية لتراكم الثروة في بلد من البلدان. وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة، فإن هذه الزيادة في الموارد العامة جرت بسبب زيادة الموارد من ضرائب الدخل، وهو ما يعني زيادة دخل المواطنين وزيادة التزامهم بدفع الضرائب والضرائب على الشركات - وهو ما يعني أن شركات أكثر باتت تحقق أرباحًا ودخلاً ومعها زاد التزامها بدفع الضرائب، والإيرادات الضريبية من ضرائب المبيعات، وهي لا معنى لها إلا أن الأسواق للبيع والشراء باتت أكثر نشاطًا من أي وقت مضي، ومع كل ذلك زيادة الموارد من الجمارك التي تعكس بدورها زيادة في الواردات اللازمة للحركة الإنتاجية وحاجات المواطنين. وأخيرًا فإن الإيرادات غير الضريبية تعكس ارتفاع كفاءة الهيئات الاقتصادية الأخرى، والتي تحول فائضها إلى الموازنة العامة. وربما لا يوجد عائد يعود الفضل فيه لظروف استثنائية إلا ذلك المحول من الهيئة

المصرية العامة للبترول، والذي وصل إلى 14 مليار جنيه بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية.

وربما لا يقل بعثًا على السعادة من كل ما سبق إلا انخفاض قيمة المنح الأجنبية بما يقرب من 58% لتسجل مليار جنيه مقابل 2.3 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ومعنى ذلك أن مصر أصبحت أقل اعتمادًا على الخارج من قبل، ولم تعد في حاجة لمد أياديها لأحد، أو على الأقل كما كانت حيث كانت في يوم من الأيام تعتمد في حياتها على هذه المنح والمعونات. والمهم أن هذه التطورات والزيادة في الكعكة القومية تتم عملية إعادة تدويرها داخل الاقتصاد القومي من خلال الزيادة في الاستثمارات العامة التي ارتفعت بنسبة 59.4% لتسجل 23.3 مليار جنيه، وهي مهمة في حد ذاتها، ولكن أهميتها تزيد من حيث قدرتها على إعداد البلاد لاستقبال الاستثمارات الأجنبية.

وهكذا تسير عملية تراكم الثروة من خلال تراكم الاستثمارات، ولكن ذلك لا يحدث بدون وصول بعض من هذه الثروة للمواطنين أنفسهم من خلال زيادة الأجور وتعويضات العاملين والقفزة الكبرى – على عكس ما هو ذائع- في الدعم الذي ارتفع من 32 مليار جنيه إلى 76 مليار جنيه. وبالتأكيد فإن هناك تفاصيل كثيرة لكل هذه الأمور، ولكن ما يهمنا هو أنه بجوار الأخبار التعيسة الكثيرة فإن هناك ما يستحق التنويه والتأكيد على أن استمرار مسيرة الإصلاح الاقتصادي ضروري حتى تقل مساحة التعاسة وترتفع مساحة السعادة، فلا بأس أن يكون المصريون سعداء أحيانًا!!

لكل أمر في الدنيا ثمن

واحد من أهم الأسباب لما تواجهه مصر من معضلات أنه لا يوجد لدينا منهج للتعامل مع المشكلات العامة، وإذا كان لدينا منهج فإننا نتوقع أنه سيكون حلاً سحريًّا شافيًا لكل شيء، ومن بعده لا توجد إلا الراحة وسلامة الجسد وصفاء النفس. مثل ذلك لا يوجد له مكان في الوجود، ولا في الحياة، فكل أمر يخلق واقعًا جديدًا، وكل علاج قد يشفي مرضًا ولكنه يجرح المناعة بصدد أمراض أخرى، وفي كل الأحوال فإن هناك ثمنًا مدفوعًا لكل تطور أو تغيير. ونتيجة ذلك أننا عند تناول الشئون العامة لا نميل إلى البحث عن منهج أو حل، وإنما نبحث عن أشخاص نلعنهم أو نجعلهم من الأنبياء والمرسلين؛ لأنهم سوف يعرفون كيف يحلون المشكلة، أو لديهم الحكمة للاقتراب منها والتعامل معها، وللأسف فإن لدينا اقتناعًا جازمًا أن ما نعانيه هو مشاكل مصرية خالصة لم يعرفها عالم من قبل، ولا جاءت لدى دولة أو أمة قبلنا وبالتأكيد بعدنا أيضًا.

هل تذكرون الحديث الكثير عن الصين وتجربتها وكيف كانت منارًا للعالم الثالث وحتى للعالم الأول، تجري فيها معدلات النمو العالية التي تحلم بها كل دول الدنيا، وتجري فيها معدلات للنمو لا يظن أحد أنه يمكن تحقيقها في مكان آخر. وأعترف أنني شخصيًّا كنت من المبهورين من التجربة الصينية وكتبت عنها الكثير، وقد زرتها مرتين، وفي كل مرة كنت أعود إلى مصر محمَّلاً بالدروس والعبر. وكثيرًا ما قيل لي إن الصين تجربة خاصة لا تتكرر أبدًا بحكم ظروفها الخاصة، فكم من الدول لديها 1300 مليون من البشر، وكم من الدول لديها تجربة من الحكم الشيوعي القادر على الديكتاتورية السياسية والرأسمالية الاقتصادية فيجتمع الإنتاج مع السياسة في ظل ظروف لا تصرخ فيها نقابات العمال، ولا تحتج فيها جماعات المجتمع المدني، ولا تعرف الكثير عن الصحافة الزاعقة والحارقة أيضًا.

وفي مقال أخير نشرته مجلة النيوزويك بعنوان «وداعًا شنغهاي» جاء فيه أن هناك عملية «خروج كبيرة» من الصين حين غادرت بالفعل 200 شركة تايوانية

كانت تعمل في مدينة دنجوان، كما تنبأ اتحاد الصناعات في هونج كونج بأن ما بين 6000 و7000 من المصانع في دلتا نهر بيرل ـ أو نهر اللؤلؤ- سوف يغلقون قبل نهاية العام. وتنبأ اتحاد الصناعات الكوري أن 5% من المصانع الكورية في الصين سوف تغلق أبوابها، وهناك 25% منها ينظرون في الأمر. ونشرت واحدة من الصحف في سيول مقالاً بعنوان من «حلم الصين إلى كابوس الصين». كل ذلك حدث لأن لكل أمر ثمنًا، والنمو السريع في الاقتصاد الصيني كان راجعًا إلى إغفال الاعتبارات البيئية حتى وصلت حالة المدن الصينية إلى حالة من السوء تجعل العيش فيها صعبًا، وإلى أجور بالغة الضعف، ولكن التطور الصناعي والاقتصادي لا بد وأن يقود إلى ارتفاع الأجور، ولوقت طويل قامت النهضة الصينية على انخفاض سعر اليوان الصيني، ولكن مع ارتفاع الصادرات إلى حدود غير مسبوقة ارتفع سعر اليوان. وكانت النتيجة أن الاستثمارات اليابانية في الصين انخفضت بنسبة 44% ولكنها زادت في فيتنام بنسبة 150%. لقد أصبحت فيتنام هي الصين القديمة، أما الصين نفسها فقد بات عليها أن تدفع ثمن النمو الس ريع عن طريق الانتقال إلى مراحل أخرى من النمو لا ينفع فيها صناعات مضادة للبيئة، ولا التعامل مع العمال كما لو كانوا من الأقنان، ولا الفوز بمعاملة اقتصادية خاصة.

وهكذا كان لكل عامل من عوامل النمو في الصين ثمن مدفوع سواء كان من البيئة أو الاقتصاد أو البشر، وفي العالم فإن هناك ثمنًا مدفوعًا دومًا لكل تطور. ولوقت طويل اعتمدت البشرية كلها على النفط إلى الدرجة التي زادت فيه الندرة، وبعد أن كان الاقتصاد العالمي ينمو بنسب مرتفعة فإنه مع كل ارتفاع كان يستنفد المزيد من النفط، وفي اللحظة التي وصل فيها النمو إلى القمة كانت الندرة قد استحكمت في البترول إلى الدرجة التي ارتفع فيها السعر إلى حدود غير مقبولة. وفي العالم العربي كانت هناك دائمًا فرحة مع كل ارتفاع في أسعار النفط على أساس أنه يفيد عرب النفط، حتى العرب الذين لا يمتلكون نفطًا، ولكن الحقيقة كانت أكثر تعقيدًا من ذلك بمراحل. فما جرى كان أن العالم بدأ يتحول عن النفط، وبات الثمن المدفوع من الدول العربية غير المنتجة

للبترول فادحًا. وفي النهاية كان التحول العالمي من النفط إلى الذرة لكي يتم استخراج الإيثانول منه كخيار بديل عن النفط، وفي البرازيل وعدد من دول أمريكا الجنوبية، وحتى في الولايات المتحدة، بدأت الشركات تعتدي على الغابات لكي تزرع الذرة مكانها، وكانت النتيجة أن أصبح العالم يعاني الاحتباس الحراري أكثر من أي وقت مضى. وخلال الشهور الستة الأخيرة من عام 2007 فقدت البرازيل 750 ألف هكتار من غاباتها من أجل تحويلها إلى أرض تنتج الإيثانول. وباختصار كانت محاولة علاج ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى أمراض بيئية مستحكمة وأزمة عظمى في الاقتصاد العالمي. فمن أجل امتلاء خزان عربة واحدة من العربات بالإيثانول فإنها تستخرج من طعام فرد واحد من الغذاء لمدة عام كامل.

كل ذلك يقول لنا إنه لا غذاء بالمجان، وكل الخيارات في القضايا الاقتصادية لها ثمن من نوع أو آخر، وخلال أزمة الخبز الأخيرة كان هناك من ادعى على غير علم أن الأزمة راجعة إلى استبدال زراعة الكنتالوب والفراولة بزراعة القمح. والحقيقة أن الواقع ليس كذلك بالمرة، فقد زادت مساحات القمح خلال الأعوام الأخيرة نتيجة ارتفاع أسعار توريد القمح من الفلاحين المصريين، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة حلاً لأن ذلك سوف يكون على حساب زراعات أخرى تزيد موارد الدولة من العملات الصعبة اللازمة لاستيراد احتياجات أخرى. أعلنت الصحف أن مصر والسعودية وقطر سوف يقومون باستزراع أراض بالقمح في السودان بسبب ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، وهي فكرة جيدة، وربما كانت أفضل من زراعة الأرض في كندا كما فكر الوزير حسن خضر منذ سنوات، ولكن المسألة من ناحية أخرى تضع مستقبل الغذاء المصري في يد دولة قلقة وغير مستقرة ولا يعرف أحد ماذا سوف يجري فيها غدًا.

ما نحتاجه في مصر أن تكون لدينا القدرة على تحديد الاختيارات والسياسات الناجمة عنها، والأهم من ذلك كله أثمان هذه السياسات. فلا توجد سياسة بدون ثمن، ولا توجد سياسة بدون حزمة من الفرص والمخاطر. وبدلاً من أن تكون

مهمة أحزابنا وقوانا السياسية لطم الخدود، فإن مهمتها تحديدًا هي حساب التكلفة التي يجب دفعها في كل مرحلة؛ ذلك هو جوهر السياسة!!

ليست صفقة من أي نوع !

لم يكن الإفراج الصحي عن الدكتور أيمن نور صفقة من أي نوع، فلا كان صفقة بين الحكومة والرجل، ولا كان صفقة بين الدولة المصرية والولايات المتحدة الأمريكية. ولكن حديث الصفقات في مصر غلاب دائمًا لأنها جزء من العالم الس ري لنظريات المؤامرة، ولأنها جزء من طريقة النظر تحت الأقدام انتظارًا دائمًا لما سيأتي وليس التطلع إلى الأمام بحثًا عن الخطوة التالية. فالمسألة الغلابة باتت حول أسباب الإفراج ومدى الصحة أو الغموض فيها، وليس عما إذا كان الإفراج يشكل إضافة إيجابية للمناخ العام في مصر، وأظنه كذلك؛ لأنه من الناحية الإنسانية لا يوجد ما يفرح في بقاء إنسان خلف القضبان، ومن الناحية السياسية لا يوجد ما يسر حول بقاء قائد حزب سياسي حصل على المكانة الثانية في الانتخابات الرئاسية في السجن. ومهما اختلف الناس حول الدكتور أيمن نور، فهناك اختلافات كثيرة حوله في المعارضة بأكثر منها في الحكم، فإن سجنه -رغم تأييد محكمة النقض له - شكل ظلاً مقبضًا ضمن ظلال كثيرة على الحياة السياسية في البلاد.

لذلك كان الإفراج خطوة إيجابية تحسب للحكم، وتشكل خطوة نحو قدر أكبر من الانفتاح السياسي ينبغي أن تتلوها خطوات أخرى سوف يقع أجزاء من أعبائها على المعارضة كما هي موضوعة على الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي. ولمن يتصور أن الديمقراطية في مصر سوف تأتي إلى مصر في حزمة واحدة وذات صباح مشرق، فإنه يقع في وهم كبير، وربما آن الأوان لنا جميعًا أن نعرف أن للديمقراطية متطلبات كثيرة لها علاقة بالثقافة السياسية، والدولة المركزية، ومن يريدون إقامة دولة دينية، ومن يخلطون بين الديمقراطية بالثورة والفوضى وغياب القانون.

المشكلة أحيانًا أننا نعرف جميعًا ما هو مطلوب من الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي من أول إلغاء حالة الطوارئ، وحتى إجراء انتخابات نظيفة لا يختلف أحد في الداخل وحتى الخارج على نزاهتها؛ ولكننا لا نعرف أبدًا ما هو

مطلوب من باقي القوى السياسية وجماعات المجتمع المدني والإعلام الذي بات هو الآخر قوة سياسية يعتد بها. وكل هؤلاء تنازلوا طواعية عن المهام المنوطة بهم في بناء الديمقراطية اكتفاء بالحديث عما هو مطلوب من الحكم، بل إنهم لم يتساءلوا أبدًا، أو على الأقل لم يتساءلوا بنفس الحماس، عن أسباب تفتت وعدم فعالية القوى المدنية والليبرالية في البلاد. ورغم حديث كل هؤلاء عن «الحوار» مع الحكومة، فإنهم لم يبذلوا جهدًا أبدًا في الحوار مع أنفسهم، بل إن معظم هذه الجماعات والأحزاب لا تدار بطريقة مؤسسية ديمقراطية، بل إنها تدار إما بديكتاتورية فردية لزعيم أو قائد، وإما أنها تدار وفق سلسلة من المقايضات والتنازلات والمفاوضات التي تجري بين أفراد ومصالح أغلبها يدور حول الظهور العام والشهرة الشخصية. ومن المدهش أن يكون كل ما سبق هو الوصف المناسب لأحزاب الوفد والجبهة الديمقراطية وحزب الغد، حيث أنفقوا من الوقت والجهد والمال على إدارة الصراعات الشخصية بأكثر مما نشروا وعززوا الفكرة الليبرالية، وكان الحل دائمًا للخروج من مأزق الحقيقة هو إلقاء اللوم على الحزب الوطني الديمقراطي الذي قد يستحق اللوم على أمور كثيرة ولكن ليس من بينها الصراعات المميتة داخل الأحزاب «الليبرالية».

ولا أدري شخصيًّا ما الحالة القانونية للدكتور أيمن نور وعما إذا كانت تتيح له ذلك الوضع السياسي والإعلامي الذي حصل عليه خلال الفترة الماضية، ولكن الدكتور- وقد كنت من المطالبين في هذا المكان بالإفراج عنه- عليه واجب ربما أتاحت له فترة السجن التفكير فيه، وهو كيفية توحيد القوى الليبرالية والمدنية في البلاد وزيادة فعاليتها، والأهم من ذلك كيف تتواصل مع الناس، على أن يتم ذلك بالفكر والعمل ودون ادعاء بقيادة تفرق، ولا بزعامة تمزق. ولو أن رجلنا اهتم بهذا الموضوع ربع اهتمامه بقضية «التوريث» أو المناورات السياسية والإعلامية الصغيرة التي تضعه، في اعتقاده، على طريق «الزعامة» للمعارضة- لكان خروجه من السجن ليس خروجًا عاديًّا بإفراج صحي، وإنما سوف يكون خطوة سياسية تشكل إضافة للحياة السياسية للبلاد، لأنها سوف تخرج واحدة من أعمدة قواها السياسية من الظلمات إلى وضح نهار الواقع بما

فيه من إشكاليات عظمى لا تحلها التمنيات أو الرغبات الصغيرة.

إضراب الصحفيين!

لم أفهم أبدًا قرار رؤساء تحرير عدد من الصحف الحزبية والخاصة بوقف إصدار صحفهم لمدة يوم واحد كنوع من الاحتجاج على قرارات حبس عدد من الصحفيين، وكنوع -كما قيل- من الضغط على الحكومة لكي تراجع نفسها في تعديل قوانين الحبس في قضايا النشر. ومصدر عدم فهمي يرجع إلى مسألة بسيطة هي كيف يحقق هذا القرار الغرض المطلوب وهو الاحتجاج والضغط، حيث بدا الأمر أنه لا علاقة بين الناحيتين، بل على العكس بدا الأمر وكأنه حقق نتائج عكسية، فزاد الضغط على الصحفيين والصحافة. وعلى أي الأحوال فإن ذلك يعد من المسائل الشائعة في حياتنا حيث يقوم الناس بإجراءات أو يقولون بأقوال، فإذا ما سألتهم عن الغرض منها، فإنهم يقولون بأهداف لا تعرف أبدًا كيف يمكن للأفعال والأقوال أن تحققها حيث لا علاقة بين الجانبين.

وبغض النظر عن مدى مشروعية أو درجة قبول فكرة بناء الاحتجاج والضغط، فإنه يستحيل وجود أيٍّ منها في حالة انقسام الجماعة الصحفية. ومع كل الاحترام لكل الصحف الحزبية والمستقلة، فإنها حتى الآن من حيث عدد الصحفيين أو من حيث التوزيع لا تزال أقل من الصحف القومية. معنى ذلك أن غياب الصحف الحزبية والمستقلة والخاصة، على فرض أنها أضربت كلها، ولمدة يوم واحد لا يشكل بأي معنى تأثيرًا يعتد به في ساحة تداول المعلومات والأفكار في المجتمع خاصة أن نسبة من يقرءون الصحف، ومن يحصلون على معلوماتهم منها، لا يمثلون إلا نسبة محدودة من المجتمع. فوفقًا لإحصائيات كثيرة، فإن اعتماد المصريين على الصحافة كمصدر للمعلومات والتحليلات والمعرفة في العموم لا يزيد بحال على 30% من عدد المهتمين، وفي واحدة من استطلاعات الرأي العام كانت النسبة 17%. وربما قلت النسبة خلال الفترة التي تلت هذا الاستطلاع؛ لأنه بات من الصعب على المواطن المصري أن يدفع لصحف مهتمة بأحوال فلسطين والعراق أكثر مما هي مهتمة بأحوال مصر، وإذا اهتمت بأحوال مصر فإنها صحف محتجة أكثر منها صحف مهتمة، والفارق

كبير بين الاحتجاج والاهتمام.

وفي بعض بلدان العالم فإن غياب الصحف، ولو ليوم واحد، يكون مؤثرًا؛ لأن الصحيفة جزء من السوق الاقتصادية، فهي تمد القارئ بأخبار سوق المال، وتفرد الإعلانات عن السلع والأسواق وفرص العمل والسكن والبيع والشراء في المجتمع. مثل ذلك لا يتوافر في مصر إلا في صحيفة واحدة هي صحيفة الأهرام التي تعد الإعلانات فيها من صميم الحركة الاقتصادية للمجتمع، فضلا عن مباشرتها للأحوال الاجتماعية، كما أصبح الإعلان عن الوفيات فيها جزءًا من القيم الاجتماعية، التي تقول إن من لم ينشر نعيه في الأهرام لم يمت. ولو احتجبت الأهرام يوما لاختلت أمور كثيرة في الاقتصاد والسياسة بالنسبة للأحياء والموتى معًا.

ولكن ذلك لم يكن ممكنًا بالنسبة للمضربين؛ لأن الإضراب جاء بالنسبة لموضوعات لا يصح فيها إلا بناء التوافقات الكبرى بين الصحف المصرية جميعًا. ولمن لا يتذكر فإن معركة القانون 93 لعام 1995 نجحت؛ لأنها حققت هذا التوافق خاصة بين صحف قومية وحزبية، وبالمشاركة بين الأساتذة إبراهيم نافع وحسين عبد الرازق وصلاح عيسى وعادل حسين -رحمه الله -وطابور طويل من الحريصين على المهنة والتوافق فيها. والحقيقة أنه لم يكن هناك نقص في مثل هذه المقترحات القائمة على الإضراب والاحتجاج، والتي تمثل عقابًا ذاتيًا للصحافة وليس للحكومة، فقد كانت كلها مطروحة وبإلحاح، فقد كانت المزايدات الوطنية لا تقل عنفوانًا عما هي عليه الآن، وربما الجديد أيامها أنها كانت منصبة على الأستاذ إبراهيم نافع، أما الآن فإنها أصبحت منصبة على الأستاذ مصطفى بكري، وسبحان من له الدوام، وسبحان مغير الأحوال ؟!

وأيامها، كما هو الحال الآن، لم يكن مفهومًا كيف يحقق الاحتجاب والإضراب هدف إلغاء القانون المرفوض، خاصة أن الصحافة ليست مثل المصانع التي تقدم خدمة إنتاجية ومؤثرة في السوق، ومن ثم فإن غيابها يلقي بضغوط

اقتصادية على الدولة. والصحافة في النهاية كلمة، وعندما تحتجب الكلمة لا يعد هناك سلاح لدى الصحافة خاصة إذا كانت منقسمة على ذاتها بين قومية وحزبية ومستقلة وخاصة، وبعضها ينتمي للشمال، والبعض الآخر للجنوب، والبعض الثالث لا تعرف إلى أي جهة من الجهات الأصلية ينتمي.

والحقيقة أنني لو كنت مكان رؤساء تحرير الصحف لقمت بزيادة عدد صفحات الصحف بدلاً من إلغاء صدورها، وخصصت هذه الصفحات الجديدة لقضية الحرية في بلدنا؛ لأن جوهر الموضوع هو أنه لو كان الناس مؤمنين بحرية الصحافة حقًّا لما جرؤ أحد على الاعتداء عليها. وربما، وذلك ليس على الله بكثير، أصبحت هذه الصفحات ساحة لحوار واسع بين الصحفيين أنفسهم حول معنى حرية الصحافة والمسئوليات النابعة منها. وباختصار كنا جعلنا الموضوع هو المهنة وكيف ترتقي وترتفع وتصبح قادرة على نقد الحكم والحكومة والقوانين المقيدة للحريات.

فالمهم في الموضوع هو أن نركز على المهنة وحمايتها من الحكومة ومن نفسها أيضًا، ولا نجعلها فريسة الاستخدام والتلاعب بواسطة حركات وجماعات سياسية. ومن حق «حركة كفاية» أن تقوم وتترعرع، ولكن ليس من حقها أن تجعل من الصحافة مطيتها لتحقيق أهدافها السياسية. وربما كان عمال المحلة وغيرهم من العمال معلمين للجماعة الصحفية، فقد أضربوا عندما عرفوا قيمة ما يضربون به، ولكنهم في الوقت نفسه عرفوا كيف يحددون مطالبهم بوضوح كامل، وأيضًا لم يسمحوا لأحد أن يتلاعب بهم من الإخوان أو كفاية أو جماعات شيوعية، فلكل معركة مجالها ومس رحها، وتبدأ الكارثة دومًا عندما تختلط الأوراق ولا يعرف الناس الفارق بين الحوار والمواجهة. وعندما شكلت النقابة لجنة للحوار لم أفهم أبدًا لماذا يكون الإضراب بينما لم يبدأ الحوار بعد، وما معنى أن تضغط بينما تتحاور، وما هي النظرية السياسية التي اعتمد عليها هؤلاء في فنون التفاوض والمساومة ؟ إنها أسئلة لم أعرف لها إجابة في يوم من الأيام!!

قضاء مصر العادل!

فجأة ودون سابق إنذار تغير مزاج الصحافة والإعلام المصري -وحتى العربي- إزاء القضاء المصري بسبب الحكم الذي صدر في قضية العبارة الغارقة والتي راح ضحيتها 1034 مصريًّا لا يزال دمهم يطالب بالقصاص. وبعد أن كان «قضاء مصر العادل» هو العنوان الذي لا تخلو صحيفة منه، ولا تأتي أو تذهب انتخابات دون المطالبة بالإشراف الكامل والشامل للقضاء على العملية السياسية من أولها إلى آخرها؛ إذا بالصحافة المصرية، ومن ورائها طابور طويل من المدونات والبرامج التلفزيونية تطالب باللجوء إلى «القضاء الدولي» للحصول على العدل الذي لم يمكن الحصول عليه. ومنذ فترة ليست بعيدة حينما وقف رجال قضاء مصر العادل على سلالم نادي القضاة يطالبون بالاستقلال، احتفت بهم الصحافة المصرية – المعارضة خاصة- كما لم تحتف بأنصار وظيفة أخرى في المجتمع، وبشكل من الأشكال، وبالمقارنة بالعاملين في السلطة التنفيذية والتشريعية، فإن جماعة السلطة القضائية وضعت في مكانة أعلى تتناسب مع منصات القضاء السامية. ولكن فجأة، ومنذ أن صدر حكم المحكمة في القضية المشار إليها، ورغم استئناف النائب العام للحكم استنادًا إلى نصوص القانون، وما ورد في اللوائح والقواعد الخاصة بالقضاء، فإن ذلك لم يرض الكثيرين، واستمر الهجوم على «قضاء مصر العادل» باعتباره صنيعة للحكومة، ومراكز القوى، ورجال الأعمال، والأغنياء، ولولا بعد الموضوع لتم الاتهام كالمعتاد بالموالاة للإمبريالية والصهيونية.

وهكذا فإن موقف الصحافة المصرية، والإعلام المصري في العموم، بدا كما لو كان رافضًا لحكم محكمة مصرية، بل وسحب صفة «العادل» من القضاء المصري، بل وبدا الأمر كما لو كانت الصحافة تريد من القضاء أن يحكم بما حكمت به هي على القضية منذ اليوم الأول للحادث المروع. وبمعنى آخر، فإن الإعلام المصري –المعارض خاصة- كان يريد من مصر أن تعود إلى أيام البداوة الأولى عندما لم يكن يحكم على الناس في القضايا نتيجة الإجراءات القضائية،

وإنما نتيجة صياح العامة المطالبين بشنق المتهمين قبل التحقيق وفحص الأدلة ومراجعة القواعد والأصول، وببساطة فينبغي ممارسة العدالة في ظل القانون وليس في ظل صيحات الجماهير وصخبها. والغريب في الأمر أن مثل ذلك حدث من جماعة صحفية لا تكف لحظة، وعن حق، عن المطالبة بسيادة القانون، وحكم القانون، تحت الراية العادلة لقضاء مصر العادل.

مثل ذلك يستحيل أن يحدث في البلاد الديمقراطية المتقدمة، بل إن صحيفة مهما علا شأنها لا تستطيع تجاوز «حقوق» المتهمين والتي أولها أن «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، وفي مثل هذه الأمور فإن كاتبًا أيًّا ما كان لا يستطيع أن يحل محل القضاء في إصدار الأحكام استنادًا إلى ظواهر الأمور أو دون معرفة بالقانون والممارسة القانونية والمحاكم المختصة مهما كانت الدلائل والبراهين الظاهرة. فلذلك تحديدًا اخترع القانون، وتم إقامة السلطات القضائية؛ لأنها وحدها، ووحدها فقط، هي التي عليها إصدار الحكم، فإذا ما صدر فإنه يصير عنوان الحقيقة. أما في حالة الشك، فإن القانون أتاح للمتهم والنائب العام الحق في استئناف الحكم، لكي يتم إعادة النظر في الموضوع ليس حسب صيحات النظارة، وهتافات الجماهير، أو قرارات الأغلبية، وإنما وفقًا لما يحدده القانون وقواعد العدالة المقررة والمكتوبة.

وحتى تكون الأمور واضحة فإنني لم يسبق لي أبدًا أن تعرفت إلى السيد ممدوح إسماعيل، ولا تعاملت مع أيٍّ من شركاته، ولكن أخشى ما أخشاه أن تكون النتيجة المنطقية لما جرى في الصحافة والإعلام منذ صدور الحكم في قضية العبارة سوف يعني أن أحدًا في مصر لن يحصل أبدًا على العدالة. وفي الدول الغربية، وحيث يسود نظام المحلفين، فإنه كثيرًا ما يتم عزلهم بعيدًا عن الرأي العام، وعن الصحافة، حتى لا تتأثر أحكامهم بالإدانة أو البراءة إلا بما يفرضه عليهم القانون؛ وذلك رغم أن الصحافة نفسها تعرف واجباتها فلا تصدر حكمًا، ولا تدين طرفًا، ولكنها قد تستسلم للمغالاة في عرض التفاصيل أو للتشدد من جانب العامة والجماهير الذين لم يطلعوا على تفاصيل القضية ولا

على حكم القانون فيها.

هل معنى ذلك أن المحاكم لا تقع في الخطأ أبدًا؟ والإجابة قطعًا هي بالنفى، فالمحاكم والقضاة يمكنهم الوقوع في الخطأ، أو إساءة تفسير القانون، أو حتى الحكم عن هوى أو غرض، ولكن تحديد ذلك ليس مهمة الصحافة، أو الإعلام ، وإنما المحاكم نفسها والجهاز القضائي كله بما وضع من ضمانات للتعامل مع مثل هذه الحالات؛ لأنه وحده، ووحده فقط، هو الذي عليه من ناحية حماية المجتمع من المجرمين، ومن ناحية أخرى حماية الأفراد وحقوقهم في إثبات البراءة.

ولكن يبدو أن المسألة أصبحت جزءًا من مشكلة أكبر وهي دور الإعلام في المجتمع كله، حيث تخلى عن دوره الأول في الإعلام عن الحقيقة، وذلك غير «الحقيقة» نفسها، لكي يقوم بدور المحقق والقاضي، وكاتب القانون، ومنفذه. وخلال السنوات الأخيرة فإنه كلما علا منصب الفرد ومكانته في الدولة والمجتمع، أصبحت الاتهامات أكثر سهولة وأسرع ذيوعًا، أما إذا كان واحدًا من جماعة «رجال الأعمال»، فإن كل ذلك يصبح مضاعفًا، أما لو كان المتهم من الأغنياء أيضًا لأصبحت الإدانة مضمونة، وأصبح قضاء مصر العادل واقعًا تحت ضغوط مخيفة من أجل الإدانة، وبأقصى العقوبة أيضًا.

وفي كل المجتمعات الحرة والمتقدمة والعادلة فإنه لا يوجد أحد فوق القانون، بحيث لا يعفى أحد من تطبيق القانون بسبب المنصب أو الجاه أو المكانة الاجتماعية أو القوة الاقتصادية أو السياسية. وخلال السنوات الأخيرة وقف أمام المحاكم والقضاة وزراء ومحافظون ورجال أعمال وأغنياء من كل نوع وقدر، وحكم على بعضهم بالسجن والغرامة الفادحة أو كليهما معًا حسب الحالة والموضوع والقضية؛ بل إن بعضًا منهم بعد الإدانة ثبت من خلال العملية القضائية براءتهم مما نسب إليهم. وكان معنى ذلك أن قضاء مصر العادل لا يضع أحدًا فوق القانون، ولا يوجد ما يدعو إلى الشك في هذه الحقيقة. ولذلك فإن المهدد الحقيقي الآن للعدالة ليس الموالسة مع الحكومة، أو مع أصحاب

النفوذ والجاه، وإنما تدخل الإعلام في إصدار الأحكام، والحكم على الأحكام، حتى قبل اكتمال عمليات التقاضي كلها.

الغريب في الأمر أن جمعيات المجتمع المدني، والنقابات، والأحزاب، والمطالبين دومًا بالديمقراطية وسيادة القانون، كلها تبدو صامتة؛ لأن الدفاع عن قضاء مصر العادل ربما يعني في هذه الحالة تحديدًا دفاعًا عن رجل أعمال غني وصاحب مناصب سياسية في البلاد. ولكن مثل هذه الحالات هي الاختبار الحقيقي لتلك المواقف المبدئية، وعما إذا كانت تعبيرا عن مواقف أصيلة، أو مـواقف زائفـة تختفي ساعة الخوف من الحـرج أو الاتـهامات المضـادة أو الشائعات المغرضة. إنها لحظة الحقيقة لكل الأطراف في الساحة المصرية .

حساب من قالوا نعم ومن قالوا لا!

هناك في مصر ثلاثة مذاهب لتحقيق التطور السياسي في البلاد، وأحيانًا يقال عنه الإصلاح السياسي، وأحيانًا ثالثة يقال الوصول إلى النظام الديمقراطي الكامل. الأكثر طموحًا منا، وكنت منهم، يرون ضرورة تغيير الدستور المصري كله واستبداله بدستور ديمقراطي كامل الأركان كما تعرفه الدول المعترف بديمقراطيتها؛ لأن الدستور الحالي ولد في رحم النظام الشمولي، وما تم به من تعديلات أبقى بعضًا من ملامحه وقسماته.

والأكثر عملية منا، وكنت أيضًا منهم، رأت أن تعديل الدستور ربما يكون جبلاً عاليًا يصعب صعوده نتيجة غياب التوافق الوطني حول شكل الدستور الجديد، وظروف أخرى ليس هنا مجال الإفاضة فيها، ولذلك فضلوا أن يكون تحقيق الهدف تدريجيًّا من خلال تغيير مجموعة من القوانين الحاكمة، فيتم إلغاء حالة الطوارئ من خلال إصدار قانون لمقاومة الإرهاب فترفع عن البلاد غمة طالت أكثر مما ينبغي، وكثيرًا ما تستخدم للدعاية ضدها، وضد حكومة الحزب الوطني في الداخل والخارج. وفي الوقت نفسه يصدر قانون جديد للانتخاب يتيح للمرأة والأقباط تمثيلاً أكبر، ويتيح في الوقت نفسه للأحزاب نصيبًا أفضل من الكعكة السياسية بحيث تخف حالة الاستقطاب الحالية بين الحزب الوطني الديمقراطي وجماعة الإخوان المحظورة. والقانون الثالث هو قانون الإدارة المحلية فلن يختلف أحد على أن اللامركزية هي واحدة من معالم الديمقراطية المهمة التي تشجع الممارسات الديموقراطية على المستوى المحلي، وتعتبر نوعًا من التحضير والتدريب على مستويات أعلى من الديمقراطية.

ولكن الأكثر واقعية منا، وكنت منهم أيضًا، ومن التجربة التي تجعل تغيير الدستور مستحيلاً، وإصدار القوانين محبطًا، فإن السياسة في مصر يمكنها أن تتقدم من خلال تغيير الإجراءات. وقبل الانتخابات الماضية طالبت بمجموعة من الإجراءات البسيطة والممكنة، والتي رغم بساطتها يمكنها إحداث تغييرات

ملموسة في الساحة السياسية المصرية، كان منها وجود الصناديق الزجاجية خلال الانتخابات، واستخدام الحبر الذي لا يزول على إصبع الناخبين للتأكد من أن الناخب يقوم بالتصويت لمرة واحدة، كما طالبت بتغيير علامات المرشحين من المسدس والهلال والنجمة إلى صورهم الشخصية حتى يتعرف إليهم الناخبون مباشرة، كما طالبت بتجهيز قاعات مجلسي الشعب والشورى بمقاعد كافية لعدد النواب لكي يمكن تحقيق التصويت الإلكتروني، والذي هو موجود بالفعل ولكن لا يجري استخدامه.

كان ذلك هو ما طالبت به من قبل، وتمت الاستجابة بالفعل لموضوع الصناديق الزجاجية، والحبر السري الذي لا يزول لمدة 24 ساعة بعد الانتخابات، ورغم الشكوى من بعض من أنواعه لأنه لم يكن بالجودة المرجوة، فإنه خلق حالة نفسية تمنع الناخب من التزوير. وفي هذا الاتجاه الذي يبدو أكثر فاعلية فإن هناك اقتراحًا آخر أرجو أن يتبناه الحزب الوطني الديمقراطي للمساهمة في التطور السياسي المصري من ناحية وسحب البساط من هؤلاء الذين يعتقدون أنهم يحتكرون الفكرة الديمقراطية في مصر.

والمسألة ببساطة هي أن هناك ضرورة قصوى لحساب عدد الموافقين وغير الموافقين والممتنعين عن التصويت في القضايا والقوانين المعروضة على مجلسي الشعب والشورى. والوضع الحالي يقوم على أن رئيس المجلس يقوم بعرض الموضوع للتصويت، وما إن يجد عددًا كبيرًا من الأيدي مرفوعة بالموافقة فإنه يتخذ قرارا بأن ما هو معروض على المجلس قد نال الموافقة، ولا يوجد غبار على ذلك، حيث إن هناك بالفعل غالبية كافية تقول بذلك، ولكن ذلك ليس كافيًا لتبيان الحال، حيث لا يمكن الموافقة دون معرفة عدد الذين وافقوا، وعدد هؤلاء الذين اعترضوا، وحتى هؤلاء الذين غابوا أو امتنعوا. وللأمر أهمية من زوايا كثيرة، فهو يؤكد على اكتمال النصاب القانوني، كما أنه يحفظ للتاريخ أوزان الرأي المختلفة بالقبول والرفض تجاه القضايا المعروضة في المضابط التاريخية. وفي حالة مثل حالتنا حاليًّا حيث الحزب الوطني

الديمقراطي له الأغلبية الساحقة في مجلسي الشعب والشورى، فإن إظهار التباينات في الموقف بين أعضاء الحزب سوف تنفع كثيرًا في تحديد القضايا التي يختلف فيها أعضاء الحزب. ولا غبار على ذلك حيث إنه في الأحزاب الجماهيرية الكبيرة يصير مثل ذلك مألوفًا ومعروفًا؛ لأنها على الأغلب تكون إما جبهة وطنية، وإما مظلة يقع تحتها الكثير من التيارات والتوجهات التي جاءت في قوارب سياسية مختلفة ولكنها في النهاية امتطت سفينة سياسية واحدة. جربوا ذلك وسوف يكسب الحزب والديمقراطية في مصر، إنه مجرد تغيير بسيط في الإجراءات.

ثانيًا

الحزب الوطني



لماذا الحزب الوطني الديمقراطي ؟!

لماذا أنت في الحزب الوطني الديمقراطي؟ كانت المرة الأولى التي طرح علي فيها هذا السؤال منذ سنوات في برنامج الشرق الأوسط بجامعة هارفارد، والذي يديره البروفيسير هيربرت كيلمان عندما دعاني لإلقاء محاضرة عن التطورات السياسية في مصر. والحقيقة أن السؤال الذي جاء من باحثة أمريكية مرموقة كان مفاجئًا لي حيث اعتدت على أن أفصل بين موقفي الحزبي وموقعي كباحث ومسئول عن مركز للدراسات، ومن ثم فقد بدا الأمر كما لو كان خلطًا بين الخاص والعام غير مستحب في القاعات الأكاديمية. وكان السؤال هو الخاتمة لمجموعة من التقديرات السياسية التي قلت بها, تخص النظام السياسي المصري والتعديلات الدستورية وسرعة الإصلاح السياسي والاقتصادي، والتي فيها مفارقة مع السياسات المعتمدة للحزب والحكومة. وهذه التقديرات طالما نشرتها في هذه الصفحة وصفحات أخرى تخص أمورًا متعددة من الصعب إعادة ترديدها في هذا المقام، ولكن خلاصتها لا تتطابق أحيانًا مع ما يقول به الحزب. وبعد ذلك تكرر السؤال في محافل كثيرة عامة وخاصة، وكان علي أن أقدم الإجابة.

وجاءت إجابتي في كل هذه المناسبات من خلال أربع حجج رئيسية: أولها أن حجم الحرية التي أتمتع بها داخل الحزب الوطني الديمقراطي لا يتمتع بها معظم الأعضاء في الأحزاب والجماعات المصرية الأخرى، حيث يكون ثمن الاختلاف دائمًا هو ضرورة الانشقاق والانفصال عن الحزب أو الجماعة وما يتبعها من نتائج على الشخص وعلى الحزب نفسه كما هو معروف من تاريخ الأحزاب المصرية. ولما كانت وظيفتي ومهنتي هي التحليل السياسي والبحث في أفضل الخيارات المتاحة لمصر، فإن تقديري هو أن أفضل المنصات التي تطلق منها الأفكار، بالإضافة إلى الأهرام بالطبع، هي داخل الحزب الوطني الديمقراطي حيث تصل الأفكار إلى السلطة والمجتمع في الوقت نفسه. ولم يكن هناك في يوم من الأيام فارق بين ما أقول به داخل اجتماعات الحزب

وخارجه في الساحات العامة الأخرى، وكان الأمر محل ترحيب في الحالتين حتى - كما هو الحال في أحوال كثيرة- ولو ذهبت الأغلبية في اتجاهات أخرى. وربما كان ذلك راجعًا إلى طبيعة الحزب نفسه حيث يبدو من خلال التجربة أنه يمثل ائتلافًا مصريًا واسعًا ممتدًا من يسار الوسط إلى يمينه مع أنواع مختلفة من الخلطات الأيديولوجية الشائعة في المجتمع، والتي يعود بعضها إلى تراث الماركسية، وبنفس القدر تقاليد التيارات الدينية الشائعة في مصر.

وثانيها أنه الحزب الذي تضرب جذوره في ثورة 23 يوليو 1952، وحمل منها تقاليد حزبها الشهير المعروف بالاتحاد الاشتراكي العربي، إلا أن الحزب جرت له مجموعة من التطورات المهمة خلال السنوات الماضية، وبالتحديد منذ عام 2002، حيث بلغ عدد أعضائه قرابة ثلاثة ملايين نسمة يدفع كل منهم اشتراكا سنويًا قدره 120 جنيهًا، ومن لا يدفع هذا الاشتراك أو يتخلف عن الاجتماعات المحددة في لجان أو مؤتمرات الحزب، فإنه يخرج طواعية أو يفصل بهدوء حيث لا يدعى إلى شيء ويصبح ببساطة خارج جسد الحزب الفاعل. مثل ذلك كان جديدًا على الحزب، ومساعدًا على تقليل الانتهازية التي تحدث عادة مع الأحزاب التي توجد في السلطة لفترة طويلة، ولكن ما هو أكثر أهمية هو أن أكثر من مليون شاب قد دخلوا الحزب خلال العامين الأخيرين حتى باتت الشريحة العمرية من 18 إلى 40 سنة تمثل 65% من أعضاء الحزب، ومن 40 إلى 60 سنة يبلغون 35%، وما هم أكبر من 60 سنة نسبتهم 5%. وهو ما يعني ببساطة أن جيلاً جديدًا من المصريين قد أصبح الغالبية في الحزب، وحاز بالفعل عددًا من القيادات الرئيسية فيه، ولن يمر وقت طويل حتى يمسك بالقيادة كلها. وحين ذكرت بعض هذه المعلومات عن الحزب الوطني الديمقراطي لواحد من قيادات المعارضة، كانت إجابته شبه الميكانيكية أن كل هؤلاء يبحثون عن «مصالحهم»، وكان تعليقي السريع هو أنه لخدمة هذه المصالح وجدت الأحزاب السياسية في الأصل، وأن ذلك هو الفارق الجوهرى بين الأحزاب السياسية والجماعات والحركات الأيديولوجية.

وعلى أي الأحوال فإن المسألة ليست في الأعداد والأرقام، وإنما في النوعية أيضًا حيث يبلغ عدد الحاصلين على الماجستير والدكتوراه في الحزب 6700 يمثلون بثقل كبير في لجنة السياسات التي يجتمع فيها نخبة متميزة من الخبراء والباحثين الذين نجحوا في وضع دراسات وبحوث وسياسات تخص الكثير من أمور المجتمع والدولة مثل التعليم والصحة والتأمين والبيئة والمرأة والطفل والعشوائيات والطاقة. وهذه قد تكون مجرد رؤى، وأحيانًا أفكارًا، وفي حالات دراسات تفصيلية أو سياسات، وفي النهاية فإنها تتحول في مرحلة من المراحل إلى قوانين ومشروعات للتطبيق في حالة توافر التمويل والموارد والتوافق الوطني حولها.

وثالثها أن الحزب الوطني الديمقراطي لديه موقف واضح وصريح من قضية السلام والعمل من أجله، سواء مع إسرائيل أو مع الولايات المتحدة أو مع الغرب أو مع العالم، وفي دولة يبلغ عدد سكانها 80 مليون نسمة ولديها تراث طويل وعميق من التخلف عن العالم المعاصر، فإنها لا تستطيع أن تتقدم أو تتغير أو تحسن أحوال شعبها أو تحقق مكانتها بين الأمم ما لم تكن تعيش في سلام، وما لم تكن تقيم في إقليم يتمتع بالاستقرار. وفي منطقة مثل الشرق الأوسط تعج بكل أنواع الأصولية والتعصب والغلو والتشدد وبذور الحروب الإقليمية والأهلية والطائفية والمذهبية، فإن العمل من أجل السلام يعد من أهم الفضائل الوطنية والقومية.

ومنذ اتخذت مصر طريق السلام، وكان ذلك مرافقًا لإنشاء الحزب الوطني، وأراضيها محررة تحريرًا تامًّا لأول مرة منذ ما يقرب من الألفين وخمسمائة عام منذ الغزو الفارسي قبل الميلاد. ومنذ تحرير سيناء لم تخض مصر إلا حربًا عادلة واحدة لتحرير الكويت كانت منتصرة ومحققة لأهدافها حيث تم التحرير وجلاء القوات الأجنبية ولم تمس العراق في الوقت نفسه. ورغم كل الانتقادات الموجهة لعملية التنمية المصرية وما تحقق فيها خلال العقود الأخيرة، والتي شاركت في انتقادها في مناسبات شتى، فإن ما تحقق في مصر، مهما كان

الخلاف حوله، لم يكن ممكنًا تحقيقه لو أن مصر فعلت ما فعلته سوريا ولم تحقق سلامها؛ لأنه في هذه الحالة كان عليها أن تخوض عدة حروب لكي تستعيد أرضها بكل ما يعنيه ذلك من أثمان وأثقال.

ورابعها أن الحزب بعد مخاض طويل، بل ومعاناة حقيقية داخله، بدأ يقتنع أنه لا سبيل لخلاص مصر والمصريين من الفقر والفاقة والمشكلات الدورية والأزمات المتعاقبة إلا بالتنمية القائمة على الاستثمارات المستمرة في البشر وفي الأرض وفي الموارد المصرية المختلفة؛ حتى بالنسبة للمعتقدين في دور مصر الإقليمي أصبح واضحًا لهم أن الدول الفقيرة لا تكتسب في العصر الحالي دورها الإقليمي من مهارتها الدبلوماسية فقط، أو من تاريخها وموقعها الجغرافي المركزي وحده، وإنما من حجم اقتصادها، واتساع مواردها، ورحابة قدراتها على المنح والعطاء؛ ولذلك فإن موجة التجديد في الحزب الوطني خلال السنوات القليلة الماضية لم تشمل فقط الشباب الذين دخلوا بأعداد متزايدة، ولكن أيضًا جماعة من رجال الاستثمار المساهمين في زيادة الثروة القومية لمص ر. ولأول مرة منذ وقت طويل فإنه لم تعد مهمة الحزب المصري الحاكم وحكومته إدارة الفقر في المجتمع والحفاظ على الفقراء في مصر من أن تتدهور أحوالهم عما هي عليه من خلال سياسات الدعم ومثيلاتها من سياسات؛ وإنما بالإضافة إليها أضيفت عملية خلق الثروة من خلال استثمارات مصرية وأجنبية متزايدة، وسياسات عامة تدعم الاستثمار ولا تحاربه.

ورغم أن هذه العلاقة بين الحزب والاستثمار كانت سببًا في الهجوم على الحزب باعتبار أن ما سبق يُعدُّ تجسيدًا للعلاقة بين السلطة ورأس المال أو زواج السلطة والمال كما جرى العرف في الصحف المعارضة المصرية؛ فإن الواقع والتاريخ يشيران إلى أن السلطة ظلت على استقلالها في كل الأحوال، ورغم التقدير والتحفيز لرجال الاستثمار على توسيع استثماراتهم، فقد كان سيف القانون مصلتًا وبحسم على كل من انحرف. وكانت النتيجة باهرة سواء فيما تعلق بمستويات النمو أو الحفاظ على العملة والاحتياطيات الوطنية أو

دخول أعداد متزايدة من الفقراء إلى دائرة الطبقة الوسطى وأنماطها التعليمية والاستهلاكية والصحية.

ليس معنى ذلك كله أن الحزب الوطني الديمقراطي قد صنع المعجزات في مصر، بل أظن أنه كان بمستطاعه أن يفعل ما هو أكثر سواء في مجال الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأظن أكثر أنه لا يزال مكبلاً بتقاليد ثقيلة ومواريث أثقل، ولا يزال أمام مصر الكثير الذي ينبغي عليها تحقيقه. ولكن مع ذلك فإن الحزب لديه قدرات أكثر من باقي الأحزاب المصرية الأخرى التي إذا أفلح واحد منها على جانب الليبرالية فإنه يفشل في الحفاظ على وحدته وسلامة أفكاره، وإذا أفلح واحد منها في مجال العدل الاجتماعي فإنه يبقى سوفيتيًّا متخلفًا في مجال التنمية الاقتصادية، وإذا تمكن واحد منها في مساس أوتار ثقافية ودينية لدى الشعب فإنه يسعى لأخذ البلاد كلها إلى حيث الظلام الدامس.

هوية الحزب الوطني الديمقراطي!

الأحزاب الحية هي التي تراجع نفسها كل يوم، بل أحيانًا كل ساعة، ويحدث ذلك حتى لو كان حاصلاً على الأغلبية، ويحكم بصورة مستمرة. وخلال السنوات الأخيرة أصبح الحزب الوطني الديمقراطي يواجه عددًا من الظواهر المقلقة التي تستدعي مراجعة أكثر جدية من كل المرات السابقة. وأول هذه الظواهر كان تراجع عدد الأصوات التي حصل عليها خلال الانتخابات البرلمانية حينما حصل على 38% من الأصوات في انتخابات عام 2000، لم تلبث أن انخفضت إلى 32 في عام 2005، وفي الحالتين كان الأمر راجعًا - جزئيًّا على الأقل - إلى ارتفاع نسبة وعدد المنشقين على الحزب ثم عودتهم إلى صفوفه مرة أخرى حتى إن عدد ونسبة المنشقين خلال الانتخابات الأخيرة كانا أكبر من هؤلاء الذين رشحهم الحزب مباشرة في الانتخابات. وحسب ما جاء في الصحف فإن انتخابات مجلس الشورى القادمة سوف تشهد انشقاق وترشيح 209 من أعضاء الحزب ضد مرشحي الحزب الأصليين. وربما كان ما هو أخطر من كل ذلك، أن أعضاء الحزب في مجلس الشعب خرجوا على الالتزام الحزبي فصوت 19 من أعضاء الحزب بالرفض على موقف يخص رفع الحصانة عن عضوين من الكتلة البرلمانية لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة, ولكنها ممثلة في مجلس الشعب في الوقت نفسه. ولم يقتصر الأمر على رفض هذه المجموعة إلا أن مجموعة أكبر منها كثيرًا غابت أو انسحبت من التصويت كلية.

وبالطبع فإن القضية هنا ليست مسألة رفع الحصانة عن أعضاء جماعة الإخوان من عدمها، فذلك أمر يطول فيه الشرح والتحليل، ولكن النقطة المسجلة هي سلوك أعضاء الحزب في البرلمان ومدى تعبيره عن التماسك والالتزام ونزوعه الواضح إلى عدم الاقتناع بالموقف الأصلي للحزب من ناحية وميله إلى عدم الالتزام من ناحية أخرى. صحيح أن بعض هذه المواقف يدل على درجة الحرية والتسامح والقبول بآراء متنوعة داخل الحزب، ولكن ذلك عليه ألا يغطي على أن التماسك الداخلي في الحزب يجري عليه عطب ملحوظ ولا

يمكن تجاهله. وربما يمكن إعادة هذه الحالة إلى المنافسة التقليدية بين قيادات شتى داخل الأحزاب الكبيرة والمتسعة العضوية، أو حتى إلى طول فترة المكوث في السلطة، أو لسوء وسيلة اختيار الأعضاء، وعدم فاعلية أسلوب المجتمع الانتخابي الذي لم ينجح حتى الآن في ضمان ترشيح أكثر العناصر ولاء للحزب من ناحية والتي لها شعبية وقبول في الدوائر الانتخابية من ناحية أخرى أو حتى اقتناع أعضاء الحزب بأنه يكفل العدالة والفرصة لجميع الراغبين في الترشيح.

ولكنْ هناك سبب آخر يصعب تجاهله وهو ضعف الهوية داخل الحزب، والتي تحدد درجة الولاء والالتزام، ليس للبناء التنظيمي للحزب أو لقياداته السياسية في السلطة وإنما للحزب كفكر وفلسفة سياسية واقتصادية واجتماعية. وتبرز أهمية موضوع الهوية بصفة خاصة خلال الأعوام الأخيرة عندما بات واضحًا أنه خلال الفترة المقبلة، وعلى المدى المنظور، فإن المنافسة مع الحزب الوطني سوف تكون واقعة من أحزاب تلعب فيها الأيديولوجية والهوية، حتى الدين، دورًا جوهريًّا في تعبئة الجماهير وحشدها في الانتخابات العامة.

وبصراحة كاملة فإن المنافسة الفكرية والسياسية بين الحزب الوطني الديمقراطي والجماعات الإسلامية بأشكالها المختلفة سوف تحتاج تأكيدًا على هوية الحزب وفلسفته أكثر مما كان عليه الحال في فترات سابقة. وحتى الآن فإن الحزب يريد أن يبدو- رغم التناقضات الواضحة- كما لو كان أكثر إسلامية من الإسلاميين، وأكثر قومية من القوميين، وأكثر ليبرالية من الليبراليين، وحتى أكثر اشتراكية من الاشتراكيين. وقد يكون سبب ذلك أن الحزب يضم بالفعل جماعات تنتمي إلى هذه الهويات السياسية المتنوعة، ولكن ذلك لم يعد كافيًا وضامنًا لتفوق الحزب وتماسك أعضائه الذين باتوا على استعداد أكثر للانفراط في اتجاه جماعات وأحزاب أخرى وصلت إلى درجة التحالف السياسي في الانتخابات العامة. ولعل ذلك يفتح الباب على مصراعيه للمراجعة الشاملة ولمناقشة هوية الحزب ومدى التفافها حول عدد من النقاط الجوهرية

التي تميزه عن الأحزاب والجماعات الأخرى. والحديث موصول ومتصل.

الحزب الوطني الديمقراطي 2008

إذا كان هناك من درس يجب على الحزب الوطني الديمقراطي تعلمه من تجربته خلال السنوات القليلة الماضية فهو ما يلي: إن الحزب قد نجح أخيرًا في قراءة الكتاب الأساسي للتقدم الاقتصادي كما عرفته الدول التي سبقتنا بعد سنوات من المراوغة والتردد؛ وانطلاقًا مما ورد في الكتاب فإن العملية الإصلاحية التي تجري منذ سنوات يمكنها أن تجعل من مصر دولة متقدمة خلال عقدين من السنوات كما حدث مع بلدان أخرى كثيرة إذا ما تمسكت بما تعلمته وحافظت على معدلات عالية من النمو لا تقل عما تحقق فعلاً خلال العامين الأخيرين. وبنفس الطريقة فإن الحزب نجح أيضًا في قراءة البعد الاجتماعي الضروري لعملية الإصلاح هذه خلال العام الذي انصرم توًّا خاصة أن هذا النجاح كان مصحوبًا مع إدراك أن المعالجة الاجتماعية، مثل المعالجة الاقتصادية، لها كتابها العالمي أيضًا حيث لا توجد دولة في العالم تدير عملية توزيع البوتاجاز والخبز. ولكن هذا النجاح على الجبهتين كان مصحوبًا بتواضع الأداء، أو صراحة الفشل، في ثلاثة أمور مهمة؛ أولها إقناع الناس بما قرأته وتوصلت إليه حكومة الحزب، وثانيها أن كل العملية الإصلاحية لم تستند إلى مشروعية سياسية مقبولة من الناس تجعلهم يضمنون استمرار الإصلاح ولا يتسببون في انتكاسة مبكرة له، وثالثها أننا لم ننجح بعد في انتهاز الفرص الإقليمية التي يمكنها أن تعزز النجاح الذي تحقق.

إذا تعلم الحزب الوطني الديمقراطي هذا الدرس، فإن المهام الملقاة على عاتقه في عام 2008 الذي سيشرق علينا بعد ساعات تصبح محددة وضوح شمس صباح صيف، وهي التعامل مع القضايا الثلاث الأخيرة، وهي التي يمكن طرحها على الوجه التالي: كيف يمكن إقناع الإعلام المصري الذي بات لا يقنعه أحد؟ وكيف يمكن خلق المش روعية السياسية لعملية إصلاح مستدامة؟ وكيف يمكن بناء البيئة الإقليمية بطريقة أكثر مواتاة لخطط التنمية المصرية ؟ وبسبب اعتبارات المساحة، وبسبب تداخل الموضوعات والقضايا، فإن هذا

المقال سوف يكتفي بالتعرض للقضية المركزية الخاصة بالمشروعية السياسية لعمليـة الإصلاح الجارية. وكما هو معروف للكافة، داخل الحكومة والحزب، وخارجهما، فإنـه لا يوجد غذاء بـالمجان، ولا يوجد إصلاح حقيقي بلا ثمن اقتصادي واجتماعي وسياسي أيضًا. وعندما جرت أكبر عملية إصلاح جذرية في التاريخ في دول أوروبا الشرقية لإعدادها للدخول إلى الاتحاد الأوروبي والانتقال بمقتضاها من التخلف الاشتراكي إلى التقدم الرأسمالي فإن عملية الإصلاح تم وصفها بأنها أشبه بعملية جراحية تجرى دون مخدر. ولكن الشعوب أثبتت قدرة هائلة على التحمل عندما تكون الأهداف واضحة، وعندما تكون الوسائل متمتعة بالتوافق والقبول أو بالمعنى السياسي: المشروعية.

وخلال الأسابيع الماضية أشفقت كثيرًا على رئيس الوزراء ومجموعته الوزارية الإصلاحية وهي تقاتل من أجل إصلاح نظام الدعم، تمامًا كما فعلت كل الدول التي قرأت وطبقت كتاب التقدم في العالم. كما أصبت بقدر كبير من الأسى بينما الهجمة الإعلامية والسياسية تتصاعد على البرنامج الإصلاحي الخاص بالدعم إلى الدرجة التي جعلت قيادات الحزب الوطني الديمقراطي لا تكف عن نظم القصائد في حب الفقراء، والقسم بأغلظ الأيمان أنهم لن يمسوا مصالح محدودي الدخل، إلى الدرجة التي أضاعت القضية الأصلية وهي أن النظام الحـالي للـدعم لا يصلح لبلـد متقدم، ولأنـه ببسـاطة يضـر بمصـالح الفقـراء ومحـدودي الـدخل والاقتصـاد الوطـني فـي الـوقت نفسـه. وكـان المشهد في النهاية موحيًا حينما بقيت الوزارة وحدها تحارب معركة للتقهقر التدريجي في برنامجها بينما الحزب نفسه تتراجع حركته، وتتثاقل خطواته، عاكسًا اتجاهات داخـل الحزب بـاتت تطـالب ببسـاطة بمـا تطـالب بـه الصحـافة والفضـائيات التلفزيونية والأحزاب السياسية الأخرى، وهي أن تبقى الأوضاع على ما هي عليه.

ولا يوجد حل لهذه المعضلة ما لم يتحرك الحزب الوطني الديمقراطي من أجل توفير الشروط الضرورية لتنفيذ برنامجه الإصلاحي الاقتصادي والاجتماعي؛

لأن معنى استمرار الأوضاع الراهنة سيكون نكسة متوقعة في النمو والتنمية الراهنة كما حدث مرات عديدة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر. وبدون الدخول في مصيدة العودة إلى التاريخ مرة أخرى، أو مراجعة ما جرى في الانتخابات المصرية المختلفة، أو حتى البحث عما إذا كانت قد ضاعت فرصة ذهبية خلال التعديلات الدستورية الأخيرة، فإن الحزب الوطني الديمقراطي بمقدوره استعادة قدر غير قليل من المصداقية والمشروعية السياسية لسعيه نحو الإصلاح إذا ما نجح خلال عام 2008 في تحقيق ما يلي:

أولاً: إثبات قدرته على إدارة عملية انتخابات نظيفة لا يكون الحزب وحده هو الذي يقرر نظافتها وإنما أطراف أخرى، تمامًا كما جرى خلال جولة الانتخابات الأولى لمجلس الشعب في المرة الماضية عندما لم يختلف أحد من المصادر الدولية والمحلية على تعبيرها التام عن مواقف المواطنين. وأمام الحزب فرصة عظمى وهي انتخابات المحليات التي تم تأجيلها من أجل إنجاز قانون المحليات، وبهذه الطريقة سوف يكون أمام الحزب فرصة مضاعفة لإثبات المصداقية السياسية حينما يصدر قانونًا يدعم اللامركزية ويدعم ديمقراطية العلاقة بين مركز الدولة في القاهرة والأقاليم من جانب؛ وعندما يدير انتخابات نظيفة على أساس هذا القانون من جانب آخر. وهنا يجب التنبيه على أن إجراء انتخابات المحليات على أساس من القانون الحالي لن يشكل ضربة جديدة لمصداقية الحزب الذي أجل الانتخابات من قبل انتظارًا لتغيير القانون، بل إنه سوف يعني ضربة أخرى لبرنامج الحزب الإصلاحي حيث بات متصورًا أن قدرًا أعلى من اللامركزية قد بات ضروريًا لإدارة الدولة كلها.

وثانيها: أن يقوم الحزب بما وعد القيام به خلال فترة التعديلات الدستورية فيما يتعلق بقانون مباشرة الحقوق السياسية، ليس فقط لكي تتم انتخابات المحليات على أساس من القانون الجديد، بل أيضًا لكي نتعرف إلى نتائج العمل بهذا القانون في القانون العملي استعدادًا لتطبيقه بعد ذلك في انتخابات مجلس الشعب في عام 2010. ومرة أخرى فإن هذا القانون لا بد له أن يثبت

قدرة الحزب على إنجاز انتخابات ليست فقط نظيفة, إنما أيضًا قادرة على تمثيل كل القوى السياسية في البلاد بحيث لا يُستثنى طرف أو يُستبعد. فالقضية السياسية المصرية الأساسية ليست تحقيق مزيد من السيطرة والأغلبية للحزب الوطني الديمقراطي، بل دفع القوى السياسية لتبني سياسات واضحة تستطيع أن تكون جزءًا من النقاش العام. وعندما دعا الرئيس مبارك لحوار مجتمعي حول الدعم، وهو حوار يمكن أن يمتد إلى قضايا أخرى، فلا أظنه قصد في ذلك أن يطرح الحزب الوطني برنامجه أو سياساته، بينما تكتفي القوى السياسية الأخرى بإطلاق الاتهامات. فالحوار الوطني في العالم كله هو ذلك النقاش الذي يؤمن فيه الجميع بضرورة تغيير أوضاع خاطئة، ولكنهم بعد ذلك يختلفون في وسائل ومعدلات التغيير. وفي الحقيقة، فإنه لا مجال لحوار حول قضية بعينها مثل الدعم، إذا ما كانت هناك قوى ترى استمرار الأوضاع القائمة، أو أن قوى لا ترى إمكانية لمعالجة أوضاع مكلفة عن طريق تغيير طبيعة الدولة كلها أو نظامها السياسي.

وثالثها: أنه آن الأوان لطرح تصورات الحزب الوطني حول قانون مقاومة الإرهاب ورفع حالة الطوارئ عن البلاد. وبصراحة فإن مصر كلها تتطلع إلى تلك اللحظة التي تخرج فيها من أوضاع استثنائية طالت في الحياة المصرية بأكثر مما ينبغي. واتقاء لصراع سياسي غير مطلوب من أحد؛ ولذا فإن حجر الزاوية في الأوضاع الجديدة بعد إنهاء حالة الطوارئ هو تبيان الاختلاف العميق الحادث في ظل قانون مقاومة الإرهاب عما كان قبل رفع الحالة. فليس سرًّا على أحد أن المعارضة قد بدأت هجومها بضربات استباقية قوامها أن قانون مقاومة الإرهاب لا يزيد عن كونه ترجمة أخرى لقانون الطوارئ، وهو أمر – في حدود العلم- لا يتطابق مع ما يجري التفكير فيه داخل الحزب.

ورابعها: أنه لا يوجد ما يحمي النجاح قدر النجاح، واستمرار النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، وجذب الاستثمارات الأجنبية بمعدلات أعلى مما تحقق حتى الآن هو العلاج الحقيقي لأمراض مصر المزمنة خاصة لو تم استخدام العائد

الاقتصادي لإخراج الفقراء من فقرهم وليس مجرد دعم وجودهم داخل الفقر والبقاء فيه من خلال تحقيق تطور نوعي في التعليم والصحة تجعل جميع المواطنين قادرين على الحصول على تعليم حقيقي وصحة فعلية تختلف جذريًّا عن الأوضاع الراهنة.

وخامسها: أن الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي يحتاجان لقدر أكبر من الحوار حول جوانب الإصلاح المختلفة. وقد حدث خلال الحديث عن إصلاح الدعم أن المسافة بين الحزب والحكومة كانت أكبر مما يعتقد الكثيرون، وكان هناك كثرة من كوادر الحزب تطالب ببقاء أوضاع الدعم على ما هي عليه اعتقادا منها أن ثمن الإصلاح السياسي سوف يكون عاليا. كذلك فإنه لا يجوز أن تظل الحركة السياسية للحزب قاصرة عن متابعة الحالة التنفيذية للحكومة ودعمها؛ فإذا كان هناك حوار سياسي مطلوب حول قضية الدعم أو قانون المحليات أو قانون مباشرة الحقوق السياسية أو حتى قانون مقاومة الإرهاب فإن هذا الحوار هو مهمة الحزب في المقام الأول، وهو الذي عليه تعبئة الساحة الوطنية لعملية الإصلاح كلها.

خلاصة كل ما سبق حول مهام الحزب الوطني الديمقراطي في العام الجديد هي أنه لا إصلاح بدون مصداقية، ولا مصداقية بدون مشروعية. اللهم قد بلغت!.

مهمة للحزب الوطني الديمقراطي!

تقاس قدرة الأحزاب الوطنية بقدرتها على التعبئة والحشد في المهام القومية حيث يتم اختبار قدرة القيادة على تحديد الأهداف، وقدرة الكوادر على الحركة، وقدرة الأعضاء على اختلاف توجهاتهم وتنوع وظائفهم على العطاء. وهناك مهمة عظمى تتكون الآن على الحدود المصرية تحتاج إلى قدرات الدولة المصرية كلها، ولكن الحزب الوطني واحد من هذه القدرات التي عليها أن تتحرك ويشكل تحركها فارقًا في المجهود والعمل. وقد جاءت الفكرة أثناء وجودي في الولايات المتحدة، عندما وجدت واحدًا من الموضوعات التي تخص منطقتنا ذلك التجمع للفلسطينيين على الحدود المصرية بعد أن عجزوا لأسباب متعددة عن الدخول إلى قطاع غزة، وترتب على ذلك أوضاعٌ مأساوية. وكانت البداية هي الإشارة إلى هذه الأوضاع من قبل الصحافة، ولكن سرعان ما جاء التلفزيون، وفجأة أصبحت شبكات الإنترنت كلها عامرة بالموضوع، وما لبث الغربيون أن تخلوا عن القضية، ولكنها بقيت موضوعًا لكل المحتجين وأصحاب الهوى على العرب والمسلمين، ومن وقت لآخر «النظم الحاكمة».

ولكن مهما كانت الدوافع، فإن المهمة إنسانية في المقام الأول، ورغم متابعتي للصراع العربي - الإس رائيلي فقد عجزت عن فهم أسباب تراكم هذه الأعداد الكبيرة من الفلسطينيين على الحدود المصرية. وبالطبع فإن هناك وشائج عظمى بين الشعبين المصري والفلسطيني، بعضها تاريخي وبعضها ديني وبعضها قومي، ولكن قبل وبعد كل ذلك فإن هناك وشائج وروابط الإنسانية. وهنا تحديدًا توجد مهمة الحزب الوطني الديمقراطي، فربما يكون لوزارة الخارجية دور في الموضوع، وربما يكون هناك دور آخر لأجهزة سيادية أخرى، ولكن ما يهمنا هو تلك الحالة المزرية وغير الإنسانية لبشر مثلنا لا بد من تقديم العون لهم. وللحق فإن هناك من قدم العون من قبل، وأدى الهلال الأحمر المصري دورًا رائدًا في الموضوع، ولكن يبدو أن الحالة من السوء بحيث لم تفلح معها جهود محدودة.

الأمر إذن يحتاج لقدرات الحزب الوطني الديمقراطي، ليس فقط في حشد العون المادي والمعنوي من أعضاء الحزب ومتطوعيه، وإنما أيضًا في البحث عن حل لهذه المشكلة بجهود دبلوماسية وسياسية. وربما يكون مفيدًا أن تقوم واحدة من لجان لجنة السياسات - لجنة مصر والعالم بقيادة الصديق الدكتور محمد عبد اللاه- بوضع خطة للحزب كله يباشرها ويشرف عليها شخصيًّا الأمين العام للحزب السيد صفوت الشريف، فالقضية ليست فقط متعلقة بأشقاء فلسطينيين، وإنما هي في حالتها الحالية يمكنها أن تشكل أخطارًا فادحة على مصر نفسها حيث تتدهور أحوال جماعة من البش ر بقدر لا يتحمله ولا يطيقه أحـد، وهـو مـا يجعلـها سـاحة مواتيـة للأفكـار- والأفعـال أيـضًا- المتطرفـة والإجرامية والإرهابية.

هل نفصل أكثر ونقول إن الحدود المصرية الفلسطينية البالغة أربعة عش ر كيلو مترًا هي جزء لا يتجزأ من سيناء التي صارت درة للتنمية المصرية، وبوابة للقدرة الاقتصادية لمصر بقدر ما هي نافذة الأمن القومي لمصر. وهل نحتاج للقول إنه من هذه المنطقة جرت عملية تجنيد الإرهابيين الذين قاموا بعمليات بشعة في طابا وشرم الشيخ وذهب، كما جرى تدريبهم عبر الحدود في جماعة جيش الإسلام الفلسطينية التابعة لتنظيم القاعدة؟ وهل نحتاج للقول إن هناك كثرة من الأطراف التي لا تريد بمصر وأهلها خيرًا، وهؤلاء سوف يجدون في جماعة من اليائسين الذين تحرقهم شمس الصيف اللاسعة تربة خصبة للإيذاء والتدمير؟.

كل ذلك لا نحتاج قوله، ويكفي فقط الإشارة إلى المهمة الإنسانية التي يجب على الحزب أن يقوم بها دون تأخير أو إبطاء، ودون إلقاء الموضوع كله على كتف مجموعات من البيروقراطيين، أو تصور أنه مع مضي الزمن فإن كل المشاكل تحل نفسها بنفسها. ولكن ذلك ليس صحيحًا، ولا تحل المشاكل نفسها بنفسها، وهي تحتاج إلى الإرادة القوية للحزب وقيادته لكي تقول للرأي العام إن الحزب الوطني الديمقراطي قادر على القيام بهذه المهمة!.

حوار الحزب الوطني الديمقراطي!!

غادرت القاهرة في نهاية مايو عام 2008 إلى روما حزينًا ولدي قدر غير قليل من خيبة الأمل بعد قرار مجلس الشعب بمد قانون الطوارئ عامين آخرين. ولم تكن هذه المشاعر راجعة فقط لصدور القرار، ولكنها عادت إلى أن المبررات التي وضعت لهذا التأجيل لم تكن كافية ولا مرضية وبعضها بدا كما لو كان حججًا تساق لتبرير تقاعس لا يقبل، صحيح أن الدكتور أحمد نظيف قد قال إن الحكومة اتخذت القرار وهو «كره لها»، وأن الأمر يحتاج لمزيد من التشاور والحوار المجتمعي حتى يخرج القانون دون حاجة إلى مراجعته مرة أخرى بسبب مستجدات دولية وإقليمية ومحلية؛ ولكن مثل ذلك يمكن أن يستمر إلى ما هو أكثر من العامين؛ لأن أحدا لم يقل لنا كيف سيدور التشاور والحوار الذي لم يحدث من قبل، والأخطر من ذلك كيف يمكن بهذه السهولة تجاوز أحد الأركان الرئيسية لبرنامج الرئيس مبارك الانتخابي.

فكما تقوم الحكومة مرارًا وتكرارًا ببناء المدارس والمستشفيات والمصانع وغيرها من المنشآت، والبنية الأساسية التي قامت باعتبارها تنفيذًا لبرنامج الرئيس الذي أصبح برنامجًا ملزمًا للحزب الوطني الديمقراطي وحكومته، فإنها أيضًا ملزمة بتنفيذ الجانب السياسي من البرنامج، والذي تضمن ثلاثة قوانين أساسية مكملة للتعديلات الدستورية التي جرت في العام الماضي وهى: قانون المحليات الذي يجهز البلاد لقدر من اللامركزية، وقانون الانتخابات الذي يطور الأداء الديمقراطي للبلاد، وقانون الإرهاب الذي يخرج بالدولة من حالة الطوارئ إلى الحالة العادية وغير الاستثنائية التي استمرت لفترة طويلة. وللأسف لم تنجح الحكومة في تقديم القانون الأول قبل انتخابات المحليات، كما ظل الصمت ذائعًا فيما يخص قانون مباشرة الحقوق السياسية، وأخيرًا جاء قرار المد لقانون الطوارئ مع وعد بالانتهاء من القانون في أقرب فرصة مما جعل حالة الطوارئ ممتدة هي الأخرى.

حملت كل ذلك في طريقي إلى روما للمشاركة في ورشة عمل أعدها معهد

«أسبن» الأمريكي المعروف لسبعة عشر عضوًا من أعضاء الكونجرس الأمريكي، كان منهم خمسة ينتمون إلى مجلس الشيوخ واثنا عشر في مجلس النواب، وجميعهم ممن يتمتعون بعضوية طويلة المدى، بالإضافة إلى تجارب في حكم الولايات (جورج فينوفيتش)، وواحد منهم يعمل رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب (هوارد بيرمان)، وآخر كان رئيسًا للجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ (ديك لوجار)، وواحد على الأقل يعد في مقدمة المرشحين لمنصب نائب الرئيس بعد أن يستقر الحزب الديمقراطي على مرشحه للرئاسة في انتخابات نوفمبر القادم (إيفان بايه). ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها مع هذا الجمع، أو جمع مشابه، في ورشة عمل ينظمها المعهد المذكور، ويجمع فيها ما بين أعضاء الكونجرس ومجموعة من الخبراء والمتخصصين في شئون الشرق الأوسط وكانوا في هذه المرة سامينا أحمد رئيسة مكتب مجموعة الأزمات الدولية في إسلام أباد، وأنتوني كوردسمان الخبير الأمريكي المعروف في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن، وجريجوري جوز من جامعة فيرمونت، وناصر حاديان من جامعة طهران، وسوزان مالوني من مؤسسة بروكينجز الأمريكية المعروفة، بالإضافة إلى مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. ولم يكن مثيرًا فقط في ورشة العمل الطريقة التي تم بها الحوار وتبادل الرأى بين الأعضاء والخبراء، ولا ذلك الانفراد العمدي الذي يتم بين كل عضو في الكونجرس وأحد الخبراء خلال وجبات اليوم الثلاث، ولكنه كان ذلك الحوار الحي والخصب الذي يجري بين الأعضاء أنفسهم ليس فقط حول موضوع، أو موضوعات الشرق الأوسط، وإنما حول السياسات الأمريكية بشكل عام: الخارجية والداخلية.

وفى وقت ومقال آخر ربما نعود مرة أخرى لوصف وشرح ما جرى في ورشة العمل هذه، ولكن ما يهمنا منها هو أن الشعوب الحية لا تكف أبدًا عن الحوار حتى يصبح واحدًا من صور الحياة نفسها باعتبار ذلك واحدًا من أدوات التفاهم لبناء الإجماع والتوافق الوطني حول قضايا عديدة هي بطبيعتها

معقدة ومستعصية على الحل. وبالنسبة للأمريكيين هذه المرة فقد كانت الأوضاع الاقتصادية الأمريكية صعبة، وآثار الإخفاق في العراق وأفغانستان بادية، وهناك قدر كبير من الحيرة والتردد في عام متوتر بطبيعة الانتخابات الرئاسية الأمريكية الساخنة. ومع ذلك كان الحوار والنقاش جاريًا يحاول فيه كل طرف أولا أن يلم بأطراف القضايا والمسائل المعروضة، ويعرف ما كان غائبًا من تفاصيلها من خبراء مشهود لهم بالمعرفة، وبعد ذلك يتأكد ثانيا من أن وجهة نظره المعروضة قد تم فهم أصولها ودوافعها، وثالثا يبحث مع الجميع عما إذا كانت هناك سياسة من نوع أو آخر تصلح لتغيير أوضاع مؤلمة.

مثل ذلك الحوار نحتاجه بشدة هنا في مصر، ولا ينبغي له أن يكون واحدًا من الحجج التي تستخدم في تأجيل القضايا أو الإشارة إلى أنها غير قابلة للحل، فلا نعلم ما سوف يحل بالدعم؛ لأننا بحاجة إلى حوار مجتمعي قبل فصل القرار بأمره، ولا نضع قانونًا للإرهاب؛ لأننا نحتاج إلى تبادل جديد للرأي. فللحوار- كما رأينا- أصول يقع في أولها التعرف المشترك إلى الحقائق الأساسية، ويوجد في نهايتها التوصل إلى سياسة يتعايش معها- ولا نقول يقبلها- الجميع، فلكل سياسة ثمن وعائد، ولكل إجراء تكلفة ومردود. وكان الأمر سيكون مقنعا أكثر للمجتمع عند تمديد قانون الطوارئ إذا ما واكب القرار تقرير منشور ومذاع عن الحالة الأمنية في البلاد والمخاطر المحددة التي يعيش في ظلها الوطن. وكان الأمر سيبدو مفهوما أكثر، حتى لو لم يكن مقبولاً، إذا ما كان هناك تحليل سياسي للظروف الدولية والإقليمية التي احتاجت التمهل في إصدار القانون، وهل كان من بينها عمليات حفر الأنفاق التي تقوم بها جماعات حماس والجهاد الإسلامي وجيش الإسلام على الحدود المصرية – الفلسطينية، أو محاولة الاجتياح الإنساني التي قامت بها هذه الجماعات في يناير الماضي وتقاطر قوى وأحزاب سياسية معروفة أهواؤها إلى غزة منادية بزوال الحدود والحواجز أم أن المسألة هي عمليات الفرض السياسي التي قامت بها جماعات أصولية مسلحة مثل حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان خروجًا على الشرعية والقانون وحرمة الجماعة السياسية؟.

ولكن مسألة تأجيل إصدار القانون لا تبدو راجعة فقط إلى كل ما سبق، بقدر ما إن الموضوع لم يتم التوافق حوله داخل الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته إلى الدرجة التي جعلت قانونًا تم الانتهاء من وضع مشروع له يعاد فحصه من جديد. والحقيقة أن ذلك لم يخص قانون الإرهاب ولكن أيضًا تعلق بقانون المحليات، وهو ما يعطي القضية بعدًا جديدًا، وهو أن الحاجة إلى الحوار ليست مطلوبة مجتمعيًّا فقط، وإنما باتت ملحة داخل الحزب الوطني الديمقراطي. فرغم ما يبدو من تجانس وتوافق دائم بين أعضاء الحزب؛ فإن الحقيقة هي أنه يعج بتيارات فكرية وسياسية تكاد تمثل كل التيارات الفكرية والسياسية في البلاد من اليمين إلى اليسار. وخلال الأعوام القليلة الماضية دخل على الحزب تطوران مهمان: أولهما بدأ منذ الانتخابات النيابية عام 2000 عندما عاد إلى الحزب الذي حصل على 38% من الأصوات أعضاء خاضوا الانتخابات مستقلين وأعطوه الأغلبية الكاسحة ولكنهم حملوا معهم بعضًا من هذا الاستقلال إلى داخل الحزب مرة أخرى. وتأكد ذلك بشكل أكبر في الانتخابات النيابية لعام 2005 عندما حصل الحزب على 32% فقط من الأصوات ولكنه انتهى بقوة المستقلين إلى ثلثي مقاعد المجلس النيابي. وثانيهما كان دخول عدد من المثقفين الليبراليين الذين حملوا معهم أفكار التطور الديمقراطي، ومعهم عدد من رجال الأعمال الذين أكدوا على أهمية اقتصاد السوق. وبالتأكيد فإن كلا التطورين، مضافًا إلى التيار الأصلي الحامل لتقاليد التنظيم السياسي الواحد، قد جدد الحزب، وأعطاه قدرًا أكبر من الحيوية، وجعله أكثر تمثيلاً لتيارات متعددة في المجتمع، ولكنهما من جانب آخر جعل التوافق حول موضوعات مهمة أكثر صعوبة، وكان الحل فيها هو التأجيل والانتظار لتوافق يحدث في المستقبل.

لقد قضيت ستة أيام من العمل في روما عرض فيها العديد من التفاصيل السياسية والعسكرية حول حالة الولايات المتحدة المؤسفة في الشرق الأوسط، واستمع فيها أعضاء الكونجرس لمعلومات وآراء مرة حول الإخفاق

الأمـريكي فـي الشـرق الأوسـط. ولكن ذلك لم يخلق لومًا سياسيًّا من طرف ديمقراطي على طرف آخر جمهوري، ولا كان العكس واقعًا كذلك، وإنما كان في الأمر جهد في البحث عن الحقيقة، واجتهاد في فض إشكالياتها ومعضلاتها، وبعضٌ من هذا يحتاجه الحزب الوطني الديمقراطي هذه الأيام!!.

الاستعداد لمؤتمر الحزب!

المؤتمرات الحزبية ليست احتفالات حتى ولو كان فيها بعض من هذا، كما أنها ليست توقيتًا للانتخابات والتصعيدات في المناصب القيادية حتى ولو جرى من ذلك كثير، وهي ليست الفرصة التي فيها تظهر الاتجاهات الجديدة والشخصيات السياسية في الحزب حتى ولو كان ذلك ما يتم تسليط الضوء عليه؛ وإنما قبل وبعد ذلك كله، فإن المؤتمر هو فرصة لشرح سياسات المجتمع ككل. بهذا المعنى؛ فالمؤتمر هو حلقة من حلقات التفاعل مع بقية الدولة من خلال ش رح السياسات وليس الدعاية لها؛ وعلى مدى ثلاثة أيام يصبح مؤتمر الحزب مركزًا للإعلام ليس فقط المصري وإنما العربي والعالمي أيضًا. وتزيد درجة الاهتمام كلما كان ما يطرحه الحزب حيويًّا ومهمًّا وجديدًا، وكل ذلك يحتاج إعدادًا جيدًا، وتحضيرًا فائقًا.

وبالتأكيد فإن القيادات في الحزب الوطني الديمقراطي قد بدأت الاستعداد لمؤتمر الحزب القادم، وكانت الانتخابات الحزبية حلقة من حلقات الاستعداد للمؤتمر، كما أن اللجان النوعية والمتخصصة قد بدأت في إعداد أوراقها لمؤتمر الحزب منذ وقت طويل، وهناك قائمة طويلة من «الإنجازات» التي حققها الحزب وحكومته يمكن عرضها. ولكن كل ذلك لن يكتمل ما لم ينجح الحزب في القيام بمجموعة من الخطوات التي سوف تشكل في مجموعها تقدمًا إلى الأمام في مناقشات الحزب وتفاعله مع المجتمع. وأولها أن يكون هناك موضوع رئيسي يهم المجتمع كله بأحزابه ومجتمعه المدني وحكومته أيضًا. ولا أظن أن هناك موضوعًا يستحق التركيز قدر موضوع تحرير البلاد من الفقر، ليس فقط لأن ذلك هو وظيفة السياسة في أن توسع مساحة الكفاية والقدرة في الدولة، وإنما لأن الموضوع من الموضوعات التي تشغل بال الاهتمام العام في كل الأوقات. وليس س رًّا على أحد، لا في داخل الحزب ولا في خارجه، أن قضية الفقر والفقراء تستخدم للهجوم على الحزب من قبل المعارضة والحركات والجماعات المناهضة للحزب الوطني؛ وفي كثير من الأحيان يجري تصوير

الحزب كما لو كان منحازًا للأغنياء، وحكومته كما لو كانت حكومة المتميزين من أبناء الوطن. هذه بالفعل قضية خطيرة وتستحق التناول أثناء مؤتمر الحزب، فالحزب وحكومته قاما بالفعل بجهد كبير لمكافحة الفقر في المجتمع، وهناك نتائج مبشرة، لسياسات الحكومة، ولكن الحزب والحكومة يختلفان بالتأكيد مع المعارضة فيما تطرحه للتعامل مع القضية. ويعود جزء من الاختلاف إلى الأرقام المعلنة، وجزء آخر إلى السياسات المقترحة، وجزء ثالث إلى محض الدعاية والحرب النفسية والسعي إلى تقليص شرعية الحكم في إطار المنافسة السياسية. وهنا فإن المؤتمر يمثل فرصة كبيرة لكي تشرح الحكومة وتوضح وتصحح أو على الأقل تقدم وجهة نظرها للرأي العام بحيث يكون هناك موقف وسياسة وليس شعارات وأقاويل. ولعلها ستكون أيضًا فرصة لمراجعة سياسات الحكومة حول القضية، وتحديد نقاط التقدم والتباطؤ، والمجالات الجديدة التي تحتاج إلى تركيز.

وثانيها: قضية «الخصخصة» والاستثمارات الأجنبية التي أصبحت مضغة في أفواه ليس فقط صحف المعارضة بل أيضًا في الصحافة القومية التي تتهم الحزب والحكومة «ببيع مص ر»، والتفريط فيها رغم أنه لا يوجد تقرير في العالم يقول إن مصر قد تحولت بالفعل إلى الاقتصاد الحر حيث إن معظمهم يصنفها ضمن الاقتصاد المقيد، ولا أحد يصفها بأنها من الدول سريعة الخصخصة أو التي تجتذب رءوس الأموال الأجنبية بشكل كبير حتى عندما اتفق الجميع على أن مصر تنمو بشكل متسارع، وأنها قفزت قفزة هائلة في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية.

وثالثها: أن الحزب يحتاج إلى مناقشة ماذا يفعل مع الإخوان المسلمين ليس فقط باعتبارهم قوة المعارضة الرئيسية في البلاد، ولكن أيضًا لأنهم يطرحون رؤية للدولة المصرية تقوض أساسها القائم . هذا التناقض بين الرؤية والتواجد في الواقع يحتاج إلى مناقشة تقيم السياسة القائمة وتبحث عن بديل أو بدائل أكثر فاعلية. فما يريده الحزب في النهاية هو الحفاظ على الدولة المصرية

الحديثة من ناحية، وجذب جميع المواطنين للمشاركة السياسية من ناحية أخرى، وكلاهما يستحق تفكيرًا كثيرًا!.

الحوار داخل مؤتمر الحزب الوطني

تلقيت من مصادر متعددة ومسئولة أن موضوع مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي لعام 2008 سوف يكون عن موضوع «المحليات» وقضية اللامركزية في مصر؛ ثم بعد ذلك نشر في الصحف أن موضوع مؤتمر الحزب سوف يكون قانون الانتخابات الجديد الذي عليه أن يتيح فرصة أكبر للمرأة للمشاركة. وعلى ما نشر وجاء من معلومات هناك عدد من الملاحظات:

الأولى: أن القضايا المطروحة- اللامركزية وقانون الانتخابات- ومعها قانون محاربة الإرهاب كانت من الموضوعات التي ناقشتها مؤتمرات الحزب السابقة، بل إنها وردت في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، وفي البرامج الانتخابية التي خاض الحزب على أساسها الانتخابات السابقة. ومعنى إعادة طرح هذه القضايا مرة أخرى للبحث والحوار أنه عندما بدأت عملية التطبيق وصياغة القوانين جرى خلاف جذري داخل النخبة السياسية – في الحزب والحكومة- حول هذه الموضوعات بحيث بات لازمًا إعادة طرح الحوار عليها.

والثانية: أنه لا بأس في الاختلاف، بل إن ذلك إحدى المزايا المعروفة للحزب الوطني الديمقراطي حيث لم يعد يمثل وجهة نظر أيديولوجية جامدة وإنما يمثل نوعًا من الجبهة الوطنية لوجهات نظر متعددة تلاقت على تنمية مصر والحفاظ على استقرارها ودورها الإقليمى. المسألة هنا هي إذن إدارة الاختلاف الذي جرى خلال العام الماضي- ما بين انعقاد الحزب في العام الماضي وانعقاده هذا العام- والتوصل إلى صيغة مقبولة من الجميع يمكن عرضها في شكل قوانين على الدورة التشريعية القادمة.

والثالثة: أن إدارة الاختلاف تبدأ دائمًا من تحديد الخطوط الفاصلة بين وجهات النظر المختلفة؛ وفي مؤتمرات الحزب السابقة كان الحوار يجري دائما من خلال وجهة نظر «حكومية» يقوم أحد الوزراء أو رؤساء أمانات الحزب بعرضها، ثم بعد ذلك يعلق عليها أعضاء الحزب. مثل هذه الطريقة لا تعد حوارًا،

وإنما ينبغي لهذا الحوار أن يكون محددًا سلفًا في أوراق مكتوبة بحيث يكون لكل وجهة نظر مبرراتها الواضحة لبقية أعضاء الحزب حتى يناقشوا ويتحاوروا وهم على بينة. ومن الجائز بالطبع أن يكون هناك خوف من أن يبدو الأمر وكأنه انقسام في الحزب، ولكن هذا الخوف لا مبرر له؛ لأن الأمر هو اختلاف وليس انقسامًا، وأن الخلاف في موضوع لا يعني بالضرورة خلافًا بين نفس الأشخاص في موضوعات أخرى؛ وأخيرًا؛ فإن ذلك هو واحد من أهم مزايا الحزب الوطني الديمقراطي ومظلته الواسعة التي تتيح تعدد الآراء بينما تعددها في الأحزاب الأخرى يعني الانقسام وتفتيت الحزب والخروج على قيادته.

والرابعة: أن أصول الخلاف في الموضوعات المختلفة تدور حول قضايا محورية عامة ربما يجب على الحزب التحاور فيها في مجموعة من ورش العمل المكملة التي تجري في إطار التحضير لمؤتمر الحزب. فمن المؤكد أن هناك خلافًا حزبيًّا على سرعة التغيير والإصلاح والتحول نحو نظام السوق والديمقراطية السياسية، وبينما يوجد هناك من يريدون ثورة كاملة في الأوضاع القائمة؛ لأن العالم يتغير بس رعة مخيفة فإن هناك من يريد إبقاء الأوضاع القائمة على حالها، ومادامت تعمل حاليًّا فإنه لا يوجد داع لتغيير النظم القائمة. وهناك خلاف حزبي حول دور الدولة؛ فهناك من ينظرون إلى الدول الحديثة والناهضة ويرون كيف أن قبضة الدولة قد خفت ليس فقط على مواطنيها وإنما أيضًا على أجزائها بحيث تتيح قدرات وفرصًا أكبر للمحليات والمقاطعات في اتخاذ القرارات المختلفة بينما يتم ربط الدولة كلها من خلال سوق تنمو وتتوسع بسرعة خالقة حالة من الاعتماد المتبادل الشديد والكثيف الذي يدعم وحدة البلاد؛ ولكن على الجانب الآخر من يرون كل زيادة في اللامركزية، أو تقليل من تدخل الدولة سواء في الانتخابات أوفي سلطات المحليات المقدمة الطبيعية لتفككها كما يجري في بلاد كثيرة حولنا.

ولا توجد نية هنا لتحديد موقف من هذه القضايا وفي غيرها، ولكن المطلوب

هو التجهيز لها قبل انعقاد مؤتمر الحزب وهو عبء يقع على عاتق الأمانة العامة والمكتب السياسي، ولكنه عبء لا يمكن تفاديه؛ لأنه الضمانة الوحيدة لمؤتمر ناجح للحزب.

تقرير عن مؤتمر الحزب الوطني

كانت المشاركة مع ما يزيد على خمسة آلاف وثلاثمائة قيادة حزبية، بالإضافة إلى ألف آخرين من المشاركين من مشارب شتى في المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني الديمقراطي التاسع، تجربة لا شك فريدة. فبشكل ما بدت مصر كلها ممثلة في المؤتمر ليس فقط من خلال ممثلين منتخبين وإنما من خلال ثقافات شتى. وللقاهريين من أمثالي، فإن مصر أصبحت فجأة أكثر تنوعًا وتعددًا مما نعتقد، وفيها من الملبس واللهجات ما هو لافت للنظر. ولكن رغم كل التعدد والتنوع والاختلاف، فإن «السياسة» كانت في أصدق صورها «محلية».

وعندما وضع دافيد إيستون تعريف السياسة بأنها «التوقيع الش رعي للقيم» لم يكن يعرف كثيرًا، أو على الإطلاق، عن الحزب الوطني الديمقراطي، ولكن الحزب كان يمارس هذه العملية دون وعي بما قاله إيستون أو غيره. فقد كانت أمور الأعضاء واضحةً للغاية، وهي تبدأ عادة بسيطة ولا تزيد على ملف كبير ومتخم يحمل طلبات الدائرة أو المحافظة إلى مصر من أول التعيينات في الحكومة، وحتى طلبات نقل الأولاد في المدارس، والكبار في أنحاء العمل. ولكن مثل هذه العمليات الفردية ليست كل شيء، فهناك طلبات جماعية من المحافظات تطالب بمزيد من الاستثمارات القومية في شكل مرافق وخدمات. وكان السؤال الذائع، إذا كان 11 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية قد وصلت إلى مصر فما هو نصيبي - محافظة أو مركزًا - منها؟

كان الكل يمارس عملية التوقيع الش رعي للقيم من خلال عملية عرفت في السياسة أيضًا اسمها «خلق الطلب» مع «تحديد الطلب» وهما عمليتان متلازمتان، فالجماعات المختلفة ليس عليها فقط الشكوى من أوضاع بعينها مثل الفقر أو نقص التعليم أو غياب الخدمات، ولكنها عليها أن تحدد تحديدًا دقيقًا ما تحتاجه، وحجمه، وتكلفته والمدى الزمني الذي يجري فيه التطبيق والتنفيذ.

مثل ذلك لم يكن ناضجًا في كل الأوقات، ولكنه كان موجودًا منه ما يكفي لكي يجعل كل الوزراء واقفين على أصابع القدم، وفيه ما يكفي لتحفيز وجود نظام اللامركزية في مصر. فالحقيقة أنه رغم وجود كثير من الغناء والمدح في النظم اللامركزية، وقدرتها على تحقيق التقدم للأوطان، إلا أن ما يطبق في مصر صلته واهنة بها بل إن هناك كثيرًا من التخوفات من تحسين ما هو موجود خوفًا من التفتيت والفتنة، وهناك ما هو أكثر من مادحي النظام المركزي الذين يرون أن مصر هكذا في أحسن حال. هؤلاء في العادة هم المتمسكون بتقاليد الاتحاد الاشتراكي العريقة داخل الحزب، وهم الذين يتمسكون بتقاليد التعبوية والحشد والهتافات التقليدية والأشعار الحماسية التي كانت تقاطع خطاب رئيس الحزب والجمهورية وتفسد مؤتمرًا قام على تقاليد الأحزاب السياسية في الاستماع والتقييم والمناقشة.

ولكن مؤتمر الحزب في عمومه نجح؛ لأنه كانت هناك إنجازات اقتصادية ملموسة يمكن الحديث عنها بقدر غير قليل من الثقة. صحيح أن مقولة الإنجاز الذي لم يشعر به أحد لا تزال تتردد، إلا أن الإدراك يتزايد أن ما تحقق وصل إلى عدد غير قليل من الناس، وأن مهمة الحزب أصبحت كيف يمكن الوصول بها إلى ما هو أكثر. أما هؤلاء الذين لن تصل إليهم أبدًا بسبب ضعف بنائي في القدرة على المنافسة، فهؤلاء سيكونون تحت مظلة الإصلاح الاجتماعي الذي جعله الحزب أساسًا للمؤتمر. ولكن كان من أهم ما جاء في المؤتمر أمران: أولهما أن ما تحقق لا يزال في بدايته ولا ينبغي أن تقرع الطبول أو تدق الدفوف من أجله فلا تزال مصر بلدًا ناميًا على أول عتبات التقدم والتغيير، ولا ينبغي أن يفقد أحد حماسه في عملية بطبيعتها سوف تحتاج عقودًا. الأمر الثاني: أن مفتاح التغيير الآن هو الاستمرارية، ونش ر التقدم من قطاع إلى قطاع، ومن محافظة إلى أخرى، ومن الاقتصاد إلى السياسة؛ فلا يوجد خطر أكثر من الاعتقاد أنه لا يوجد في الإمكان أبدع مما كان. وكل عام وأنتم طيبون!!.

خمس قضايا للحزب الوطني الديمقراطي

ليس معتادًا في العالم العربي الاهتمام بالمؤتمرات الحزبية السنوية باعتبارها نوعًا من «المكلمة» التي تضاف إلى أنواع أخرى من «المكلمات» ربما تكون أكثر إثارة. وعندما يتعلق الأمر بالحزب الوطني الديمقراطي في مصر فإن أسباب عدم الاهتمام تكثر حيث يحكم الحزب تحت أردية متنوعة، بل وأسماء مختلفة، طوال العقود الخمسة الماضية. ومع ذلك فإن من لديه الرغبة في معرفة مصر لا يمكنه فعل ذلك ما لم يقترب من الحزب وما يجري داخله من تغييرات؛ لأنه بصورة أو أخرى يحتوي على عينة ممثلة للتيارات السياسية المصرية المختلفة، بالإضافة إلى التغيرات الجديدة في البنية الاقتصادية والسياسية والفكرية المصرية خلال السنوات الأخيرة. ولمن لا يعلم فإن قاعدة الحزب اتسعت خلال العامين الأخيرين حتى بلغت العضوية ثلاثة ملايين نسمة تدفع اشتراكات منتظمة، وتشارك في تحركات حزبية زادت مؤخرا بفعل أن الش ريحة العمرية من 18 إلى 40 سنة تمثل 65% من الأعضاء، وهم في العموم أفضل تعليمًا (6700 من الحاصلين على الماجستير والدكتوراه)، وبالتأكيد أكثر حيوية من أجيال سبقت.

وعلى أي الأحوال فإن هذا المقام ليس مخصصًا للتطورات الجارية في الحزب وإنما للقضايا الملحة المطروحة عليه في الساحة السياسية المصرية، والتي لا تكشف حالة الحزب وحده بل إنها تكشف حال السياسة المصرية عمومًا وما يلح عليها من قضايا، والتي قد تكون بشكل أو بآخر مطروحة في دول عربية أخرى، ولكنها ليست بنفس الصراحة والجدل الذائعين في مصر بشدة. وبالنسبة للمؤتمر المنعقد يوم السبت الأول من نوفمبر 2008 وحتى الثالث منه فهناك خمس قضايا سوف نعرضها في شكل متقابلات فكرية مطروحة:

أولها: المال والسلطة، أو السلطة والاستثمار، وأصل المسألة ذات طبيعة عالمية عندما طرح الفكر الاشتراكي سيطرة الرأسمالية على الحكم، وذات أصول مصرية عندما ورد في المبادئ الأساسية لثورة 23 يوليو «القضاء على سيطرة

رأس المال على الحكم». ولكن مياها كثيرة جرت تحت جسور الفكر العالمي، كما جرت مياه أكثر في النيل منذ ثورة يوليو، وبالنسبة للعالم أو لمص ر ظهر أن القطاع الخاص، واقتصاد السوق، والرأسمالية في العموم هي الأقدر على توليد الثروة وحتى توزيعها. وربما وضعت الأزمة العالمية الأخيرة بعضًا من التحفظات على ما سبق إلا أن النظام الرأسمالي أصبح يصدق عليه ما سبق أن قاله ونستون تشرشل عن الديمقراطية من أنها ربما تكون أسوأ النظم، ولكنه لا يوجد ما هو أفضل منها. ولكن حكمة تشرشل ليست معروفة كثيرًا في مصر وهناك نقاش حاد منذ وقت طويل حول علاقة رأس المال بالسلطة السياسية بسبب وجود عدد من رجال القطاع الخاص في الحكومة، والتنظيمات العليا للحزب الوطني. ورغم أن مصر لا تزال مقيمة في كل التقارير الدولية من الدول ذات الاقتصاد المقيد، إلا أن الذائع داخل مص ر هو أن الانفتاح الاقتصادي قد وصل إلى حدود قصوى وأن عائد التنمية لا يتم توزيعه بشكل عادل.

مثل ذلك يمثل تحديًا بالغا للحزب الوطني الديمقراطي، فالحقيقة أن الواقع يختلف كثيرًا عن ذلك حيث يعمل لدى القطاع المصري غير الزراعي قرابة 14 مليون نسمة أجورهم تزيد كثيرًا عن 7 مليون آخرين يعملون لدى الحكومة، ويدفع 82% من ضرائب الدخل التي زادت حصيلتها زيادة عظمى، ويقدم القدر الأعظم من الصادرات المصرية. وخلال السنوات القليلة الماضية، فإن القطاع الخاص المصري حقق ثورة كبرى في مجالات صناعات الصلب والسياحة والاتصالات والزراعة والتصدير وفوق كل ذلك في الإنشاء والتعمير جعلت معدل النمو يستقر حول 7% وباحتياطيات نقدية بلغت 35 مليار دولار وهو ما لم يحدث للخزانة المص رية منذ بناء الأهرامات. وبالتأكيد فإن صورة القطاع الخاص في مصر ليست وردية كلها، ولكن المؤكد أيضًا أن الجانب الاستثماري للاستثماريين المصريين يعطي صورة مخالفة للمنحى القادم من المعارضة حول علاقة المال بالسلطة.

وثانيها: قضية الخلافة السياسية وهل الحاكم فيها «التوريث» أو«الدستور»،

فخلال السنوات القليلة الماضية أصبحت قضية التغيير الرئاسي في مصر مطروحة لأسباب متنوعة، وتعاملت صحف المعارضة المصرية، والعربية، وحتى العالمية، مع الحالة المصرية كما لو كانت مطابقة للحالة السورية رغم الفارق بين الحالتين. ولكن الحال في مصر لم يكن أبدًا كذلك، فمنذ مولد الدولة المصرية الحديثة على يد محمد على في عام 1805، فإن التقاليد والأعراف جرت على احترام الدستور أو القاعدة القانونية القائمة وقت التغيير وسواء كان التغيير مرتبطًا بالوالي أو الخديوي أو الملك أو السلطان أو رئيس الجمهورية. وعندما توفي جمال عبد الناصر على قامته العالية جرى انتقال السلطة كما كان محددًا أيامها وفقًا للدستور، وحتى عندما جرت فاجعة اغتيال الرئيس السادات لم تستدعِ الحالة على فداحتها تغيير القواعد السارية.

وثالثها: القضية التي تدور حول نصف الكوب المصري الفارغ والنصف الآخر الممتلئ، فالمصريون مختلفون حول توصيف أحوالهم الحاضرة، ومنقسمون حول توزيع عائد التنمية، وعما إذا كانت الطبقة الوسطى تتسع أو تضمحل. والحقيقة أن بحر الأرقام عميق بالنسبة للطرفين، وبوسع المتشائمين أن يجدوا في أرقام المرضى والفقراء وازدحام المدن وكوارث القدر والفساد ما يبعث على التعاسة الدائمة؛ ولكن المتفائلين ليس لديهم فقط أرقام متزايدة حول اتساع الطبقة الوسطى وأنماط استهلاكها من الكهرباء والتليفون المحمول والسيارات، بل ومعها أرقام أخرى حول معدلات النمو وتغير أنماط الاستهلاك وأشكال المدن الجديدة، والقدرة على التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية بنظام للبنوك وشركات التأمين ليست صامدة فقط ولكنها مزدهرة وممتلئة بالسيولة.

ورابعها: قضية كثيرًا ما ينتقل إليها المتشائمون والمعارضون عندما تكون أرقام الحزب الوطني والحكومة متدفقة فيقال فورًا إنه قد يكون هناك بعض ملامح التقدم في مصر، ولكن هذا التقدم لا يغير من الأمر شيئًا ليس فقط لأن مصر لا تزال بلدًا ناميًا، ولكن لأنها متأخرة في السباق العالمي وهو ما تظهره التقارير

الدولية المختلفة التي تضع مصر في معظم الأحوال في مؤخرة دول الوسط من حيث القدرة الاقتصادية والكفاءة الاجتماعية والديمقراطية السياسية. هذه القضية لا تركز على مقارنة مصر بنفسها، وإنما مقارنتها ببقية دول العالم، وهو معيار آخر لم يتعود عليه الحزب الوطني الديمقراطي ولكنه آخذ في تفهمه واستيعابه من ناحية، ومن جانب آخر أن تكون هذه التقارير الدولية دليل عمل لعمليات الإصلاح الاقتصادي الجارية كما حدث مع تقرير «إقامة المشروعات» الصادر عن البنك الدولي والذي تقدمت فيه مصر خلال عامين من المكانة 155 إلى 110، وهي مكانة لا تزال متدنية، ولكنها تعني أيضًا أن مصر يمكنها القفز درجات إلى الأمام.

وخامسها: قضية تصاغ دائمًا في إطار سؤال «إلى أين تذهب مص ر؟»، وعما إذا كان مستقبلها مظلمًا أم مضيئًا، حتى ولو لم يحدد أبدًا معنى الظلمة أو الضياء حيث يبقى كلاهما – مثل الجمال- محفوظًا في أعين الناظرين. ولكن الغموض لا يمنع قضية من الطرح بالضرورة بل إنه على الأرجح يبقيها ملحة بحثًا عن الوضوح والتحديد. والمتشائمون يتراوحون ما بين الظلمة المقبلة باعتبارها استمرارًا للظلمة الحالية، وبين هؤلاء الذين يعتقدون أن الظلمة التي سوف تأتي سوف تكون حالكة بأكثر مما عرفته مصر في تاريخها. أما المتفائلون المسلحون دومًا بالإنجازات القائمة، فإن ما يطالبون به لا يزيد عن فرصة الزمن التي تحقق التراكم الرأسمالي، ويدفع بالمصريين خارج الوادي الضيق، ويرفع من الاستثمارات التي عرفت طريقها إلى مصر من 2 مليار دولار عام 2004 إلى 6 في عام 2005 إلى 11 في عام 2006 إلى 13 في عام 2007 ، والسياحة التي كانت 4 ملايين في مطلع القرن الحالي والتي بلغت 10 ملايين قبل نهاية العقد الأول منه.

هذه القضايا الخمس ليست بقضايا الحزب الوطني الديمقراطي بالضرورة، ولكنها قضايا مصر كلها، وربما كانت لها صياغات متعددة في دول عربية أخرى. ولكن لمثل هذه القضايا توجد المؤتمرات السنوية، فتعالوا لنسمع ونرى ما الذي

يجري في المحروسة!.

الطريق لا يزال طويلاً!

جميل أن يعقد الحزب الوطني الديمقراطي مؤتمره السنوي بطريقة منتظمة؛ وسوف يكون جميلاً أكثر لو تم ذلك بدرجة عالية من التواضع. والحقيقة أن هناك الكثير الذي يستطيع الحزب الاحتفاء به لأن سياسات حكومته الاقتصادية على الأقل قد بدأت تعطي ثمارًا ملموسة؛ وربما كان تأثير ذلك ليس حادثًا لجميع المواطنين، ولكن قطاعًا عريضًا منهم بدأ في إدراك أن عملية الإصلاح الاقتصادي فيها ما هو أكثر من التجميل. وعلى مدى عام كامل توالت التقارير الدولية التي تقيس أداء الاقتصاد المصري مقارنة بأداء الاقتصادات الأخرى في العالم، وجاءت النتيجة مبش رة ولصالح ما تقوم به حكومة الدكتور نظيف. وكان أول التقارير العالمية قادمًا من صندوق النقد الدولي الذي لم يكن لديه لوصف الإصلاحات المص رية في السابق إلا النادر من الإشادة والكثير من النقد؛ وفجأة تغيرت اللهجة تمامًا وكان أفضل ما قيل في مصر إنها أصبحت أكثر جدية بكثير مما كانت عليه. وعندما أضاف البنك الدولي تقريره عن «إقامة المش روعات DOING BUSINESS» كانت مصر في مقدمة المصلحين في العالم، حتى ولو ظلت في المكانة 126 منه، لأنها قفزت أربعين درجة إلى الأمام. وقبل أيام، جاءني لإبداء الرأي قبل الطبع تقرير «مجموعة أكسفورد للمش روعات OXFORD BUSINESS GROUP» عن «مصر الصاعدة 2008، وكان في مجموعه إيجابيًا. وأخيرًا جاء تقرير التنافسية، العالمي الذي يصنف كل اقتصادات العالم طبقًا لقدراتها التنافسية، وكان الترتيب المصري هو 77 من 132، بعد أن كان 71 من 122 دولة في العالم الماضي.

وربما كان التقرير الأخير يشير إلى أن مصر قد بقيت على حالها، أو أنها حتى تراجعت قليلا، ولكن الحقيقة هي أن الترتيب المصري اقتصاديًا هو 70 ، وهو ما يؤكد ما أشارت له التقارير السابقة أن مصر على الأقل تسير اقتصاديا في الاتجاه الصحيح. ولكن لأن تقرير التنافسية يقيم البلدان وفقًا لما هو أكثر من المؤشرات الاقتصادية فإن ذلك يوجهنا إلى أولى النقاط التي على مؤتمر

الحزب الوطني الديمقراطي أن ينظر إليها بإمعان وهو أن أداءه الاقتصادي أمر وأداءَه السياسي والاجتماعي والمؤسسي أمر آخر. وفي عالم اليوم فإن تقييم الدول والأمم لا يحدث فقط وفقًا لقدراتها الاقتصادية، وإنما وفقا لمعايير شتى تتعلق بديمقراطيتها وإنسانيتها ومدى حداثتها واندماجها في العالم المعاصر. بل إن الشهادة الحقيقية للدول تظل معلقة ليس فقط حتى يتم التأكد من هذه الجوانب الأخرى، بل أيضًا حتى التأكد أن هذه الجوانب الأخرى لن تعود لكي تلتف وتضعف وأحيانا تقضي على التقدم الاقتصادي ذاته.

والتجربة المصرية ذاتها خير شاهد، فخلال العقود الثلاثة الماضية مرت مصر بثلاث دورات من التقدم الاقتصادي مقيسًا بمعدل النمو وعناصر أخرى؛ كان أولها في السبعينيات مع سياسة الانفتاح؛ وكان ثانيها مع التسعينيات مع سياسة التكيف الهيكلي؛ وكان ثالثها التجربة التي نعيشها هذه الأيام. وفي المرتين الأولى والثانية سارت الدولة والمجتمع على قدم اقتصادية واحدة، ولم تمض سنوات قليلة حتى تعثرت التجربة وانقلبت الأوضاع من آمال وأحلام بعبور فجوة التخلف إلى ركود مظلم بسنوات تالية. وهذه المرة ينبغي أن تكون المسألة مختلفة، ليس فقط لأن العالم قد تغير، ولكن أيضًا بأن الفرص واسعة والنجاح لافت للنظر وفيه ما يكفي الحزب وحكومته لكي يكون أكثر جرأة وجسارة مما كان عليه حتى منذ فترة قصيرة ساعة التعديلات الدستورية.

فما يحتاج إليه الحزب الوطني الديمقراطي ليس فتح باب التعديلات الدستورية مرة أخرى، فذلك يحتاج حوارًا أعمق وأشمل مما يجري الآن داخل الحزب أو خارجه؛ ولكن ما يحتاجه هو التخلص من الحالة الاستثنائية التي تعيشها مصر، والتي تجعل حالة الطوارئ مستمرة، وحالة الاحتقان المتعددة الجوانب والتي لا يوجد ما يبررها في كثير من الأحيان. ومن حق الحزب أن يعطي الأولوية للاقتصاد، ولكن ليس من حقه ألا يعطي هذه الأولوية كل الفرصة التي تستحقها!!.

الطفل والشريعة والحزب الوطني الديمقراطي!

كان الأسبوع الأول من شهر مايو عام 2008 هو أسبوع الطفل، فقد حضرت اجتماعات داخل الحزب الوطني لمناقشة التعديلات الجديدة على قانون الطفل الصادر في عام 1996، ثم بعد ذلك حضرت الاجتماعات والمناقشات التي جرت في مجلس الشورى حول ما يكاد يكون قانونًا جديدًا، على الأقل من حيث الفكر والفلسفة. وهذه المرة كان هناك ما يثلج الصدر، على الأقل بالمقارنة مع القرارات الجديدة الخاصة بالمحافظات، والتي أتت كلها كمفاجأة كاملة للحزب والمؤسسات المختلفة السياسية وأعتقد التنفيذية أيضًا. ولكن هذه قضية أخرى على أي حال، وما يهمنا هنا هو أن ما تعلق بقانون الطفل كشف عن أمور كثيرة سواء داخل الحياة السياسية بوجه عام أو داخل الحزب الوطني الديمقراطي بشكل خاص.

فالأصل في الموضوع أن القانون جاء لمواجهة وعلاج حالة من التردي في أحوال الطفل المص ري على كل الجبهات سواء في محيط الأس رة أو العمل أو الجريمة أو الحياة أو المعيشة؛ ومن ثم جاء القانون لكي يغير أمورًا كثيرة بات من غير الممكن أن تبقى على حالها. ومع ذلك فإن الأمر في الممارسة العملية يذهب إلى مسار آخر وهو أن بعضًا في الجماعة السياسية سواء في داخل الحزب أو خارجه تقف مترددة تمامًا إزاء أي تغيير في الأوضاع القائمة. وخلال المناقشات التي جرت كانت السمة الغالبة لدى المعترضين على نقاط مختلفة هي أن الرأي العام لا يمكنه قبول هذا أو ذاك من المعالجات التي جاءت للتعامل مع أوضاع خاطئة مثل إيذاء الأطفال تحت دعوى التأديب، أو زواج الأطفال ماداموا وصلوا إلى حالة البلوغ. المدهش في الموضوع أن مثل هذا الاستخدام المبالغ فيه للرأي العام لا يستند إطلاقًا لاستطلاعات علمية، بل هو يستند في معظم الأحوال لانطباعات شخصية تكون في العادة تبريرًا لمعتقدات محافظة لدى المتحدث. ولكن المدهش أكثر في الموضوع، أن هناك جهلاً وتجاهلاً في التعامل مع القانون باعتباره وسيلة للتغيير والتقدم في

المجتمع. وبالنسبة لدولة نامية مثل مص ر؛ فإنه من المتصور أن هذه الحالة من «التخلف» تعود في الأساس لوجود أوضاع خاطئة كثيرة تعود عليها الرأى العام، ومن ثم فإن وظيفة النخبة السياسية هي الأخذ بيد الرأي العام من الظلام إلى النور ومن التخلف إلى التقدم.

ولا يقل عن ذلك مثارًا للدهشة أن واحدة من الحجج الذائعة ساعة تغيير أوضاع طال خطؤها، الإشارة إلى أن هذا التغيير موحى به من قبل جهات أجنبية وقوانين عالمية وقرارات منظمات دولية لا تتماشى مع تقاليدنا وأعرافنا «الأصيلة». وبغض النظر عما قادت إليه هذه التقاليد والأعراف من أحوال متخلفة في مصر، فإن النظر إلى القوانين والأعراف الدولية بمثل هذه الحساسية المص رية يتعارض أولاً مع أن كل ذلك هو خلاصة للحكمة العالمية عبر العصور، ويتناقض ثانيًا مع دعوتنا المستمرة لدعم التنظيم الدولي باعتباره الطريق لتفادي هيمنة وسيطرة القوى العظمى، ويختلف ثالثًا مع حقيقة أننا لا نقبل ما يأتي من العالم ولا يصير في الحقيقة جزءًا من حياتنا السياسية ما لم يتم التوقيع والتصديق عليه بحيث يصير تش ريعًا داخليًّا.

ولكن مصدر الدهشة الأعظم، حتى داخل صفوف الحزب الوطني الديمقراطي، هو أن القضية الأساسية في التعامل مع القوانين وتعديلاتها ليس مدى ملاءمتها لمقتضى الحال في المجتمع، وإلى أي حد تأخذه إلى الأمام، أو كيف طبقته دول أخرى وما أسفر عن نتائج في هذه البلدان؛ ولكن القضية باتت هي مدى الملاءمة مع الش ريعة الإسلامية. وهكذا، ودون أن يدري أحد يصبح جميع المشاركين في المناقشة من علماء الفقه والحديث، ويتم فورًا استدعاء مدارس وأقوال فقهية ما أنزل الله بها من سلطان. والمشكلة في هذا أولاً أنه يجري استبعاد العلم من الموضوع، فإذا كانت هناك ترجمة حقيقية لقول السلف الصالح إن الناس أعلم بشئون دنياهم، فهو لا يعرف فقط بالظروف المتغيرة للبش ر، بل إنه أيضًا يدعو إلى اعتماد العلم أساسًا للتش ريع، والمصالح أساسًا للرأي. وبالنسبة لمشاكل الطفل المص ري، فإن هناك ثروة طائلة من البحوث

العلمية عن أطفال الشوارع، ومشاكل الزواج المبكر، وجرائم الكبار والصغار، بحيث تحسم لنا مسائل كثيرة نختلف عليها. فإذا كان الزواج المبكر- في سن 16 سنة- يؤدي إلى ارتفاع نسبة وفيات الأطفال، وزيادة في نسب الطلاق، فإن رفع سن الزواج إلى 18 سنة يصبح مبررًا تمامًا.

والمشكلة مع هذا ثانيًا أنه يؤدي في العادة إلى اتباع وجهات نظر محافظة للغاية وتقوم في أحوال كثيرة على الجهل والبدع والخرافات والتوجس الشائع من المرأة في المجتمعات الذكورية باعتبارها مصدرًا للفجور والفتنة، وهو توجس يضاف إلى توجسات سابقة من «الحملات العلمانية» التي تؤدي إلى التأثر بما يأتي به العالم من أفكار. وكان ذلك واضحًا بشدة فيما يتعلق بموضوع نسب الطفل إلى أمه في شهادة الميلاد- وليس في الاسم الذي يطلق عليه- حيث اعتبرها البعض دعوة للفجور. وليس س رًّا على أحد أن الدين في عمومه حمال أوجه، ومن رحمة الله بعباده أن اختلف الفقهاء في الرأي والتجربة، ومن ثم تراوحت الآراء بين المحافظة والتقدمية، ومع ذلك فقد كانت النزعة السائدة في قانون الطفل وقوانين أخرى هي النزوع للمحافظة والتشدد والتأثر بالتوجهات المغالية. وقد كانت الدهشة غالبة على الكثيرين عندما قال العالم الكبير الدكتور فوزى الدفتار إنه في عصر النبوة كان متكررا أن يسمى الابن بأمه، فكان العالم إسماعيل بن علية، وعبد الله ابن أم مكتوم، معاذ ابن عفراء، بل إن الرسولﷺ كان يطلق على بلال بن رباح-مؤذن الرسول- بلال ابن حمامة وعلى عمار بن ياسر عمار ابن سمية. كان العالم أيامها مختلفًا، ولم تكن الرؤى المحافظة للخلافة العثمانية قد حلت، ولا كانت الجماعات الوهابية قد سيطرت.

وربما كانت المشكلة الأعظم في موضوع المرجعية الدينية هي أنها في بحثها المستمر عن الخلاص تتجاهل تمامًا مجمع المصالح المقترنة بالموضوع الذي هو في هذه الحالة الطفل الذي تحيط به منظومة متكاملة من المصالح تخص الطفل والأم والمجتمع كله وتحتاج إلى نظمها في منظومة واحدة. فمصلحة

الطفل تقتضي نوعا من تفرغ الأم، ولكن الأم المتفرغة لا تستطيع كسب دخل يوفر العيش الكريم لها ولطفلها،ولا يستطيع المجتمع أن يتحمل أما غائبة على الدوام تقدم أطفالا يزيدون من الطلب على السلع والخدمات، ولا تساهم في زيادة العرض والإنتاج. والقضية هكذا معقدة وتحتاج لتوازن دقيق حتى يتوازن المجتمع كله. وتلك معضلة القانون ووظيفته أن يقوم بهذه الموازنة التي يصعب القيام بها، وأحيانًا يستحيل، إذا ما كانت المهمة هي الفتوى وليس التشريع!!.

معضلة الحزب الوطني الديمقراطي

الحزب الوطني الديمقراطي يحتاج شهادة براءة من طرف واحد- على الأقل- خارجه يقول إن إدارة انتخابات المحليات سوف تجرى في نزاهة وحياد ويفوز فيها من اجتمعت عليهم إرادة الناخبين. ومن المفهوم ألا يحصل الحزب على هذه الشهادة من الصحافة المعارضة؛ لأنها ليست معارضة فقط، ولكن لأن لها ما هو أشبه بالثأر من الحزب والحكومة والنخبة القريبة منهما على كافة أشكالها وألوانها. ومن المفهوم أيضًا ألا يحصل الحزب على هذه الشهادة من جماعة الإخوان المسلمين؛ لأنها ليست خصمًا سياسيًّا فقط، ولكنها خصم – حتى الآن – لفكرة الدولة المدنية في مصر. ومنذ إنشاء الجماعة فإنها لم تسجل نفسها كحزب سياسي عندما كان إنشاء الحزب لا يحتاج لأكثر من الإخطار قبل ثورة يوليو «المجيدة» وبعد الثورة كانت الجماعة لا تختلف كثيرًا مع مقولة «من تحزب خان»، وعندما فتحت أبواب إنشاء الأحزاب لم تطرح الجماعة برنامجًا سياسيًّا حتى العام الماضي، وعندما طرحته فقد كان ذلك على سبيل التجريب والاختبار، وما طرح كان تجسيدًا لدولة دينية نقية وخالصة، وبعد عشرة شهور من الطرح لا تزال الجماعة تبحث في شكل برنامجها حتى وهي تتقدم بمرشحين في انتخابات المحليات!.

ولكن الحزب الوطني الديمقراطي يحتاج إلى شهادة من الرأي العام، ومن الأحزاب المصرية الشر عية والمدنية، ومن المراقبين الذين لا يكنون للحزب عداء سواء باعتباره الممسك بزمام السفينة المصرية أو باعتباره صاحب الأغلبية. وللمسألة هنا جانبان: واحد يخص الماضي وهو أن الحزب قد جاء إلى انتخابات المحليات بعد أن أجل الانتخابات عامين أخفق فيهما في إنتاج قانون للمحليات، وقانون آخر للانتخابات يكون أكثر قدرة على إنتاج مجالس محلية وتشريعية تمثل الأمة تمثيلاً أفضل. وبعد هذا الإخفاق وذلك، والعودة إلى ما كنا عليه من قوانين، فإنه لا يجوز إضافة انتخابات أخرى تجري عليها نفس الأقاويل، ولا تحصل على شهادة من أطراف أخرى في اللعبة السياسية حتى لا

يكون الحزب الوطني طرفًا رئيسيًّا في الانتخابات وحكمًا في الوقت نفسه.

صحيح أن الحزب الوطني قام بتجديدات واسعة في التحضير لهذه الانتخابات سمحت بدخول الشباب والمرأة والأقباط، ولكن للمسألة جانب آخر يخص المستقبل وهو أن ما يجري حاليًّا من استقطاب واسع بين الحزب من ناحية وجماعة الإخوان من ناحية أخرى لن يكون مفيدًا للتنمية السياسية للبلاد. وبدون تكوين كتلة مدنية تحافظ على الدولة المدنية الحديثة في مصر، وتكون قادرة حتى على تطوير توجهات الجماعة في اتجاهات مدنية كما جرى في بلاد أخرى مثل تركيا والمغرب، فإن حالة الاستقطاب سوف تعزز ميولاً سلطوية داخل الحزب، وتزيد من اتجاهات انقلابية لدى الإخوان. ولا يصلح لهذه الكتلة المدنية إلا توفير الحريات اللازمة التي تعطي أحزاب الوفد والتجمع والناصري وغيرهم من الأحزاب الشرعية ما يكفي للشهادة في النهاية أن الحزب الوطني الديمقراطي أدار انتخابات حرة ونزيهة. فهذه الحريات على أي الأحوال ليست منحة من أحد بل هي واحدة من أهم الحقوق السياسية التي بدونها تختل أحوال النظام العام بل ويختل مستقبل الدولة نفسه.

وفي وقت من الأوقات كان متصورًا أن هذه «الكتلة المدنية» سوف تتكون وحدها من خلال الحاجة السياسية إليها، فمادام الاستقطاب جرى بين الحزب الوطني وجماعة الإخوان بكل ما لهما وما عليهما من سمات وملامح وأصول وفروع، فإن ظهور «طريق» ثالث يصبح من طبائع الأشياء. وبالفعل، فإن الفكرة طرحت من قبل عدد من المفكرين المصريين، وحاول الدكتور أسامة الغزالي حرب والدكتور يحيى الجمل ترجمتها إلى حزب سياسي ممثلا في حزب الجبهة الديمقراطية. وفي أوقات أخرى حاولت أحزاب الوفد والتجمع والجبهة والناصري تكوين هذا التكتل. ولكن ما جرى كان شيئا آخر، فقد انفجر حزب الجبهة الديمقراطية على نفسه، ولم يكن هو الحزب الذي كان على موعد مع القدر كما ظن أصحابه. أما التحالف المدني فلم يبد له مستقبل كبير؛ لأن أصحابه غارقون في مشاكلهم الحزبية أو يائسون من مستقبلهم الحزبي بسبب

التجارب السابقة للأحزاب مع الانتخابات العامة.

وهنا -تحديدًا- يأتي دور الحزب الوطني، فبالتأكيد فإنه ليس من مصلحة الحزب، ولا مصر، أن تنتهي الساحة السياسية إلى مثل هذا الاستقطاب الحاد؛ وليس من مصلحة الحزب ولا مصر أن تفقد تواجدًا لكتلة مدنية تريد استمرار الدولة المصرية الحديثة ولا تأسف لخروجها من عباءة الخلافة العثمانية وتريد لها حكومة من الفقهاء يكون لهم الرأي والمرجعية والسلطان. ولم يعد هناك طريق آخر للحزب، أو البلاد، إلا بإتاحة الفرصة للأحزاب المدنية لكي تكسب في الانتخابات الراهنة. وليس مقصودًا هنا بالطبع أن تزور إرادة الناخبين حتى تفوز أحزاب المعارضة المدنية، ولكن المقصود هو أن تتاح لها الفرصة إلى الدرجة التي تجعلها تنافس منافسة شريفة فإذا فازت كان بها، وإذا فشلت فإن ذلك يكون راجعًا إلى قصور وعجز فيها. وفي كل الأحوال سوف تكسب هذه الأحزاب من المكسب أو الخسارة إذا تأكدت وصرحت بنزاهة الانتخابات وجديتها.

ومن الجائز بالطبع أن يرى اتجاه في الحزب الوطني الديمقراطي أن ما نقول به ليس مهمة الحزب، وليس مطلوبًا من الأحزاب السياسية في دول العالم الأخرى أن تتيح فرصًا لأحزاب قائمة لم تحصل عليها بنفسها. ولكن مكانة الحزب الوطني وموضعه ليس ككل الأحزاب، ولا داعي بالطبع للعودة كثيرًا إلى التاريخ، ولكن حسبنا القول هنا أن الحزب يتحمل المسئولية التاريخية لتشكيل أوضاع الساحة السياسية المصرية خلال السنوات القليلة المقبلة.

وربما يظن البعض أن انتخابات المحليات ليس لها أهمية كبيرة ولا يخس ر منها الوطن ولا يكسب الكثير على ضوء السلطات الضعيفة للمحليات؛ ولكن القضية ليست في مجال سلطات المحليات بقدر ما هي جزء من عملية تراكمية للبناء السياسي كله. وما لم يحصل الحزب الوطني الديمقراطي على المصداقية في الانتخابات المحلية فإنه سوف يصعب عليه الحصول عليها في قادم الانتخابات. وحتى في خارج النظام السياسي كله، فإن وجود كتلة مدنية

مـن الأحزاب السـياسية هـو ضـرورة للتـوازن الأخلاقـي والعملـي داخـل البلاد بحيث ترتفع لديها درجة الحصانة إزاء توجهات متطرفة تتسرب من الإطار الرسمي وغير الرسمي إلى داخل العالم غير الشرعي بكل ما فيه من مخاطر وأخطار. لقد بقيت فترة قصيرة جدًّا على إجراء انتخابات المحليات، وما لم يبذل جهد جاد خلال الفترة المقبلة فسوف تضاف تجربة مؤسفة أخرى إلى قائمة طويلة لأخرى من التجارب المؤسفة!!.

المستقبل لدى الحزب الوطني الديمقراطي

إذا كان المستقبل البعيد لمصر لدى المعارضة المصرية المتعددة الأشكال والمنابع يرتبط برؤية مثالية لحالة دولة صافية الإيمان أو جامحة النضال؛ وإذا كان المستقبل القريب في نظرها هو تجمع «للأزمات» و«الاحتقان» و«الاستقطاب» و«التوتر»، وكلها مبشرة بانفجار للثورة «الشعبية»؛ وإذا كان هذا وذاك ليس له علاقة مع الحاضر والوسائل الموصلة للمستقبل القريب أو البعيد؛ فإن الحزب الوطني الديمقراطي ليس لديه رؤية خاصة بالمستقبل. صحيح أن هناك حديثًا كثيرًا عن المستقبل داخل الحزب ولجانه ومنتدياته المختلفة، ولكن هذا لا يتحول إلى مجموعة من الأهداف بعيدة المدى التي تحاول الدولة والمجتمع الوصول إليها؛ وإنما يصير المستقبل امتدادًا محسنًا للحاض ر سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالمجتمع.

ولو نظرت واقتربت من أحاديث القيادات الحزبية فلن تجد «الديمقراطية» أو «الرخاء» أو «اقتصاد السوق» أو «الحداثة» كأهداف قومية يراد تحقيقها في المستقبل القريب أو البعيد، وإنما سوف تجد دومًا حديثًا عن «المس يرة الديمقراطية» و«التطور الديمقراطي» و«أبواب» و«مراحل» و«آفاق» للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولكن أيًا منها لا يصل أبدًا إلى هدف كامل له نموذج وشكل متعارف عليه ومن خلاله يمكن الحكم على الأشياء والأوضاع ومدى اقترابها أو ابتعادها عما هو مطلوب. وفي كافة المقابلات الصحفية للقيادات الحزبية سوف تجد معرفة تفصيلية بالماضي وكيف كانت الأحوال تعيسة فيه على مستوى المرافق العامة والأحزاب السياسية والصحف، وبالحاضر وكيف أصبحت الأحوال مبشرة بعد أن تغيرت الأمور خطوة خطوة. وفي مرة وحيدة خلال حكومة الدكتور كمال الجنزوري صدرت وثيقة 2017 من أجل التعرف إلى المستقبل المصري بعد عقدين من الزمان. كان الزمن ساعتها وقت «المشروعات القومية» التي تغطي أرض مصر كلها وتغير خريطتها وتركيبتها السكانية. ولكن حتى هذه الوثيقة ذهبت إلى غير رجعة،

واختفت من ملفات الصحف، وانتهت من بعده وزارة الدكتور الجنزوري ذاتها، ومن ساعتها لم يجرؤ أحد على وضع وثيقة أخرى تقول لنا ما هو المستقبل الذي نسعى إلى الوصول إليه.

وليس معنى ذلك أن مصر لا تتحرك بلا هوية، أو أنها لا يوجد لديها اتجاه، فالحقيقة هي أن مصر، الدولة والحكومة والحزب الوطني الديمقراطي، لديها خطط وليس خطة واحدة للتحرك نحو السنوات المقبلة وليس المستقبل، وهناك فارق بينهما؛ لأن الأولى زمن نسير فيه والثانية حالة نريد الوصول لها. هذه الخطط تسمى الخطط الخمسية، ومنذ تولي الرئيس مبارك لرئاسة الجمهورية توالت على مصر خمس خطط قومية، وفي أول شهر يوليو القادم سوف تبدأ مصر في تطبيق الخطة الخمسية السادسة لكي تغطى الفترة من 2007/2008 إلى 2011/2012، وهي الخطة الأكثر «طموحًا» و«واقعية» خلال ربع القرن الماضي. وفي مقدمة هذه الوثيقة التي قدم لها الصديق والوزير الدكتور عثمان محمد عثمان نجد كلمات كاشفة: «قطعت مص ر شوطًا بعيدًا في طريق تقدمها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن ما زال التحدي كبيرًا لبلوغ مستويات مرتفعة من النماء الاقتصادي، ومشاركة واسعة من مختلف فئات المجتمع في جني ثماره».

لاحظ هنا اللغة جيدًا، فنحن نتحدث عن «شوط» ضمن أشواط في «طريق»، نحو أمر هو «التنمية الاقتصادية والاجتماعية» لا يحتوي على «السياسية»، ولذلك فإن «المشاركة» تكون في جني الثمار وليس في اتخاذ القرار. ومفتاح الموضوع كله يظل في مجال الاقتصاد والاجتماع، وهو طبيعي مادامت الوثيقة صادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية، ولكنه لا توجد في مصر وثيقة أخرى لها علاقة بالسياسة اللهم إلا وثائق المواطنة التي ينتجها الحزب لاكتساب «مزيد» من الحقوق للمواطنين. ولكن هذا المنهج «الاقتصادى» للدولة، وجذوره راجعة حتى إلى وثيقة مص ر 2017 السالفة الذكر، حيث تعكس الخطة «التوجهات الأساسية» للسياسة العامة وهي «تكثيف» الاستثمار،

و«اضطراد مسيرة الإصلاح» الاقتصادي. وهو ما يجعل الاقتصاد وكأنه العجلة المحركة نحو التغيير والمستقبل في مصر، مع تركيز أكثر صراحة على «استكمال» أسس اقتصاد السوق، وتحمل القطاع الخاص للمسئولية الكبرى في النشاط الاقتصادي.

ولكن هذه النتيجة لن تلبث أن تتواضع كثيرًا بمجرد معرفتنا بما سوف تكون عليه الأحوال الاقتصادية المصرية في نهاية الخطة السادسة؛ أي بعد ثلاثين عاما من الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث سيكون دخل الفرد المصري في نهاية الخطة 13 ألف جنيه مصري فقط لا غير. وبأسعار هذه الأيام فإن معنى ذلك أن يكون متوسط دخل الفرد المصري هو أقل من 2300 دولار؛ أي قرابة متوسط دخل الفرد في إسبانيا عام 1960 قبل خمسين عاما، وأقل كثيرًا من متوسط دخل الفرد في تركيا منذ عشر سنوات، والذي كان ثلاثة آلاف دولار كاملة نقدًا وعدًا، ومماثلاً لمتوسط دخل الفرد الآن في الأردن، وكل ذلك بدون خطط خمسية على وجه الإطلاق.

ومعنى ذلك أن لدينا مشكلة حقيقة في التعامل مع المستقبل من خلال خطط خمسية ربما لا تطلق طاقات المجتمع بقدر ما تشكل كابحًا لها. ما تحتاجه مصر ليس قاطرة اقتصادية تأخذ المجتمع إلى مستقبل موعود وغامض للتنمية، وإنما حالة من الانشطار النووي التنموي الذي ينقل المجتمع كله إلى الأمام بنفس الطريقة التي حدثت بها في العديد من المجتمعات الآسيوية والأوروبية حينما انتقلت الدولة والمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ومن حالة المركزية السياسية إلى حالة الديمقراطية، ومن حالة التواضع الاقتصادي إلى حالة الرخاء المادي، وكل ذلك خلال فترة لا تزيد عن عقدين. ولو أخذنا إسبانيا كمثال فسوف يصير الفارق بيننا وبينه خمسين عامًا بعد تطبيق الخطة السادسة، فإنها وصلت إلى متوسط لدخل الفرد عام 1974 قدره أربعة آلاف دولار، أما الآن فقد بلغ 25 ألف دولار، وكل ذلك لأنها حسمت ثلاثة أمور فأصبح هدفها الديمقراطية الكاملة، واقتصاد السوق الكامل، والعضوية الكاملة –

مؤسسيًّا وسياسيًّا وقيميًّا- في الجماعة الأوروبية.

وربما لا تكون المشكلة في أن الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته قد اعتمدت القاطرة الاقتصادية سبيلاً للتغيير في مصر، ولكن الثابت رغم تحقيق معدلات عالية نسبيًّا للنمو، أن القاطرة تسير في بطء شديد. وحسب شهادة الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار في مجلس الشعب يوم 22 إبريل المنصرم فإن وزارته قامت بخصخصة سبع شركات فقط خلال السنوات الثلاث الماضية، والأخطر أنها أعادت خمس شركات مرة أخرى إلى الملكية العامة وهي بسبيلها إلى إعادة شركة سادسة هي شركة قها. لا حظ هنا أن برنامج الخصخصة المصري كان يخص 314 شركة صناعية فقط تمثل ما لا يزيد عن 18% من الاقتصاد العام في مصر، وبعد عقدين من البرنامج فإنه لا يزال باقيًا 164 شركة، وما تمت خصخصته جرى إعادة ما يماثله تقريبًا إلى الملكية العامة مرة أخرى. ولاحظ ثانيًا أن كل ذلك حدث، بينما الحكومة متهمة ببيع مصر، وبينما تقول هي إنها بسبيلها لوضع أسس اقتصاد السوق في الدولة، أما الحزب الوطني الديمقراطي فهو واقع في عجز كبير في الدفاع السياسي عن السياسات المحركة لتصوراته المستقبلية حتى ولو كانت لتزيد عن كونها خطوات على الطريق، وأشواطًا في المسيرة.

وهنا -تحديدًا- نصل من التجربة إلى العقم الشديد للمنهج الاقتصادي في التغيير، فنظريته تقول إنه لو تطور الاقتصاد وبلغ الرخاء مبلغه في الناس، فإن كل الأمور بعد ذلك محض تفاصيل، فعندما تكون الأموال متوافرة فإن ترضية من لا يرضى تصبح ممكنة، وعندما يكون الاقتصاد قويًّا فإن أمور السياسة والمجتمع تصبح أقل صعوبة وتعقيدًا. وربما كان ذلك سوف يكون صحيحًا لو أن الدولة حققت ذلك خلال فترة قصيرة كما جرى في إسبانيا والبرتغال وشيلي وكوريا الجنوبية، ولكن الثابت من التجربة المصرية أن ذلك لم يحدث في مصر، وأن تحويل المستقبل المصري إلى سلسلة من أطوال الطرق وعدد الكباري وأعداد المدارس والمستشفيات والمطارات ينتهي في النهاية إلى

حلقات من النمو القصير ثم الركود الأطول، وبين هذا وذاك تهتز الثقة في الحكم وفي استقرار المجتمع.

ومن يقرأ تاريخ ربع القرن الماضي سوف يجد نموًّا اقتصاديًا خلال السنوات الأولى للثمانينيات أعقبها ركود استمر حتى مطلع التسعينيات، وهي التي شهد نصفها الثاني نموًّا متسارعًا حتى اصطدم مع السنوات الأربع الأولى من الألفية بركود عميق خرجنا منه فقط عام 2004. والسؤال الآن هل يكون ربع القرن المقبل مماثلاً لربع القرن الماضي بين حلقات من النمو والركود، وفجوة تضيق قليلا ثم تتسع كثيرا مع العالم المتقدم وحتى مع كثير من الدول التي تحيط بنا. فلا يكفي أن نقول حققنا كذا وأنجزنا ذاك، ما لم نضع ذلك في ميزان سباق الأمم والشعوب، ولن نعرف قيمة حصول مصر على ستة مليارات من الاستثمارات الأجنبية في العام الماضي إلا إذا عرفنا أن إسرائيل قد حصلت على قرابة 14 مليار دولار رغم الانتفاضة والحرب في لبنان والعمليات الإرهابية/الاستشهادية، والعلاقة المتوترة مع الإقليم والعالم.

ولكن إذا كان هناك عجب كثير في رؤية المعارضة للمستقبل، وعجب أكبر في طريقة سير الحزب الوطني الديمقراطي نحو المستقبل، فكيف تتحرك مصر في الزمن على أية حال، وما هي المحركات التي تحركها، وما هي الكوابح التي تمنعها؟ تلك هي الأسئلة ؟.

هل يمكن الدفاع عن الحزب الوطني ؟!

هذا العنوان سوف يكون مستفزا لكثيرين حيث ترى جماعة أن الحزب الوطني الحاكم لمصر على مدى ثلاثين عامًا أو قرابة ستة عقود-حسب منطلقات القائل من الحزب الناصري أو من حزب الوفد- لا يمكن لعاقل أو حكيم أو -بالطبع- نزيه أن يدافع عنه. فمادام الحزب موجودًا في السلطة طوال هذه المدة – ثلاثون أو ستون سنة لا فرق- فلا بد أنه يتحمل المسئولية الكبرى عن كل الأحوال المصرية السيئة والمتدهورة، أو هكذا يقول المنطق المباشر والمستقيم. أما جماعة أخرى أشد قسوة، فهي لا ترى في الحزب إلا جماعة من المنتفعين الذين اعتادوا بالإغراء أو بالإرهاب، أن يدفعوا من هم ضعاف القلوب وصغار العقول على نفاق كل من كان في السلطة وقد حدث أن السلطة واقعة في يد الحزب الوطني وحكومته وجمعية المنتفعين منهما. وهناك جماعة أخرى مباشرة، حيث لا يمكن الدفاع عن حزب يقع على أكتافه جرائم مباشرة لتزوير الانتخابات، والوقوف في وجه الديمقراطية، وسد الطريق أمام تداول السلطة، وعدم الكفاءة في إدارة المجتمع، وضعف الإنجاز السياسي والاقتصادي، ومؤخرًا أضيف إلى كل ذلك الانسحاب من دور مصر الإقليمي!!.

والقائمة بعد ذلك طويلة، وبالنسبة لي كانت لي تجربة خاصة للغاية حينما كتبت مقالاً بصحيفة الأهرام تحت عنوان «لماذا الحزب الوطني الديمقراطي؟» طرحت فيها أربعة أسباب كانت وراء وجودي في الحزب: حرية الاختلاف التي يتيحها الحزب، والتطورات الأخيرة التي جرت للحزب، والتي شكلت مفارقة مع تقاليد الاتحاد الاشتراكي العربي داخله، وإيمان الحزب بالسلام في المنطقة، واقتناع الحزب مؤخرًا باقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص باعتبارها الأولوية الاستراتيجية للتنمية في مصر. وعندما ذكرت هذه الأسباب كنت متصورًا أن الجميع يعلم من مقالات كثيرة لي في الأهرام وفي صحف أخرى أن لي موقفًا مغايرًا لموقف الحزب من التعديلات الدستورية الأخيرة، ومن استمرار قانون الطوارئ، ومن المحاكم العسكرية، ومن بطء التطور السياسي

والاقتصادي في البلاد حيث كررت ذلك داخل وخارج الحزب بما يكفي لكي يعطي الجميع فرصة نزيهة للقراءة والتفكير في الأسباب التي عددتها، وكانت مناسبتها هي انعقاد مؤتمر الحزب السنوي.

ولكن أحدًا لم يقرأ الأسباب، ولا التحفظات التي وردت في ثناياه، ولا تذكر أحد مقالاتي السابقة التي تجعلني محترمًا للحزب وأغلبيته، ولكنني في الوقت نفسه تمتعت بحرية الاختلاف، وهي بالمناسبة لا تخصني فقط بل تخص كل أعضاء الحزب، وكثيرون منهم يعبرون عنها بحرية تامة داخل وخارج الحزب. وكان طبيعيًا أن يأتي أول الهجوم من رؤساء وقيادات أحزاب أخرى- وكثيرون منهم أصدقاء بالمناسبة- وفي صيغة «لم نكن ننتظر منك ذلك»- وكان لسان الحال يقول ألا يكفي أن تكون عضوًا في الحزب الوطني الديمقراطي، وعضوًا في المجلس الأعلى للسياسات- وهي «تهمة إضافية»- ثم بعد ذلك تدافع عن الحزب الوطني. أما الأصدقاء المباش رون فقد كان الموقف أكثر عجبا، فمنهم -وبعضهم أعضاء في الحزب- من رأى أنه لا توجد ضرورة للدفاع عن الحزب، وكان منهم من غمز أنه يتفهم دفاعي عن الحزب في هذه المرحلة من مستقبلي العملي. ولكن ما كان صعبًا قد جاء من طائفتين: أولهما القراء حيث استنكر المتعاطفون معي في العادة-وهم قلة- أن أربط اسمى مع حزب فيه كل هذه المثالب، ووجد غير المتعطفين معي -وهم كثرة- فرصة إضافية للهجوم الشخصي؛ وثانيهما أفراد العائلة من أخوات وأولاد الذين أشفقوا علي من هجوم وتجريح كان ممكنًا تجنبه بعدًا عن الش ر وغناءً له.

وقد كان الرئيس الأمريكي هاري ترومان هو الذي قال «إذا كنت تخاف من السخونة، فلا تدخل المطبخ»، بمعنى أنه إذا كنت تخاف من نتائج ما تقول وما تفعل فربما كان الأفضل أن تظل بعيدًا عن القول والفعل؛ وذلك لم يكن أبدًا من اختياراتي العملية، ولذلك بقيت على مدى العقود الثلاثة الماضية على الأقل أدافع عن مجموعة من الأفكار والمبادئ الديمقراطية والليبرالية السياسية والاقتصادية حتى حفرت الفكرة لنفسها مسارًا صغيرًا وسط صحراء قاحلة من

الأفكار الأخرى سواء داخل أو خارج الحزب الوطني الديمقراطي وضعتني أحيانًا داخل أكثر المطابخ سخونة. ووسط الانتقادات المتنوعة التي تلقيتها كان هناك فيها ما يثلج الصدر، أولها، أن الناس تهتم بما تقول وأن ما تقوله يستحق الرد والتعليق والغضب، وثانيها، أن أحدًا لم يتعرض بكلمة واحدة للأسباب التي ذكرتها لانضمامي إلى الحزب الوطني. قال الجميع أشياء واتهامات كثيرة من أول مسئولية الحزب عن غرق العبارة في البحر الأحمر، وحتى حريق مجلس الشورى في وسط العاصمة، واعتبر كثيرون أن الحزب وراء الفقر والمرض في مصر، ولكن أحدًا لم يقف أمام ما قلته من أسباب موضوعية لا بالنقاش ولا بالتحليل. وباختصار كانت نقطة الخلاف على المبدأ وهو أنه لا يجوز الدفاع عن الحزب الوطني الديمقراطي وكفى؛ فلو كانت النقطة هي خلافات محددة مع الحزب وسياساته، فلربما عرف الجميع من مقالات سابقة أنني أشاركهم الرأي في كثير منها، وأختلف أيضًا كما أفعل دائمًا، فيما هو أكثر مع الحكومة والحزب والمعارضة أيضًا.

ورغم ذلك كله؛ فإنني أعتقد أن الحزب الوطني الديمقراطي يستحق الدفاع عنه ليس فقط؛ لأنه الحزب الحاكم الذي يصيغ ويطبق السياسات، ولكن لأن الحزب فيه من التغيرات والحركة ما يستحق الاهتمام والدفاع أيضًا. وقبل أن يقفز أحد للوم أو تشكيك فإنني أعيد التأكيد على نقاط الاختلاف التي ذكرتها مسبقًا، وفي مقالات سابقة، مع السياسات العامة للحزب؛ ولكن الأهم من تسجيل الاختلاف هو توظيفه في إطار عملية للتطور السياسي في مصر. فالقصد من الاختلاف ليس نفي النفاق، أو رفض الغمز واللمز، وإنما التأكيد على أن الأمم لا تتقدم بالصراع – الكلامي أو العنيف- وإنما بالخلاف الخلاق داخل دائرة أو دوائر سياسية بعينها. وهذه النقطة تحديدًا هي واحدة من أهم فضائل الحزب حيث يمكن التأثير في السياسات العامة من خلال عملية مستمرة للاختلاف والتوافق. ومن خلال تجربة مباش رة لصناعة قوانين وتعديلات دستورية، فإن الحوار داخل الحزب الوطني كان أكثر نضجًا بكثير من الحوارات التي جرت داخل حزب الوفد وحزب الجبهة الديمقراطية- وكلاهما

حزب ليبرالي مؤمن بالحوار- والتي أدت في النهاية إلى انكسار الحزبين بين قيادات متصارعة انطلق فيها الرصاص بالنار أحيانًا وبالكلمات أحيانًا أخرى. وفي كل مرة أقرأ مقالاً لبعض الزملاء، وكان آخرهم الأستاذ سيد على- يشير فيه إلى أن الحزب الوطني الديمقراطي لا توجد له «هوية» باعتباره عيبًا فإنني أجده ميزة إضافية حيث يتم تحديد سياسات الحزب من خلال عملية للتفاوض الاجتماعي والسياسي وليس من خلال سوابق أيديولوجية، حتى بات بوسع الحزب أن يفخر بأنه الحزب الذي فتح الطريق للقطاع الخاص للاستثمار أكثر من سابقيه، أو أكثر مما توجد شجاعة لدى الأحزاب الأخرى لإعلانه؛ ولكنه هو الحزب نفسه الذي يبني الألف قرية الأكثر فقرًا في البلاد، ويضاعف بطاقات التموين كمًّا ونوعًا، ويعيد تقييم الكوادر التعليمية والصحية، ويزيد من الرواتب الحكومية، وكل ذلك يتم من خلال موارد حقيقية جاءت من ض رائب وموارد جاءت بها عملية التنمية.

من هنا فإن حديث الحزب عن «المستقبل» يصبح مفهومًا، لأن صناعة المستقبل مهمة عملية برجماتية وليست أيديولوجية، وهو تغير في الحزب يمكن الدفاع عنه؛ لأنه ببساطة يأتي في إطار من المقارنة مع الأحزاب الأخرى التي لا تزال سجينة إما في تاريخها وإما داخل أيديولوجيتها. وربما ذلك يضع أسبابي للانضمام إلى الحزب في إطارها الطبيعي، حيث الأحزاب لا توجد في فراغ، وإنما توجد في إطار مقارن مع أحزاب أخرى كلها تنتقد الحزب الوطني الديمقراطي؛ ولكنها في نفس اللحظة تطلب منه مد العون لكي يقيلها من عثراتها أو يوفق أوضاعها؛ فالإنسان المص ري يدخل حزبًا من خلال عملية اختيار بين ما هو قائم، ويظل الاستقلال أحد الخيارات ولكنه أقل الخيارات قدرة على التأثير والتغيير.

وربما كان جزءًا من الدهشة في الدفاع عن الحزب الوطني الديمقراطي، أن هناك القليل من المعرفة بالتطورات التي جرت له خلال السنوات الأخيرة، وهي تطورات غيرت الكثير من طبيعته والديناميات التي يقوم عليها. وليس معنى

ذلك أبدا أن الحزب قد خرج عن السياق التاريخي للتطور السياسي المصري خاصة منذ ثورة يوليو، أو أن تراث الاتحاد الاشتراكي العربي في الجمود يمكن الخلاص منه بسهولة بجحافل جديدة من الشباب الذي شاهد تجارب بلير وكلينتون وأخيرًا أوباما في قيادة أمم غيرنا، وعرف وعاش عصر الفضائيات والكومبيوتر والإنترنت وأخيرًا «الهولي جرام» ولكن معنى ذلك أن هناك تغيرًا يفرض على الماضي المتمترس أن يعيد تعريف نفسه من جديد. وفي يوم من الأيام كانت مشكلة المفكرين المصريين، والأحزاب المصرية، أنها كانت لا ترى- عن حق- في الحزب الوطني حزبًا حقيقيًا، وإنما سلطات حكومية؛ ولكن هذه المشكلة انقضت الآن، وهناك حزب يولد من جديد، وبصيغة مختلفة عما سبق، وبهذا المعنى يصح عليه ما يصح على الأحزاب من مزايا وخطايا وذنوب، ولكنه في كل الأحوال على استعداد للحوار والجدل مع الآخرين؛ المهم ألا ينكر على الحزب ما هو متاح للجميع من حق الدفاع والمرافعة والاستئناف، بقدر ما هو مطلوب أن يعطي الحزب الوطني الديمقراطي لكل الأحزاب المدنية المصرية حقوقها الكاملة غير منقوصة!.

هل الحوار القومي ممكن ؟

كثيرًا ما أسمع من أصدقاء في المعارضة والساحة الثقافية في العموم تساؤلات عن غياب الحوار الوطني بين الفصائل السياسية المختلفة؛ وفي معظم الأحيان فإن الاتهام يجري نحو الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره مستقويًا بالسلطة السياسية وسطوة الدولة والعناد والغرور. وبالطبع فإنه لا توجد لديَّ نية للدفاع عن الحزب لأن لديَّ قضية أخرى هي أنني أريد للحوار بالفعل أن يقع خاصة بين القوى المدنية المختلفة التي تحترم الدولة المدنية المصرية مادامت قوى أخرى اختارت البحث عن دولة دينية ذات طبيعة مختلفة عن الدولة التي نعرفها، يقودها الفقهاء، وتغير من نظام العقوبات المصري، وتخوض حربًا ضد العالم شمالاً ويمينًا، وباختصار تقلب مصر التي نعرفها رأسًا على عقب.

وقد بدت لي الفرصة للحوار ممكنة تمامًا، فقد كان المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني الديمقراطي منعقدًا يناقش مسائل كثيرةً تتعلق بمصر ومستقبلها. ولم تكن المسألة مناقشات معلنة فقط، بل كان فيها وثائق وأوراق وسياسات بعضها محدد وواضح وبعضها غامض ويحتاج إلى توضيح. بمعنى آخر فقد كانت الساحة جاهزة لحوار من نوع جديد؛ فقد جرت العادة المصرية أن يكون الحوار اتفاقًا بين الأحزاب والجماعات السياسية على الحوار بحيث يجلس الجميع على مائدة واحدة يتحاورون حول القضايا العامة كما جرى فيما عرف بالحوار الوطني خلال التسعينيات، والحوار بين الأحزاب منذ سنوات قليلة قبل الشروع في التعديلات الدستورية. ولكن الحوار الذي نتحدث عنه أمر آخر يختلف تمامًا عن هذا وذاك، وبالمصادفة البحتة، فإن الولايات المتحدة تعيش هذه الأيام حالة من الحوار العميق لا يجري فقط عند كل فترة عندما توشك إدارة على الرحيل وتصبح الساحة مفتوحة لقدوم إدارة أخرى، ولكنه يجري في كل الأوقات حول السياسات العامة خاصة في أوقات الأزمات والمحن. وخلال الأسابيع الماضية تصدرت أغلفة مجلات التايم والنيوزويك صور

لمرشحين لرئاسة الجمهورية كانت واحدة منها حول رومني حاكم ماساشوستش الذي وضع سياسة جديدة تمامًا لإصلاح النظام الصحى الأمريكي، وفي المجلة الأخرى كانت صورة بلومبرج تطرح معها تصورًا آخر للإحياء الاقتصادي بعد نجاح الرجل في حكم نيويورك أصعب المدن الأمريكية وأكثرها تعقيدًا. وهكذا كان الحال طوال الفترة الماضية، وأظنه سوف يكون الحال خلال الفترة المقبلة حيث يشتعل الحوار حول سياسات - صحية وتعليمية وأمنية واقتصادية واجتماعية - حيث تظهر السياسة المقترحة من المرشح كبديل أكثر كفاءة عما هو قائم، ولكنها في الوقت نفسه تظهر ملتفة حول شخص يتبناها ويجعلها على رأس توجهاته حيث يكون للسياسة وجه وعنوان يمكن الحديث عنه والتعقيب عليه.

فى مص ر لم يكن الحال كذلك أبدًا، وطوال فترة انعقاد مؤتمر الحزب لم يكن هناك سوى سلسلة من الاتهامات بالفساد والانهيار الاقتصادي والانسحاق الاجتماعي، والقسم والتأكيد كل لحظة على أن أرقام الحزب الوطني لا أساس لها لا في وثائق البنك الدولي ولا في أوراق الصندوق، أو الأنكتاد، أو مجموعة أكسفورد للأعمال أو أي من الجهات المعتمدة. ومن حق كل الجهات المعنية بالطبع أن تتبنى الأفكار التي تراها صحيحة، والأرقام التي تراها صادقة، ولكنها يجب أن تستند إلى جهة لها مصداقية ش رقًا أو غربًا. ولكن ربما لا تكون المشكلة في الأرقام تحديدًا، وإنما في السياسات المترتبة عليها، فإذا كان علينا أن نصدق أن الجنيه المصري لم تزد قيمته خلال الفترة الحالية، فما هي السياسة التي يقترحها الجمع السياسي في مصر لكي يكون الجنيه المصري مساويًا للجنيه الذهب. وإذا كانت هناك شكوى من الفساد، والظلم الاجتماعي وانتشار أمراض الكبد الوبائية، فلا بد أن تكون هناك سياسات من نوع ما للتعامل مع ذلك كله؛ فالفساد لن يقل بالحديث الكثير عنه ولكن عندما تتخذ سياسات اقتصادية ورقابية أخرى تختلف عن السياسات الراهنة، والظلم الاجتماعي لن يزول ما لم تكن هناك طريقة أخرى لزيادة الكعكة القومية وتوزيعها، وهكذا الأمر فيما يخص السياسات الصحية.

ولكن المشكلة في هذا الموضوع كله أنه لا أحد مهتم بمسألة السياسات هذه؛ لأن الكل مشغول بقضية أخرى هي التوريث، أو أن الكل اختلق هذه القضية لكي يختبئ خلفها. وقبل انعقاد مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي فقد تنبأ الجمع السياسي أنه يجري تصعيد السيد جمال مبارك لكي يشغل وظيفة الأمين العام للحزب، ومن بعدها يصبح جاهزا لتولي السلطة في أول انتخابات مزورة قادمة. ولكن ذلك لم يحدث، كما لم يحدث من قبل ما قيل عن انتخابه عن دائرة مدينة نصر ثم توليه رئاسة مجلس الشعب لكي يكون خليفة رئيس الجمهورية فورًا، كما لم يحدث ما أشيع أنه سوف يتولى منصب نائب رئيس الجمهورية استعدادًا للحظة الموعودة. وحينما تقابلت مع جماعة الإعلام العربي والفضائي المصري والأجنبي خلال جلسات المؤتمر وجدت لديهم حالة خيبة أمل هائلة؛ لأنه لم يحدث ما توقعوه ولم يكن لدى أحد الاستعداد لمراجعة ما حدث، ولماذا كانت خيبة الأمل حادة إلى هذا الحد!.

هذه الخيبة الكبيرة راجعة مرة أخرى لمحاولة الهرب من القضية الأساسية، وهي أن المجتمعات لا تتغير ولا تتقدم ما لم يجر التفاعل والحوار بين الأفكار والسياسات، وليس التفاعل بين الشائعات والافتراضات والادعاءات التي لا أساس لها. وسوف تفلح المعارضة أكثر، والإعلام سوف يؤدي واجبه لو ركز أكثر على السياسات وربما الأشخاص القادرين على تنفيذ هذه السياسات الجديدة. فمن المدهش أنه في الوقت الذي يتم فيه التركيز على ما لا يفعله جمال مبارك، فإنه لا يوجد أحد يركز في المقابل على وجوه وأسماء أخرى وسياساتها وتوجهاتها. هذه مسألة لا تحتاج إلى كثير من الجهد، وهي لا تحتاج لكثير من التظاهر أو التواجد في الشارع الذي تشكو منه الأحزاب، وإنما يحتاج الأمر قليلا من التفكير والتأمل في السياسات التي، حتى لا ينسى أحد، ليست الأهداف، كما أنها ليست الشكوى، وهي بالتأكيد ليست الأنين.

نصيحة للجميع، لماذا لا نعطي مساحة أكبر لما سوف يفعله الأستاذ محمود أباظة والدكتور أسامة الغزالي حرب والسيد مهدي عاكف والأستاذ ضياء الدين

داود إذا ما وصل أي منهم إلى السلطة، فربما ساعتها لن يكون الحزب الوطني يواجه تحديًا حقيقيًّا!.

لماذا لا يتم الحوار ؟!

لي مع الأستاذ الدكتور يحيى الجمل كثير من علاقات الود والاحترام، وهو فضلاً عن المدرسة القانونية الرفيعة التي يمثلها، فإن له تجربة عريقة في الحياة السياسية بدأت من الاتحاد الاشتراكي العربي خلال الستينيات، ثم المشاركة في الوزارة أثناء النصف الأول من رئاسة الرئيس السادات، ثم بعد ذلك مشاركته في تأسيس حزب التجمع، وبعد فترة استقلال طويلة كان مؤسسًا ورئيسًا لحزب الجبهة الديمقراطية استقال منها في النهاية وعاد بعدها إلى الاستقلال مرة أخرى حيث بات واحدًا من حكماء الساحة السياسية. وأذكر أن أول لقاء لي مع أستاذنا كان في مبنى الاتحاد الاشتراكي العربي- الذي صار الآن مقرًّا للحزب الوطني الديمقراطي- على النيل عام 1968 عندما كان يُلقي محاضرة حول عما إذا كان لدينا «اشتراكية عربية» أم أن لدينا «تطبيق عربي للاشتراكية» وكان الموضوع أيامها من المعضلات العظمى التي لا تقل عن معضلات «العولمة» و«اقتصاد السوق» و«الخصخصة» هذه الأيام في عمقها والحماس لها بين الأطراف المتعددة.

وعلى أي الأحوال، واستنادًا لهذه التجربة العميقة لأستاذنا، تعجبت كثيرًا من مقال الدكتور يحيى الجمل المنشور في «المصري اليوم» تحت عنوان «وأين حوار الفصائل المصرية؟» حيث قام المقال على مفارقة طريفة وهي أنه مادامت السلطات المصرية تقوم بالوساطة بين «الفصائل» الفلسطينية المختلفة من أجل الحوار فيما بينها، فلماذا لا تقوم بالحوار مع الفصائل المص رية وهي الأولى بالرعاية والاهتمام. ومن المؤكد أن الدكتور يحيى الجمل يعرف الفارق بين الأحزاب والقوى السياسية المصرية و«الفصائل» الفلسطينية، فبعد حمد الله أن بمص ر دولة فإنها دولة قوية أيضًا تحتكر وحدها كما ينبغي في الدول حق حمل السلاح، وقرار الحرب والسلام، وهو الأمر الغائب لدى الإخوة الفلسطينيين حيث يوجد من بينهم «فصائل» متعددة كلها مسلحة، وكلها من اليمين إلى اليسار، ومن القوى الوطنية إلى القوى الدينية، تحمل

تحت راية المقاومة لإسرائيل حق اعتقال وقتل من لا يتفقون معها من باقي الفصائل الأخرى.

الفارق -هكذا- بالتأكيد معلوم، ولكن خبرة أستاذنا العريضة والطويلة والممتدة لا بد وأنها دفعته للتساؤل ليس عن غياب الحوار السياسي في مصر، ولكن عن أسباب غيابه؛ خاصة وقد خبر مباشرة حوارات متعددة، أو شجارات كثيرة إذا جاز التعبير، بين قوى سياسية متعددة كان آخرها ما جرى داخل حزب الجبهة الديمقراطية الذي أسسه. إن طرح هذه المسألة حول الحوار بشكل عام ضرورية؛ لأن قصرها في إطار الحوار بين الحزب الوطني الديمقراطي وباقي الأحزاب والقوى السياسية يجعل كما لو كانت كل الحوارات الأخرى ناجحة، والوثائق التي توصلت إليها مقنعة ونافذة إلى حد إقناع الجماهير المصرية بها، ولكن غياب الحزب الوطني هو الذي يحبطها ويجهضها في النهاية.

فالحقيقة أن أسباب غياب الحزب الوطني عن الحوار ربما كانت الأكثر إقناعا من بين أسباب غياب الحوار أو إخفاقه في كل الحالات الأخرى. فنقطة البداية المطروحة للحوار في مصر كما ذكرها الدكتور يحيى الجمل، ومقالات الدكتور حسن نافعة التي استند إليها في المقال، تقوم على أن هدف الحوار هو «إخراج مصر من النفق المظلم» الذي دخلت فيه، وما بعد ذلك لا يزيد عن تنويعات لغوية عن تردي الأوضاع، والانهيارات والكوارث التي تعيش فيها مصر. وبالطبع فإن للحزب الوطني الديمقراطي توصيفات أخرى للحالة المصرية لا تتفق مع حكاية «النفق المظلم» وتنويعاتها وتفريعاتها؛ ولكن القضية ليست الخلاف في التوصيف وإنما القضية هي هل يمكن حدوث الحوار مع وجود اختلاف جوهري وجذري حول توصيف الحالة المصرية؛ فالثابت أن مواقف المعارضة المصرية في العموم، ومن بينها مواقف أستاذنا، تستند إلى فرضيتين لا توجد دلالة تاريخية على صحتهما: الأولى أن مصر كانت دولة غنية مثل سويسرا أو أفضل قليلا ثم جاءت حكومة الحزب الوطني الديمقراطي- التي يراد الحوار معها- ثم أفقرتها وجعلتها أكثر فقرًا من موزمبيق. والثانية أن مصر

كانت دولة ديمقراطية كاملة الأركان الديمقراطية تقل قليلاً أو تزيد كثيرًا عن المملكة المتحدة، ولكن حكومة الحزب الوطني الديمقراطي جاءت لكي تهدم الصرح الديمقراطي.

إن أيًّا من الفرضيتين لا وجود له تاريخيًّا، وإن الفقر ملازم للمصريين في كل العصور تقريبًا، ومنذ نهاية العصور الفرعونية وحتى مطلع القرن التاسع عش ر – وفيما عدا استثناءات قليلة- تناقص عدد المص ريين من الفقر والمرض. وخلال الفترة الناص رية حيث كان عدد المصريين 25 مليونًا كان من بينهم 80% من الفقراء الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، وقبل أن تتحسن أحوالهم قليلا مع إجراءات الثورة كانت الحكمة الثورية قد غلبت ودخلت مصر في ظروف هزيمة 1967 . أما الحالة الديمقراطية فلم تكن معروفة قط في كل العصور، وكما هو معروف فإن «الحقبة الليبرالية» البالغة ثلاثين عامًا لم يكن بها إلا سبع سنوات من الحكم الديمقراطي التي لم تكن استثناء فقط مثبتا القاعدة العامة للسياسة المصرية، وإنما أيضًا ورد فيها التساؤل عن عدد المشاركين فيها من المصريين الذين كانوا يسعون إلى التخلص كهدف قومي من الحفاء والمرض.

معنى ذلك - ولو كانت الأغراض من الحوار بناءة - أن سياسات الحزب الوطني الديمقراطي تقع في السياق التاريخي المصري والثقافة السياسية المصرية التي تراكمت عبر عصور وأنظمة كان لكل القوى السياسية المصرية يد فيها ونصيب؛ بل إن كثيرًا منهم يأتي إلى ساحة الحوار بنفس السياسات والأفكار التي حكمت مصر وقادتها إلى الموقع الذي علينا أن نتعامل معه. وما فعله الحزب الوطني الديمقراطي أن اجتهد بمجموعات من السياسات الخاصة بجميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية المصرية التي أحرزت فيها نتائج ناجحة أو متواضعة النجاح ولكنها سياسات لم يقدم مثيلاً لها من الناحية العملية لا حزب ولا جماعة سياسية أخرى حيث اكتفت جميعها بحشد أهداف براقة ورائعة ولكن لا يوجد لها حسابات للتكلفة، ولا لعملية التوافق فيما

بينها. ومن الممكن لجماعات بحثية مختلفة أن تقوم بدراسة الحالة المصرية من حيث التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومقارنة العصر الحالي بالعصور الماضية وفقًا لمعايير علمية صارمة، وربما ساعتها سوف نكتشف أن الحالة المصرية الحالية ربما تكون أفضل قليلاً من الأحوال المصرية السابقة.

وقد كان ممكنًا أن تكون السياسات المختلفة للحزب الوطني والأحزاب الأخرى هي موضوع الحوار، ولكن الاختيار الذائع ليس البحث في السياسات وإنما البحث في الخروج من «النفق المظلم» لحزب يبلغ أعضاؤه ثلاثة ملايين نسمة، 65% منهم شباب، وفيهم 6700 من الحاصلين على الماجستير والدكتوراه وهو ما يزيد على عدد أعضاء الكثير من الأحزاب الداعية للحوار. ولم يحدث في التاريخ السياسي لمصر، ولا لدولة أخرى، أن كان هناك حزب سياسي بهذه القوة، بل والإنجاز في السياق التاريخي والسياسي والاقتصادي المصري، ثم بعد ذلك يسلم البلاد المحررة من الاحتلال الأجنبي، والنامية بمعدل نمو 7% والمنتصرة على الإرهاب، والمستقرة والآمنة، إلى حكومة «إنقاذ وطني» محايدة كما لو كانت مصر قد أصبحت العراق أو الصومال!.

وحتى تكون الأمور كلها واضحة فإن التطور السياسي المصري كان ممكنًا أن يكون أفضل كثيرًا مما هو عليه، ولعلي أتفق مع قوى سياسية كثيرة أن استمرار حالة الطوارئ قد طال كثيرًا، وأن مصر تحتاج نظامًا انتخابيًّا يتفق الجميع في نهايته على نظافته، وأن النظام السياسي المصري يحتاج إلى ضمانات تجعل تداول السلطة ممكنًا. ولكن كل ذلك مع قضايا أخرى مماثلة لا يمكن بحثه داخل النفق المظلم وإنما في الأنوار الساطعة التي لا يوجد فيها صاحب ادعاء ومتهم، ولا يوجد فيها من يريد الديمقراطية ومعها حكم البلاد باسم الدين، ومن يريد الديمقراطية ومعها عودة القطاع العام وتحكم الدولة في أرزاق ورقاب العباد فتلغي الثانية الأولى حتى قبل أن تولد، ومن يريد الديمقراطية ومعها دور إقليمي يستدرج مصر من سلامها إلى صراعات وحروب تنقلها فورًا إلى حالة أنه لا صوت يعلو فوق صوت المعركة فتخرس

الألسنة ساعة انطلاق الحناجر بالشعارات وطوابير الهتاف للزعماء.

الديمقراطية والتسامح الديني والسياسي وحماية الحريات العامة وحقوق الإنسان كلها أهداف تستحق الحوار والنقاش الجاد بين كافة القوى السياسية؛ ولكن بداية الحوار لا تكون بتعال مصطنع بين أحزاب وجماعات «ديمقراطية» وحزب متهم باختراع المركزية السياسية في البلاد. ولا تكون نقطة البداية هي تجاهل القضايا الكبرى للسياسة من أول علاقة الدين بالدولة، وعلاقة الأغلبية بالأقلية وسواء كانت العلاقة سياسية أم اجتماعية، وبصراحة تفتح فيها كل الملفات الأساسية بعد تقييم صحيح ودقيق لأحوال البلاد ومدى ما أحرزته من تقدم في مجالات، ومدى ما لا تزال فيه متخلفة في مجالات أخرى.

مثل هذا الحوار «الحميد» واجب، وساحته موجودة في كل أجهزة الإعلام والجامعات ومراكز البحث العلمي والمجتمع المدني، وفي لحظة من اللحظات يمكنه أن ينضج ويصبح مؤسسيًّا بين الأحزاب وملهمًا لبقية المجتمع. ولكن للأسف فإن كل ما هو مطروح الآن خارج عن سياق ما يعرفه العالم من حوارات تتوفر فيها أرضية مشتركة من الاحترام المتبادل والحرص على سلامة البلاد وتحقيق تقدمها.

اعتراف متبادل...!

خلال فترة انعقاد المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني الديمقراطي بدت لي مصر وقد انقسمت إلى قسمين بينهما حواجز كثيرة، والأهم إنكار متبادل لحقيقة الطرف أو الأطراف الأخرى. وبحكم مشاركتي في أعمال الحزب، وجدت شائعًا بين كثرة من أعضائه أن يجري الحديث عن «الإنجازات» والمنجزين بالطبع مع قدر قليل من السرور والحبور، ثم ينقلب الحال فورًا عند الحديث عن جماعة أخرى تعرف «بالمشككين»، وهي مجموعة موتورة لا تعرف أبدًا باسم أو عنوان، ولكنها في العموم لا تقدر ما يقوم به الحزب الديمقراطي. وبحكم عملي فإن متابعة ما تقوله الجماعات والتيارات السياسية المختلفة هو جزء أساسي من مهنة التحليل السياسي، وهي بدورها كان لديها من ناحية إنكار لوجود الحزب الوطني الديمقراطي باعتباره لا يزيد عن كونه ذراعًا للسلطة السياسية؛ ومن ناحية أخرى إنكار لكل المنجزات التي حققها خاصة في المجال الاقتصادي. وفي هذه الأخيرة جرت العادة على تأكيد فساد الأرقام التي يعلنها، واستعراض أرقام تدل على أن كل ما يعلنه الحزب الوطني منها لا أساس له من الصحة. وبالطبع لا يوجد بين القراء والمستمعين من سوف يرجع إلى البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي لكي يتحقق من مصداقية الأرقام التي تعلنها الحكومة أو المعارضة، أو يقوم بدراسة مقارنة بين أحوال توزيع الفقر والغنى في مصر وإيران على سبيل المثال حتى يصير للأرقام معنى.

هذه الحالة مزعجة ولاشك، ولا تستطيع دولة أن تخلق مناخًا سياسيًّا بناء ما لم يكن لدى نخبتها طريقة أو أخرى للتعامل مع الواقع، ومع قوى سياسية حقيقية وليست جماعة من «المشككين» في المعارضة مع جماعة من «الأوهام» في الحكم. وأحيانا فإن الأمر لا يحتاج كثيرًا من الدراسة لكي نعرف مثلا أن قيمة الدولار في مصر عام 2003 كانت قد وصلت إلى سبعة جنيهات وثلاثين قرشا، وعشية مؤتمر الحزب كانت قد تغيرت المعادلة إلى أن كل دولار أصبح يساوى خمسة جنيهات وأربعة وأربعون قرشا. ومن الجائز أن يكون هذا

التحسن راجعًا إلى انخفاض سعر الدولار عالميًا، ولكن تحسن الجنيه المصري جرى في مواجهة كل العملات العالمية الرئيسة، كما أن قدرًا غير قليل من معاملاتنا الخارجية يتم أساسًا بالدولار. وهل يستحق الأمر إثباتات كبرى لكي نعرف أن احتياطي العملات الأجنبية في مصر قد وصل إلى 30 مليار دولار وهو ما يعطي مصداقية كبرى لكلمات رئيس الجمهورية أن مصر لا تقبل ضغوطًا من أحد؛ لأن لدينا الإمكانيات دوما للتعامل مع أطراف أخرى. وهكذا هل يحتاج الأمر منا أكثر من نظر لسوق المال في مصر، وكيف ارتفع التداول فيه بطريقة هائلة، وهل لا يوجد بيننا من يشك في أن قطاعات السياحة والإنشاء والتعمير والاتصالات والتصدير كلها لا تعاني مشكلة بطالة وإنما تعاني من مشكلة عمالة مناسبة!.

على الجانب الآخر من المعادلة السياسية، هل نحتاج إلى إثبات أن الخلاف السياسي في مصر لا يجري بين «منجزين» و«مشككين» وإنما بين رؤى مختلفة ومتصارعة حول مستقبل هذا الوطن؟. وهل نحتاج براهين كثيرة على أن نظامنا السياسي يقوم على أعمدة استثنائية عديدة طال زمان التوقف عن التعامل معها؟ وهناك في النخبة السياسية في الحكم والمعارضة من يتخوف من تعامل البيروقراطية مع قانون مكافحة الإرهاب فيكون تجربة أخرى لقانون الطوارئ الذي لا يزال ساريًا؛ بالإضافة إلى من يتساءل إذا كان الحزب قد حقق هذه الإنجازات، وهي حقيقية، فلماذا يطول الزمن من أجل تحقيق تقدم مماثل على الساحة السياسية؟.

اقتراحي بسيط للغاية أن هناك حاجة ماسة لاعتراف كل طرف بالأطراف الأخرى، ومن يظن أن الحزب الوطني الديمقراطي هو ذات الحزب الذي كان عليه منذ سنوات لا يعرف الحقيقة، ومن يظن أن المعارضة في مصر لا تزيد عن فقاعات مشككين لا يعرف الواقع. وآن الأوان لكي نوسع من دائرة المنجزات الاقتصادية ونجعلها تنعكس على الساحة السياسية تخلصًا من الظروف الاستثنائية لحالة طالت أكثر مما ينبغي!.

اليأس والأمل في المستقبل!

هذا المقال أهديه لجميع القيادات في الحزب الوطني الديمقراطي، فربما كان ما سيأتي فيه مفيدًا لمؤتمر الحزب السنوي الخامس (2008)، بل وخطواته السياسية القادمة. ومصدر الإلهام في هذا المقال كان مؤتمر الحزب الديمقراطي الأمريكي حيث كانت الرسالة الأساسية للمؤتمر - غير انتخاب باراك أوباما مرشحًا للحزب في الانتخابات الرئاس ية القادمة وتحقيق وحدة الحزب بين أنصار هيلاري كلينتون وأوباما - هي إعادة روح الأمل للولايات المتحدة الأمريكية كلها بعد أن اهتزت ثقتها بنفسها خلال فترة إدارة جورج بوش التعيسة بالحروب غير الناجحة في أفغانستان والعراق، والعاجزة عن إدارة العالم، وترقية حياة المواطنين الأمريكيين، وهي الدولة العظمى الوحيدة الباقية في الدنيا. وكانت مصادر الأمل قادمة من شعار التغيير في السياسات العامة الداخلية والخارجية، والأمل في انتصار أمريكا على نفسها بحيث تدفن إلى الأبد كل ملامح العنصرية لديها عندما تنتخب رئيسًا أسود لأول مرة في التاريخ؛ وكل ذلك يحدث من خلال جيل جديد من الساسة لهم القدرة على تجديد «الحلم الأمريكي» أيًّا كان معنى ذلك. وبشكل ما فإن الروح التي انطلقت من المؤتمر كانت رفض الركون إلى اليأس، أو اجترار الماضي، وإنما البحث في الذات الأمريكية عن مصادر القوة والإلهام والتجديد.

مثل ذلك نحتاجه بشدة في الحزب الوطني الديمقراطي، فخلال النصف الأول من عام 2008، فإن إشاعة روح اليأس صارت رياضة وطنية. وكان الأمر في أوله راجعًا إلى ملاحظات ومؤاخذات عامة على النظام السياسي والاقتصادي في البلاد، ثم بعد ذلك أضيفت لها نتائج ارتفاع التضخم وأزمتا الطاقة والغذاء وآثارهما على مص ر؛ وخلال الفترة الأخيرة أضيف لهما حريق مجلس الشورى ونتائج البعثة الرياضية المصرية في أولمبياد بكين، والتي كانت مخجلة وفق كل المقاييس. وربما كان أقسى تعبيرات حالة اليأس هذه ما جاء على لسان واحد من الكتاب في صحيفة مرموقة عندما عبر عن أسفه ليس على الحريق

الذي شب في مؤسسة وطنية مثل مجلس الشورى، وإنما لأن المجلس كان فارغا من أعضائه!!. والغريب أن ذلك قيل بعد دورة مثمرة لمجلس الشورى، لم يقم فقط فيها ببحث القوانين وإقرارها، وإنما قام بتعديلها، وفي حالة واحدة- الضرائب العقارية- على الأقل أعادها كاملة إلى الحكومة.

ورغم أن ما قاله الزميل الصحفي يمسني شخصيًّا حينما تمنى لي الاحتراق داخل المجلس دون سابق عداء بيننا، إلا أن ما يهمني في الموضوع هو ذلك المزاج العام السوداوي السائد في الساحة الإعلامية والصحفية، والذي انتقل بكامله إلى الرأي العام. وللأسف فإن الحكومة لم تسمح لنا حتى الآن بإجراء استطلاعات رأي عام علمية تعكس المزاج العام للمواطنين، ولذلك فإن اعتمادنا هو على الانطباع العام، والملاحظات الشائعة، وكلها تفضي إلى حالة من التشاؤم واليأس وغياب الأمل في ظل صورة بالغة السلبية عن أحوال البلاد ومستقبلها وطريقة إدارة العدالة فيها.

مثل ذلك لا ينبغي له أن يمر مرور الكرام؛ ولو كنت في مكان قيادات الحزب الوطني الديمقراطي لشكلت لجنة تبحث في الكيفية التي تعيد الأمل للمواطنين مرة أخرى. هذه اللجنة لا ينبغي لها أن ترى الموضوع على أنه مجرد مشكلة إعلامية، وهي في بعضها كذلك، ولكن لأن كثيرًا من عناصر الأمل غائبة، وهناك شك في المستقبل السياسي والاقتصادي للبلاد. هذه اللجنة عليها أن تبحث في عدة أمور أولها كيفية استمرار الإصلاح الاقتصادي في البلاد وعدم التراجع عنه وشرح ذلك للرأى العام من خلال المستفيدين منه حتى الآن وعددهم ليس بقليل؛ والبحث فورًا في الخطوة القادمة للإصلاح السياسي في البلاد بالإضافة إلى استكمال ما توقفنا عن إجرائه والمتعلقة بالمحليات والانتخابات والطوارئ؛ وأخيرًا البحث فيما يعزز الوحدة الوطنية في البلاد. وإذا كان انتخاب باراك أوباما، الأمريكي ذي الأصول الإفريقية، هو أحد بواعث الأمل الجديد في الولايات المتحدة، فإن وجود شخصية مسيحية رئيسية تكون متحدثًا رئيسيًّا في مؤتمر الحزب الديمقراطي قد يشفي كثيرًا من

الجروح التي تعرضت لها الوحدة الوطنية خلال الفترة الماضية وتضع حدًّا فاصلاً بين حزب يقوم على المواطنة وحركات وجماعات تقوم فلسفتها السياسية على إدارة «الرعية»؛ لقد كان هناك الكثير مما يضاف وينفع!!.

علامَ تُجرى الانتخابات ؟!

تركت مص ر في يوليو عام 2007 في زيارة إلى الخارج وعدت إليها بعد شهر فوجدت وزارتها مهددة بالطرد والتغيير، أما حزبها الحاكم الوطني الديمقراطي فقد قرر أن تكون الانتخابات هي وسيلته لاختيار القيادات، ومن القاعدة إلى القمة أيضًا. صحيح أنه كان هناك عدد من الأخبار الصيفية المعتادة من أول أفلام الصيف الجديدة، وحتى امتحانات ونتائج الثانوية العامة، لكن أيًّا من هذا لا يتوقع له أن يكون مؤثرًا في مستقبل البلاد على الأقل في المدى المنظور، أما انتخابات حزب الأغلبية فهي التي تمثل تطورًا جديدًا، ونأمل أن يكون مؤثرًا بشكل إيجابي في المجتمع والدولة.

ولكن الآمال لا تصبح حقيقة ما لم تتعرض الأفكار للفحص الجدي، وما قرأته حتى الآن في الصحافة المصرية لا يزيد عن ثلاث مدارس: الأولى هي مدرسة «هز الأكتاف» التي لا ترى في الموضوع إضافة جديدة لأن الحزب الوطني الديمقراطي المشبع بطاقة الدولة خلال العقود الماضية لا يمكن تغييره أو تطويره، وأن المسألة في البداية والنهاية، وسواء كان الأمر بالتعيين أو بالانتخابات، أو حتى بالقرعة، سوف يفرز نفس النتائج والأشخاص والسياسات. والثانية، وهي الشائعة بين الصحف المعارضة والموصوفة -لأسباب لا أعرفها- بالمستقلة فإنها وضعت الموضوع كله داخل القالب الأثير لديها المعروف «بالتوريث»، وهو قالب مرن يتحمل كافة الموضوعات التي يعاد تركيبها في كل مرة لكي تجعل «السيناريو» محكمًا وأكيدًا بل وحتميًّا. والثالثة التي قامت بالترحيب بالخطوة التي اتخذها الحزب الوطني على أساس أن كل تطور إيجابي في واحدة من الأحزاب المصرية الكبرى، فما بال أن يكون الحزب الوطني، يشكل إضافة وخطوة على طريق الديمقراطية التي طال انتظارها. وفيما صدر عن الحزب نفسه وقياداته من أنباء، فإن الخطوة نفسها وضعت في إطار عملية تغير الأجيال ونقل السلطة في الحزب إلى جيل جديد من «الشباب» لتغيير الدماء والأفكار أيضًا.

وبالنسبة لأصحاب التوجه الديمقراطي والليبرالي سواء داخل الحزب الوطني أو خارجه، فإن خطوة الانتخابات مرحب بها، وكما يقال فأن تأتي متأخرًا إلى مهمة أفضل من ألا تأتي على الإطلاق، وفي هذه الحالة أن تتبع تقاليد الأحزاب الديمقراطية في حزب «وطني» و«ديمقراطي» أيضًا هو من الخطوات المحمودة. ولكن مثل هذه الخطوة كانت سوف تكتسب قيمة أكبر لو كانت ضمن تصور أكبر لكل الخطوات التي لا يزال الحزب متأخرًا فيها، وكان سوف يسد عين الحسد بإجراء نقاش واسع في الحزب حول قضايا متعددة كثيرة كلها تحتاج إلى إعادة نظر من قبل حزب ظل في السلطة بأشكال متعددة على مدى العقود الخمسة الماضية.

فقضية الحزب الوطني الديمقراطي ليست فقط نقل السلطة من جيل إلى آخر، وإنما ما الذي سوف يفعله هذا الجيل الآخر وهو في السلطة. هذا الموضوع تناوله الكثير من الكتاب والمحللين سواء فيما تعلق بانتخابات الحزب الوطني أو حتى ما تعلق باحتمالات تغيير الوزارة ذاتها حينما كان الرأي الذائع هو أنه ليس المهم تغيير الأشخاص وإنما المهم هو تغيير السياسات. ورغم أن الموضوع عادة ما يظل معلقًا عند هذه النقطة إلا أن المعنى الذي يوحى به للقارئ هو أن جوهر التغيير هو التراجع عن سياسات الإصلاح الراهنة والعودة مرة أخرى إلى سياسات تقوم على تدخل الدولة، وببساطة جوهرها هو العودة إلى سياسات الدولة الاشتراكية الناصرية مرة أخرى؛ لأنها تحمى الفقراء مرة، ولأنها تحقق العدالة مرة أخرى، ولأنها تعطي لمصر دورًا إقليميًّا مفقودًا مرة ثالثة.

وجهات النظر هذه يحق الخلاف معها كلها، ولكن ذلك ليس هو موضوع المقال، وإنما موضوعه هو أن التغيير في الأشخاص، سواء كان بالتعيين أو بالانتخاب عليه أن يحل هذه القضية؛ فما يجرى حولها من نقاش وشجار أحيانًا داخل المجتمع يوجد ما يماثله داخل الحزب الوطني، وهو نقاش وشجار لم يحسم أبدًا. وفي الأحزاب العريقة في دول العالم الأخرى، فإن تداول السلطة فيها،

والحقيقة أنه تداول في قيم المجتمع أيضًا، تكون على أساس من تحديد لدور الدولة ومدى تدخلها في حياة الناس. وفي مصر أعاجيب كثيرة، ولكن أكثرها عجبًا في السياسة أن أكثر المطالبين بالديمقراطية هم أكثر المندفعين في المطالبة بدولة ممسكة برقاب العباد في كل أشكال النشاط الاجتماعي والاقتصادي والإنساني؛ بينما أقلهم اهتمامًا بالديمقراطية فهم الذين يبحثون عن طريقة لتخفيف قبضة الدولة بعد أن أعيت مفاصلها قدم السنين وكثرة العيال وشدة الحاجة، وكل ذلك هو المقدمة الطبيعية - بالقصد أو بدون القصد- للديمقراطية الحقة!.

هذه القضية هي واحدة فقط من قائمة أعمال طويلة بعضها خارجي متعلق بالسلام في المنطقة، وبعضها الآخر داخلي له علاقة بالأولويات التي ينبغي على الحكومة أن تتعامل معها، وبعضها الثالث يتعلق بتركيبة الحزب الداخلية نفسها سواء من ناحية التنظيم والأيديولوجية. وعند كل هذه الموضوعات فإن موقف الحزب يعاني الغموض، فهو يتكلم عن السلام في صيغ حربية، ويتحدث عن التعامل مع المشاكل في أصولها بينما في الحقيقة يتعامل مع القضايا في اللحظة التي تهاجمه فيها، وهو يقول بصوت خافت عن توجهاته نحو اقتصاد السوق، ولكنه لا يكف بعلو الصوت عن الصيحات الاشتراكية. والحقيقة أن كل ذلك لا ينبغي له أن يكون مصدرًا للانزعاج، فمثل هذه التناقضات والالتباسات يجري مثلها في أحزاب أخرى، ولكن حلها يجري عادة من خلال النقاش والحوار وفي النهاية الانتخابات. وبالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي فإن تركيبته التي قامت على البيروقراطية تاريخيًّا فإنها اختلطت مع مطلع القرن الحالي مع مجموعة من رجال الأعمال وأصحاب الفكر الليبرالي في العموم وخلق ذلك ازدواجية فكرية واجتماعية لم يواجهها الحزب مواجهة صريحة حتى الآن.

هذه الازدواجية هي مصدر معاناة للحزب أولاً: من حيث صورته السلبية العامة لدى الطبقة السياسية في المجتمع، والمقصود بها هؤلاء المهتمون بالشأن العام،

والذين تتجاوز حركتهم اليومية سد احتياجاتهم الأساسية. وهي مصدر معاناة ثانيًا: للحكومة التي تجد الحزب من ناحية يعطيها التعليمات بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وفق المسارات التي سارت فيها الدول التي سبقتنا على طريق التقدم، ولا بأس أحيانا من تهنئة الحكومة على إنجازاتها الاقتصادية الملموسة؛ ومن ناحية أخرى تجد الحكومة نفسها موضع لوم الحزب لأن آثار الإصلاح لم تصل إلى الناس، ومن وقت لآخر يتعرض وزراؤها لاتهامات غير مسئولة. وهي مصدر معاناة ثالثًا للناس الذين أعيتهم الحيلة في فهم ما يجري، ليس فقط لأن آراء الحزب تتعارض مع آراء المعارضة وذلك من طبيعة الأشياء، وإنما لأن آراء الحزب تتعارض مع آراء أخرى للحزب نفسه بين الساسة وبين الإعلاميين، وفي أوقات كثيرة بين القول والفعل.

وفى كل بلاد الدنيا الرشيدة فإن غربلة كل هذه الأنواع من المعاناة تحدث من خلال الانتخابات التي عندما تتكرر بانتظام ، وتكون نزيهة طوال الوقت، فإن كل الغبار يأخذ في الاستقرار تدريجيًّا، ويعرف الناس الفارق بين الخيط الأبيض من الخيط الأسود عند طلوع الفجر. ولذلك فرغم تأييدي لفكرة إجراء انتخابات المستويات القيادية للحزب الوطني من القاعدة إلى القمة فإن الأمر كان يحتاج سلسلة من المقدمات الضرورية بعضها سياسي وبعضها الآخر فكرى لكي تكون الانتخابات ترجمة لخيارات سياسية واضحة وليس تعبيرًا فقط عن أجيال متوالية.

وبالتأكيد فإن مؤتمر الحزب في شهر نوفمبر عام 2007 كان ممكنًا أن يكون المقدمة الطبيعية، والجادة، لبحث هذه القضايا مجتمعة قبل إجراء الانتخابات الحزبية وليس بعدها. وكان المؤتمر سيكون مناسبة أخرى للإجابة على أسئلة يطرحها الرأي العام مثل ما هي الحدود بين الدولة والحكومة والبيروقراطية والحزب، وأين تقع حدود المسئولية السياسية والاقتصادية؛ ولا يقل عن ذلك أهمية التساؤل حول حدود دور رجال الأعمال داخل الحزب في دولة تتجه نحو اقتصاد السوق باعتباره الأسلوب الأمثل الذي اتبعته الدول التي حققت

إنجازات ملموسة لكل مواطنيها. مثل هذه الأسئلة لها جوانبها الفكرية والعملية، ولكنها جزء أساسي من عمليات التفاعل السياسي في البلاد، والتي أصبحت أكثر تعقيدا بكثير من تغيير الوجوه أو توالي الأجيال وتجديد الدماء، وكلها تطورات إيجابية ولكنها – كما هي العادة- قاصرة عن التعامل مع درجة التعقيد الجارية في المجتمع الآن، والتي تتحدى كل أشكال التبسيط والاختصار.

هذا التعقيد لا ينبغي له أن «يخض» أحدًا لأن التعامل معه هو واجب من واجبات الأحزاب السياسية، كما أنه في الأول والآخر نتيجة التطور والتنمية الجارية في المجتمع التي تفرض مراجعة تشكيل الأبنية والمؤسسات. وللحق فإن ما نقول به ويخص الحزب الوطني الديمقراطي ينطبق أيضًا على باقي الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى في مصر حتى تلك التي تقوم على الانتخابات من القاعدة إلى القمة منذ وقت طويل، ولكن النتيجة تكون دائمًا هي بقاء الأوضاع على ما هي عليه. وذلك هو الأمر المؤكد الوحيد الذي لا نريد له الاستمرار، لأن بقاء الأوضاع على ما هي عليه لا يعني، سوى الجمود والركود في المجتمع والتآكل في النظام العام.

المجمع الانتخابي وأشياء أخرى مهمة!

جميل أن يكون لدى الحزب الوطني الديمقراطي وسيلة ديمقراطية لاختيار مرشحيه؛ وجميل أيضًا أن يسبق في هذا جميع الأحزاب المصرية، والعربية أيـضًا فيما أعلم. ولكن ما هو أكثر جمالا أن تكون هذه الوسيلة ناجعة فعلاً وتـؤدي إلـى زيـادة شعبية الحزب، وقدرته على تعبئة الشارع المصري وراء برنامجه السياسي والاقتصادي. فليس س رًّا على أحد أن الحزب قد حصل على 38% من أصوات الناخبين في انتخابات عام 2000، ثم هبط بعد ذلك إلى 32% في الانتخابات الأخيرة عام 2005؛ وفي الحالتين حدث انشقاق هائل عن الحزب ومن بعده كانت عودة المنشقين موضوعًا للتساؤل عن الولاء الحزبي والسياسي. وعلى أي حال فإن ذلك - وفقًا للتجربة العالميـة- يشكل أول الضغوط من أجل الإصلاح الحزبي في ظل ظروف انتهت فيها قدرات الحزب الواحد، وباتت فيها الصحافة والإعلام والقضاء فاتحة عيونها حتى آخرها.

ولا جدال أن فكرة «المجمع الانتخابي» كانت من الأفكار الإصلاحية الجيدة لكي يحصل الحزب على أفضل العناصر التي تمثله في الانتخابات العامة، وآخرها انتخابات مجلس الشورى التي ننشغل بها هذه الأيام. ولكنني في الحقيقة لم أفهم أبدا لماذا جرى استخدام تعبير المجمع الانتخابي أو Electoral Collage الذي جرى استخدامه تاريخيًّا في الولايات المتحدة للتعبير عن النظام الفيدرالي حيث تحصل كل ولاية على حصة من الأصوات الفيدرالية الاتحادية حسب عدد سكانها، وكانت كل ولاية تحدد حسب دستورها الطريقة التي يختار بها هذا المجمع. وعلى أي حال، فإن هذا المجمع لم يعد له قيمة عملية وإنما اسمية، فقد بقي عدد الأصوات التمثيلية كما هي حسب عدد السكان، ولكن الوسيلة صارت الانتخابات المباش رة للمواطنين فإذا حصل المرشح الرئاسي على الأغلبية المطلقة حصل على أصوات الولاية كلها أو أصوات مجمعها الانتخابي الذي لم يعد له وجود فعلي.

ما يحدث في مصر أمر آخر، هو ما يعرف بالانتخابات التمهيدية أو Primaries

أو الإجراءات السابقة على الترشيح للانتخابات العامة أو الكيفية التي يتم بها اختيار المرشح. ويحدث ذلك عادة عندما يزيد عدد السكان زيادة كبيرة، أو عندما يكبر الحزب بحيث يستحيل التعرف إلى أعضائه أو حتى قياداته أو حتى عندما يشتد الخلاف بين أجنحته المختلفة. في هذه الحالة فإن الانتخابات التمهيدية تعتبر وسيلة للحفاظ على وحدة الحزب، وفي الولايات المتحدة فإن ذلك يأخذ أشكالاً مختلفة منها أن يعرض المرشحون في الحزب أنفسهم على جميع المصوتين بمن فيهم المؤيدون للأحزاب الأخرى، ومنها من يعرض المرشحين للتصويت فقط على أعضاء الحزب، ومنها من يكون مجمعًا للتصويت يشمل قيادات الحزب المنتخبة في المحليات والنقابات وغيرها. وفي كل الأحوال تجرى عملية انتخابية بالفعل يختار فيها الناس ممثلي الحزب في الانتخابات، ويصبح على مرشحي الحزب الذين فشلوا أن يؤيدوا بعد ذلك المرشح الفائز في الانتخابات العامة. وفي حالات قليلة فقط فإن بعض الخاسرين يخرجون على الحزب والترشيح كمستقلين.

وفى مصر فإن ما هو استثناء في الولايات المتحدة يعد هو الأساس في مصر، وفي الانتخابات الأخيرة انضم إلى الحزب من المستقلين المنشقين من هم أكثر ممن رشحهم وفازوا من الحزب. ولبحث هذا الموضوع عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حلقة نقاشية لبحث موضوع «المجمع الانتخابي» أو «الانتخابات التمهيدية» حضرها عدد من قيادات الحزب الوسيطة وكان واضحًا أن الأغلبية لم تكن مقتنعة بشرعية المجمعات الانتخابية الحالية؛ لأنها تخلط ما هو موضوعي باستطلاعات الرأي العام ورأي القيادات الحزبية ورأي أعضاء مجلس الشعب الذين لا يوجد لهم مصلحة في التغيير. ولم يكن أحد واثقًا بموضوعية استطلاعات الرأي العام أو برأي جهات غير معنية بالعملية السياسية، فلماذا لا نجعل المسألة قائمة على انتخابات تمهيدية بالفعل فيصوت أعضاء الحزب من خلال انتخابات نزيهة على من يرشح نفسه باسمهم في الانتخابات العامة، فذلك من ناحية سيعبئ القواعد الحزبية، ويقلل من عدد المستقلين الخارجين على الحزب ويعطيه فرصة أكبر

للفوز في الوقت نفسه؟!.

قانون مباشرة الحقوق السياسية

في حدود ما أعلم فإن هناك اتجاهًا سياسيًّا قويًّا داخل الحزب الوطني الديمقراطي يرى أن الوقت لم يعد ملائمًا لصدور قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية، وكل ما هو مطلوب في هذه المرحلة هو التوصل إلى صيغة يمكن بمقتضاها زيادة تمثيل المرأة من خلال إضافات جديدة للعدد الحالي في مجلس الشعب. ومهما كانت جدارة الحجج التي تساق لتبرير هذا الاتجاه؛ فإنني أختلف معها لأنها تتناقض مع وعود أساسية للحزب في اتجاه الإصلاح السياسي تمثلت في إصدار ثلاثة قوانين مهمة للتطور السياسي المصري هي: إصدار قانون جديد لمحاربة الإرهاب يكون مقدمة لرفع حالة الطوارئ عن البلاد؛ قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يكون مساهمًا في زيادة المشاركة السياسية ودعم دخول جماعات غابت عن العمل السياسي إلى الساحة السياسية؛ وقانون جديد للامركزية تدعم التطور الديمقراطي وتتيح المزيد من المشاركة في اتخاذ القرار السياسي. هذه القوانين جميعها لازمة ليس فقط لمصداقية الحزب والوفاء بما وعد به، بل هي أيضًا ضرورية للتعامل مع مشاكل سياسية مزمنة ولم يعد ممكنًا تأجيلها لأنها باتت سببًا في الاغتراب السياسي داخليًّا، وموضوعًا لضغوط خارجية لا داعي لها ولا سبب خاصة أنها جزء أساسي من الهوية الوطنية المصرية.

ومن التعميم إلى التفصيل في قضية قانون الانتخابات أو قانون مباشرة الحقوق السياسية فقد كان واحدًا من أغراض التعديلات الدستورية فتح الباب لتغيير قانون الانتخابات بحيث ينتقل من نظام الدوائر الحالي إلى نظام للقائمة النسبية بهدف إضفاء الصفة السياسية والحزبية على الانتخابات بدلاً من الصفات الشخصية، والتقليل من آثار التطاحن الانتخابي بين العائلات والعشائر، والأهم من ذلك كله إتاحة الفرصة للجماعات غير الممثلة لكي تمثل داخل البرلمان من خلال عملية انتخابية شرعية وليس من خلال التعيين أو إعطاء جماعة نوعًا من التمييز الإيجابي كما هو مقترح الآن بالنسبة للمرأة

بحيث يضيف تعقيدًا جديدًا للتمييز الحالى للعمال والفلاحين. هذا النظام للقائمة النسبية يتيح فرصًا جديدة سواء بالنسبة للمرأة أو الأقباط للمشاركة السياسية ويفرض على الأحزاب القيام بواجبها في التعبير عن جميع مجموعات الأمة. وبدون الدخول في كثير من التفاصيل فإن الواقع الحالي للأقباط من حيث التمثيل السياسي مؤلم بشدة وأصبح من المستحيل تجاهله لدورة انتخابية أخرى ليس فقط؛ لأن ذلك حق من حقوق المصريين، وإنما لأن الثمن المدفوع من الوحدة الوطنية داخليًّا وخارجيًّا أصبح متصاعدًا بحيث لا ينبغي على الحزب الوطني الديمقراطي تجاهله.

لقد قامت الدولة المصرية على أساس من وحدة عنصري الأمة، وفي برلمان مصر الأول عام 1924 كان عدد الأقباط في المجلس النيابي 65 عضوًا، ولكن هذا العدد تناقص بعد ذلك إلى 23 في برلمان 1930، ثم ارتفع إلى 29 عام 1942 إلا أنه انخفض مرة أخرى إلى 10 فقط في برلمان 1950. معنى ذلك أن تمثيل الأقباط كان آخذًا في التراجع حتى خلال الفترة الليبرالية، وإبان سيطرة الوفد على الحياة السياسية، وعندما جاءت الثورة بشعارات المساواة والحرية والوحدة فإن تمثيل الأقباط من خلال الانتخابات تراجع إلى ما بين عضو واحد وأربعة أعضاء عندما كانت الانتخابات تتم من خلال نظام الدوائر الفردية، وارتفعت إلى 6 فقط في انتخابات القائمة النسبية عامى 1984 و1987 حتى انخفضت إلى عضو واحد في المجلس الحالي.

نظام القائمة النسبية قادر تمامًا على معالجة هذه القضية؛ لأنه من الممكن تحديد تمييز إيجابي داخل قوائم الأحزاب سواء بالنسبة للمرأة أو للأقباط وهو ما يؤدي إلى تفعيل الأحزاب من ناحية عندما تسعى إلى جذب هؤلاء كمرشحين كما تسعى إليهم كمصوتين، ومن ناحية أخرى عندما تجذب جماعات كانت تتخذ موقفًا سلبيًّا أو غاضبًا إلى العملية السياسية. وبالنسبة للأقباط المسيحيين تحديدًا فإن هناك كثرة من العوامل التي تنخر في أسس الوحدة الوطنية التي كانت ولا تزال عماد الدولة المصرية، والمميز لهويتها،

والداعم لاستقرارها في منطقة مفعمة بعوامل عدم الاستقرار والفتن الطائفية.

إن الحزب الوطني الديمقراطي لا ينبغي له أن يتخلى عن الوعود التي قطعها، أو الواجب الذي يفرضه عليه كونه حزب الأغلبية المنوط به سن القوانين التي تحافظ على وحدة الأمة، وتدعم التطور الديمقراطي. اللهم قد بلغت ؟!.

هل يحل مجلس الشعب ؟

سعدت كثيرًا بالتصريحات التي ألقاها الدكتور مفيد شهاب وزير الشئون القانونية ونفى فيها ما يشاع حول حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة قبل نهاية عام 2009، ومعلنًا بتأكيد واضح أن المجلس سوف يستمر حتى تنتهي مدته القانونية المقررة وهي أكتوبر من عام 2010. ومصدر السعادة بالتصريحات والتأكيدات ليس فقط تبديدًا لشائعات لا تزال مستمرة، وإنما لاحترام القواعد القانونية والدستورية بما فيها تلك المتعلقة بالفترة الزمنية اللازمة لوجود مؤسسة ما، أو حتى وظيفة عامة لشخص أو منصب، حيث يكون التلاعب بالمدد الزمنية ومخالفة القوانين المرعية سببًا في تراجع المصداقية وتصاعد السلطوية حيث لا حرمة لقانون أو قاعدة إلا بالقدر التي تناسب وضعًا أو شخصًا أو جماعة في لحظة سياسية بعينها.

والحقيقة أن مجلس الشعب الحالي رغم كل ما يثار حوله من مظان، بل وبما تكثر حوله من طعون، يعد من أكثر المجالس النيابية حيوية خلال العقود الأخيرة؛ ليس فقط لأنه أول المجالس التي مثلت فيها المعارضة بقوة – حوالى 27% من الأعضاء وهو ما لم يحدث في تاريخ مصر إلا في برلمان عام 1950 حيث كان للمعارضة 29% - وإنما لأن الحزب الوطني الديمقراطي صار أكثر ديناميكية من أي وقت مضى سواء من حيث عرض القوانين أو من خلال مناقشتها داخل الحزب أو في مجلسي الشعب والشورى. وبشكل من الأشكال، فإن هناك نوعًا من المنافسة البناءة بين مجلسي البرلمان حول النظر في القوانين المختلفة بحيث باتت الحكومة واقفة على أطراف أصابعها عند عرض كل موضوع بعد أن بات واضحًا لها أن زمن مرور القوانين من المجلس بسلاسة ويسر لم يعد من الأمور المضمونة، ولم يعد من الأمور المعتادة أن تعاد القوانين مرة أخرى للفحص أو للصياغة الجديدة وبالنسبة للميزانية، فإن الحكومة أخذت الأمور من أولها وباتت تطلب من المجلس- وفقًا للقواعد الدستورية- أن يقرر أوجهًا للإنفاق لم تعرف كيف تقررها كما حدث مؤخرًا مع العلاوة

الاجتماعية.

ولكن يبدو أن مثل هذه الحيوية لا ترضي من لا يريدون للتقاليد البرلمانية الاستقرار مجلسًا بعد الآخر، بل إنهم لا يريدون تفويت الفرصة في قطع عملية النضج الجارية في التفاعل مع ما بين الأحزاب المختلفة وجماعة الإخوان حيث تصير الوحدة ممكنة فيما يخص القضايا الوطنية العليا كما حدث مع شبكة حزب الله الإرهابية عندما اختار أعضاء كتلة الإخوان «مصر أولاً» على خلاف ما صدر عن قيادتهم، والاختلاف بعد ذلك في كل شيء آخر حيث يكون لكل أمر اجتهاد ورأي. وبالطبع فإن من يريدون قطع المسيرة، لا يفعلون ذلك بتعسف بل إنهم يحاولون طرح أسباب للملائمة السياسية وفرضها على التقاليد والقوانين، ومنها التزاحم ما بين انتخابات مجلس الشعب وانتخابات التجديد الدوري لمجلس الشورى وقرب كليهما من هذه الانتخابات والانتخابات الرئاسية التي سوف تأتي في عام 2011، ومن ثم فإن عقد الانتخابات البرلمانية هذا العام، والشورى العام القادم، والرئاسية في موعدها، تبدو من الأمور المنطقية.

ولكن مثل ذلك سوف يجعل عملية الانتخابات نوعًا من اللعبة السياسية التي لا تجري وفق قوانين كان معروفًا ساعة وضعها أنها سوف تتزاحم بهذه الطريقة في وقت ما، كما أن البلاد الأخرى لا تجد في الأمر صعوبة حينما تتجمع الانتخابات بهذه الطريقة، ولا بأس في كل الأحوال أن يجري نوع من الحراك السياسي على جبهات متعددة مادام ذلك قد جرى الاستعداد له بالشكل الملائم من حيث الشفافية والقواعد والمصداقية.

ولعل الأمر هنا هو ما يؤكد على ضرورة عقد الانتخابات في موعدها، فمن ناحية؛ فإن اللجنة القومية العليا للانتخابات لم تأخذ وقتها الكافي بعد للاستعداد للانتخابات البرلمانية، ومن ناحية أخرى فإنه لا الحكومة، ولا الحزب الوطني قد توصلا بعد إلى قانون مقنع للانتخابات يجري التجهيز العملي له على مستوى الأحزاب واللجان، وبصراحة أكبر، ومن ناحية ثالثة، فإن الحزب

الوطني لم ينجز ما وعد به بالنسبة لقانون الانتخابات، وإنهاء حالة الطوارئ، وقانون اللامركزية أو الإدارة المحلية، وهو تأخير سببه- فيما أعلم- أن الحزب يحتاج المزيد من الوقت حتى يقوم بهذه المهمة التي تبدو أكثر صعوبة مما كان مقدرًا من قبل.

مائة ألف جنيه لكل نائب في مجلس الشعب!

مصر بلد عجائبها كثيرة، وهي ليست عجائب على مستوى الآثار والمدن القديمة والحديثة، وإنما على مستوى الناس والأهم المخترعات السياسية. ولن أحدثكم عن الأقصر وأُسْوان، أو عن مكتبة الإسكندرية القديمة أو الحديثة، ولا حتى عن نسبة العمال والفلاحين التي جاءت في الدستور- نعم في الدستور- في سابقة لم يعرف العالم لها لاحقة، ولكن سأحدثكم عن آخر المخترعات التي لم يعرف لها مثيل في زمن أو عصر أو مكان.

الأعجوبة الجديدة ذاعت عندما احتج واحد من نواب المعارضة – زميل العلوم السياسية الدكتور جمال زهران- على قيام الحكومة «بمنح» – هكذا جاءت في صحيفة الأهرام يوم الأول من فبراير عام 2007- مائة ألف جنيه لكل نائب من نواب الحزب الوطني لكي يستخدموها في تمويل مشروعات خاصة بدوائرهم، وهو الأمر الذي رد عليه الدكتور مفيد شهاب بأن الحكومة لم تعط نواب الحكومة فقط وإنما أيضًا نواب المعارضة أيضًا دون تمييز. وهكذا اكتملت أركان واحدة من عجائب الدنيا السبع السياسية والاقتصادية والاجتماعية معًا في مكان واحد وتحت قبة مجلس الشعب المصري.

فلم يحدث في تاريخ العالم فيما أعلم أن قامت حكومة «بمنح» أعضاء مجلس الشعب فيها مبلغًا من المال لكي يقوموا بمشروعات خدمية؛ ليس فقط لأن ذلك يخل خللاً بالغًا بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يقول بأن الحكومة تقوم بالمشروعات ومجلس الشعب يراقبها، أما إذا قام أعضاء مجلس الشعب بالمشروعات فمن الذي سيراقبهم في هذه الحالة: الحكومة أم أعضاء مجلس الشعب الآخرين أم أن نلحق بالتعديلات الدستورية ونعطي هذه المهمة إلى مجلس الشورى!. وعلى أية حال فإن حكاية الفصل بين السلطات هذه فيها قدر غير قليل من السماجة القانونية، وعدم الفهم لقواعد الفصل بين السلطات على الطريقة المصرية المستمدة من التقاليد الفرنسية العريقة في مبدأ الخلط بين السلطات؛ ولكن من قال أن أيًّا من أعضاء مجلس الشعب الموقر لديه القدرة

علـى تحـديد حـاجات النـاس فـي الـدوائر ولـيس مجلـس الحـى أو مجلـس المحافظـة أو حتـى النـاس أنفسـهم عـن طريـق جمعيـاتهم الأهليـة أو نواديـهم الاجتماعية أو حتى ساحاتهم الشعبية؟!.

والحقيقة أن الأعجوبة تصبح أضحوكة عندما يكون اعتراض الزميل العزيز جمال زهران ليس على قيام الحكومة ب «منح» أعضاء مجلس الشعب مائة ألف جنيه، أو على الخلل بمبدأ الفصل بين السلطات على سماجته في الواقع المصري، وإنما؛ لأن الحكومة ليست عادلة في التوزيع كما يحدث في حالات توزيع تأشيرات الحج على نواب المجلس. معنى ذلك أن اعتراض العضو الموقر يقـوم علـى أن الحكومـة لـم تحسـن القسـمة والعدل بين الأعضاء فـي تـوزيع الغنيمة المصرية على ممثلي الشعب وليس لأنه لا يوجد حق لدى الحكومة في إعطاء أفراد منح نقدية أو عينية لأي سبب كان. أفهم أن تقوم الحكومة بوضع سياسة لدعم الجمعيات الأهلية التي تقوم بعمل مشروعات اجتماعية، وأفهم أن تدعم الحكومة حتى مؤسسات خاصة تقوم بخدمة المواطنين، ولكن أن تفعل ذلك الحكومة لأفراد مهما جل وعلا شأنهم فهو والله أعجوبة الأعاجيب في زمن حكومة نظيفة ورشيدة أيضًا. والأدهى والأمر أنه في زمن الشفافية لا بد أن تعرف من هم هؤلاء الأفراد وكيف تم اختيارهم، وما هي المعايير التي تم بها منح هذا ومنع ذاك؛ ليس فقط على أساس من هم في حزب الحكومة أو فـي أحزاب المعارضـة، ولكـن مـن هـم فـي الحضـر ومن فـي الريف، ومن فـي المنـاطق الفقـيرة ومن فـي المنـاطق الغنيـة، وهكذا. وربما كانت هناك طريقة أخرى للتعامل مع الموضوع وهو أن تقوم الحكومة بمنح أعضاء مجلس الشعب جميعًا هـذه المنحـة، وإذا شـعر أعضاء مجلس الشورى بالغيرة فلماذا لا يتم منحهم أيضًا مائة ألف جنيه خاصة أن هناك أحزابًا في المعارضة لم يسمع بها أحد.

وعلى أي الأحوال، فإن الحكاية سوف يمكن تركيبها بشكل آخر اعتمادًا على بعض التخمين. فما جاء من قصص هو ما أوردنا أعلاه، ولكن التفاصيل لن

تكون بعيدة عن أن شخصًا ذكيًا ما في حزبنا الوطني الديمقراطي قرر أن الشعبية التي يحظى بها جماعة الإخوان المسلمين – المحظورة بالمناسبة- ترجع إلى ما يقومون به من مشروعات اجتماعية خدمية وصحية. ولذا، وعلى سبيل المنافسة، فإن قيام العضو بمشروعات مماثلة سوف يحقق له وللحزب الشعبية المطلوبة.

والفكرة كما نرى سخيفة من أولها إلى آخرها، فشعبية الإخوان تعود في كثير من عناصرها إلى أسباب عدة أقلها أهمية المشروعات الخدمية التي يقدمونها، وهي ضئيلة بالمقارنة بالمشروعات التي أقامتها حكومة الحزب الوطني خلال الأعوام الأخيرة. ولكن كما هي العادة فإن الفكرة السخيفة تم تطبيقها على طريقة الحزب الوطني الديمقراطي البيروقراطية الحكومية، فلا يوجد حل اجتماعي لمشكلة الخدمات، وإنما حل حكومي فج يتم بمقتضاه منح نائب الحزب الوطني، أو نائب من أحزاب المعارضة الصديقة مبلغًا من المال لا يزيد عن ثمن عربة من عربات نيسان أو سيارة متوسطة الحال لكي يكتسب شعبية لم يستطع اكتسابها من خلال عمل سياسي واجتماعي جاد. والنتيجة كما هو معروف أن المبلغ لن يكون كافيًا لشيء، ولا توجد طريقة أخرى لدعمه وتطويره وجعل الخدمة قادرة على دعم نفسها وتحقيق استمراريتها، ومن ثم وبعد فساد متوقع ينتهي المشروع على لا شيء ويكسب الإخوان نقطة إضافية بإثبات كفاءتهم وفساد الآخرين في الوقت نفسه.

والحقيقة أن أعضاء ونواب الحزب الوطني يستطيعون الحصول على الشعبية وخدمة دوائرهم حقًا إذا ما قاموا أولاً: بالقيام بواجبهم النيابى كما يجب بحيث يحصل مواطنوهم على سياسات إصلاحية تدفع بمعدلات النمو في مصر إلى آفاق أعلى مما هي عليه. وثانيًا: إذا ما تأكدوا أن المؤسسات الحكومية مثل المدارس والجامعات والمستشفيات والعيادات والضمان الاجتماعي والجمعيات الاستهلاكية تعمل بكفاءة عالية. وثالثًا: أن يبحثوا في واقع دوائرهم عن احتياجات المواطنين، والبحث معهم عن سد هذه الاحتياجات من خلال

القدرات المحلية أو من خلال دعوة الاستثمارات الخارجية إلى الدائرة. وفي مصر توجد 222 دائرة، فهل يصعب على نواب الحزب الوطني دون الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات، ودون التعرض لتهم المحاباة والفساد، أن يقنعوا الصناعيين ورجال الأعمال بإقامة 222 مش روعًا خدميًّا كبيرًا ينفق عليه 222 مش روعًا إنتاجيًّا صناعيًّا أو تجاريًّا. قوموا بذلك ولن تحتاجوا بعد ذلك لأيٍّ من عطايا الحكومة!. أيها السادة في الحكومة ومجلس الشعب والحزب الوطني الديمقراطي: أوقفوا هذه المهزلة فورًا!.

«تمكين» الفقراء في مصر!

لو كنت في مكان قيادة الحزب الوطني الديمقراطي لجعلت «تمكين» الفقراء في مصر هو الموضوع الذي يركز عليه المؤتمر العام التاسع للحزب؛ ليس فقط؛ لأنه على الحزب أن يهتم بالفقراء، بل لأنه الموضوع الذي يدور حوله النقاش والعراك السياسي في مصر، وهو القضية التي تدور حولها عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، وهو المحور الذي يتحدد عنده دور الدولة ومدى قدرتها على التقدم والاندفاع إلى الأمام. وليس س رًّا على أحد أن الحزب الوطني متهم من قبل المعارضة والإعلام بأنه لا يهتم بالفقر والفقراء في مصر، وأن حكومته ليست فقط حكومة للأغنياء، ولكن سياستها تصب في مصلحتهم أيضًا، وهي سياسة - على أي الأحوال- تؤدي إلى تراجع دور مصر الإقليمي، ووهن الدولة، وضعف مواطنيها، وتؤهل شبابها للثورة واستخدام العنف تحت شعارات وألوية شتى.

ولا يوجد هنا قصد أن يقف الحزب موقف الدفاع عن سياساته في مواجهة حملات إعلامية كاسحة، أو يحول المؤتمر إلى ساحة دعائية يشتد فيها الطبل والزمر لنجاحات وإنجازات الحزب وقيادته وحكومته؛ وإنما أن يضع هذه السياسات موضع الشرح والتقييم والمراجعة والحوار ليس فقط مع الآخرين من خارج الحزب سواء كانوا واقفين مع المعارضة أو جالسين بين النظارة. وبهذه الطريقة، فإن الحزب يعد الرأي العام لخطوات الإصلاح القادمة حيث لم يعد خافيًا على أعضاء الحزب أو غيرهم أن السياسات الخاصة بالاستثمار والخصخصة والقطاع الخاص واقتصاد السوق لم تعد اتباعًا لسياسات تتبعها دول العالم الساعية للتقدم، بل باتت سياسات - كما يشاع- تزيد الفقراء فقرًا، وتجعل الأغنياء أكثر غنى!.

وفي الحقيقة أن الذائع في مصر، سياستان تخصان التعامل مع حالة الفقر يلخصها المثل الصيني الذي يقول إنه ليس عليك أن تقدم للفقير سمكة لكي يسد جوعه، وإنما عليك أن تعلمه كيف يصطاد السمك حتى يسد جوعه في كل

الأوقات. ومن الناحية العملية، فإن السياسات القائمة على الدعم للسلع والمساكن والخدمات، والتوظيف الحكومي لكل من يحمل شهادة، وحتى الوجبات الغذائية المباشرة للتلاميذ أو العمال، كانت كلها تصب في اتجاه تقديم السمك للفقراء لحل قضية الفقر في التو والساعة. وهي السياسة المفضلة؛ ليس فقط من المعارضة والإعلام في العموم، وتنطق بها أعمدة الصحف ومبارزات البرامج الفضائية في المحطات المصرية والعربية؛ ولكنها أيضًا من مطالب كثرة داخل الحزب الوطني الديمقراطي نفسه. وفي داخل لجنة سياسات الحزب ذاتها كانت هناك أعداد غير قليلة خاصة من نواب الشعب التي تطالب دومًا بالتشغيل الكامل للشباب، وإعطائه فرصة عمل أيًّا كان شكلها حتى لو كان أجرها - كما اقترح ذات مرة- 45 جنيهًا شهريًّا.

وبدون الدخول في كثير من التفاصيل فإنه بوسع حكومة الدكتور أحمد نظيف أن تستجيب لوجهة النظر هذه وتصدر قرارًا ذات صباح يقول بتشغيل كافة خريجي الجامعات وحاملي الدبلومات في الحكومة المصرية كما كان الحال في أزمنة قديمة. وبوسعها أيضًا ولديها من الاحتياطي النقدي ما يكفي - 27 مليار دولار- أن تزيد الدعم بحيث ترخص السلع والخدمات وتبتسم الأحوال؛ وببساطة تعود الأيام إلى سيرتها الطيبة الأولى حيث الفقراء في مقلة عين الحكومة، ويعيشون الدفء بين أحضانها، وتهتف لهم الإذاعة باعتبارهم «الشعب المعلم» و«الجماهير الواعية». ولكن حكومة الدكتور نظيف والحزب الوطني لا تفعل ذلك لأن الأيام الأولى لم تكن طيبة على الإطلاق، فلا كان السمك كافيًا، ولا توقف الفقراء عن الزيادة، ولا كان هناك من الموارد والقدرات ما يمنع اليد المص رية من البحث عن المعونات والمنح، أو إرسال العاملين للعمل لدى أغنياء الخارج في ظروف صعبة، وفي النهاية لا يوجد جهاز حكومي في العالم يمكنه أن يستوعب أكثر من ثلث القوة العاملة في البلاد وإلا تعرض الجهاز الحكومي والدولة كلها للانهيار والإفلاس كما جرى في الدول الاشتراكية الواحدة بعد الأخرى؛ أو هكذا كان حال مصر عندما وصلت إلى الثمانينيات بعد حروب أنهكتها، وسياسات أفلستها في الوقت نفسه.

السياسة الأخرى التي عرفها العالم للتعامل مع الفقر والفقراء هي أن تعلم الناس صيد السمك بمعنى أن تطلق قدراتهم الذاتية للحصول على الرزق، وفي الوقت نفسه يزيدون موارد الوطن وقدراته. وهي السياسة التي اتبعتها ليس فقط الصين – صاحبة المثل- وإنما كل الدول النامية فعلاً وحقًّا في عالم اليوم سواء كانوا في آسيا أو في شرق أوروبا أو في أمريكا الجنوبية. بل إن ذلك كان هو الطريق الذي اتبعته الدول المتقدمة في شمال أمريكا وأوروبا والدول الغربية في العموم. وبالتأكيد فإنه لا توجد سياسات صافية في هذا المجال، ففي كل الأحوال، فإنه على الدولة التدخل من أجل مساعدة كبار السن والمعوقين والأطفال، ولكن الدولة عليها بعد ذلك أن تعد البيئة السياسية والاقتصادية لكي تزيد الثروات العامة في البلاد بحيث «يتخرج» الفقراء من الفقر ويتقلص أعدادهم مع الزمن.

وهنا فإن القضية الأساسية للحكومة والدولة والحزب هي «تمكين» الفقراء أو ما يطلق عليه باللغة الإنجليزية Empowerment، أي بعث القوة والقدرة في هؤلاء الأقل حظًّا وقدرة. وعلى هذا الأساس ينبغي أن يكون النقاش والحوار ليس فقط داخل الحزب الوطني الديمقراطي بل بينه وبين الأحزاب الأخرى وحتى جماعة الإخوان المسلمين الذين تدور سياساتهم المقترحة – عندما تكون هناك سياسات مقترحة- حول الفلسفة الأولى لتقديم الغذاء للفقراء. وسوف يكون مفيدًا في هذه الحالة مراجعة سياسات الحكومة في هذا الصدد، وتصويبها وإعادة توجيهها بحيث يتأكد المجتمع أن الحكومة استمرت في العمل على «تمكين» الفقراء، وأنها لم تنجر بالابتزاز والدعاية نحو سياسات سابقة ثبت إفلاسها وعجزها عن تحقيق تطور حقيقي في حياة الناس. وسوف يكون مفيدًا للغاية أن تعرض الحكومة تقريرًا عن حالة الفقر في مصر يبنى على ذلك التقرير الذي أصدره البنك الدولي عام 2002 والذي اعتمد على معلومات تم تجميعها على مستوى الأسرة خلال الفترة ما بين 1995 و2000، ويستخدم الدخل أو الإنفاق كمؤشر على الفقر، وبالتالي فإنه يعكس وجهًا

واحـدًا مـن هـذه الحقيقـة المعقـدة والمركبـة التـي تتضـمن أبعـادًا اقتصـادية واجتماعية وثقافية كذلك، ولكنه أيضًا يعكس الكثير من الحقيقة؛ لأن الإنفاق المنخفض يعكس أوضاع التعليم والإنفاق على الغذاء.

هذا التقرير أشار إلى تقدم ملموس في مجال تخفيض الفقر في مصر على كل الجبهات تقريبًا. وبمعيـار نسبة الفقر مقيسًا بحصول الفرد على دولار واحد يوميًا، فقد انخفضت نسبة الفقراء للغاية في مصر من 1.7% عام 1995 إلى 0.4% من السكان عام 2000، أي أن الفقر الحاد في مصر انخفض تقريبًا إلى ربع ما كان عليه، وخرج من حيز الفقر المطلق حوالى 800 ألف نسمة. أما إذا أخذنا معيارا آخر وهو الحصول على دولارين في اليوم فإن الفقر ينخفض من 35.9% عام 1990إلى 19.8% عام 1995 إلى 16.7% عام 2000، وهو ما يعني انخفاضًا حادًّا، ولكن حجم التحدي الباقي كان، ولا يزال، كبيرًا .

والأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك هو أن هذا الانخفاض عبر عن تقدم على كل الجبهات، وتحسن في مستويات التعليم والصحة، بمعنى أنه حدث نتيجة زيادة قدرات الفقراء. وعلى سبيل المثال فقد انخفضت نسبة سوء التغذية بين الأطفال من 10.4% عام 1990 إلى 4% عام 2000، كما زادت نسبة التعليم بين الشباب في السن بين 15 و24 سنة من 61.3% عام 1990 إلى 65.7% عام 1995 إلى 69% عام 1999 إلى 69.8% عام 2000. وحدث تحسن ملموس في وضع المرأة فارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي من 78.1% عـام 1990 إلـى 87.7% عـام 1995، كمـا زادت نسـبة المتعلميـن بيـن الشابات في السن بين 15 و24 سنة من 72.1% عام 1990 إلى 77.3% عام 1995 إلى 81.1% عام 1999 إلى 82% عام 2000. وانخفض بشكل سريع نسب وفيات الأطفال المختلفة حيث انخفضت وفيات من هم دون الخامسة من 85 في الألف عام 1990 إلى 58 في الألف عام 1995 إلى 54.3 في الألف عام 1999 إلـى 52.2 فـي الألـف عـام 2000. أمـا بالنسـبة لوفيـات الأطفـال عمـومًا فقـد انخفضـت مـن 67.8 فـي الألـف عـام 1990 إلـى 53.4 فـي الألـف عـام 1995

إلى43.5 في الألف عام 1999 إلى 41.8 في الألف عام 2000 . وزادت نسبة استخدام النساء لموانع منع الحمل من 47.6% عام 1990 إلى 47.9% عام 1995 إلى 51.7% عام 1999 إلى 56.1% عام 2000.

هذه الأرقام تغيرت كلها الآن، وكان لفترة الركود الاقتصادي (2000 إلى 2004) تأثيرات سلبية على الفقراء في المجتمع حيث توقف «تخريج» الفقراء حتى زادت نسبتهم إلى 20.2% وهي نسبة كبيرة كما أسلفنا في مقالات سابقة. ولكن هنا تحديدًا يوجد موضوع مؤتمر الحزب وسياساته وإلى أي حد استأنفت من خلال النمو الاقتصادي وتوزيع عائد التنمية على حالة الفقر في مصر. بمعنى آخر كيف كانت المعادلة حقًّا بين حالة الفقر وحالة الغنى في المحروسة، وهل كانت حقًّا معادلة صفرية إذا اغتنى فيها طرف تدهورت أحوال الطرف الآخر كما تدعي المعارضة ؟!

ومن الصمت ما قتل!!

هناك منجزات كبرى في السياسة الخارجية والداخلية تقوم بها حكومة الحزب الوطني الديمقراطي، ولكن هذه المنجزات يسدل عليها ستار هائل من الصمت من الإعلام القومي وحتى المسئولين بوجه عام، بل إن الأمر يبدو أحيانا كما لو كان هناك نوع من الخجل من هذه السياسات بسبب الحملة الشعواء التي تشنها صحف معارضة ومستقلة والتلميحات والتصريحات التي تطلقها الفضائيات العربية خاصة قناة الجزيرة في قطر. آخر الأمثلة في هذا الإطار كان اجتماع شرم الشيخ الذي عقد في بداية شهر مايو عام 2007، وترأسته مصر، وحضره دول مجلس التعاون الخليجي الست، ومعها مصر والأردن والولايات المتحدة الأمريكية. فكما لو كان الاجتماع عقد في بلد آخر، أو أنه كان يخص دولة أخرى غير مصر، فإن الأغلبية الساحقة من الإعلام القومي تجاهلت الاجتماع ونتائجه رغم أنه عقد على أرض مصر، وحضره الدول الست الأغنى في العالم العربي والشرق الأوسط كله، والدولة العظمى الوحيدة الباقية في العالم والمنتجة لما يقرب من ثلث الناتج الإجمالي العالمي.

فلو كان هناك من يبحث عن دور إقليمي أو دولي لمصر، فمثل هذا الاجتماع ترجمة لهذا الدور؛ ولكن المعضلة هي أن المتحدثين عن الدور الإقليمي لمصر غالبا ما يتحدثون عن دور خاص حيث تقف مصر في صف الدول الراديكالية ومع جماعة أصحاب الشعارات والمهزومين والمحتلة أراضيهم. أما ما عدا ذلك فهو ليس دورًا إقليميًا، وإنما ممالأة لقوى الاستعمار والإمبريالية، وترجمة لغياب الدور المصري الذي لم يقم أحد بتحديد المصالح المصرية المرتبطة به حيث لا يوجد ما يسمى بالدور دون مصالح وطنية واضحة يمكن قياس نجاح الدور من عدمه عليها.

ولكن التعريف «الثوري» للدور المزعوم ليس وحده هو الباعث على الصمت وإنما حضور الولايات المتحدة للاجتماع وهي التي تؤيد إسرائيل وتحتل العراق في الوقت نفسه. وهنا تحديدًا يوجد الدور المصري، وخدمة السياسة

الخارجية المصرية للأهداف الوطنية والقومية؛ لأن وجود واشنطن ممثلة على مستوى وزيرة خارجيتها هو الساحة التي يتم فيها خدمة هذه الأهداف. فلا توجد مصلحة وطنية أو قومية في تسليم واشنطن إلى إسرائيل، بينما التفاعل معها من خلال تحالف عربي لثماني دول عربية هي التي تملك واشنطن معها مصالح اقتصادية واستراتيجية واسعة هو الذي يخدم المصالح العربية وهو ما ظهر بالفعل من خلال البيان الختامي للمؤتمر الذي أكد على وحدة العراق ورحب بمبادرة بوش لاستئناف المفاوضات العربية من خلال عقد مؤتمر دولي مادامت الأطراف العربية طالبت به.

اجتماع ش رم الشيخ إذن لم يكن بعيدًا عن الأهداف العربية بل كان هو واحدًا من أدوات تحقيقها؛ ومن حق بعضنا أن يتشكك في إمكانية ترجمة كل ذلك إلى حقائق على الأرض، ولكن على هؤلاء المتشككين أن يقولوا لنا ماذا سوف يكون عليه الحال لو لم ينعقد مؤتمر شرم الشيخ سوى إضافة طبقة عازلة جديدة على المطالب العربية في فلسطين والعراق. ويبدو أن بعضنا على الأقل ممن يرتعشون من الحديث عن السلام، لا يريدون أن يبقى أمامنا سوى خيار الهجمات الانتحارية التي ثبت أنها في الأغلب الأعم تنفجر فينا وليس في الأعداء، وبعد سنوات من استخدامها استمر الاحتلال وتكرس، وبقي مؤيدًا من العالم بالسكوت أو بالقول.

الغريب في الأمر أن اجتماع شرم الشيخ متهم بأنه يكون كتلة «للاعتدال» في العالم العربي، وكأنه ليس مطلوبًا سوى تشكيل كتلة «للتطرف» والمزايدة والمغالاة. ولكن الاعتدال السياسي فضيلة، فهو لا يفرط قِيدَ أنملة في المصالح الوطنية والقومية، ولكنه يسعى إليها بالوسائل التي تسمح بتحقيقها؛ فالمصالح لا تتحقق بعدد هائل من الشعارات والإعلانات الإذاعية والتلفزيونية، وإنما من خلال عمل جاد يقوم على تحالفات لدول تحترم كلمتها وتعهداتها. ومن حق مصر أن تؤدي دورًا رئيسيًّا في هذه المجموعة، بل إن انعقادها على أساس من البحث عن السلام والتنمية في المنطقة هو جوهر السياسة المصرية خلال

العقود الأربعة الأخيرة.

العودة إلى المستقبل مرة أخرى!

رحلتي إلى سلوفينيا إطلالة على مستقبل أصبح واقعًا بالفعل في دولة كانت واقعة في قلب التفاعلات الأوروبية للحرب الباردة، وتأثرت مثل غيرها من دول وسط وشرق أوروبا بالفكرة الاشتراكية وتطبيقاتها التعيسة. هذه الدولة ذاتها، معها غيرها، نجحت خلال فترة لا تتعدى عقدًا ونصفًا أن تتجاوز ذلك كله، وتحقق المعايير «الأوروبية»؛ ليس فقط التي تجعلها جزءًا من الاتحاد الأوروبي، وإنما مشاركة في أهم تطبيقاته الخاصة بالعملة الموحدة «اليورو» التي لا تصل إليها إلا اقتصاديات قوية وعفية وقادرة على المنافسة.

وإذا كانت التجربة السلوفينية مفيدة من حيث إمكانية وسرعة نقل المستقبل إلى الحاضر، فإن تجربة حوار أعضاء الكونجرس حول «الإسلام السياسي» وبالتالي السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط تشير إلى أهمية المعرفة أولا بالنسبة للمشرعين، ومركزية الحوار حول السياسات العامة ثانيًا، وفوق هذا وذاك حالة الاقتراب الإنساني التي تجعل السياسة فكرة وتطبيقًا، وليست حربًا وتفاعلات تستثني وتقصي وتلقي ملحًا على جروح متقيحة. فلم يكن هناك خلاف على الفشل الأمريكي في العراق، أو حتى في التعامل مع العراق أو الشرق الأوسط، ولكن الخلاف صار حول ما هي السياسات التي تعظم المصالح الأمريكية في المستقبل القريب والبعيد معًا.

مثل ذلك لم أجده في مصر بعد العودة حتى بعد أن أصدر الحزب الوطني الديمقراطي برنامجه الانتخابي الخاص بانتخابات مجلس الشورى، وهو البرنامج الذي تم توزيعه على نطاق واسع ونشر في الغالبية من الصحف المصرية. ورغم ذلك فإن البرنامج لم يلق اهتمامًا يذكر لا من الصحف القومية ولا من صحف المعارضة أو المستقلة أو الحزبية في العموم، ولا حتى من البرامج التلفزيونية التي لا تترك شاردة ولا واردة في الدولة والمجتمع إلا وجعلتها موضوعًا للحديث والمناقشة. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تجاهل برنامج انتخابي، فقبل فترة قصيرة كانت جماعة الإخوان

المسلمين – المحظورة والمشروعة معًا- قد نشرت هي الأخرى برنامجها في الانتخابات. وكان ذلك بالتأكيد يشكل فرصة للمناقشة والحوار حول أمور محددة لها علاقة بحاضر مصر ومستقبلها في الاقتصاد والسياسة والمجتمع؛ فمع وجود البرنامجين لم يعد لدينا فراغ فكري يجري فيه الناس نحو النوايا والتاريخ والأطماع الدفينة، وإنما صار لدينا التزامات مكتوبة تكتسب شرعيتها من النقاش العام. ومن الجائز تمامًا أن هذا التجاهل يعود إلى اعتقاد ذائع بأن البرامج هي نوع من تحصيل الحاصل أو الكلمات المنمقة التي يعلم الجميع أنه وقت الجد و«السياسة» فإنها لن يكون لها نصيب من التطبيق.

ولكن هذا تحديدًا، ما يشكل نقطة المفارقة بين الحاضر والمستقبل، فما نعتبره «كلاما» لا يصير سياسة تغير الواقع ما لم تأخذه النخبة الفكرية والسياسية بالجدية التي يستحقها وتحوله من «كلام» إلى «موضوع» ومن «موضوع» إلى «سياسات» قابلة للنقاش والحوار والرفض والقبول. وبصراحة فإن واحدًا من أهم الاختلافات بين الدول المتخلفة وتلك المتقدمة أن الكلام والبرامج والخطط ليس لها معنى في الأولى إلا ملء الفراغ الزمني والادعاء بوجود خطط واضحة للمستقبل، أما في الثانية فإنها لب العملية السياسية كلها. ويصبح التحول في التوجه نحو هذه البرامج جزءًا من عملية النضج الواردة على النظام السياسي كله.

على أي حال فقد صار لدينا برنامجان قدمهما أصحاب الأغلبية الساحقة من التمثيل البرلماني؛ وليس معنى ذلك أنه لا توجد برامج أخرى، فلحزب الوفد برنامج منشور منذ فترة، وكذلك فإن حزب الجبهة الديمقراطية أصدر برنامجًا مفصلاً، وكذلك فعلت أحزاب أخرى. ولكن أيًّا من هذه الأحزاب لم تبذل جهدًا يذكر في نشر وطرح برامجها، والأهم تحديد نقاط التماس والاختلاف بين هذه البرامج والسياسات المترتبة عليها. وعلى العكس فإن الحزب الوطني الديمقراطي وجماعة الإخوان المسلمين لم يكتفيا بالنشر في الصحف، وإنما بذلا جهدًا فائقًا في توزيع هذه البرامج على شبكة الإنترنت، وإرسالها إلى جميع

المهتمين. وبهذه المناسبة فإن الشبكة الإلكترونية في مصر تشهد الآن حالة فائقة من المنافسة السياسية الفائقة الس رعة بين الحزب الوطني والجماعة، بينما تقف بقية الأحزاب المصرية متفرجة على ما يجري رغم حديثها المتكرر عن الثورة التكنولوجية المعاصرة ودعوتها المستمرة للحاق بالعصر.

والحقيقة أن استمرار هذا الاتجاه في السياسة المصرية يعني توجهًا رئيسيًّا مستقبليًّا نحو نظام سياسي يقوم على القطبية الثنائية رغم كل الإعلانات عن خلق «قوة ثالثة» مشكلة من أحزاب «ديمقراطية» أو«علمانية». وفي العادة فإن مثل هذا الاتجاه قد يكون محمودًا في النظم السياسية، ففي كثير من الدول الديمقراطية، ورغم التعددية الحزبية التي تستند إلى أحزاب كثيرة، فإنه يوجد في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها حزبان رئيسيان فقط يتداولون السلطة. وبينما يستند واحد منهما إلى اليسار حيث تتدخل الدولة بصورة أكبر، فإن الآخر يستند إلى اليمين حيث تنكمش الدولة وتترك للسوق والأفراد عملية إنتاج وتوزيع الثروة.

ولكن في الحالة المصرية فإن القضية ليست الانتماء إلى اليسار أو اليمين بالمعنى المشار إليه، وإنما درجة الاتفاق على أسس النظام السياسي نفسه حتى داخل القطب السياسي الواحد. وبينما أصر الحزب الوطني الديمقراطي خلال النقاش على التعديلات الدستورية الأخيرة على عدم المساس بالمادة الثانية من الدستور؛ فإنه كان الحزب نفسه الذي وضع نصًّا خاصًّا بالمواطنة في المادة الأولى، ومنع بوضوح في المادة الخامسة قيام الأحزاب على أسس دينية ومنع معها النشاط السياسي الديني. وعلى الجانب الآخر، فإن جماعة الإخوان التي احتفلت بالمادة الثانية أيما احتفال، فإنها لم تجد غضاضة ولا مفارقة في اعتبار الشعب مصدرًا للسلطات في الوقت الذي أصرت فيه على أن «الإسلام هو الحل» حتى لا تعرف بعد ذلك ما الذي سوف يفعله الشعب وقد رفعت الأقلام وجفت الصحف.

وبالتأكيد فإن فقهاء القانون وحتى السياسيين لدى الحزب والجماعة سوف

يكون لديهم القدرة على تفسير ما غمض، وشرح ما خفي، والدفاع عما تقرر وكتب؛ ومع ذلك فإن القضية سوف تبقى معنا خلال السنوات المقبلة سواء في شكل مساجلات سياسية، أو في شكل قضايا سوف ترفع أمام المحكمة الدستورية العليا التي يبدو أنها سوف تكون الفيصل في تقرير المستقبل السياسي للبلاد. ولكن ما يهمنا هنا هو تسجيل أن حالة «القطبية الثنائية»- والأقطاب ليست بالضرورة متساوية في القدرة والتأثير- في السياسة المصرية ليست مماثلة لتلك الحالات التي جرت في البلدان الديمقراطية بين الجمهوريين والديمقراطيين، وبين المحافظين والعمال، وبين اليمين واليسار. فلا زال الطريق المصري طويلاً حتى نبلور أسسًا للنظام السياسي يستطيع البشر التعامل معها بسهولة ويسر.

ولكن هذا الفارق لا يجعلنا نغفل مجموعة من التطورات المؤثرة كان أولها صدور هذه البرامج وتوزيعها على نطاق واسع، فعاجلاً أو آجلاً سوف تفرض نفسها على الساحة السياسية المصرية عندما تنضج الجماعة الإعلامية وتتجاوز الضجيج إلى البحث الجاد عن الحقيقة. وثانيها أنها تعكس توجهًا كميًّا نحو المستقبل، بمعنى أن المقترحات الموجودة لا تندفع نحو التوصل إلى نموذج للتقدم وإنما هي في معظمها سعي نحو تحسين الأوضاع الراهنة. هنا فإن المستقبل هو امتداد أفضل للحاضر، ولكنه ليس تجاوزًا له على طريقة دول جنوب شرق آسيا أو حتى سلوفينيا ودول شرق أوروبا في العموم. وثالثها أنها تقلب أوصاف «اليمين» و«اليسار» لكي تضعه في إطار مصري خاص، فالحزب الوطني الديمقراطي المستند إلى التراث التاريخي للاتحاد الاشتراكي العربي يطرح برنامجًا فيه القليل عن الديمقراطية كنظام سياسي، ولكن فيه الكثير الذي يعطي الأفراد الفرصة للانطلاق والتعبير الاقتصادي والسياسي. أما الجماعة فهي تعطي إجراءات الديمقراطية كثيرًا من الاهتمام، ولكنها في الوقت نفسه تطلق العقال لهيمنة الدولة وسيطرتها على المواطنين؛ ليس فقط من الناحية الاقتصادية التي تقود فيها الحكومة الاستثمارات العامة وتدير الكتاتيب ومراكز الشباب والمحطات التلفزيونية الكثيرة وتمتلك شبكة

للتليفون المحمول، وفوق ذلك تقوم بإعادة بناء المواطن وتشكيله وقولبته لكي يتناسب مع الحالة «الإيمانية» للدولة والمجتمع.

كل ذلك على ما فيه من ثغرات وفجوات و«مطبات» فإنه يشكل تطورات إيجابية لو أخذتها النخبة السياسية والفكرية بالجدية التي تستحقها، ولو كنت مكان رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والمستقلة، أو كنت مكان الوزير - والصديق أيضًا- أنس الفقي، أو كنت مكان تلك الطائفة الممتازة من أصحاب البرامج التلفزيونية اليومية لفتحت الباب لمناقشة هذه البرامج على مصراعيها، وأؤكد لهم جميعًا أن فيها من الإثارة الصحفية والتلفزيونية ما هو أكثر من قضية «رضاعة الكبير» وفتوى الفضلات المقدسة وحتى الخلاف الموسمي حول عروبة مصر. ولكن هناك نصيحة ضرورية للجميع قبل البدء، وهو ضرورة الاتفاق على الأرقام، فليس معقولاً أن يقول برنامج الجماعة إن الصادرات تراجعت بينما يقول برنامج الحزب الوطني إنها زادت زيادة كبيرة، وليس معقولاً أن تقول الجماعة إن الفقر في مصر 43% بينما يقول الحزب إنه 20%. دعونا نقول الحقيقة أولاً ثم نشوهها في التفسير بعد ذلك، أو هكذا قال تش رشل!.

هكذا تكون الدولة الدينية!!

لن تستقيم أحوال الدولة العربية الحديثة ما لم يُعرف جيدا أمران: الأول الكثير عن الديمقراطية وجذورها وشروطها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على توفيرها؛ والثاني الكثير عن الدولة الدينية التي تبدو حلمًا بالخلاص الكامل لكثيرين بينما تحتوي في جوهرها على فاشية كاملة الأركان تنهي الحرية الإنسانية والاختيارات السياسية بغطاء من القدسية والكهنوت. ولكن الواقع أنه بينما يجرى حديث كثير عن الديمقراطية من باب الإحراج والابتزاز للأوضاع القائمة، فإن هناك القليل من الضوء الذي يلقى على حالة التفكير السياسي الديني والدولة الدينية في العموم. وقليلاً ما عرفنا عما جرى في أفغانستان حقًّا تحت حكم طالبان، ونادرًا ما عرفنا حالة الفشل الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته إيران، وبالكاد نعرف القليل عما جرى في السودان تحت حكم الإخوان المسلمين إلا ما نشاهده مما انتهت إليه الأمور من قرب تقسيم السودان.

وفي الآونة الأخيرة تعددت المظاهر الموجعة لأشكال حكم الدين، وربما كان جلد الأطباء المصريين مشهدًا مروعًا لعقوبات غير إنسانية تخطتها الحضارة الإنسانية منذ فترة طويلة، ولكنها، مع ذلك جرت باسم الدين وتحت غطائه. وفي السودان وأفغانستان عندما جرى تطبيق ذلك على نطاق واسع كان على المجتمع أن يتعامل في النهاية مع طابور طويل من المشوهين والعجزة تعرضوا لعقاب بدني أنهى ما لديهم من قدرات إنسانية وأعادتهم إلى المجتمع محملين بكراهية غير محدودة.

ولكن جماعة الأصولية الدينية السياسية لا يكتفون فقط بتشويه المجتمعات عندما يحكمون، وإنما يشوهون السياسة عندما يكونون في المعارضة، ومن المعلوم ما فعلته حماس من تقسيم فلسطين بين وجهتين سياسيتين، وما فعلته في شعب غزة عندما لم تترك وسيلة إلا فعلتها وتقود إلى وضعه تحت الحصار. ومن قبل نعلم ما فعلته جماعة «المحاكم الش رعية» التي قادت

الصومال إلى الاحتلال الأجنبي وانتهت به إلى أن يكون مجتمعا يعيش على القرصنة وسرقة مقررات الإغاثة الدولية. وكان آخر ما قاموا به هو الإطاحة بالوزارة الكويتية وتعريض الكويت لخطر عدم الاستقرار، وهي التي لديها كل أنواع الحريات للتيارات الدينية السلفية وغير السلفية المختلفة، والتي وقفت في السابق ضد مشاركة المرأة في الانتخابات وفي الوزارة، واليوم فإنها أصبحت تشكل نوعًا من «حق الاعتراض» على سياسات السلطة التنفيذية. وجاء كل ذلك عندما دخل عالم دين إيراني باسم محمد الفالي بالدخول إلى الكويت فإذا بأنصار الحركة السلفية داخل البرلمان يقومون باستجواب رئيس الوزراء في قضية هي من صميم عمل السلطة التنفيذية ومن بعدها تقديم استقالة الوزارة ووضع البلاد في أزمة سياسية ودستورية عميقة.

وبغض النظر عما إذا كان رجل الدين الإيراني قد سب الصحابة أم لا كما يدعي أنصار الحركات السلفية، وهو أمر يمكن الرد عليه وفضحه ورفضه، فإن المسألة هي استقرار الكويت ذاتها التي خرجت من الانتخابات منذ فترة قصيرة، ولا يمكن من الناحية العملية والمبدئية، أن تجرى انتخابات جديدة كلما وجد التيار السلفي ما يختلف عليه. وبالطبع فإن أحدًا لا يريد للسلطة التشريعية في البلدان العربية أن تتخلى عن دورها في الرقابة، ولكن هذه الرقابة لا ينبغي لها أن تكون تركيزًا على الإجراءات اليومية وإنما على السياسات والقوانين. وفي كل الأحوال، وفي كل الدول فإن هناك حاجة دائمة لما يسمى بالحصافة السياسية التي تقدر الأمور حق قدرها، وتعرف متى تصل الأمور إلى استجوابات تحتم استقالة الحكومة وتخلق حالة من القلق في وقت أزمة مالية واقتصادية عالمية حيث تنصرف الأنظار عن الأخطار الحقيقية التي تواجه البلاد وسيجرى التركيز على أقوال ومصير عالم دين إيراني لا تأثير له.

الفكرة هكذا واضحة أن السعي من أجل التحديث والديمقراطية، لا بد له أن يسير جنبًا إلى جنب مع عملية التعامل مع التيارات الدينية وتوجهاتها السياسية سواء كانت في الحكم أو في المعارضة؛ لأنها في الحالتين لديها

القـدرة علـى الاسـتخدام الخـاطئ للـدين بالطريقـة التـي لا تخـدم مصـالح المواطنين والعباد أيضًا.

تدمير شرعية الدولة العربية الحديثة

لا تكف جماعات الإسلام السياسي بتكويناتها المختلفة، والكتاب المتبنين للفكرة الإسلامية باعتبارها «الحل» لكل مشاكل البلاد والعباد، عن حديث «الش رعية» سواء في تطبيقاتها المحلية أو الدولية حتى باتوا كلهم خبراء في الدساتير والقوانين. ولا يخلو الأمر في كل الأحوال من اعتبار الديمقراطية معيارًا لهذه الحالة من القبول السياسي؛ ومادام الناس يريدون الجماعات الإسلامية أو هكذا يجري الاعتقاد، فإن كل ما عدا ذلك لا بد وأن يكون خارجًا عن «الشرعية» وعلى الناس ليس فقط أن تسلم رقابها لهذه الجماعات، ولكنها بعد التسليم ليس عليها أن تحاسبها على النتائج. وعندما قامت حماس بانقلابها على السلطات «الش رعية» في فلسطين، فإن الحديث عن حسابها أو تقييم أدائها كان رده دائمًا بأن جماعة حماس قد جرى انتخابها في انتخابات حرة، وفي هذا ما يكفي ويزيد لكي تفعل المنظمة الفلسطينية ما تريد دون محاسبة أو تقييم.

ولا توجد حالة من الخرف الفكري والسياسي قدر هذا القول، فما حدث هو أن الجماعات السياسية قد عملت بدأب كبير على تدمير الدولة العربية الحديثة، وبعد تدميرها باتوا يريدون تطبيق الديمقراطية عليها لمرة واحدة لا يعدل الناس بعد ذلك منها أمرًا مرة أخرى. ولمن لا يعلم فإن مفهوم «الشرعية» ينطبق على ثلاث عمليات سياسية تميز الدولة الحديثة عن الدولة القديمة أو التقليدية. فعلى غير ما يعتقد كثيرون، فإن كل الدول تاريخيًّا ليست سواء، فالدولة القديمة كانت تتسع وتنكمش حسب ما تستطيع جيوشها أن تهاجم أو أن تدافع. وفي العادة فإنها تضم جنسيات ومللا شتى، وسواء كنت في الإمبراطورية الرومانية أو الإمبراطورية العربية الإسلامية، فقد كانت «الشرعية» هي قدرة الإمبراطور أو الخليفة أو الملك أو الأمير على الاحتفاظ بالمملكة أو الإمارة أو الوحدة السياسية في العموم. ومن الطبيعي في هذه الحالات أن تستند الشرعية إلى طبقة سياسية من العسكر وأس رة حاكمة

وجماعة من الكهنة أو علماء الدين والعرافين الذين يدعون للإمام بالنصر ويتأكدون دومًا من تبعية الرعية ومسار النجوم وتنبؤات المستقبل ما خفي منها وما ظهر.

الدولة الحديثة أمر آخر تمامًا، وتاريخها لا يزيد على بضعة قرون، وأشهرتها فلسفة العقد الاجتماعي، والثورات الأمريكية والفرنسية، حينما برزت الدولة القومية أو الوطنية التي يتفق فيها جماعات وأفراد أولاً على أن يكونوا جماعة سياسية واقتصادية واحدة؛ وثانيا أن هذه الجماعة الجديدة سوف تترابط فيما بينها من خلال نوعية جديدة للولاء ليس للملك أو لدين بعينه أو طائفة بعينها وإنما من خلال فكرة المساواة بين المواطنين؛ وثالثا أن يتوافق كل هؤلاء على نوعية من الحكم المقبول منهم لإدارة الدولة وسن قوانينها. معنى ذلك أن الدولة الحديثة تتضمن ثلاثة أنواع من الشرعية: شرعية الجماعة السياسية (التي تربط اللبنانيين والفلسطينيين والمصريين على سبيل المثال)، وش رعية الدولة (مصر ولبنان وفرنسا)، وشرعية نظام الحكم (جمهوري وملكي وديمقراطي وشمولي).

والحقيقة أن جماعات الإسلام السياسي بأشكالها المختلفة ومفكريها المتنوعين قد عملت على تدمير كل هذه الأنواع من الشرعية، ومن يلاحظ الدول التي حكموها أو تحكموا فيها سوف يجد أنهم قد دمروها تدميرًا شديدًا. ومن يلاحظ شئون أفغانستان قبل غزو حلف الأطلنطى، والسودان قبل أزمة دارفور، والصومال قبل دخول القوات الإثيوبية، ولبنان وفلسطين مؤخرًا، سوف يجد إلى أي حد مزقت هذه الجماعات المعتدلة والراديكالية النسيج السياسي للوحدة السياسية سواء كانت دولة أو حركة وطنية. فعندما وضعت هذه الجماعات الدين معيارًا للمواطنة حينما قالت «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» فإنها نسفت من الأساس الفكرة التي تقوم عليها الجماعة السياسية التي لا يمنح فيها طرف ما تجب عليه الأحوال مع أطراف أخرى. وعندما جعلت هذه الجماعات ولاء المواطنين ليس إلى الدولة – والتي تعني سلطة مركزية ذات

سيادة على شعب موجود على رقعة جغرافية بعينها - وإنما إلى الأمة الإسلامية المترامية الأطراف فإنها جعلت الدولة هامشية أو لا وجود لها أو مجرد غزوة ناجحة تنتظر بقية الغزوات والفتوحات. وعندما قالت هذه الجماعات إن «الإسلام هو الحل» وإن «الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع» فإنها جعلت النظام السياسي بلا فائدة حينما غلبت الفتوى على التشريع، والثوابت على المتغيرات، والفكرة السابقة على وجود الدولة على التطبيق في ظروف وشروط وبيئة عالمية ومحلية بعينها.

وربما يرد على ذلك عدد من الاستثناءات المحدودة في تركيا والمغرب وإندونيسيا من أحزاب سياسية دينية إسلامية سارت على طريق الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي جعلت الدين مرجعية أخلاقية وضميرية تعزز من قدرة الدولة الحديثة ولا تقوضها، وتعطيها بعدًا روحيًّا ولا تأخذ منها ارتباطها بالعالم المعاصر. فهذه الأحزاب لا تجد مشكلة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ لأن قضيتها هي التقدم، ولا تجد قضية في الرأسمالية لأنها لا تعتقد في إعادة اختراع العجلة في عملية التنمية، ولا توجد صعوبة في التعامل مع الغرب لأنها لا تبدأ من تعريف للمسلم يجعله في حالة نضال مستمر مع كل الدنيا، ولا تعتبر نوعًا من الاستحالة إقامة الجسور بين أفكار حرة للفرد والجماعات السياسية. ولكن للأسف فإن هذه الاستثناءات لا تزال محدودة، وهي تتعرض لضغوط متنوعة من حركات أصولية إسلامية بل وحركات أصولية علمانية كذلك، وللأسف الأكثر فإنه لا يوجد الكثير منها في العالم العربي الذي تنتشر فيه جماعات وأحزاب للإسلام السياسي تجد في الدولة المعاصرة خصمها الرئيسي.

وربما لا توجد دولة عربية تماثل مصر في نضوج الدولة الحديثة منذ وضع محمد علي قسماتها الأولى، وتوجتها تجربة ثورة 1919 التي صهرت الجماعة السياسية بين المصريين على اختلاف مشاربهم في الدولة المصرية التي ينظمها مجموعة من الدساتير بدأت عام 1923 . ومنذ ذلك التاريخ تقريبًا بدأ

التحدي لهذه الدولة من خلال تجارب استعادة فكرة الخلافة الإسلامية، ومولد جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 الذين لم يكن لهم مشكلة مع الحكومات المتعاقبة- ملكية وجمهورية، رأسمالية واشتراكية وما بينهما- وإنما مع الدولة ذاتها وطبيعتها والتوافق الذي قامت عليه. وخلال هذه الفترة فإن الجماعة لم يكن لديها مشكلة كبيرة مع النظام السياسي للاستبداد، وربما اعتبرته من الأمور الطبيعية في الدولة الإسلامية التي كانت فيها «طبائع الاستبداد» غلابة طوال التاريخ، ولكن المشكلة كانت دومًا مع «هوية» الدولة وعلاقتها مع العالم المعاصر. ومؤخرًا فقط بدأت الجماعة في استخدام «الديمقراطية» باعتبارها سلاحًا سياسيًّا لإحراج السلطات السياسية؛ ولكنها في الوقت نفسه كانت تعمل على تقويضها من خلال شعار «الإسلام هو الحل»، والحذف العملي لكلمة «المبادئ» من المادة الثانية من الدستور التي تقول إن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع». وما كان أخطر من كل ذلك فقد كانت السيطرة الدينية على المجتمعات والأحياء والشوارع والمبانى الحكومية من خلال عملية منظمة تتذرع كلها بالدين لإعادة تكوين الأفراد وولاءاتهم، وتحدي سلطة الدولة. وحتى هذه اللحظة فإن الدولة المصرية المعاصرة لا تزال صامدة لأسباب متنوعة ليس هذا مجال ذكرها، ولكن ما يهمنا هو كيف يكون مثل هذا الصمود في دول ووحدات سياسية وعربية وإسلامية أخرى ليس لديها مثل هذه الأسباب؟!.

الإسلام السياسي: الفلسفة والمعنى

أحيانًا نستخدم تعبيرات سياسية كثيرة لكننا غالبًا لا نتمعن في معناها رغم أنها تؤثر في حياتنا تأثيرًا كبيرًا؛ فنحن نتحدث عن الديمقراطية والليبرالية والحداثة والمحافظة والواقعية ولكنها بعد ذلك تتحول إلى شعارات ووسيلة للمقارعة السياسية دون معنى حقيقي يمكن الإمساك به والتداول حوله . وربما لم يوجد مفهوم له علاقة بالحياة الاجتماعية والواقع السياسي قدر «الإسلام السياسي» الذي بات جزءًا مهمًّا من الفضاء العام دون تدبر حقيقي لما يحتويه من أبعاد، رغم أنه يشمل كل الأعمال والأنشطة التي يقوم بها أعضاء من «الكتلة» الإسلامية في مجلس الشعب أو البرلمان في عدد من الدول العربية، ويضم بين ثناياه كتابات وأعمالاً يقوم بها كتاب ومعلقون إسلاميون، ومع هؤلاء توجد اتجاهات الإخوان المسلمين، وجماعات سياسية أخرى أكثر اعتدالاً، أو أكثر تطرفًا من أول الجماعات الإسلامية والجهادية وما بينهما وما بعدهما أيضًا. ولا يبتعد عن هؤلاء جميعًا المؤسسة الدينية حينما تترك مقعدها الخاص بالتعليم والإفتاء لكي تبدي رأيًا مؤثرًا في المسائل العامة استنادًا إلى قواعد دينية سواء كان ذلك تطوعًا أو استدعاء من قبل جماعة أو أخرى.

ومن الناحية الفلسفية فإن الأصل في المفهوم يعود إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون الذي اشتهر من خلال كتابه «الجمهورية» الذي وصف فيه كيانًا سياسيًّا مثاليًّا أو «طوباويًّا» كما ذاع في الكتابات المختلفة. ولكن الكتاب السياسي الحقيقي لأفلاطون كان كتابه «القوانين» الذي أسس فيه لأمرين: الأول أن الدولة المتحضرة أو المتمدينة هي تلك الدولة التي يحكمها القانون أي تلك القواعد المنظمة للعلاقات الموجودة في مجتمع ما بين الحكام والمحكومين أو بين أفراد المجتمع ذاته؛ وسواء كانت هذه العلاقات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. هنا فإن الدولة المتحضرة تجعل القانون مستقلاً عن العرف والجماعة والحكام؛ أي أنه بعد وضعه يصبح له استقلاليته الخاصة؛ أما إذا لم يحدث هذا الاستقلال فإن الجماعة السياسية تكون لا تزال واقعة في

الحالة البربرية أو غير المتمدينة. والثاني الكيفية التي يتم بها إصدار القوانين وتغييرها في الجماعة السياسية حيث تكون الموازنة واجبة بين الحاجات المتجددة للجماعة وهذه تستوجب تغيير أو تعديل القوانين، وما بين العمل على استقرار الجماعة وهذه تستوجب الحفاظ على القوانين والقواعد القائمة.

ولكن ما يهمنا في هذا الموضوع هو أن الكتاب الذي أخذ شكل أسئلة وأجوبة يطرحها دارس- الأرجح أنه أفلاطون نفسه- على «الأثيني الغريب» – والمرجح أنه سقراط، بدأ بالتساؤل عن ماهية مصدر القوانين وعما إذا كان المصدر هو الإنسان أو الآلهة. والمعنى هنا هو أن التساؤل هو عما إذا كان القانون أو السياسة يعود إلى جهد وتداول إنساني أم أنه موجود سابق على الإنسان وناتج عن حكمة عليا تنظم الأكوان والعلاقات معًا. وبشكل ما فإن هذا التساؤل كان في حقيقته يفرق بين «القانون الوضعي» الذي يقيمه الإنسان ويعدله و«القانون الديني» الذي كان تجسيده عصريًا في الدول العربية والإسلامية هو «الإسلام السياسي» أي التطبيق الديني للقانون.

ولكن ذلك يخلق بدوره مجموعة أخرى من الإشكاليات والأسئلة التي لا بد من بحث عن إجابة لها. فلو كان مصدر القانون هو الآلهة فإن الإيمان بالتوحيد للواحد القهار يجعل مصدر القانون واحدًا لكل البشر، فإذا ما تعددت الديانات كما هو حادث في العالم فإن معنى ذلك أن مصدر القانون ليس واحدًا وإنما هو متعدد بالضرورة. ولما كان الأصل في القانون أنه عامل موحد للجماعات الإنسانية فإن النتيجة العملية لتعدد القوانين مع تعدد الآلهة أو الديانات فإنه يخلق عاملاً مفرقًا ومقسمًا للبشر يدفعهم إلى التنازع والشقاق مع أن مهمة القانون هي في الأساس التوحيد والجمع على قواعد مشتركة للمعاملات والمداولات والتفاعلات بصفة عامة. ففى العادة فإنه يستحيل القطع بمن من البشر بات حاملا للرسالة المقدسة ومن لم يحملها، والفارق بين الدين الزائف والدين الحقيقي، وكان ذلك سببا في حروب ومنازعات شتى بين بني الإنسان عرفتها الشعوب والأمم وعرفت بالحروب الدينية أحيانًا وحروب البشر حول

الدين في كل الأحيان.

وليس ذلك هو الإشكالية الوحيدة في العمل السياسي أو في عملية إصدار القوانين حيث إن الطبيعة المقدسة للقانون حينما يكون المصدر إلهيًّا تجعل فكرة التعديل والتبديل غير عملية وتتعارض مع الحكمة المطلقة. وبهذه الطريقة فإن المصدر الأعلى يكون قد أصدر القانون مرة واحدة تعبيرًا عن الأمر الواقع مما يجعله في معظم الأحوال محافظًا ومبررًا لما هو كائن على حساب ما هو متغير. صحيح أن «الاجتهاد» كثيرًا ما يكون أحد الأدوات للتعامل مع وقائع متغيرة، ولكن التجربة التاريخية قطعت بأن القانون في هذه الحالة بعد أن جددته «الفتوى» يبقى معبرًا عن المصالح القائمة. هنا فإن القانون يصبح مخالفًا لواحد من أهم وظائفه وهي تحرير البشر من أوضاع قائمة باتت غير مناسبة لتغير الظروف والأزمان والتكنولوجيا المتاحة. وعلى الأغلب فإنه يضع البشر بين شقي الرحى حيث تتنازع عملية «الاجتهاد» توجهات تكون ذات طبيعة متطرفة انقلابية على الأوضاع القائمة، أو اتجاهات «معتدلة» تميل إلى التدرج واتباع الوسائل السلمية. المشكلة هنا أن «التطرف» و«الاعتدال» لا يكون عاكسًا لاعتبارات عملية، وإنما إلى عمليات تفسير للنصوص تختفي منها المصالح العامة والمرسلة.

وما لا يقل أهمية عن ذلك أن مصدر القانون لا يتعامل فقط مع عملية تنظيم المجتمع، وإنما يتمدد إلى رؤية المجتمع لذاته وتاريخه؛ فهو لا يكون لمراقبة التطور الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي وإنما لتتبع علاقات الصراع والشقاق مع المصادر الإلهية الأخرى للقانون. فالنظرة الإسلامية، أو نظرة الإسلام السياسي للتاريخ لا تكون عن مدى التقدم الذي جرى في البلدان العربية والإسلامية، وإنما حول حدث الانتقال من الديانات المتعددة للعصور القديمة إلى الديانات التوحيدية، ومنها الواحدة تلو الأخرى حتى نصل إلى الدين الإسلامي حيث نهاية الأديان والقوانين أيضًا. ومع هذا يكون الصراع الذي يدور ليس حول كفاءة القوانين ومدى قدرتها على تلبية نزعات العصر، وإنما ما

هو حق فيه وما هو باطل. وبشكل من الأشكال فإن التاريخ الإسلامى أو تاريخ المسلمين بالأحرى قد تم تجريده من كل أبعاده الإنسانية والتاريخية في الحقيقة لكي يكون تاريخ حروب صليبية وصراعات مع المسيحيين ثم اليهود لأسباب دينية. وهنا يكون الباب مفتوحًا تمامًا لأشكال من الصراع تعرف في العصر الحديث بصراع الحضارات التي تتناقض جوهريًّا مع النظرة «الإنسانية» للأديان، والتي تجعلها ذات طبيعة عالمية.

وهكذا تخرج المسألة من صورتها الأولى حول القوانين وإصدارها لكي يصير الإسلام السياسي ليس نظرية فقط لإدارة المجتمعات وإنما أيضًا لإدارة العالم. وليس مصادفة أبدًا أن جماعات الإسلام السياسي تتداخل عندها السياسات المحلية مع السياسات الدولية في ترابط واحد ووحدة واحدة.

عندما تدخل الأصولية بلدًا!

في كل بلدان العالم العربي والإسلامى تتداخل عمليتان تاريخيتان: العملية الأولى هي التعامل مع تيارات التطرف الإسلامية الأصولية بأشكالها وطبعاتها المختلفة؛ والثانية هي عملية بناء الدولة ذاتها. والحقيقة هي أن الزمن لم يبق فاصلاً بين العمليتين، ولكن النتيجة كانت وضع وحدة البلاد على المحك حيث لم يجد الأصوليون مشكلة في تفتيت الدولة أو الوحدة السياسية كما فعلت حماس في فلسطين، أو فعلته قوى طالبان في أفغانستان أو حتى باكستان نفسها؛ أو وضع المؤسسات الديمقراطية موضع الاختبار كما حدث في لبنان.

وفي أوقات كثيرة من التاريخ كانت الأزمة الوطنية واحدة من محطات بناء الدولة ذاتها، وبشكل من الأشكال فإن الثورات والحروب الأهلية كثيرا ما أفرزت دولا جديدة قوية وعفية، ولا يمكن تصور حالة الولايات المتحدة وحتى المملكة المتحدة دون الحرب الأهلية التي اجتازتها كلتاهما. ولكن في أوقات أكثر فإن الاختبار العنيف كان مدعاة لانهيار الدولة أو الوحدة السياسية أو منع تقدمها على أقل تقدير. وكان ذلك هو ما فعلته حركات أصولية عديدة في عدد من الدول العربية والإسلامية حينما أدى الظهور العنيف للحركات الأصولية إلى اهتزاز في مؤسسات الدولة ومكوناتها ليس فقط عن طريق العزلة أو اقتطاع جزء من أرض الدولة، وإنما أيضًا من خلال شل قدرة مؤسساتها على العمل.

مثل هذه الحالة تبدو فاقعة في باكستان وأفغانستان ولكنها قابلة للتطبيق في أكثر من بلد إسلامي؛ ففي هذين البلدين فإن البناء الديمقراطي يتعرض لاهتزاز عنيف نتيجة ما تقوم به حركة طالبان والقاعدة وجماعات وقوى إسلامية أخرى. وفي حالة باكستان فإن اغتيال بنازير بوتو في ديسمبر الماضي ربما وضع باكستان على أول الطريق نحو الديمقراطية حينما جرت الانتخابات العامة وتكونت حكومة ائتلافية. هذه الحكومة وضعت برنامجًا له أربعة أبعاد للتعامل مع مشكلات البلاد ومعضلاتها: أولها المفاوضات مع حركة طالبان الباكستانية على أساس إلقائها للسلاح ووقف عمليات العنف وتشجيعه؛ وثانيها

الإصلاح السياسي بأن يمتد النظام السياسي وأحزابه إلى المناطق القبلية الفيدرالية التي تديرها الحكومة الفيدرالية ولا تصل إليها مؤسسات الدولة والتي باتت منطقة نفوذ طالبانية خالصة؛ وثالثها التنمية الاقتصادية حيث تتم مواجهة مشكلات التنمية والبطالة والفقر وغياب الخدمات الاجتماعية؛ ورابعها تطبيق القانون حتى ولو اقتضى ذلك استخدام القوة.

مثل هذا البرنامج يرتبط ببناء الدولة ولا شك، ولكنه يتعارض تماما مع عملية الحفاظ على استقرار الدولة لكي يتم بناؤها حيث توجد العناصر الأصولية التي لا تريد للدولة استقرارًا ولا تنمية. وهنا تحديدًا تبدو معضلة الدولة الإسلامية الحديثة التي عليها التعامل مع هذه الإشكالية حيث إن مهمة بناء الدولة ومفتاحها «البناء» وهي عملية تراكمية لا يوجد لها زمن محدد ويتطلب فيها التطور الديمقراطي قوانين ومؤسسات ناضجة، ومستوى متقدمًا من التعليم، وطبقة صناعية، وجماعة ثقافية تجعل من الحرية وحقوق الإنسان جزءًا من ثقافتها السياسية. وفي بلد مثل أفغانستان حيث متوسط عمر الإنسان المتوقع عند الميلاد هو 44 سنة، ونسبة الأمية 75%، فإن الفكرة الديمقراطية تبدو بعيدة ومفارقة لمقتضى الحال مهما كان موقف السيد حامد كرزاي الإيجابي منها.

أما بالنسبة لاستقرار الدولة فهذه مسألة أخرى مختلفة تمامًا، فالاستقرار إما أن يكون موجودًا أو غير موجود، وهو ليس عملية يمكن وصفها بالتراكم، وإنما هي عملية تفرض فيها الدولة هيمنتها وسيطرتها في مواجهة قوى تريد خلق حالة من الازدواجية في الاحتكار الشرعي للقوة المسلحة تحت رايات شتى. وإذا كان حزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، يملكون السلاح، وعلى استعداد لاستخدامه لفرض وجهات نظرهم تحت رايات المقاومة والممانعة والمواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة وقوى عالمية أخرى؛ فإن ذات الحركات في باكستان وأفغانستان تحتفظ لنفسها بذات الحق سواء داخل حدود الدولة أو في بعض أطرافها ولكن في كل الأحوال يكون لها أراض

تسيطر عليها وتفرض سيادتها أو ما يشبه سيادة الدولة.

ولا يهم في هذه الحالة عما إذا كانت هذه القوى تشكل أغلبية أو أقلية في البلاد المعنية، فلم يكن حزب الله اللبناني إلا جزءًا من جماعة الأقلية والمعارضة، ولم تستطع كل الأحزاب الإسلامية «الباكستانية» الفوز بأكثر من ستة مقاعد في البرلمان الباكستاني، ولا كذلك استطاعت في البرلمان الأفغاني. ومع ذلك فإن حزب الله فرض شروطه كاملة على الدولة اللبنانية خلال الأزمات الأخيرة، وأكثر من ذلك بات محتكرًا لعمليات «المقاومة» ولقطع جغرافية من الأرض اللبنانية لا يدخله غيرهُ بدون تصريح أو شهادة. وفي أفغانستان وباكستان استطاعت جماعات طالبان الإسلامية اقتطاع أجزاء من الدولة لصالحها.

مثل ذلك كله يضع الإنسان الليبرالي في مأزق، فهواه الديمقراطي يدفعه نحو اعتماد قاعدة الأغلبية في الحكم مهما كانت النتائج المترتبة عليها؛ ولكن الديمقراطية من جانب آخر لا توجد إلا في دولة تبسط سيادتها ومؤسساتها على جميع مواطنيها، فكيف يكون الحال إذا كانت الدولة قد تم تقويضها ومنع بناء مؤسساتها بل وأكثر من ذلك أن الجماعات الأصولية اقتطعت أجزاء منها وأقامت دولة داخل الدولة لها إطارها الفكري والسياسي وتحاول فرضها بالقوة المسلحة؟ هذا المأزق تم حله تاريخيًّا من خلال وضع أولوية بناء الدولة على أولوية الديمقراطية، ليس فقط لأن الديمقراطية لم توجد إلا في الدولة، ولكنها أيضًا في دولة لها مواصفاتها من حيث التعليم والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافة السياسية وكلها تسمح بقيام تحالف للمصالح مع النظام الديمقراطي. ولكن الأمر في الواقع الراهن لا يبدو له حل ممكن؛ لأن الجماعات الأصولية جمعت من عناصر القوة ما يجعل مثل هذا الحل مستحيلاً بل إنه سيكون داميًا للغاية، ومن جانب آخر فإن العناصر الليبرالية لا يوجد لديها الصلابة التي تسمح لها بوقفة حازمة مع عملية بناء الدولة والديمقراطية. ومما يعقد الوضع كله هو أن البيئة الخارجية بما فيها من تدخلات لدول كبرى وعظمى، ووجود

دولة إسرائيل وجرائمها التي تقوم بها في مواجهة الفلسطينيين، كل ذلك يعطي فرصة هائلة للتلاعب والتعبئة في اتجاه الفصل بين المعسكر الوطني والمعسكر الأمريكي ؟!.

والحقيقة أنه لا يوجد حل سهل لهذه المعضلة، ومن السهل دائما قبول السلامة والتعامل مع القوى الأصولية، وفي كثير من المناسبات فإن ما هو مطلوب من «حوار» أو «مفاوضات» فإنه لا يزيد على شكل من أشكال الاستسلام، أو مبادلة السلاح بالسيطرة على المساجد والنساء وأدوات الإعلام والثقافة القومية؛ أي مقابل عقل المواطنين. وتبدو تجارب باكستان وأفغانستان والسودان موحية بدروس كثيرة، وكلها على فائدتها لا تقدم حلاً واحدًا ؟!.

الحكومة الكبيرة والشعب الصغير!

ليس صحيحًا أنني أختلف مع كل ما يقول به الأستاذ فهمي هويدي، فقد أعجبني مقال له نش ر في صحيفة الدستور الغراء تحت عنوان «لماذا لا يغضب المصريون؟» ورجع في نهايته إلى مؤلف جمال حمدان الشهير «شخصية مصر» الذي أعاد فيه سلبية المصريين إلى طغيان الدولة المركزية حيث «دفع المصري منذ البداية ثمن وحدته السياسية المبكرة من حريته السياسية». وخلص المقال في النهاية إلى ما تصوره الحكمة التي جاء بها حمدان حين قال: «وفي النتيجة أصبحت العلاقة عكسية بين المواطن والدولة، فتضاءل حجم الشعب، بقدر ما تضخم وزن الحكم، كلما كبرت الحكومة صغر الشعب».

ورغم أنه قد سبق لي أن حاولت الإجابة عن السؤال «لماذا لا يثور المصريون؟» بأنه من الجائز لأنهم ليسوا غاضبين كما نتصور أو أن الواقع أقل قسوة مما نعتقد بل وحتى يمثل أملاً بأشكال متنوعة لطبقة وقطاعات تكفي لإبعاد الثورة - أو الغضب- عن الأذهان. ومع ذلك يظل ما قاله جمال حمدان -ولم يعترض عليه هويدي- صحيحًا بشكل عام في معظم النظم السياسية حيث توجد علاقة عكسية بين قدرة الشعب على ممارسة حرياته العامة وحجم وثقل وسطوة وتدخل الحكومة. وقد كانت قدرة الشعوب على الحركة وممارسة الحرية مرهونة بمدى استقلالهم في حياتهم الاقتصادية والاجتماعية عن الدولة والحكومة المعبرة عنها. ولم تكن هناك مصادفة أن الدول الاشتراكية التي اعتمدت سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج كانت كلها من الدول الشمولية والاستبدادية، وفي الحالة المصرية اشتدت سيطرة الدولة وهيمنتها خلال الستينيات مع توسع سيطرتها على شئون الناس وحياتهم. ومن الجائز أن المصريين لا يغضبون ولا يثورون؛ لأنهم في الحقيقة واقعين تمامًا تحت هيمنة وسيطرة الدولة؛ فهي التي تعلمهم، وهي التي تعالجهم، وهي التي تقدم لهم المعلومات، وهي المسيطرة على المرافق العامة من كهرباء وماء وطرق

ومواصلات وموانئ، وفيها يعمل 7 مليون مصري بين الحكومة والقطاع العام والأجهزة الأمنية والسيادية المختلفة، أو حوالى ثلث القوة العاملة في البلاد كلها.

ولكن إذا كان جمال حمدان ومن بعده الأستاذ فهمي هويدي يرون أن الحكومات السابقة والحالية من الكبر في الحجم والسطوة مما يمنع المصريين من الغضب ومن الثورة، فإن عليهم الانتظار حتى تأتي جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم حتى يروا الحجم الذي ستصل إليه الحكومة المصرية. فمن محاسن المصادفات الديمقراطية في مصر الآن أنها دفعت الجماعة إلى وضع «البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين» بمناسبة انتخابات مجلس الشورى. والبرنامج لا يختلف كثيرًا عما سبق وعبر عنه الإخوان في وثائق مشابهة أهمها الرد على بيان الحكومة، إلا أنه أكثر اتساعًا حيث يقع في 73 صفحة بدلاً من 44. ولكن ما يهم هنا ليس دراسة البيان كله، وتحديد جوانب الاستمرارية فيه وجوانب الاختلاف والتغيير، وإنما النظر في النقطة الخاصة بحجم الحكومة، والتي يبدو أن حجمها وتأثيرها وسطوتها سوف تفوق كافة الحكومات التي عرفتها مصر منذ وحد مينا القطرين الشمالي والجنوبي تحت تاج واحد. أما نتيجة ذلك على الشعب والحريات العامة فسوف نتركه للحكمة التاريخية المشار إليها أعلاه.

فمن المدهش أن البيان التفصيلي الواقع في 73 صفحة لا توجد فيه كلمة واحدة عن حجم الحكومة والبيروقراطية المصرية الحالية، ولا حتى عن حجم الموازنة العامة كما عرضت من قبل الحكومة على مجلس الشعب الذي فيه 88 نائبًا للإخوان. ولكن لو تغاضينا عن هذه النقاط التفصيلية التي قد لا تهم كثيرًا في وضع برنامج انتخابي فسوف نجد أن الحكومة الجديدة إذا ما قامت فسوف تدفع باستثمارات جديدة لكي تنش ر الوعي الثقافي «في مختلف مناحي المعرفة»، بالإضافة إلى استثمارات أخرى في مجالات التعليم والصحة والمرافق وفق قاعدة عامة تعيد الدولة مرة أخرى – وكأنها خرجت- من مجال

الاستثمار العام. ويصل تدخل الدولة في مجال التعليم، ليس فقط إلى دورها في رياض الأطفال والتعليم قبل الجامعي وبعد الجامعي، وتنفيذ خطة قومية لتعريب العلوم والتعليم، بل إنها تضيف إلى ذلك كله مرحلة جديدة هي مرحلة «الكتاتيب» فيقول البرنامج في صفحة 56 «التوسع في إنشاء الكتاتيب مع التركيز على حفظ القرآن الكريم وجزء من السنة النبوية الشريفة، وتعليم الأخلاق الفاضلة». ولا ندري ما إذا كانت الحكومة الإخوانية سوف تتوسع في مدارس الأحد أيضًا حتى تحقق المساواة والمواطنة، أم أنها ستحقق ما لم تسبقها حكومة في القيام به من قبل وهي إنشاء الكتاتيب التي كانت طوال التاريخ من مؤسسات القطاع الخاص.

الدولة هنا لدى الإخوان عملاقة بغير حدود، وهي مسئولة عن رعاية الفقراء -بمعنى زيادة الدعم والجهاز الإداري اللازم لمواكبة الزيادة- وهي التي تحل مسألة البطالة، أي مزيدًا من التعيين داخل الحكومة وفوق سبعة ملايين موظف. وفي خلاصة قاطعة يقول البرنامج: «الارتفاع بمستوى الاستثمارات القومية بما لا يقل عن 30% (لا يقول البرنامج 30% من ماذا؟ الناتج المحلي الإجمالي أو الميزانية أو من الحجم الحالي للاستثمارات القومية) حتى يمكن استيعاب الأعداد الداخلة سنويًّا سوق العمل.

وإذا خرجنا من العموميات إلى التفاصيل فسوف تجد في برنامج جماعة الإخوان المسلمين وتحت عنوان «رؤيتنا لتطوير القطاعات التنموية» ذلك القول: «ويهدف برنامجنا لتطوير القطاعات التنموية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في كافة المتطلبات الحيوية؛ كالغذاء، والدواء، والسلاح، وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطن من مأكل وملبس ومسكن وغيرها من الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والنقل والاتصالات». ومن الوسائل التي تستخدم في تحقيق هذه الغايات النبيلة «إقامة المشروعات القومية ذات البعد الجغرافي (تنمية سيناء والوادى الجديد والساحل الغربي والصحراء الش رقية) والبرنامج النووي وبرنامج الفضاء والطيران وبرامج التقنية الحيوية

والمجهرية والضوئية وبرنامج تعميق التصميم والتصنيع المحلى)» - أي نفس البرامج التي تقوم بها حكومة الحزب الوطني الديمقراطي حاليًا مع المزيد من الدولة والحكومة والبيروقراطية، وبالطبع بعد استخراج طبعة «مؤمنة» من كل هؤلاء الذين من الجائز أنهم لم يعرفوا الإيمان من قبل تولي حكومة جماعة الإخوان للسلطة!.

الأمر هنا يبدو كما لو كان ليس إقامة دولة «إسلامية» بل إنها دولة ناصرية ذات شعارات إسلامية بدلاً من القومية، ولكن الدولة في نهايتها واحدة، فهي التي سوف تطور صناعة الدواء وتشيد المزيد من مصانع الدواء لسد الاحتياجات الأساسية في مختلف أنواع الدواء؛ وهي التي ستحقق الاكتفاء الذاتي وبخاصة في اللحوم والحبوب والأسماك؛ وهي التي ستزيد الرقعة الزراعية عن طريق إحياء المشاريع العملاقة المشار إليها من قبل وإضافة شرق العوينات وحلايب وشلاتين.

كل ذلك سوف تقوم به الدولة، وهناك ما هو أكثر، وبغض النظر عما إذا كانت هناك موارد كافية لكل ذلك حيث لا يقول البرنامج شيئًا عن الموارد، فإن ذلك هو النية القائمة، تمامًا كما كانت النية موجودة لدى النظام الناصري، وحتى النظام الحالي، وفي كل الأحوال سوف يكون لدينا دولة مسيطرة على كل أدوات الإنتاج والاستهلاك، وحكومة كبيرة تعمل فيها الأغلبية الساحقة من المواطنين. وبعد ذلك فإن النتيجة معروفة فلا يوجد ما يمنع- والدولة لديها كل هذه السيطرة- أن تسيطر وتهيمن على المواطن كذلك، ومن لا يعرف أو يشك في ذلك فعليه أن يسأل جمال حمدان أو فهمي هويدي!.

الظهور السياسي الأول للجماعة الإسلامية!!

أوردت الصحف المصرية كلها خبر الظهور السياسي الأول لأعضاء الجماعة الإسلامية بعد وقت طويل من الإفراج عنهم بعد قضائهم فترة العقوبة على ما ارتكبوه من جرائم خلال الثمانينيات والتسعينيات من جانب، وبعد قيامهم بمراجعة فقهية لمواقفهم السياسية والدينية السابقة، في حادثة لم تتكرر – فيما نعلم – من قبل بين هذه الجماعات «الجهادية». وكان مكان الظهور الأول في جمعية مدنية أسسها وأدارها الدكتور محمد سليم العوا- وهو معروف بكونه في مقدمة الإسلاميين المعتدلين أو المتنورين أو غير الجهاديين بالمعنى الشائع لدى الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد وكفى- وخصصها للحوار وتبادل الرأي في الشئون العامة. أما بالنسبة للتوقيت فقد جاء الظهور في وقت قرب الإفراج عن أعضاء جماعة الجهاد الذين قضوا مدة العقوبة أيضًا في السجون المصرية، والذين أخذوا- هم الآخرون يراجعون المفاهيم السياسية والفقهية التي تخصهم بالنسبة للدين الإسلامي الحنيف.

وهكذا سوف يسجل التاريخ في المكان والزمان المحددين أن الجماعة الإسلامية قد عادت إلى الظهور السياسي مرة أخرى معلنة عن آرائها وأفكارها بعد المداولة والمراجعة والتنقيح والتصحيح. وأثناء الحوار الذي جرى في ندوة الحوار طرح أعضاء الجماعة كما ورد في الصحف عددًا من الأفكار الجوهرية تعليقًا على ما سمعوه من المشاركين في اللقاء. وكانت الفكرة الأولى عن فكرة الجماعة عن «الديمقراطية»، فهي ليست نظامًا سياسيًّا يقوم على تداول البشر في شئونهم العامة والمشتركة مع الحفاظ على نطاق الإنسان الخاص وحقوقه الأساسية في الحياة والحرية، وإنما هي – حسب ما ورد في الصحف- رقابة الناس على قيام الحاكم بتطبيق الشرع- «الإسلامي» بالطبع. وهنا فإن الجماعة الإسلامية لديها صور نقية لما هو الشرع، وكيف يتلاءم مع شئون الحياة تطبيقًا للحدود والعهود، وهي التي عليها سوف يقع عبء التأكد أن الحاكم يقوم على تطبيق ما هو من صحيح الدين بالضرورة، والذي يمثل

خطًّا فاصلاً بين الجماعة الذاهبة إلى جهنم؛ لأنها لا تطبق الشرع، والجماعة الناجية من النار لأنها تطبقه. هنا لا وجود للسياسة، ولا لتدافع المصالح، ولا حتى لتعبيرات الهوى والمقصد، وإنما هنا السياسة عملية للإفتاء يكون فيها الحلال بين والحرام بين، ولا مجال لخلط ولا لمناطق رمادية ولا لناس أعلم بشئون دنياهم. وبالطبع لم يكن هناك مجال للتفاصيل، ولا لتدارس خلافات المذاهب أو المدارس أو التفاسير، ولكن المؤكد أن العملية السياسية في جوهرها هي عملية دينية من أولها لآخرها.

الفكرة الثانية التي نقلتها الصحف كانت عن التصدي لأقباط المهجر، وليس معلومًا كيف سيكون للجماعة الإسلامية قدرة على التصدي لأقباط المهجر وهم يقيمون خارج مصر، ولكن المرجح أن الكلمة هي غطاء لما يعتبر صوتًا عاليًا لأقباط الداخل نتيجة المساندة السياسية التي يحصلون عليها من الخارج، أو هكذا يعتقد من قبل الجماعة. وهي فكرة مكملة للفكرة الأولى التي تجعل الديمقراطية مجرد نظام لتطبيق الشرع، وليس التداول في مصالح الأمة بكل طوائفها وجماعاتها. فإن الجماعة الإسلامية بالتأكيد سوف تواجه عند تطبيق مفهومها الأحادي الطابع بأن الأمة متعددة الأديان، وأن مصالح أصحاب المذاهب الإسلامية لابد وأن تؤخذ في الاعتبار، وهنا تحديدًا سوف تتوقف الديمقراطية عن التمثيل لجميع أفراد الأمة وإنما تصبح تعبيرًا عن الأغلبية الميكانيكية ليس كما يتصورها المسلمون وإنما كما يتصورها أنصار الجماعة الإسلامية. وهنا كان الخلاف بين الدكتور العوا وأعضاء الجماعة، فهو مثله مثل جماعة المسلمين المعتدلين المتنورين، يحلون قضية الديمقراطية من خلال اتباع مبدأ المساواة حيث يتساوى المسلم والمسيحي في الحقوق والواجبات بما فيها المساواة في بناء دور العبادة أو حتى تولي المناصب العامة. مثل هذه المساواة لا تجد آذانًا صاغية داخل الجماعة الإسلامية لأن الحق يوجد في جانب – هو الإسلامي بالضرورة- والباطل يوجد في جانب آخر يشمل كل ما هو ليس إسلاميًّا.

الفكرة الثالثة التي جاء بها أنصار الجماعة الإسلامية كانت مطالبة الجماعات اليسارية والعلمانية بمراجعة أفكارها هي الأخرى كما فعلت الجماعة الإسلامية منذ سنوات، وكما تفعل جماعة الجهاد الآن. والفكرة جيدة، والمثال الذي قدمته هذه الجماعة أو تلك مثال طيب ونبيل، فالقيام بالمراجعة خاصة ما تعلق بها من قتل الرئيس السادات وقتل المدنيين وإزعاج الرأي العام واحتكار الحق ورفض المجتمع، كل ذلك يعكس شجاعة فكرية تحمد وتقدر. والمطالبة بالمراجعة والتنقيح والتقييم المستمر للأفكار والأعمال والممارسات مسألة تحتاجها مصر كلها بما فيها- ليس فقط الناصريين والماركسيين على تنوع جماعاتهم- بل أيضًا الحزب الوطني الديمقراطي وكل أحزاب المعارضة. والحقيقة أن ذلك هو ما تقوم به الجماعات والمجتمعات الحية سواء كان التقييم للأفكار أو للمراحل التاريخية أو حتى للإدارات والقيادات التي تمسك بزمام الأمم والدول خلال فترة زمنية محددة. وخلال فترة محدودة غيرت ألمانيا من قيادتها - من ش رودر إلى ميركل- وفرنسا -من شيراك إلى سيركوزي- وبريطانيا - من بلير إلى جوردون- والولايات المتحدة من چورچ بوش الابن إلى باراك أوباما.

وفي مصر فإن كل هذه الجماعات تحتاج إلى مراجعة بالفعل، فلم يحدث أن مر الناصريون بمراجعة حقيقية لا للفترة الناصرية، ولا حتى للفترة التي تلتها وكان لهم حزب فيها، ولا حتى فكر أحد ماذا تعني الناصرية خلال القرن الواحد والعشرين. ولم يحدث أن مر الماركسيون بأطيافهم المختلفة بمراجعة حقيقية، فلا جرت دراسة أسباب انهيار الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية، ولا جرى فحص لأسباب فقر هذه المجتمعات ولا الكيفية التي انهارت بها كأوراق اللعب، ولا حتى درس أحد معنى أن تكون يساريًا الآن وليس في القرن التاسع عشر. ولم يحدث أن قام الليبراليون بهذه المراجعة، فلم يعرف أحد كيف نجحت جماعة من الضباط متوسطي الموهبة والتعليم في الإطاحة بنظام سياسي كامل، ولا عرف أحد أسباب تلك الغربة الواقعة بين المصريين والقيم الديمقراطية والليبرالية، ولا فهم أحد لماذا تجد في بلد متواضع النخبة

السياسية تنقسم الجماعة الليبرالية فيه إلى حزب وفد وغد وجبهة ديمقراطية. أما مراجعة الحزب الوطني فهي ضرورية وهي من الوضوح بحيث لا تحتاج تفاصيل كثيرة.

النقطة إذن واضحة وجلية، ولكن أمرًا واحدًا كان واجبًا على أعضاء الجماعة الإسلامية معرفته؛ وهو أن هناك فارقًا هائلاً بين مراجعتهم ومراجعة هؤلاء، فأي من هؤلاء لا يوجد على يده دماء أحد من المصريين، فلا قتلوا رئيسًا ولا فجروا قنبلة في مقهى، ولا ذبحوا جماعة من السائحين، ولا دمروا الاقتصاد الوطني. هم جماعة أخطأت وأصابت كما يفعل كل البشر، ومن كان في الجماعات الإسلامية بلا خطيئة فليرمها بحجر. الأمر الآخر الذي كان على الجماعة الإسلامية أن تنظر فيه هو أنها وقد فكرت وراجعت طويلاً في الأمور الشرعية والمرعية كان واجبا عليها إلى جانب ما قالت به حول مدى شروط الجهاد والاستحلال والخروج على الحاكم أن تقول لنا شيئًا عن مشاكل البلاد الأساسية. فمن الواضح أن الجماعة كان لديها وقت طويل للتدبر حول أمور الشرع، وربما كان واجبًا عليها أن تتدبر قليلاً في أمور الدنيا فتجد حلاً لمشكلة التعليم أو لمعضلات الصحة أو تصل إلى سياسة ترفع الفقر عن البلاد والعباد أو للطريقة المثلى لإدارة البلاد بين المركزية واللامركزية، أو تفكر لنا في إجراءات ترفع التنافسية المصرية في العالم سواء من حيث إنتاج السلع والبضائع أو الأفكار والمثل. ففي غيبة الأمور المتعلقة بالحياة فإن الخوف قائم أن تقتصر حركة الجماعة على مراقبة كعوب النساء، والبحث عن طريقة للحجر على المسيحيين، والحركة في اتجاه إعلان الحرب على العالم الغربي.

فهم المسألة التركية والمصرية أيضًا!

فيما يلي حديث عن مصر وليس عن تركيا، وهو حديث عن أهم القضايا السياسية التي تشغل البال والعقل المصري حول علاقة الدين بالدولة، وليس حول الصراع الذي يجري في تركيا بين العلمانيين في الشارع وفي السلطة من ناحية وحزب العدالة والتنمية صاحب المرجعية الإسلامية من ناحية أخرى. إن المثال التركي هو مجرد مثال ويصدق عليه ما يصدق على الأمثلة من اختلافات في الشكل والدرجة والعمق، في النهاية فإن أهل مكة أدرى بشعابها ودروبها، ولمن لا يعجبه الكلام من العلمانيين أو الإسلاميين فما عليه إلا أن يبحث عن طريقة أخرى للتفكير، والقلوب والعقول مفتوحة للتعامل مع إشكاليات صعبة ومعقدة ولا توجد لها حلول سهلة أو جاهزة.

وتركيا بلد فيه الكثير الذي يشبه مصر، فعدد سكانها حوالي 70 مليون نسمة، وتقع في مكانة استراتيجية عظمى بين الشرق والغرب. وإذا كانت مصر واقعة بين ثلاث قارات وتوجد فيها قناة السويس، فإن تركيا هي فاصلة العقد الأوروبي الآسيوي، وفي وسطها توجد مضايق البوسفور والدردنيل. وفي التاريخ الحديث كان للبلدين تأثير كبير في زمن الحرب الباردة وفي عالم ما بعد انتهائها. ولا توجد دول، ربما باستثناء السعودية، لها تأثير في العالم الإسلامي قدر ما لمصر أو لتركيا. وإذا كانت مصر قديمة قدم الحضارات الفرعونية والإسلامية الفاطمية والعباسية فإن تركيا قديمة قدم الحضارات البيزنطية والإسلامية العثمانية. وفي النهاية فإن تركيا تقدمت كثيرًا خلال العقدين الماضيين حتى لحقت بالجمع الأوروبي، ولكنه لحاق معلق ليس فقط بالتردد الأوروبي حول طبيعة التجمع الأوروبي، ولكنه أيضًا مرتبط حول التردد التركي حول استيفاء شروط العضوية الصعبة. أما مصر فرغم تداخلها مع أوروبا من خلال عملية برشلونة، إلا أنها أبقت المسافة بعيدة على كل مستويات الهوية والسياسة والاقتصاد.

والحقيقة أن التجربة التركية التي نراها حاليًّا ليست وليدة اليوم وإنما وليدة

تجارب متعددة بدأت منذ نهاية الستينيات حينما ظهرت في تركيا أحزاب متأثرة بفكر جماعة الإخوان المسلمين، ودخلت هذه الأحزاب في تجارب وصدامات متنوعة مع السلطة السياسية والمجتمع السياسي خلال العقود الأربعة. ومن يراقب التجربة فسوف يجد أن النظام السياسي تكيف وتغير مع وجود أحزاب ذات مرجعية إسلامية وحتى وصولها إلى السلطة وإدارتها للبلاد والسياسة بما فيها السياسة الخارجية وسياسات الأمن القومي، وتغيرت وتكيفت الأحزاب الإسلامية التي ظهرت تحت مسميات مختلفة – الرفاه والفضيلة والسلامة والسعادة وغيرها وأخيرًا العدالة والتنمية- حتى بدأت تصبح صباحها بتحية الدولة الوطنية ومؤسسها كمال أتاتورك، وتمسي مساءها بالتأكيد على علمانية الدولة التركية. وربما كان رجب طيب أردوغان هو أفضل من عبر عن التجربة التركية كلها عندما قال «إنه من الخطأ، الحديث عن تعارض بين الدين الإسلامي والعلمانية في تركيا»، وعندما قال إنه علماني يدافع عن دولة علمانية، وأن الأولوية الأولى لدى الحزب هي «تحديث الاقتصاد التركي». وبينما كانت الدولة العلمانية التركية قد تخلت عن «أصوليتها العلمانية» عندما كانت تستبعد كل ما هو ديني من الدولة وإطارها الاجتماعي والأخلاقي، كان حزب العدالة والتنمية يتعلم- على عكس كل الحركات والأحزاب الإسلامية- أن العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة وليس قتل الدولة للدين.

وعندما حدث هذا العبور على الجانبين تكونت الظروف الموضوعية لإنشاء الأحزاب الإسلامية الديمقراطية على غرار الأحزاب الديمقراطية المسيحية في البلدان الأوروبية المتقدمة. ولذلك لم تكن هناك مصادفة أن الاتحاد الأوروبي كان هو الداعم الأول للحكومة التركية الحالية بمرجعيتها الديمقراطية الإسلامية، وهو الذي أرسل الإشارات للجيش التركي بحيث لا يتصرف على طريقة الجيوش في العالم الثالث التي تتصرف بحماقة ورعونة ودون تبصر أو دراسة، وإنما على طريقة الجيوش في العالم المتقدم حيث لا يتدخل الجيش في السياسة ويبقى على مهمته في حماية الوطن والنظام العام. فمن وجهة

النظر الأوروبية التحديثية أن الحزب التركي لم يسع إلى دولة تقول إن «الإسلام هو الحل» وبالتالي تقطع الطريق على الاجتهاد الإنساني الذي يأتي من كل دين وملة ومعتقد حسب ما تقرر الضمائر والعقول. وهو لم يرفع القرآن على أسنة السيوف أو الرماح، ولا جعل مهمة البرلمان تطبيق الشرع حتى ولو كانت الشريعة ملهمة وهادية للأخلاق العامة والخاصة، وهو لم يقل إن مهمته هي «الاحتشاد الوطني» لمواجهة باقة من الأعداء في الغرب والشرق لأمة إسلامية مترامية الأطراف ومتعددة الأعداء، وإنما قال ما تقول به كل دول العالم بأن الأولوية هي لتحديث الاقتصاد التركي.

هذه هي المسافة التي على حركة الإخوان المسلمين في مص ر أن يقطعوها حتى يقنعوا الآخرين بالديمقراطية التي يتحدثون عنها، ولحسن حظهم أن حجم «الأصولية العلمانية» في مصر محدود وقاصر على عدد قليل من المثقفين، وكاد يكون هناك إجماع وطني على أن التدين هو فضيلة مصرية، ولا يوجد خلاف بين عنص ري الأمة على كون الإسلام هو دين الدولة والمعبر عن هويتها وثقافتها. ولكن كل ذلك أمر، وتهديد مدنية الدولة أمر آخر، وتصنيف الناس حسب الديانة أمر ثالث، ورفض المعتقدات الأخرى مهما كانت، أمر رابع. وفي الدولة المدنية فإن هناك حلولاً لمشاكل الناس بقدر ما لديهم من عقول، كما أن التنافس السياسي فيها لا يكون على أساس من الحلال والحرام وإنما على أساس من الخطأ والصواب، والأول إلهي لا يكون له سوى الطاعة والثاني بش ري يعلي المصلحة ويدفع المفاسد ويحصل من يخطئ على أجر، أما من يصيب فيحصل على أجرين.

وفي التجربة التركية للديمقراطية الإسلامية سوف نجد ثلاثة ش روط جعلت التجربة ممكنة في المقام الأول، أولها: رفع التناقض بين الدين والعلمانية؛ فالأول مجاله خاص والثاني نطاقه عام، وثانيها: التأكيد على اقتصاد السوق والنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة والسباق مع البلاد المتقدمة والتنمية بشكل عام كهم أول للدولة والسياسة، وثالثها: الاقتراب من عالم الديمقراطية

في الدنيا، فالدول الديمقراطية، والحركات الديمقراطية حقًّا، مسيحية كانت أو إسلامية، لا تدخل في صراع حياة أو موت مع بعضها البعض، وإنما تعرف كيف تحل مشكلاتها وإشكالياتها بالطرق السلمية. ذلك هو الطريق، وتلك هي المسافة، ومن الممكن قطعها خلال فترة قصيرة، كما يمكن قطعها خلال نصف قرن كما حدث في التجربة التركية!

التفكير الأصولي في المسألة التركية!

كان برنامج جماعة الإخوان المسلمين الذي صدر للجماعة السياسية والفكرية في مصر هو آخر الكلمات الصريحة التي حازت على قدر غير قليل من النظرة المتفحصة لفكر الجماعة وما فيه من رؤى كانت صريحة في توجهها نحو «الدولة الدينية». ولكن الجماعة ما لبثت أن سحبت البرنامج، وأعادته إلى دائرة البحث والنقاش الداخلي، حيث لم يظهر له أثر بعد ذلك لا داخل الجماعة ولا خارجها، وبقى تجربة مأسوفًا عليها للصراحة والمكاشفة مع الرأي العام عن حقيقة التوجهات والنوايا. وكان هذا الاختفاء سببًا للعودة مرة أخرى إلى محاولة استشفاف آراء الجماعة وتوجهاتها من خلال كتابها، أو المتحدثين تعبيرًا عنها أو فكرها حيث نجد قدرًا هائلاً من المراوغة والمناورة؛ لأن الكتابة هنا لا تعبر عن فكر أو رسالة وإنما هي جزء من الصراع السياسي حيث القضية هي تسديد السهام على الحزب الحاكم مهما كان الغياب مقيمًا للإجابة عن التساؤل عما سوف تفعله الجماعة إذا ما وصلت إلى الحكم؟.

وفي السابق ناقشنا كيف كان كتاب معبرون عن التيار الإسلامي يستخدمون التطورات الديمقراطية في العالم لكي يسددوا مثل هذه السهام على الدولة المصرية، فإذا طالبتهم بالالتزام بما تلتزم به هذه الدول من قواعد مثل فصل الدين عن الدولة، والتأكيد على مدنية الحكم وفكرة المواطنة الحقة التي تقوم عليها الدول الديمقراطية التي ضربوا الأمثلة بها لا تجد إلا رفضًا وصدًّا وعودة إلى النغمة نفسها التي نعرفها حول الخصوصية الثقافية، والاتهام الفوري بأن كل مطالبة بالمساواة في مصر لا تعني إلا بذر الفتنة «الطائفية» وتنفيذ المشروع الأمريكي الصهيوني. وإذا تساءلت عن التناقض بين الحديث عن الديمقراطية من ناحية ومناصرة كل الحركات والجماعات السياسية والدولة المناهضة للديمقراطية وجدت الإجابة الجاهزة فورًا أن القضية ليست الديمقراطية – بعد أن أدى الحديث أغراضه- وإنما هي «الممانعة» التي هي أكثر جوهرية وأهمية.

وضمن هذا الإطار يأتي الاهتمام الأصولي المصري بالمسألة التركية، فهي حالة يحكم فيها حزب له مرجعية إسلامية، وهو حزب ناجح بكل المقاييس السياسية والاقتصادية والثقافية أيضًا، وكل ذلك في بلد ديمقراطي تحكمه المؤسسات المختلفة التشريعية والقضائية، ويعرف توازنًا حقيقيًّا بين السلطات، وله سياسة خارجية نشطة أصبحت مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط بأشكال مختلفة. وضمن هذا الإطار فإن الحالة التركية تصلح دائمًا للمباهاة، بقدرة الأحزاب «الإسلامية» على الحكم في مواجهة بلد هي مصر لا تعترف للجماعات الإسلامية بأي نوع من الشرعية السياسية، وقدرتها على التكيف في بلد تجري فيه عملية الملاحقة لكل جماعات الإسلام السياسي، وصلابتها الديمقراطية في بلد لا تعرف الكثير عن الديمقراطية. وفي مقال أخير نشر في صحيفة الأهرام تحت عنوان «دروس الدبلوماسية التركية» كتب الأستاذ فهمي هويدي كيف أن تركيا أصبحت لاعبًا أساسيًّا في المنطقة بينما غيرها من العرب- يقصد مصر في العادة- لم يعد لهم أي أثر.

والحقيقة أن المقارنة للوهلة الأولى لها وجاهتها، ووجه الإحراج فيها بالنسبة لمصر له جدارته، فلدى تركيا الكثير الذي يمكن أن يتعلم منه الحزب الوطني الديمقراطي؛ ولكن أيضًا لدى تركيا الكثير الذي يمكن أن يتعلم منه جماعة الإخوان المسلمين؛ فالمكانة التي حققتها جماعتهم هناك لم تكن ممكنة لولا الفصل الكامل بين الدين والدولة وهو ما وافق عليه حزب العدالة والتنمية، ولا توجد مناسبة دون أن يؤكد قادة الحزب على علمانية الدولة بهذا المعنى، وهو الأمر الذي ترفضه جماعة الإخوان في مصر. وعندما حاولت جماعة من المثقفين الدعوة لمناقشة المادة الثانية من الدستور المصري لما تثيره من لبس حول هذه النقطة كان الأستاذ فهمي هويدي أول من تصدى لهذا التوجه غير التركي. ولم يكن للحزب التركي أن ينجح ذلك النجاح الذي حققه لولا أنه اتبع بأمانة شديدة كل التوصيات الموضوعة من قبل الاتحاد الأوروبي بما فيها تلك الخاصة بحقوق الإنسان والأقليات والمرأة، وهو ما لا توجد إشارة واحدة لدى جماعة الإخوان في مصر تقول إنها على استعداد لتطبيق نفس القواعد. ولم

يكن للحزب أن يحقق النجاح الذي حققه سياسيًّا وديمقراطيًّا لولا استماعه جيدًا لحكم المحكمة الدستورية العليا الذي أدان الحزب في الخلط أحيانًا في النشاط العام بين الدين والسياسة وهو ما لا يوجد استعداد لدى جماعة الإخوان في مصر للسماح به حيث الدين هو السياسة والسياسة هي الدين. ولا يمكن أن يكون للحزب في تركيا ذلك النجاح الاقتصادي الذي حققه لولا إيمانه وتطبيقه لاقتصاد السوق الذي جعل الرأسمالية التركية تعيش أزهى عصورها، أما برنامج الإخوان المسلمين غير المأسوف عليه فقد كان دعوة لدولة اشتراكية في ثياب إسلامية بكل شموليتها وسلطويتها وتحكمها في رقاب ومصائر العباد.

ولا يختلف الأمر كثيرًا في مجال السياسة الخارجية، فالهدف الاستراتيجي الأعظم لحزب العدالة والتنمية، كما هو الهدف الاستراتيجي لكل الأحزاب التركية، هو اللحاق بالغرب سواء من خلال البقاء في حلف الأطلنطي، أو دخول الاتحاد الأوروبي، أو العلاقات الوثيقة للغاية مع الولايات المتحدة، والتي تعتبر العلاقات مع إسرائيل جزءًا منها، بل إن إيماءات المصالحة مع أرمينيا انطلقت منها أيضًا. مثل ذلك كله لا يمكن أن يمنح لمصر لا من جانب جماعة الإخوان، ولا من قبل الأستاذ فهمي هويدي، وعلى العكس فإن الملامة قائمة؛ لأن مصر لديها معاهدة سلام مع إسرائيل، ولها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة أكثر مما ترتضيه الدوائر الإسلامية التي لا يوجد في أي من برامجها إلا العداء لواشنطن وحلف الأطلنطي والغرب كله.

ومع ذلك فإن الحالة التركية تصلح دائمًا للإحراج، والغمز واللمز، عن حق وعن غير حق، فالإشادة موجودة؛ لأن تركيا تقيم علاقات حسنة مع كل جيرانها، أما إذا فعلت مصر ذلك فهو جزء من عملية الانبطاح والاستسلام، والوساطة في حالات العداءات التاريخية مصدر تميز للدبلوماسية التركية أما إذا فعلتها مصر فإنها تعني لعب دور محايد بين الأشقاء والأعداء. والحقيقة أن تركيا الآن قامت بما قامت به مصر منذ وقت بعيد حينما عملت على إزالة كل أنواع

العداوات التاريخية سواء كانت مع الأشقاء أو مع الأعداء، وعندما اعتمدت الدبلوماسية والسياسة وسيلة لحل المنازعات وتسوية التناقضات، ولكن إذا كانت مصر تلام على شيء فهي أنها لم تحسم أمرها أبدًا كما فعلت تركيا من حيث مكانها في العالم المعاصر، وتحديد المعسكر الذي تنتمي إليه، ومدى علاقاتها بالغرب، ومنهج وأساليب تنميتها وعما إذا كانت ديمقراطية ورأسمالية أم أنها أشكال مختلفة من «الخصوصيات» التي جوهرها واحد ونتيجتها واحدة!!

بل الاستثمار الأجنبي هو الحل !

من الصعوبة بمكان أن تجد لدى جماعة الإخوان المسلمين ومفكريها تحديدًا للمشكلات التي سيقوم المنهج المطروح – الإسلام هو الحل- بحلها؛ وتكاد تشعر أن المقصود من الشعار هو توصيف الدين الحنيف كما لو كان نوعًا من الدواء الذي إذا ما تناوله مجتمع فسوف يشفى من كل داء فيحدث التقدم ويسود الهناء ويزدهر الانسجام بين جماعات الدولة. وأحيانًا أخرى سوف يكون «الإسلام هو الحل» لأنه لا يوجد أي حل آخر، ومن ثم فإن كل طرح لتقديم حل لمشكلات المجتمع الاقتصادية على سبيل المثال يتم التشكيك فيه فورًا باعتباره لا يصلح. ومن ذلك ما قام به الأستاذ فهمي هويدي في مقاله بصحيفة الأهرام يوم الثلاثاء 21 أغسطس الجاري تحت عنوان «الاستثمار الأجنبي ليس حلاًّ»، وكان فيه رافضًا لقول رئيس الوزراء أحمد نظيف إن حكومته ليس لديها حساسية تجاه الاستثمار الأجنبي، وإن هذه النوعية من الاستثمار تمثل أساسًا محوريًّا للتنمية. وهو قول يفهم منه أنه مادامت الدولة وحكومتها واعية وتتخذ ما يلزم من إجراءات كما تفعل دول العالم العاقلة الأخرى، فإننا لا ينبغي أن نحجم عن تشجيع الاستثمار الأجنبي؛ وكما أن كل دولة تحاول التنمية من خلال مواردها الداخلية؛ فإذا ما قصرت هذه الموارد فإنه ينبغي استكمالها من خلال الاستثمارات الأجنبية.

هذا القول الواضح انتقل فورًا لدى الأستاذ هويدي إلى غموض، ومادامت لم تكن هناك حساسية فلا بد أن هناك تفريطًا، ومادام ذكر أن الاستثمارات الأجنبية أساسية ومحورية فمعنى ذلك هو الاستغناء عن الموارد المحلية، وأكثر من ذلك فإنها لا تمثل حلاً لمعضلاتنا المعاصرة، وبالطبع؛ فإنه بعدها لا يبقى إلا حل واحد معروف ومعلوم يأخذ صفة الأصالة والقداسة. والقضية هنا أنه لا يوجد هنا من يشكك أن كل الدول تبدأ تنميتها من خلال مواردها المحلية، بل إن الاستثمارات الأجنبية لا تأتي إلى بلد ما لم يكن عَبَّأ موارده الداخلية وأحسن معاملتها وأقام لها النظم التي تجعلها تدار بكفاءة ورشد.

ولكن التنمية تمر عادة بمرحلتين؛ واحدة منها للخروج من حالة الركود الكامل والنمو المتباطئ الذي لا يساير النمو السكاني؛ والثانية هي تلك التي تنطلق فيها التنمية بحيث لا تعود أبدًا إلى الخلف ركودًا وانكماشًا، أو ما يسمى بمرحلة الانطلاق. وبالنسبة للمرحلة الأولى، فإنه من الجائز تمامًا، بل من الضرورى الاعتماد على الموارد المحلية، ولكن الثانية في تجربة العالم النامي خلال العقود الأخيرة قد اعتمدت بشكل كامل على الاستثمارات الأجنبية. وفي التاريخ المصري الحديث، وفيما عدا العامين الأخيرين، فإن مصر – عدا المعونات الأمريكية والأوروبية- لم تحصل على موارد استثمارية خارجية تذكر، ولذلك فإنها مرت دومًا بدورات من النمو تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات يعقبها فورًا دورات من الانكماش الأطول نسبيًّا قد تصل إلى ثماني سنوات، وكانت حصيلة ذلك كله في عهد الملكية أو زمن الجمهورية أن مصر بقيت في عداد الدول النامية أو المتخلفة أو العالم الثالث أو أيًّا كانت التسمية.

عكس ذلك حدث تمامًا في الدول التي جرت فيها التنمية المستدامة، وهي الدول التي حافظت على معدلات عالية للنمو – 7% فأكثر- على مدى 15 عامًا فأكثر، ومن ثم كسرت تمامًا حاجز التخلف، فقد قامت كلها على جرعات كثيفة من الاستثمارات الأجنبية التي لم تقدم فقط المال، وإنما قدمت معها المعرفة والتكنولوجيا وطرق الإدارة وتنمية القوى البشرية والتسويق العالمي للمنتجات. وفي مقال الأستاذ هويدي نفسه نجد رقمًا هامًّا عندما يشير إلى التجربة الصينية حيث إن الاستثمار المحلي يمثل 45% من جملة الاستثمارات، وهو ما يعني منطقيًّا أن 55% من الاستثمارات كان أجنبيًّا. ورغم أن هذا الرقم يبدو مبالغًا فيه، إلا أنني في الحقيقة أميل إلى تصديق ما ورد في المقال؛ لأنه لا يمكن تفسير وصول معدلات النمو الصينية إلى ما يقرب من 10% دون وجود مثل هذا الكم من الاستثمارات الأجنبية.

وفي الحقيقة، فإن الأستاذ هويدي وجمعًا من الكتاب والمفكرين المناصرين للتيار الإسلامي كثيرا ما يعتمدون على إعلانات الصحف لتحليل الأوضاع

الاقتصادية، فإذا ما كانت هناك إعلانات كثيرة عن القرى السياحية والمنتجعات الصيفية فلا بد أن ذلك في رأيهم يمثل الصفة الغالبة للاقتصاد، وإذا ما عرضت فيلات غالية على الشواطئ فلا بد أن ذلك هو نمط الاستهلاك الذي تشجعه الحكومة. والغريب أن الاعتماد على هذه الحوادث الفردية يقابله اعتماد كامل على الأرقام الجمعية حول نسبة الفقراء أو الأمية أو غيرها من معدلات الادخار وعجز الموازنة إلى آخره، فيتم بذلك مقارنة البرتقال بالتفاح باعتبار كليهما ثمرا. ويحدث ذلك بينما الأرقام تشير بلا لبس إلى أن الاستثمارات الأجنبية في مصر متنوعة وفي مقدمتها الصناعة والإنتاج بينما لا يزيد قطاع التشييد والبناء عن 6% من إجمالي الاستثمارات.

الغريب في كل ذلك أن الهجوم على الاستثمارات الأجنبية يحدث بينما لا تزال هذه الاستثمارات متواضعة وفق كل المقاييس، فقبل التسعينيات لم تكن هذه الاستثمارات خارج قطاع البترول لا تزيد عن بضع عشرات من ملايين الدولارات في العام، ثم خلال العقد الأخير من القرن العشرين وصلت في بعض السنوات إلى مليار، ثم عادت مرة أخرى مع الانكماش- 2000 إلى 2004 - إلى بضع مئات. وفقط خلال العامين الأخيرين ارتفعت قيمة هذه الاستثمارات إلى 10.6 مليارات دولار، وهي تمثل قفزة ضخمة بالنسبة لمص ر، ولكنها في الإطار العالمي للدول التي تنمو حقًّا؛ فإنها لا تزال في مراحل أولية أو بدائية. ولكن جماعة منا في الحقيقة ليست جادة في الموضوع؛ لأنه إذا حدثت التنمية الحقة، فإن المجتمع ينشغل بأمور الحياة وهي ما تريده منشغلاً دومًا بقضايا الموت، ولأنه إذا تسارعت معدلات النمو والاتصال والتواصل مع العالم من خلال التجارة والاستثمارات فإن ذلك سوف يعيد تشكيل قضايا الهوية والخصوصية والذاتية في اتجاهات إنسانية، والبعض منا يريدها مؤدية إلى العزلة والانفصام والانفصال ثم يقال لنا فورًا إنها «الحل».

حماس والإخوان المسلمون!

سألتني إذاعة BBC البريطانية وغيرها من وسائل الإعلام العالمية عما رأته من مفارقة بين قدرة الدولة المصرية على التعامل والتواصل مع حركة حماس الفلسطينية خلال عملية البحث عن التهدئة ووقف إطلاق النار وما قبلهما من دخول وخروج إلى الأراضي المصرية؛ وبين موقفها القطعي من رفض الاعتراف بجماعة الإخوان المسلمين «المحظورة» التي لا يجوز لها اجتماع أو تنظيم. وكان ردي هو أن دولاً كثيرة من دول العالم كانت لها علاقات متشعبة ومتعددة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ومع ذلك كانت تحظر إنشاء أحزاب شيوعية، ورغم الصلات الوثيقة مع موسكو خلال الستينيات فقد كان الشيوعيون المصريون من الضيوف الدائمين على السجون المصرية. ولا يختلف الأمر الآن في العلاقات مع الصين التي قد تعطيها العلاقات الطيبة مكانة الدولة «الشقيقة»، ولكن ذلك لا يعطي شيوعيًّا مصريًّا مزايا إضافية أكثر من أن يكون عضوًا مرموقًا في حزب التجمع.

العلاقات الدولية تختلف إذن عن السياسات الداخلية، فالأولى تجري لاعتبارات جيو- سياسية وجيو- استراتيجية، أما الثانية فإنها لا بد وأن تجري على أسس من توافق مبدئي على طبيعة الدولة. ومنذ فجر الدولة المصرية الحديثة فقد قام التوافق الوطني على إنشائها على أساس أن تكون دولة مدنية يحكمها بشر منتخبون يقعون في الخطأ والصواب ويحق عليهم القول والرأي ولا يكون أحد منهم ممثلاً لله أو لطبقة بعينها لها السيادة والتاريخ. ولذلك، ومنذ قيام الدولة عام 1922 ،وعبر دساتيرها المختلفة فإنها أبقت من يريدون دولة دينية أو دولة الطبقة العاملة خارج الشرعية السياسية.

مثل هذا الوضع على أية حال لم يكن وضعًا سعيدًا بالمرة لا للدولة التي كان عليها أن ترفض جماعات، مهما كانت الخلافات معها؛ فقد كانت تعبر عن تيارات أصيلة في المجتمع، وكان ذلك بالتأكيد وضعًا تعيسًا لجماعة الإخوان ليس فقط بسبب السجون وإنما أيضًا لأن الجماعة واصلت تحجرها ومحافظتها

حتى كشف برنامجها المقترح عن دولة دينية صافية تكون الكلمة الأخيرة فيها للفقهاء وتحركها جماعة شمولية الأيديولوجية. وكان الضرر الأكبر واقعًا على المجتمع كله الذي بدت له الديمقراطية س رابًا مستمرًّا حتى باتت كل انتخابات نوعًا من ممارسة العبث؛ فلا الدولة تستطيع إقناع أحد بنزاهتها، ولا الإخوان يستطيعون إقناع أحد أنهم يريدون العمل من خلال الأوضاع الشرعية حيث الخطاب السياسي والبرنامج غير المعلن يصب في دولة مختلفة تقع في مكان ما بين الدولة الإيرانية والدولة الأفغانية الطالبانية.

انتخابات المحليات 2008 تكشف هذه المعضلة، وسوف تدفع مصر كلها ثمن ما يجري فيها، لأنه بغض النظر عمن ينجح ومن يخس ر، فإن جراح المعركة سوف تكون من العمق بحيث تأخذ من صحة الجسد السياسي المصري كله. وللحق فقد كان بمقدور الجميع انتهاز الفرصة للانتقال لما هو أفضل، وليس سرًّا على الدولة أن دخول الإخوان إلى الانتخابات -رغم كل الحواجز- لم يكن بهدف الفوز بقدر ما هو لاستغلال المعركة السياسية التي تنزع الشرعية عن النظام وطبيعة الحكم. وكان بمقدور الحزب الوطني الديمقراطي أن يستغل الفرصة بالقدر نفسه بحيث يخوض معركة سياسية أيضًا تدفع الإخوان في اتجاه القبول بالدولة المدنية ليس على الطريقة الإخوانية ولكن كما استقرت في التقاليد المصرية. وربما كان تخلي الإخوان – كما جاء في التقارير المختلفة- عن شعار «الإسلام هو الحل» أولى الخطوات على الطريق؛ وربما كان حديثهم عن محاربة الفساد جادًّا فيكون هناك سباق حول ما الذي يعنيه ذلك على وجه التحديد في إطار القوانين والمؤسسات القائمة. فإذا كان للعلاقات الدولية ضروراتها ومتطلباتها التي جعلت الحوار مع حماس ممكنًا، فإن للسياسة الداخلية ضروراتها ومتطلباتها التي تجعل التعامل – وليس الحوار بالضرورة- مع الإخوان مختلفًا عما كان عليه الأمر في السابق. وإذا كان هذا مطلوبًا من الحزب الوطني الديمقراطي فربما آن الأوان للإخوان أن يعلنوا عن برنامجهم الذي طالت فترة دراسته عن كل الأحزاب في التاريخ، فربما يكون فيه التزام حق بدولة مدنية حقة!

النقاش داخل الإخوان المسلمين!

أجمل ما في المجتمعات الديمقراطية هي قدرتها على مناقشة مشاكلها وقضاياها، وأروع ما في المجتمعات الليبرالية أن القوى السياسية المختلفة لا تتحاور مع الآخرين في العلن فقط بل إنها تتحاور مع نفسها أيضًا على نفس المساحة، فلا يوجد في هذه المجتمعات أو تلك ما يقبل الغموض ولا الكلمات والتعبيرات المبهمة، ولا للضحك على الذات أو اللعب على بهلوانيات سياسية تحاول ربط ما لا يربط، وتركيب ما ليس قابلاً للتركيب. ولذلك ورغم خلافي الشديد مع ما جاء في برنامج جماعة الإخوان المسلمين فقد كنت من أشد المرحبين بصدوره ليس لما فيه، وإنما لما فتحه داخل الجماعة وداخل المجتمع السياسي من نقاش وحوارات كان بعضها جادًّا، وبعضها لم يكن جادًّا بالمرة.

ومن هذه النقاشات غير الجادة تلك الحال من الاندفاع من قبل أعضاء مرموقين في الجماعة للحديث عن «أزمة الصياغة» أو «سوء التعبير»، فما حصلنا عليه حتى الآن هو برنامج بالغ الوضوح لإقامة دولة دينية في مصر تعيد صياغة الإنسان وإعادة تركيبه، ويحكمها ويشرع لها رجال الدين في الأمور قطعية الثبوت والدلالة، ولها وظائف دينية تمنع المرأة والأقباط من تولي «الولاية العامة» في مقدمتها قرارات الحرب والسلام، وتقوم على السيطرة الاقتصادية على رقاب المجتمع كله، والسيطرة الاجتماعية من خلال إقامة الحدود.

كل ذلك لم يكن فيه لبس في الفهم، ولا مشكلة في الصياغة، ولا سوء في التعبير، ولا غموض في القصد، ومن حق الإخوان كما كان حق غيرهم مراجعة كل ذلك وتغييره كما يليق بالأحزاب السياسية المحترمة حيث لا عيب ولا مشكلة في الرجوع إلى الحق الذي هو فضيلة في كل الأوقات. وسوف يفيد الإخوان كثيرًا، كما يفيد المجتمع، وجود حوار مفتوح حول ما تريده الجماعة لأنها -أردنا أو لم نرد- هي القطب الآخر للسياسة المصرية مقابل الحزب الوطني الديمقراطي. وعندما تحصل جماعة ما على هذه المكانة فإنها لا بد أن تخضع

هي الأخرى لنفس الدرجة من التقييم والفحص والرفض والقبول التي يتعرض لها الطرف الآخر وعندها فإن الحياة السياسية المصرية سوف تستقيم. وبالتأكيد فإن ظهور البرنامج كان نوبة استيقاظ لجماعات منا كانت على وشك الوقوع في خطأ تاريخي عندما دفعتها أخطاء وخطايا المؤسسة القائمة، وأحيانًا طغيانها، إلى الوقوع في فخ المؤسسة المعارضة حتى ولو كانت ستقود البلاد إلى التهلكة أو تفرض عليها نظاما سياسيا فاشيًّا.

ولكن للأمانة؛ فإن جزءًا من الحوار الذي جرى داخل الجماعة كان جادًّا تمامًا بينما انطبق عدم الجدية على آخرين خارجها؛ وعندما نسب إلى الدكتور عصام العريان قوله إن الجماعة سوف تعترف بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة معها حال وصولها إلى السلطة قامت الدنيا ولم تقعد، وهوجم الرجل بقسوة وضراوة دون اعتبار لدوره السياسي بالغ الاستقامة، ووصل الأمر إلى داخل الجماعة نفسها حينما قام المرشد العام بالتأكيد على موقف الجماعة من رفض الاعتراف بإسرائيل حتى إنه لم يذكر اسمها قط في البرنامج، واعتبرها تهديدًا أساسيًّا للأمن القومي المصري لا ينتهي إلا بدعم القضية الفلسطينية حتى تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين التاريخية؛ أي بعد تدمير دولة إسرائيل والقضاء عليها.

وفي الحقيقة فإن الموضوع كله كان زوبعة في فنجان، وكان ممكنًا أن يقضي فيه تأمل تاريخ الدكتور عصام العريان، والتمعن في آرائه، وهو ما ظهر فورًا في المقال الذي كتبه تحت عنوان «الإخوان المسلمون والعدو الصهيوني». فبحكم معرفة رجلنا بالمعنى الحقيقي للدولة المدنية، والتي مازلت أعتقد أنها جزء من معتقداته الأساسية، فإنه تبنى موقفًا يقوم على عرض الاتفاقيات والموقف من إسرائيل على البرلمان والمؤسسات الأخرى التي سوف يكون للإخوان فيها الأغلبية بالطبع، ومن ثم يكون الإلغاء مرتديًا ثياب الشرعية، وفي الوقت نفسه يعطي وقتًا للإخوان حتى يتمكنوا من السلطة أمام المجتمع الدولي. هذا النوع من الحكمة السياسية ربما لن يرضي بعضًا من الإخوان،

وبعضًا من الجماعات القومية والراديكالية بشكل عام والتي تريد استئناف الصراع مع إسرائيل في التو واللحظة، ولكنها من ناحية أخرى أقصى ما يستطيع فعله الجناح «المعتدل» من الجماعة؛ وهو أن يفعل ما يريده الراديكاليون ولكن من خلال أساليب ش رعية تعرف تمامًا التفرقة بين الاستراتيجية التي يتفق عليها جميع الإخوان، والتكتيك الذي يعرف الفارق بين الانتحار الفوري أو المناورة من أجل الاستمرار في الحكم.

ولكن أيًّا كانت المفارقات بين الراديكاليين والمعتدلين في الإخوان، وما بين أنصار الصراحة وجماعة الغموض والمناورة والصياغات الفضفاضة، فإن المجتمع المصري استفاد تمامًا من الواقعة والحوار والمناظرة حتى عندما وصلت إلى مستويات عالية من الخشونة إزاء رجل كان قد دفع توًّا ثمنًا غاليًا لمواقفه العامة. فقد أصبح أمام الشعب المصري خيار واضح فيما يتعلق بالأمن القومي المصري والعلاقة مع إسرائيل في المستقبل؛ فهناك موقف الحزب الوطني الديمقراطي القائم على السلام مع إسرائيل مع السعي بأساليب سياسية ودبلوماسية إلى تطوير عملية السلام لكي يتم تحرير الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية؛ وهناك موقف جماعة الإخوان المسلمين القائم على وضع نهاية للسلام مع إسرائيل، فورًا أو بعد اتخاذ الإجراءات التشريعية المناسبة، ثم العمل على إقامة الدولة الفلسطينية على أرض كل فلسطين التاريخية، وهو ما يعني العودة مرة أخرى إلى وضع الصراع والحرب مع إس رائيل.

هذا الاختيار السياسي لم يكن أبدًا بمثل هذا الوضوح أمام الشعب المصري، ولا كان واقعًا بين قوى سياسية محددة لها أعضاء في البرلمان، ولها جماهير في الشارع، ولها كوادر في أجهزة الإعلام المحلية والعربية. وهو اختيار لم يكن ممكنًا توافره لولا أن أعلن الإخوان برنامجهم، ولولا ما جرى حوله من نقاش وحوار ومناظرة، وبقي أن ننتظر حتى تنتهي فترة المراجعة بالنسبة لجماعة الإخوان فبعدها سوف يتبين تمامًا الفارق بين الخيط الأسود والخيط الأبيض

ساعة الفجر ليس فقط في قضية السلام أو الحرب وإنما في كل الموضوعات الأخرى!

فرصة الإخوان التي ضاعت!

الإخــوان المسـلمون فـي مصـر جماعـة تشـكل بـامتياز معضـلة سـياسية لكـل المصريين، لأنها موجودة في الشارع والبرلمان بشكل وحجم يصعب تجاهله، ولكنها من جانب آخر في معظم الأوقات جماعة محظورة في العهود الملكية والجمهورية لثلاثة أسباب: أولها لأن الجماعة لا تؤمن بالدولة المصرية الحديثة التي خرجت إلى الوجود مع تصريح 28 فبراير 1922 وجسدها دستور 1923 وما تلاه من دساتير، وتفضل عليها مشروعًا آخر لدولة خلافة إسلامية لا يزيد كل ما سبقها عن كونه مرحلة من مراحل التطور والتمكين. وثانيها أن الجماعة لديها القليل من الاعتقاد في فكرة الدولة بقوانينها ودساتيرها وقواعدها بشكل عام وتفضل عليها دائمًا تعبير «الأمة» الممتدة من سواحل المحيط الهادي في إندونيسيا إلى سواحل المحيط الأطلنطي في المغرب العربي، ولا تراها إلا في إطار «الأمة» الجامعة التي لا تعرف قضية ولا معضلة في أن يتولى أيٌّ منها بالعصبية أو بالمنعة مقاليد الأمر بين المسلمين. وضمن هذا الإطار لا تزيد مصر عن كونها محض نقطة في بحر- أو محيط- من الشعوب والجماعات والدول. وثالثـها أن الجماعـة مـن منطلقـات «إسـلامية» و«دينيـة» تراهـا وتعتبرهـا فـي النـهاية «مرجعيـة» سـياسية تتجـاوز الدسـتور وتعلـو عليـه، تقـف مـن المـرأة والأقليات غير الإسلامية موقفًا تمييزيًا بدعوى حمايتها تارة، أو عدم تحميلها بما لا تطيق أحيانًا أخرى، ولكنها في كل الأحوال تقوم على التمييز والتفريق بين الجماعات والطوائف على أساس من الدين والمذهب.

مثل هذه الأسباب الثلاثة لحظر الإخوان لا تظهر أبدا بمثل هذا الوضوح في فكر الإخوان، ويحتاج الأمر لقدر غير قليل من التنقيب والمساءلة لكي تظهر الحقيقة في عبارات صريحة تفرض الجزية على المسيحيين أو تجعل من مصر كلها «طزًّا» كبيرًا. ولـذلك لـم يكـن مـدهشًا أن يـدخل الإخـوان فـي مواجـهات سـياسية وأمنيـة مع كافة العصور والعهود، لأنه ليس معقولاً أن تعطي دولة الأمان والحرية السياسية لجماعة «سياسية» لا تؤمن بوجودها وشرعية أصلها

من الجذور. ومع ذلك فقد طرح فوزهم في الانتخابات الأخيرة هذه المعضلة من جديد، وكان هناك من داخل الإخوان من حاول حله عن طريق الحديث الكثير عن الدولة المدنية، والمساواة في الحقوق والواجبات على أساس من «المواطنة». ورغم أن برنامج الإخوان الذي طرح في أغسطس 2007 شكل نكسة كبرى في هذا الاتجاه، إلا أن «عقلاء» الجماعة سرعان ما تنصلوا منه باعتباره محض أفكار مطروحة للبحث وجاءت من جناح محافظ لا يعرف كثيرًا عن العالم المعاصر.

أزمة غزة 2008-2009 كانت فرصة كبيرة للجماعة لكي تعمل كحركة سياسية «مشروعة» بالمعنى العملي للكلمة حينما تلتف حول القيادة السياسية ساعة أزمة خارجية صعبة. ولم يكن مقصودًا من ذلك أن تؤيد سياسات الحكومة لأن معنى ذلك أن تتخلى عن واجباتها في المعارضة، ولكن الاعتراض على سياسات الحكومة أمر وإثارة الرأي العام ودعوته للخروج والتظاهر في لحظة دعت فيها زعامات أجنبية إلى نفس الهدف أمر آخر. وجاء الوقوف الكامل مع إيران وزعامات حزب الله وسوريا وحماس في كل ما تدعيه أمرًا مدهشًا من جماعة سياسية مصرية كان عليها في كل الأحوال أن تنظر بكل الجدية لما تقوم به السلطات المصرية سواء اتفقت معها أو اختلفت بعد ذلك. وحتى عندما جرت عمليات التظاهر والهجوم على السفارات المصرية – وهي في هذه الحالة تمثل مصر كلها- لم يصدر عن الجماعة بيان استنكار واحد؛ أو عندما جرت هجمات على قوات الأمن المصرية على الحدود مع غزة تبنت الجماعة فورًا رواية حماس وبدا أن الاعتداء على المصريين لا يخص الجماعة في كثير أو قليل.

كل ذلك يعود بنا إلى أول الدائرة كلها وهي أن الفرصة التي سنحت للإخوان لإظهار موقف مختلف من «الدولة» – وليس الحكومة أو النظام السياسي- المصرية، قد ضاعت. أما من الناحية السياسية البحتة حيث يكون الاختلاف والاتفاق ممكنًا فإن الجماعة لم يكن لديها لا الحصافة ولا الشجاعة لكي تضع

الحركة السياسية خلال الأزمة في إطارها الإقليمي بحيث تقارن بين دولة مصر التي كانت تفعل كل شيء من أول الإغاثة وحتى السياسة العملية، ودول أخرى لم يكن لديها أكثر من الكلام والبيانات وزعيق الفضائيات. وحسبنا الله وهو نعم الوكيل.

الرد على الدكتور عصام العريان!

نشرت مقالاً في صحيفة «المصري اليوم» الغراء في 25 يناير 2009 تحت عنوان «فرصة الإخوان التي ضاعت!» وطرحت فيه أن الإخوان قد ضيعوا فرصة كبيرة خلال أزمة غزة 2008-2009 لكي يكونوا جماعة سياسية شرعية مثلهم مثل جماعات وأحزاب أخرى معارضة بدلاً من حالتهم الحالية «المحظورة». ودون إعادة نشر للمقال مرة أخرى فإن جوهره كان أن الإخوان تصادموا مع كل النظم السياسية المصرية بلا استثناء، في العهود الملكية والجمهورية على السواء، وذلك لأن صدامهم لم يكن مع نظام الحكم وإنما مع الدولة المصرية الحديثة ذاتها، ونزعتهم إلى إضفاء صفة دينية عليها، وموقفهم المتعثر من قضية «المواطنة» والمساواة بين أبناء الوطن بمن فيهم النساء والمسيحيون.

كان ذلك هو ما كتبته، وفي اليوم الثانى بعد النشر جاءني فاكس من الدكتور عصام العريان ردًّا على ما كتبت، و«استمرارا للود ما بقى العتاب»، و«للتواصل حول قضايا الوطن العزيز الذي ننتمي إليه جميعًا». ولما كانت قضية موقف الإخوان من الدولة بالغة الأهمية فإن نشر هذا الرد، والتعليق عليه، من الأهمية بمكان. وليس سرًّا على أحد أنني اتخذت موقفًا منذ وقت طويل قوامه أن صلاح مصر لن يتحقق ما لم يتخلص الحزب الوطني من تراث الاتحاد الاشتراكي، والإخوان من فكرة الدولة الدينية، ويعرف الليبراليون الطريق إلى صلة فعالة مع المواطنين. وقد حاولت ذلك بطرق شتى، كان من بينها فيما يخص الإخوان دفعهم إلى حديث محدد من القضايا المختلفة، ودعوتهم إلى حوارات داخلية يضعون فيها النقاط على الحروف، وأخيرًا دعوتهم للتمييز ما بين المعارضة والولاء للدولة المصرية التي تمثل الوعاء الأساسي الذي يضم جميع الأحزاب والجماعات والقوى السياسية بشكل عام. وللأسف فإن خطاب الدكتور عصام العريان لم يشف غليلي، ولم يغير من الموقف الذي اتخذته مسبقًا من حيث إن الإخوان قد أضاعوا فرصة سنحت لأن ما ذكره ظل على

نفس الطريقة «الإخوانية» في تجنب الموضوعات التي تحدثت عنها في المقال، وحتى ما جاء من عموم الحديث جاء مؤكدًا لما ذكرته من قبل.

والفقرة الأولى من الخطاب جاء فيها: «الإخوان اعترفوا بالدولة الوطنية الحديثة ولم ينكروها أبدًا أو يتنكروا لها، والأدلة على ذلك كثيرة، وقد قدم المؤسس الإمام البنا رحمه الله حلاً عبقريًا للولاءات المتعددة التي ينتمي إليها المصري بدءا من أسرته الصغيرة إلى عائلته إلى عشيرته إلى وطنه الخاص إلى وطنه العربي إلى الوطن الإسلامي وحتى يصل إلى الوطن العالمي الإنساني الذي يشارك بقية البشر فيه ...». ولم يكن الدكتور عصام العريان يحتاج إلى كتابات وحكمة الإمام لكي يطرح فكرة الولاءات المتعددة للإنسان، لأن ذلك من الأمور المستقرة في الفكر الاجتماعي، ولكن ذلك أمر والولاء والاعتراف بالدولة الحديثة أمر آخر، فهي التي يدفع لها الإنسان الضرائب، وهي التي يقبل التجنيد في جيشها، وهي التي يقاتل تحت علمها، وهي التي يمثلها في المحافل الدولية، وهي التي يشجع فريقها في كرة القدم، وهي التي يحتفل بعيد استقلالها. وقد سبق في موقع آخر أن سألت الدكتور عصام العريان عن عيد استقلال وميلاد الدولة المصرية الذي يحتفل به الإخوان فكانت إجابته أن مصر لم تستقل بعد، وكان المفهوم من سياق الحديث أن الدولة المصرية لن توجد إلا عندما تكون دولة «إسلامية» على الطريقة الإخوانية. والتسجيل التلفزيوني موجود ومذاع على الكافة؛ ولا أدري بعد ذلك كيف يقول صاحبنا إن الإخوان اعترفوا بالدولة الوطنية الحديثة ولم ينكروها أو يتنكروا لها أبدًا، خاصة بعد وصف «طز» التي وصفها بها المرشد العام. ولكن القضية الهامة المطروحة هنا هي موقف الإخوان حال تعارض الولاءات، وهو الأمر الشائع في العلاقات الدولية حول قضايا كثيرة، وخلال الأزمة الأخيرة تعددت المواقف والولاءات بين مصر والدول العربية وحركة حماس وإسرائيل، وكان خيار الإخوان هو الوقوف إلى جانب عناصر في حركة حماس باعتماد القصة التي يطرحونها، والدفع بالمظاهرات المضادة للسلطات المصرية سواء في داخل مصر أو في خارجها، والضغط على مصر لكي تنفذ ما تطلبه منها حماس حتى

ولو عرض ذلك الأمن المصري للخطر، وأكثر من ذلك أن الإخوان هاجموا موقف الدولة المصرية المتوازن متهمين إياها بالتواطؤ مع العدو الإسرائيلي وهي التي كانت شريان الحياة للفلسطينيين وطريقهم إلى الخلاص من الكارثة التي وصلوا إليها. وبالطبع كان من حق الإخوان معارضة السياسة المصرية في الأزمة باعتبارهم جماعة معارضة كما فعلوا في البرلمان، ولكن ذلك أمر، والخروج إلى الشارع للضغط من أجل سياسات بعينها كان أمرًا آخر، خاصة أنه كان مصاحبًا بسياسة مماثلة من أطراف دولية أخرى، قامت بمهاجمة السفارات المصرية الممثلة لدولة مصر وليس للحزب الحاكم، وقامت بمهاجمة جنود مصريين على الحدود. كان ذلك هو المحك الحقيقي عندما تعارضت الولاءات، فلا استنكر الإخوان المظاهرات الخارجية، ولا الهجوم على السفارات، ولا دعوة حسن نصر الله جماهير المصريين إلى الثورة، والجيش المصري إلى التمرد، ورددوا القصص والأكاذيب على مصر في الفضائيات التلفزيونية المختلفة، ولم يعطوا الرواية المصرية حول معبر رفح حقها واحترامها من النواحي القانونية والسياسية.

الفقرة الثانية من خطاب الدكتور عصام العريان جاء فيها: «وحدة العالم الإسلامي لا يسعى إليها الإخوان فقط بل يسعى إليها أطراف متعددة، وما منظمة المؤتمر الإسلامي إلا تجسيد لكتابات فقيه عظيم هو د. السنهوري في رسالته للدكتوراه حول عصبة أمم إسلامية، وهو لم يكن يومًا من الإخوان المسلمين». ولعل الحديث عن السنهوري وفكره فيه ما يدعو إلى السعادة، وربما يصير ذلك نوعًا من التقاليد الإخوانية، ولكن ذلك ليس ما كنا نتحدث عنه، فحتى جمال عبد الناصر تحدث عن «الدائرة الإسلامية» بجوار الدائرتين العربية والإفريقية، ما نتحدث عنه كان أمرين: فكرة الإخوان عن الخلافة الإسلامية، وهذه لا علاقة لها من قريب أو بعيد من أشكال مختلفة من التعاون بين مجموعة من الدول التي حدث أنها إسلامية. وكانت فكرة السنهوري، ومن قبله ومن بعده مفكرون غربيون وعرب كثر، أن تتنازل الدول عن جزء من سيادتها لسلطة عليا تقوم بتعظيم المكاسب والمصالح فيما بينها. ولكن

الإخوان عندما قاموا، واستمروا، كانوا يتحدثون عن تنازل كلي للسيادة لخليفة يكون له السلطة الدينية والمدنية على هموم المسلمين. وفي برنامج الإخوان التفصيلي الوحيد، والذي لا يزال تحت النظر، فإن قرارات الدولة هي قرارات «شرعية» ليس بالمعنى السياسي وإنما بالمعنى الديني. وكان حديث المرشد العام عن قبوله أن يحكم مصر واحد من خارجها، تجسيدا لهذه الصورة، فالتنازل هنا لن يتم لسلطة مثل الهيئة الأوروبية، أو البرلمان الأوروبي، وإنما لمسلم ما من بلد ما. فما أبعد الشقة بين الدولة الإسلامية الإخوانية، والجماعة التكاملية الأوروبية أو الآسيوية، وفي تلك الأخيرة- بالمناسبة- توجد إندونيسيا وماليزيا وبوروني- وهي دول إسلامية كانت على استعداد للتنازل عن بعض من سادتها لقيادة ليست إسلامية على وجه الإطلاق، وإنما هي أطر مؤسسية تعزز التعاون والترابط، والمصالح المشتركة. ويا عزيزي الدكتور عصام العريان هذه قصة، وتلك قصة أخرى، وموعدي معكم الأسبوع القادم لمناقشة الفقرات الست الباقية!

الرد على عصام العريان مرة أخرى!

حتى تكون الأمور متصلة بالنسبة للقارئ فإن هذا المقال هو الثاني الذي أرد به على رسالة أرسلها الدكتور عصام العريان بالفاكس تعليقًا على مقال نشرته في صحيفة «المصري اليوم» الغراء تحت عنوان «فرصة الإخوان التي ضاعت!» والذي طرحت فيه أن الإخوان كان لديهم فرصة خلال أزمة غزة الأخيرة لكي يدخلوا إلى دائرة الشر عية السياسية من خلال التواؤم مع الدولة المصرية اتفاقًا واختلافًا، ولكن الإخوان على العكس اختاروا طريقًا آخر للتواؤم مع قوى أخرى في المنطقة على أسس مذهبية. وأرجعت هذا الموقف الإخواني إلى موقف الإخوان الرافض للدولة المصرية الحديثة، وانجرارهم وراء فكرة «الأمة»، والروابط «المذهبية» وإعلائها على المصالح المصرية. وقد تفضل الدكتور عصام العريان بالرد والتعليق على هذا المقال في رسالة من ثماني فقرات كانت الأولى منها تؤكد على اعتراف الإخوان بالدولة الوطنية الحديثة، والثانية أن وحدة العالم الإسلامي هي هدف لا يسعى له الإخوان فقط ولكن قوى أخرى كثيرة. وفي مقال الأسبوع الماضي بدأت بالرد على كلتا الفقرتين لكي يكون هناك حوار حول المضمون والتفاصيل، فربما كان في الأمر منفعة للإخوان والوطن وكل القوى السياسية في البلاد.

والفقرة الثالثة من خطاب الدكتور عصام العريان جاء فيها ما يلي: «مصر في نظر الإخوان هي قائدة وزعيمة العالم العربي وشريك أساسي في قيادة العالم الإسلامي، وينتظر منها الجميع في لحظات الأزمات أن تتقدم للريادة والقيادة، وعليها تبعًا لذلك تبعات والتزامات مثل كل الدول التي يضعها تاريخها وموقعها الجغرافي وإمكاناتها في موقع الريادة في أي قارات الدنيا». هنا يتلاقى الدكتور عصام العريان مع التوجهات القومية والناصرية في البلاد التي ترى أن لمصر دورًا إقليميًّا فرض عليها - أو قدر لها- بحكم التاريخ والجغرافيا؛ بل والأكثر من ذلك فإنه يتلاقى مع الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرى أن هناك «قدرًا» على مصر لممارسة أدوار بعينها في الإقليم. وفي كل هذه الأحوال، فإن

فكـرة القيـادة تفتـرض أولاً اسـتقلال القرار السياسي فـي تقدير الموقف المصاحب لأزمة بعينها؛ وثانيًا موازنة أمور كثيرة إقليمية ودولية تليق بالدولة «القائـد» في إقليم بعينه لأنه القيادة، والدور، وهي تكاليف وأعباء، وليست نزهـات عنترية يمكـن البدء والانتهاء منها ببيانات وتصريحات على قناة الجزيـرة؛ وثـالثًا الحركـة المحسوبة بحيث لا تتعدى قدرات دولة وصل عدد سكانها إلى 80 مليون نسمة، ولهم، وعليهم، من الأعباء والأحمال ما يستحق المراعاة، ويطلب الحكمة، والبعد تمامًا عن موارد التهلكة.

ومن هذه المنطلقات كان دور مصر «الإقليمي» خلال الأزمة الجديدة من أول تحذير «الإخوة» في حماس من إنهاء التهدئة، واستعداد مصر للسعي من أجل تجديدها، أو إبقائها واقعيًا حتى ولو ألغتها حماس رسميًّا كنوع من الضغط على إسرائيل، ولكن حماس لم تفعل لا هذا ولا ذاك استجابة لنصيحة «الدولة الإقليمية» القائدة؛ وإنما على العكس من ذلك ألغت الهدنة وأطلقت 60 صاروخًا اعتقـادًا منها أن ذلك سـوف يقـود إلـى حـرب لـن تزيد على ثلاثة أيام وفقًا لتقديرات السيد خالد مشعل. المدهش مع ذلك هو أنه حتى قبل قرار إلغاء الـهدنة بـدأت حملـة دعائيـة وسياسية كبـرى بـدأت مـن مـهاجمة «الجماهير» الإيرانيـة للسـفارة المصرية فـي طهران، وبشكل منظم بـدأت نفس الهجمات بنفس الشـعارات والأعـلام واللافتات في دمشق وبيروت وصنعاء وعواصم أخرى، وكلها بحجة إغلاق مصر لمعبر رفح. والغريب في الأمر أنه طوال الشهور السـابقة، ومنـذ إعـلان الـهدنة فـي يونـيو، وأثنـاء كـل المفاوضـات الخاصـة بالمصالحة بين فتح وحماس التي تقوم بها مصر بسبب دورها «الإقليمي» كانت حماس تعرف جيدًا الموقف المصري والقيود الدولية والإقليمية الواقعة عليها فيما يخص المعبر. وبشكل أو بآخر، وفي تحد للمواقف الإسرائيلية في أوقات كثيرة، وبالتعاون مع إسرائيل في أوقات أخرى، حافظت مصر على حركة هذا المعبـر بحيث يقدم مـا لـم يكن مصرحًا له بتقديمه من خلال توفير الغذاء والدواء. ولكن حماس من جانبها لم تتوقف عن الهجوم على مصر، ونظمت اجتياحًا للأراضي المصرية، ولم تحضر اتفاق المصالحة مع فتح، وبدأت معركة

أساءت حساباتها وتوقيتاتها حيث جرت كلها في وقت لم يكن الانقسام الفلسطيني بأسوأ مما هو عليه، وسارت الأمور كما سارت وعرفها الجميع بعد ذلك. وأثناء ذلك كله كانت مصر هي الدولة «الفاعلة» الوحيدة من حيث السعي لوقف إطلاق النار، وتقديم العون للفلسطينيين، وإصدار قرار من مجلس الأمن، وتنفيذه، ووقف إطلاق النار، والتحضير لإعمار غزة، بينما كان موقف بقية العرب والمسلمين هو التظاهر وإصدار البيانات ضد مصر.

فماذا كان موقف الإخوان في مصر؟ كان أمام الإخوان القدرة على التصرف بطريقة مسئولة من خلال ممثليهم في البرلمان، ومن خلال الصحافة والإعلام المستقل والخاص الذي كان متوافرًا أمامهم بكثرة، كما كان أمامهم التعاون مع منظمات كثيرة للمجتمع المدني لغوث الإخوة في فلسطين، وكان أمامهم النظر بعدل وواقعية لموقف الدولة المصرية من الأزمة كلها فترى صوابًا أحيانًا وعوارًا أحيانًا أخرى. ولكن الإخوان لم يتصرفوا كجماعة سياسية مصرية، وإنما تصرفوا كنوع من الميليشيات السياسية، ووقفوا مع حماس أثناء الاجتياح لسيناء، وتظاهروا كما تظاهر الآخرون، ولم يصدر منهم بيان واحد يدين لا الاعتداء على السفارات المصرية ولا على قوات الأمن المصرية عند الحدود، وتبنوا بشكل كامل منطق حماس كما جاء في بياناتها ومعها بيانات سوريا وإيران وحزب الله الذي كان يطلب من المصريين الثورة، ومن الجيش المصري التمرد. وببساطة لم يعرف الإخوان التمييز ما بين الدولة المصرية، والحكومة المصرية، وبينما كانت الأولى لها أصولها في رفض الدولة المصرية الحديثة، ومن ثم فلا مشكلة في الاعتداء عليها مادام الاعتداء بالقول أو بالفعل جاء من قبل قوى «إسلامية» حصلت على البركات الإلهية، أما في الثانية فلم يكن لدى الإخوان قدرة على تقدير السياسات والخيارات المختلفة وأثمانها وتكلفتها حربًا وسلامًا، وما اقترحه الإخوان ساعتها كان من وحي اللحظة، وتعبيرًا عن حماسة لا حسابات دقيقة تتطلبها حياة الشعوب ومصير الأمم.

وباختصار كان موقف الإخوان من «الدور الإقليمي» لمصر هو أن تتبع مصر

مواقف حماس وحزب الله وسوريا وإيران، لا أن يتبع هؤلاء مصر ويسيروا وراءها باعتبارها الدولة التي حررت أراضيها، أو هي الدولة التي يراها الإخوان، أو الدكتور عصام العريان على الأقل، دولة زعيمة وشريكًا أساسيًّا في قيادة العالم الإسلامي. وكان من الممكن أن يكون ذلك كذلك لو أن الإخوان والدكتور عصام العريان استخدموا المعايير نفسها للحكم على دور الدول الإسلامية القائدة الأخرى، والقوى الإسلامية التي كانت ولا تزال تدعي أنها على طريق الممانعة والمقاومة تسير. فلم نجد نداءً واحدًا من الإخوان يطلب من طهران توجيه صواريخها طويلة المدى إلى إسرائيل أثناء المعركة، ولا طلب من سوريا أو حزب الله فتح جبهة ثانية للقتال وهم المحتلة أراضيهم وآن أوان تحريرها، ولم يطلب من تركيا قطع علاقاتها مع إسرائيل، ولا وقف إمدادها بقطع غيار الطائرات المقاتلة.

كان الإخوان يطلبون من مصر وحدها أن تفعل كل شيء، هي التي تفتح، وهي التي تواجه، وهي التي توفر الظروف الموضوعية لحرب جديدة مع إسرائيل لم يتقدم 88 نائبًا من نواب الإخوان بطلب في مجلس الشعب من أجل تمويلها بفرض ضرائب وأعباء جديدة، ولا طلبوا إغلاق خطط التنمية القائمة وتحويلها لشراء السلاح أو تصنيعه. وهكذا صار الدور الإقليمي، والزعامة المصرية هو أن تسير مصر على طريق التهلكة، مصاحبة بمظاهرات تأييد ضخمة تطالب بوقف إطلاق النار، وإدانة العدو البربري والهمجي، وكأننا نكتشف لأول مرة أن العدو قد صار بربريًّا وهمجيًّا.

فهل هذا هو ما يريده الإخوان لمصر، أم أن المسألة في أصولها هي أن الإخوان لا يجدون هناك مشكلة على الإطلاق في تدمير الدولة المصرية، لأنها ليس فقط تستحق التدمير، وإنما لأنها مجرد لبنة وحجر في بناء ضخم وهائل يضم العالم الإسلامي كله؟ وموعدنا الأسبوع القادم مع الفقرة الرابعة من خطاب الدكتور عصام العريان!.

الرد على عصام العريان مرة ثالثة!

الغرض الأساسي من هذه السلسلة من المقالات هو الحوار مع «الإخوان المسلمين» فكرًا بفكر وسياسة بسياسة، فلا يوجد ما يفسد حوارًا بين قوى سياسية قدر اعتبار هذا الحوار عملية أمنية أو تفاوضية هدفها التأثير في توازنات القوى داخل البلاد حتى تسود فكرة على أخرى. فما جرى في بلاد أخرى من أجل التقدم لم يحدث ما لم تتوافق أفكار القوى السياسية المختلفة على كلمة سواء تعرف الحدود، وتوضح القيود، وتحدد مناطق الانطلاق، وتشرح الأهداف حتى لا يصير هناك جنوح أو خروج عن الأغراض والأهداف الأساسية للدولة الوطنية. فالحقيقة أنه لا يوجد نطاق أو مجال آخر للحوار سوى الدولة الوطنية بحدودها ورموزها التي تشكلت في الدولة المصرية منذ عام 1922 بعد انتهاء السلطة الشرعية للخلافة العثمانية على مصر، وظهور الدولة المصرية ككيان سياسي فريد له مسئوليات وعليه واجبات على الساحة العالمية.

والحقيقة أن الدكتور عصام العريان قد أعطاني فرصة كبيرة لهذا الحوار عندما قام بإرسال خطاب من ثماني فقرات ردًّا على مقال نشرته في «المصري اليوم» الغراء تحت عنوان «فرصة الإخوان التي ضاعت!» والتي علقت فيها على سلوك الإخوان خلال أزمة غزة الأخيرة والتي تصرف فيها الإخوان ليس باعتبارهم جماعة معارضة في «الدولة المصرية» وإنما باعتبارهم جماعة فوق الدولة المصرية التي باتت لا تزيد عن كونها جزءًا من تفصيلات أمة إسلامية ممتدة. وكان خطاب الدكتور العريان مناسبًا جدًّا للحوار لأنه من ناحية بالغ الوضوح، ومن ناحية أخرى لأنه يعبر عن حجج وآراء ذائعة داخل جماعة الإخوان، ومن ناحية ثالثة فإن الخطاب فيه من الجدية والموضوعية ما يجعلها بجدية واهتمام مقابلين.

وقد ناقشت الفقرات الثلاث الأولى من الخطاب، وفي الفقرة الرابعة جاء ما يلي: «مفهوم الدولة بالمعنى الحديث لم تسبق إليه أوروبا بقومياتها المتعددة

المتحاربة طوال قرنين بل سبق إليه المسلمون عندما حولوا العرب من قبائل متنافرة متحاربة إلى دولة تجسد آمال أمة ويعيش فيها كل مواطنيها- مسلمين وأهل كتاب وكافرين ومشركين وغيرهم -وفق حقوق متساوية وواجبات والتزامات محددة، ولترجع إلى شروح كثيرة للوثيقة الأساسية أو الدستور الذي عقده محمد ﷺ مع اليهود والمشركين وغيرهم في المدينة المنورة التي كانت أقدم عاصمة لدولة منظمة يعرفها العرب بعد انهيار دولة سبأ في اليمن ودولة حمورابى في العراق والدولة الفرعونية في مصر إن حسبناها على العرب».

هذه الفقرة بالغة الأهمية لأنها تتحدث عن الدولة بالمعنى «الحديث»، ومن ثم فإن لها صلة بالفقرة الأولى التي قال فيها الدكتور العريان إن الإخوان اعترفوا بالدولة «الوطنية الحديثة» وعلقنا عليه في المقال الأول؛ لأن ذلك يحدد نقطة الخلاف الأساسية مع صاحبنا العزيز. فكما هو واضح من الفقرة أن المنطقة والعالم عرفا ظاهرة الدولة قبل الإسلام بوقت طويل، ولم تكن هناك دولة سبأ وحدها، بل كانت دولة حمورابي، والدولة الفرعونية التي استمرت قرابة ثلاثة آلاف عام، كما عرف العالم الدولة الرومانية، وأشكالاً مختلفة من الدول والإمارات والإمبراطوريات وكان لكل منها قوانين وحضارة وعاصمة أيضًا. وكذلك عرف العالم الدين من أول الديانات القديمة التي عرفت الحساب والعقاب والدار الآخرة، وحتى الديانات المنزلة بعد ذلك مثل اليهودية والمسيحية؛ وأدت الدولة وقوانينها، والدين بعد ذلك، إلى نشوء الحضارة التي تحت ظلها ظهرت فكرة «المساواة» بين البشر ماداموا جميعًا يتبعون دولة واحدة، ويخضعون لرب واحد. ومن المؤكد أن الدين الإسلامي، ووثيقة المدينة، كانا استكمالاً لتلك المسيرة البشرية الطويلة للبحث عن نظام سياسي، ودولة تقيم المساواة بين البش ر.

ولكن كل ذلك أمر، والدولة الحديثة أمر آخر، فما جرى في الدول والممالك القديمة لم يحقق لا المساواة ولا التناغم بين الأعراق والأديان، وفي الدولة

الإسلامية جرت حرب الردة بعد وفاة الرسول ﷺ مباشرة بين القبائل التي كانت قد اتحدت توًّا تحت راية الإسلام العادلة، ولم يمض وقت طويل حتى جرت «الفتنة الكبرى» التي كانت في أحد أوجهها بين بني أمية وبني هاشم، ولم تنته الدولة الأموية حتى كانت ظاهرة «الشعوبية» جزءًا من التاريخ الإسلامي، وجاء الخلاف بين الأمين والمأمون في الدولة العباسية ليشهر خلافًا تاريخيًّا بين العرب والعجم قسم في النهاية الدين الإسلامي إلى مذهبي الشيعة والسنة وداخلهما وجوارهما مذاهب وطرق تصارعت سلمًا وحربًا وتفسيرًا وفقهًا حتى أحل بعضها دماء البعض الآخر.

ولم يكن ما جرى للدولة الإسلامية مختلفًا عما جرى لدول وحضارات العالم الأخرى حتى جاءت «الدولة الحديثة» فقط مع القرن الثامن عشر، وأخذ يتأكد وجودها خلال القرنين التاليين وينضج بدرجات مختلفة بين دول العالم حتى بات التقسيم ممكنًا بين دول متقدمة، وأخرى نامية أو متخلفة. وكان الفارق ما بين الدولة «الحديثة» والدول السابقة عليها ظاهرًا أولاً في ظاهرة وحدة السوق الاقتصادية على نطاق جغرافي بعينه حيث تسود عملة واحدة ويكون لها سلطة واحدة في عملية تنظيم السوق من الناحيتين النقدية والاقتصادية. وثانيًا أن الدولة باتت قادرة على الوصول إلى كل أطراف الدولة، وكانت المخترعات الحديثة للسكك الحديدية، والبرق، والتلغراف، ومن بعدهما بالطبع السيارات والطائرات والتليفون، ووسائل الإعلام قادرة على تشبيك وتربيط الدولة في وحدة عضوية واحدة. ولم يكن ذلك ممكنًا بدون الثورات الصناعية، والثورة في الطباعة التي جعلت التعليم لكل «الأمة» ممكنًا. وثالثا أن «المؤسسات» – وهذه تشمل البنوك والمصانع والشركات والآلات والأحزاب والنقابات -بدأت تحل تدريجيًّا محل الأفراد، وحتى عندما ظلت «الدول» محكومة بملك أو إمبراطور أو أمير أو رئيس للدولة فإن المؤسسات «العامة» باتت هي التي تدير شئون الناس وحياتهم. ورابعًا أن تطبيق «العدالة» في المجتمع لم يعد مسألة فردية متروكة للملك أو صاحب السلطة، ولكنها باتت جزءًا من مهام مؤسسة «القضاء» التي بات لها أعرافها في الدفاع والادعاء.

وخامسًا، أن أمن الدولة، داخلها وخارجها، صار عملاً مؤسسيًّا يتطوع فيه البشر الذين صاروا «مواطنين» عليهم واجب الضريبة للوطن، وواجب ضريبة «الدم» للدفاع عنه، ولهم حقوق «المواطنة» الكاملة ليس فقط من حيث «المبدأ» أو «النية» أو «الدين» كما كان الحال في العصور القديمة، وإنما من خلال جهاز للوعي، وآخر للقضاء، وثالث للسياسة يسمح لكل ذلك بالتطبيق.

هذه الدولة «الحديثة» إذن ليس لها علاقة بالدولة القديمة، بل إنها كانت بشكل من الأشكال إحدى أدوات معالجة الفجوة الكبيرة بين «القيم» والتطبيق، وخلال القرن التاسع عشر لم يجر فقط نقد تاريخ «العبودية» في الدولة بل بدأ تطبيقها بعنف في أحوال كثيرة. مثل ذلك لم يحدث لدينا حتى الآن، فلا جرى نقد تاريخ التسلط في الدولة الإسلامية، ولا جرى رفض ونقد العبودية في العالم العربي التي استمر بعضها موجودًا في بعض الدول العربية حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين. وربما كان الأخطر، سواء كان من منطلقات الدولة القديمة أو الدولة الحديثة، أن الإخوان لم يقفوا موقفًا حاسمًا من مظاهر التمييز المنافية لوثيقة المدينة، فلا كان لهم موقف من حق البهائيين في الاعتراف بحقهم في اعتناق ما يرونه من عقائد، ولا حتى جرى استنكار عمليات الذبح الجماعي للمسلمين في دارفور، ولا التمييز ضد السنة في إيران، ولا التمييز ضد الشيعة في مصر، ولا ضد الأكراد في حلابجة. وهكذا ظل الحديث عن الماضي في الدولة الإسلامية القديمة شعارًا يطرح لإبراء الذمة وإعلان السبق ولكن دون مردود حقيقي على سياسات الواقع، أما الحديث عن الحاضر فلم يجر خلط الدولة القديمة بالدولة الحديثة، بل جرى من جانب آخر تفسير خاطئ لهذه الأخيرة تجعل احتمال جذبها إلى الوراء ممكنًا.

وفي النهاية إذا كان الإخوان يعتقدون في الدولة الحديثة القائمة على المساواة، فلماذا لم يكن هناك رأي واضح في الموقف من الدولة الإسلامية في إيران وأفغانستان والسودان وعما إذا كانت متطابقة مع وثيقة المدينة أم لا، ولكن يبدو أن المسألة لدى الإخوان حمالة أوجه سوف نناقشها مع الفقرة

الخامسة من خطاب الدكتور عصام العريان.

الرد على عصام العريان مرة رابعة!

أرجو من القارئ الكريم، والدكتور عصام العريان، ألا يشعرا بالملل من هذه المقالات، أو يجري تأويلها بأنها رصد لأخطاء أو زلات إخوانية، فيعلم الله أنني أخذت رد الدكتور على مقالي في «المصري اليوم» الغراء عن «فرصة الإخوان التي ضاعت!» بكل الجدية؛ ليس فقط لأنها جاءت ممن أقدره، وإنما لأنها كانت فرصة لحوار فكري لم يجر كثيرًا مع الإخوان، ولأنه قد هالني وصاحب الرد لديه الكثير من الثقل الفكري والمعرفي، أن يكون فكر الإخوان على هذه الدرجة من الغموض والتضارب وعدم الاتساق. وربما كان ذلك طبيعيًّا، فعندما لا يجري حوار جاد، ولا يحدث نقد مكتوب وموثق، ولا يجري في المنتديات والصحف إلا المساجلات والتراشق، فإنه لا يبقى بعد ذلك ما يكون مفيدًا للأمة ومستقبلها. ولدى دول وأمم أخرى فإن للقضايا المثارة هنا -وفي رد الدكتور عصام العريان- أهمية محورية في تطورها وتقدمها، بل إن قضايا مثل المساواة والعدالة والحرية وعلاقة الدين بالدولة، كانت كلها قضايا فاصلة لأنها في النهاية نقلت المجتمعات المختلفة نقلات كيفية نحو مستقبل جديد.

ولما كان رد الدكتور عصام العريان يتضمن ثماني فقرات، وقمت في مقالاتي السابقة بالتعليق على أربع منها، فإن الفقرة الخامسة جاء فيها نصًّا: «موقف الإخوان من المرأة والأقباط ليس فيه تمييز، وإن كان للبعض اعتراضات عليه فإن الحوار يبقى حول مدى التزام الإخوان بالأصول الفقهية الإسلامية التي هي مرجعية كل المصريين ولا يحتكرها الإخوان، وأعتقد أن هناك لبسا كبيرا حدث وهناك مراجعة شاملة تجري داخل أروقة الإخوان حول ما أثير من نقاشات حول المسودة الأولى للبرنامج، وما كتبته أنت بالذات محل تقدير. والإسلام الذي نعتز بالانتساب إليه هو الذي قضى على التمييز والتفرقة بين البشر والجماعات والطوائف على أساس من الدين والمذهب، والقومية الأوروبية الظالمة هي التي قتلت الملايين في حروب متواصلة طوال القرنين على أساس الخلافات المذهبية وراجع مثلاً تاريخ فرنسا وحروب اليعاقبة

وغيرهم».

في البداية فإن الشكر واجب للدكتور عصام العريان على ما ورد في رده عن تقييمي السابق لبرنامج الإخوان، وإذا كانت كتاباتي فيما يخص البرنامج محل تقدير من الإخوان فإن ذلك سوف يشجعني على مزيد من الكتابة، أو لعل ذلك هو الغرض من هذه السلسلة من المقالات. والشكر أكثر موجود لأن الرد يحمل فكرة المراجعة حتى ولو طالت كثيرًا أكثر مما ينبغي حيث تجاوزت ما هو أكثر من العام، وهي فضيلة تحتاجها كل القوى والجماعات «السياسية» في مصر، وهي تنطبق على الأفكار والمبادئ بقدر انطباقها على السلوك والعمل، كما تنطبق على التاريخ والممارسات. وبعد ذلك ترد ملاحظات مهمة أولاها أنه ليس مفهومًا في إطار حوار مصري حول «فرصة الإخوان التي ضاعت!» ما بين كاتب مصري ومسئول في جماعة سياسية مصرية أنه لا بد من الحشر الفوري للقومية الأوروبية «الظالمة» في الموضوع، كما لو أن ظلمها وجرائمها كافية لكي تغسل عنا ظلمنا وجرائمنا. وفي اللغة الإنجليزية هناك قول إن خطأين لا يجعل واحدًا منهما صحيحًا Two wrongs do not make one right ، وأن يكون للغرب معايير أخلاقية مزدوجة، لا يعني ذلك تبرير معايير أخلاقية مزدوجة كثيرة لدينا، فالذي لا شك فيه أن كل دول العالم الحديث تعيش حالة من المجاهدة الأخلاقية، وحتى الدينية، مع أشكال كثيرة من التمييز والتفرقة التي ما لم تكن قانونية فإنها تكون واقعية. ومنذ نهاية الحرب الأهلية الأمريكية كان قد تم تحرير «العبيد» تمامًا من الناحية القانونية، ولكنها من الناحية الفعلية فإن ذلك لم يحدث إلا بعد حركة الحقوق المدنية في الستينيات من القرن العشرين؛ أي بعد قرن من حدوث التحرير، بل إن هناك من يرى أن التفرقة لم تنته إلا بعد انتخاب باراك أوباما رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية.

المسألة إذن في قضايا التمييز والتفرقة يوجد جزء منها في النصوص ساعة تفسيرها بين الفقهاء والجماعات، وعندما جاء ما جاء في برنامج الإخوان الذي تجري مراجعته الآن، حول كون القرارات السياسية «شرعية» -بالمعنى الديني

وليس السياسي- وليست مدنية، وأن هناك مجلسًا من رجال الدين المنتخبين، سوف يكون فوق السلطة التشريعية في البلاد، وما اعتبر ساعتها نوعا من «الولاية العظمى» في سدة الحكم فقد جرى فورًا استبعاد النساء وأصحاب الديانات الأخرى من المشاركة في الحكم وهو ما لم ينطبق على مقولة المساواة الكامنة في النصوص المقدسة. ومع انتظارنا لنتائج المراجعة التي نرجو أن تنتهي إلى نصوص لا شك فيها ولا تأويل لمبدأ المساواة بين البشر بغض النظر عن الجنس والدين والعقيدة- وهي بالمناسبة ليست الدين وليست فرعًا منه بالضرورة- بفضل إخوان مخلصين لفكرة الدولة المدنية القائمة على المساواة والمواطنة؛ فإن المسألة لن تكتمل ما لم تجر عملية فحص حقيقية لكامل التاريخ الإسلامي والبحث فيه عن الأسباب التي جعلت فيه ظاهرة العبودية مستمرة حتى العقد السادس من القرن العشرين في بعض الدول الإسلامية، والتي أدت إلى كل أشكال التمييز ليس فقط ضد المرأة وأصحاب الديانات الأخرى من مسيحيين وبهائيين وغيرهم، وإنما حتى بين أصحاب المذاهب الإسلامية ذاتها.

وخلال العام الماضي جرت سلسلة من عمليات الحوار بين الشيعة والسنة، وشارك فيها بعض مفكري الإخوان والمتحدثين باسمهم، وكانت المفاجأة أن مسعى الإخوان كان عقد صفقة بين شيعة إيران وسنة العرب حول سلوك الأقلية بحيث لا يسمح لأهل السنة بنشر مذهبهم في بلد أغلبيته شيعة، والعكس صحيح تمامًا بين الأقلية الشيعية والأغلبية السنية. لاحظ هنا أن جماعتنا من الإخوان المسلمين كانوا على استعداد من أجل صفقة سياسية للتضحية بمبدأ مهم وهو حرية الاعتقاد حيث لا إكراه في الدين ولا إكراه في المذهب لمن يريد ومن يرغب، وهو حادث هنا داخل الدين الإسلامي وليس خارجه. ولاحظ أيضًا ما انكشف في الحوار ذاته كيف أن السنة في إيران ليس لهم مسجد واحد، ولا يعتلي أحد منهم منصبًا مهمًّا في الحكم، والحالة هي تمامًا بالنسبة للشيعة في بلاد السنة ومنها بلادنا الحبيبة، وفي بلاد عربية يحرم الزواج بين أهل المذهبين بينما هو حلال في بلدان أخرى ولكن التمييز

واقع في كل البلدان.

هنا فإن الواقع يغني تمامًا عن الحديث عن التاريخ، أو المبادئ العليا التي ليس كمثلها مبادئ، كما يغني عن الحديث عن تجارب الدول الأجنبية والغربية؛ لأن الفارق بيننا وبينها ليس في حدوث التمييز، ولكنه في مجاهدة التمييز، والإقرار به عند حدوثه ثم العمل على تجاوزه وإزالة أسبابه. وربما يضرب الإخوان مثلاً عندما يفعلون ذلك، ولو كانوا قد وقفوا موقفًا صلبًا من معاملة المرأة في أفغانستان والتي حرمت من التعليم، والمشاركة في كل شيء، أو موقفًا صلبًا من أشكال التمييز الجارية ضد المسيحيين بدلاً من الدخول في لعبة الأعداد وحقوق الأقلية العددية وليس الموضوعية لكان لإيمان الإخوان بالمساواة معنى حقيقي. الموقف من الواقع إذن هو القضية، وموعدنا الأسبوع القادم مع الفقرة السادسة المحورية في الموضوع كله!

الرد على عصام العريان مرة خامسة!

ما زلنا في إطار الرد على الخطاب الذي أرسله لي الدكتور عصام العريان، معبرًا عن جماعة الإخوان المسلمين- المشروعة والمحظورة معًا، ردًّا على مقالي الذي نشرته في صحيفة المصري اليوم الغراء تحت عنوان «فرصة الإخوان التي ضاعت!» والتي كانت تعليقًا على موقف وسلوك الجماعة أثناء أزمة غزة الأخيرة. ومن الناحية العملية فربما كان أبلغ رد على موقف الإخوان إبان الأزمة هو ما يجري هذه الأيام، وفي القاهرة وليس غيرها من العواصم العربية التي أشادت بها وانحازت إليها الجماعة، من مفاوضات بين الفصائل الفلسطينية، ومفاوضات تجري بطريقة غير مباشرة بين حماس وإسرائيل. وربما لو قرأ الإخوان جيدًا ما يجري في مصر وليس دمشق أو الدوحة أو طهران لأدركوا الكثير من حقائق السياسة ولندموا كثيرًا على وصف مصر «بالتواطؤ» مع إسرائيل تصريحًا وتلميحًا وغمزًا ولمزًا. ولكن هذا الموضوع سوف نعود إليه مرة أخرى في المقال القادم عندما نأتي إلى الفقرة السابعة من الخطاب صاحب الفقرات الثماني، والتي علقنا على خمس منها في مقالات سابقة، وموعدنا الآن هو مع الفقرة السادسة من الخطاب وهي فقرة محورية؛ لأنها تعد «الفقرة العملية» في الخطاب كله.

ولمن لا يعلم فإنه في كل الخطابات السياسية يوجد الكثير من «الإعلانات» عن المبادئ والأصول وأحيانًا إعلان النيات الطيبة، وأحيانًا أخرى التهديد، ويجري ذلك في عبارات ضخمة، وأحيانًا في جمل ناعمة. ولكن وسط كل هذه «الضوضاء» توجد جملة «عملية» هي التي يقول فيها صاحب الرسالة ما يريده ليس في إطار المبادئ، وإنما في إطار الإجراءات، وما هو مطلوب عمله، وما الذي يجرى السعي إليه تحديدًا. هنا لا يصير النص نوعًا من «المحاجاة الفكرية» وإنما هو صياغة سياسية لمطلب ورغبة لاستجابة الطرف الآخر الموجهة له الرسالة لما يريده صاحب الطلب؛ لأن الخلاف هنا ليس على المبادئ وإنما هو خلاف على المواقع. وفي هذا الإطار فإن الدكتور عصام العريان يعرف أن

الخلاف سوف يستمر حول موقف الإخوان من الدولة المصرية الحديثة، وموقفهم من «الدور الإقليمي لمصر»، وأفكارهم حول التمييز والمساواة والعلاقة مع الشريعة، ولكنه ضمن هذا الخلاف يريد ترجمة لواقع آخر صاغه في الفقرة السادسة على الوجه التالي:

«كيف يلتف المواطنون والقوى السياسية حول قيادة لا تسمع لهم ولا تتحاور معهم ولا تعترف بهم وتعتبرهم خطرًا على الأمن القومي، ورفضت باستمرار الاعتراف حتى بالأحزاب الرسمية التي أعطتها الرخصة القانونية، ورفضت من قبل السماح للإخوان المسجونين بالمشاركة الفعلية في حرب 1956 أثناء العدوان الثلاثى وعذبت الشيوعيين وهم يهتفون بحياة من أصدر الأوامر باعتقالهم وتعذيبهم وأعلنوا ولاءهم له كشخص في مشهد سوريالي تعجز العقول عن استيعابه».

هنا فإن القضية لدى الإخوان ليست أنه من واجب القوى السياسية المختلفة- أثناء أزمة دولية- الالتفاف حول قيادتها السياسية كما هو الحال في كل الدول الحديثة والمعاصرة، وإنما هو «الثمن» الذي سوف تحصل عليه هذه القوى من «الالتفاف»؛ ولو أن السلطات المصرية تحاورت مع الإخوان واستمعت لهم ولم تعتبرهم خطرًا على الأمن القومي (وكل ذلك ولديهم 88 عضوًا في البرلمان ويملئون جميع الساحات السياسية المصرية بأشكال متنوعة) لكان موقف الإخوان مختلفًا خلال أزمة غزة. وهكذا نصل إلى نوعية المقايضة المطلوبة وهو استخدام الأحداث والأزمات الخارجية، والمتعلقة بالقضية الفلسطينية، للحصول على مواقع سياسية جديدة داخلية بغض النظر عن جدارة هذه الأحداث ذاتها وما تتطلبه من الدولة المصرية. هذه المقايضة، أو الابتزاز؛ سمها ما شئت، لا تكتفي فقط بالحصول على الاعتراف السياسي للانتقال ما بين «الحظر» و«المشروعية» وإنما يصاحبها نوعية معينة من «الحوار» لا تعرفها دولة من دول العالم الحديثة وهي «التفاوض». فنحن هنا لسنا إزاء أفكار وآراء تطرحها قوة أو جماعة سياسية، وإنما هو سعي للتفاوض مع السلطات الحاكمة

حول طبيعة الإجراءات والاستراتيجيات والتكتيكات التي تستخدمها سلطة سياسية أثناء أزمة دولية وإقليمية حادة. وحتى لو لم تكن هناك هذه الأزمة فإنه لم يكن هناك ما يمنع الإخوان من إبداء آرائهم فيما يجري، سواء من خلال مجلس الشعب كما فعلوا، أو من خلال أجهزة الإعلام أو من خلال بيانات رسمية، ولكنْ هناك فارق كبير بين إبداء الرأي والتظاهر - وباتساع العالم العربي كله من خلال التنظيم الدولي للإخوان-من أجل «الضغط» على الحكومة المصرية لاتخاذ إجراءات بعينها لا تراها السلطات المصرية مناسبة للمصالح المصرية العليا أو لأمن مصر القومي.

هنا أيضًا، ومع مشاركتنا في إدانة كل أشكال التعذيب والاعتقالات وامتهان حقوق الإنسان التي جرت تجاه قوى سياسية مصرية متنوعة؛ فإن ذلك أمر، ومحاولة تسيير السياسات والأزمات الدولية أمر آخر؛ لأنها في الدولة الحديثة واقعة تمامًا في زمام السلطة القائمة. ولكن لما كان الإخوان في الواقع لا يعترفون بالدولة المصرية التي نعرفها فإنهم لا يرون السلطة القائمة إلا طرفًا آخر في معادلة سياسية لا تزال في طريقها إلى الحل بينها وبين حركة الإخوان المسلمين. ولذلك فإن الإخوان لم يكن لديهم أبدًا موقف رافض أو مناهض من الانقلابات العسكرية التي قامت بها حركات إسلامية متنوعة سواء تلك التي قامت في السودان حينما تحالف الإخوان مع العسكر، أو في أفغانستان عندما ثارت طالبان وأقامت أبشع أشكال الدول «الإسلامية»، أو في إيران، أو حتى عندما قام حزب الله بالحصول على «حق الفيتو» على قرارات حكومة منتخبة بالاستخدام المباشر للقوة المسلحة، أو عندما انقلبت حكومة «حماس» على نفسها بالحسم العسكري لكي تفصل قطاع غزة عن السلطة الوطنية الفلسطينية.

في كل هذه الحالات نظر الإخوان المسلمون إلى الجهة الأخرى عندما جرت مخالفات مروعة لحقوق الإنسان، وفي أفضل الأحوال جرى الحديث عن «تجاوزات» يمكن دائمًا تفهمها على ضوء الضغوط الخارجية، والظروف

الاستثنائية، والتحديات القائمة. وفي الحقيقة لم يكن لدى الإخوان أبدًا موقف مبدئي من قضايا حقوق الإنسان وإنما كان هناك موقف عملي وهو استخدام حقوق الإنسان كقضية للتعريض بالحكومات التي لا تزال ترفض التفاوض والمقايضة معها كما هو الحال مع الفقرة السادسة من خطاب الدكتور عصام العريان.

والحقيقة أن ما لا يفهمه الإخوان كثيرًا هو أنه في الدولة الحديثة- ديمقراطية كانت أو لم تصل إلى الديمقراطية بعد- لا توجد سوى سلطة واحدة مسئولة أمام مواطنيها وأمام العالم أيضًا. وهذه السلطة وحدها، وليس غيرها، لها حق احتكار القوة المسلحة، وفي كل بلدان العالم فإن لها اليد الطولى في إدارة السياسة الخارجية وكل ما يخص الأمن القومي. ولا ينفي ذلك وجود معارضة، أو آراء مختلفة ومتنوعة، أو حتى رفض للسياسات القائمة، ولكن ذلك لا يعني أبدًا أنه على السلطة الوطنية أن تدخل في عملية تفاوض مع القوى السياسية أو أن يصير من حق هذه القوى أن تقف على طول الخط مع القوى الخارجية دون تقييم جدي لأداء ومصالح هذه القوى. وحتى تظهر هذه النقطة بشكل أوضح فإن الفقرة السابعة من خطاب الدكتور عصام العريان تجعلها واضحة تمامًا؛ فتابعونا!!.

الرد على عصام العريان مرة سادسة!

ما زلنا في إطار الرد على الدكتور عصام العريان وما جاء في خطابه الموجه إلي تعليقًا على مقال «فرصة الإخوان التي ضاعت!» والمنشور في صحيفة المصري اليوم الغراء بتاريخ 25 يناير 2009. وربما كان هذا الرد على الرد نوعًا من الحوار مع الدكتور من ناحية، ومن يدري ربما مع الإخوان المسلمين من ناحية أخرى، لأن ما جاء فيه من قضايا جوهرية لم تنصرف بالضرورة إلى أزمة غزة المثارة وما جاء فيها، وإنما امتد إلى أمور كثيرة لها علاقة بالسياسة والموقف من الدولة وفهم السياسة الخارجية، وكلها قضايا موجودة على قائمة الأعمال الوطنية التي على الجميع التفكير فيها بنزاهة وجدية. فالحقيقة أنه ليس دائمًا من المتاح أصول مكتوبة عن أصول المسائل الكبرى من قبل الإخوان المسلمين، وما لدينا في معظم الأحيان لا يزيد على تصريحات غائمة، واقترابات غامضة، وحتى عندما أتيح برنامج كامل على قدر من التفصيل سرعان ما تم سحبه وصار «تحت الدراسة» إلى أجل غير معلوم.

على أي الأحوال فإن الفقرة السابعة من الخطاب البالغ عدد فقراته ثمانيًا تقول:

«الإخوان وقفوا مع حق شعب فلسطين في المقاومة ضد العصابات الصهيونية منذ عام 1931 ولم تكن هناك محاور ولا إيران ولا قطر ولا حزب الله، وقاتلوا على أرض فلسطين عام 1947و1948 تحت مظلة كتائب الفدائيين التي رعتها جامعة الدول العربية يوم كان لها دور. ومازال الإخوان على موقفهم حتى أثناء تلك الحرب المجنونة التي قتلت فيمن قتلت ما يسمى «خيار التسوية».

لاحظ هنا أننا وصلنا بعد ست فقرات من خطاب الدكتور عصام العريان إلى موقف الإخوان من الأزمة الجارية، ولكننا لا نجد شيئًا عن الأزمة وما جرى فيها من سلوكيات للإخوان كانت محور «الفرصة التي ضاعت» لكي يتصرف الإخوان كجماعة سياسية مسئولة ساعة أزمة دولية وإقليمية، ولكننا نجد رجوعًا إلى الماضي وهو وقوف حركة الإخوان مع الفلسطينيين ضد العصابات

الصهيونية منذ عام 1931 وحتى الآن، وهو موقف محمود لا شك فيه، شارك فيه الإخوان القوى السياسية في مصر كافة. وبالفعل فإن الإخوان شاركوا في حرب 1948 تحت مظلة عربية، وكان ذلك ولا يزال موقفًا محمودًا، ويذكر لحركة الإخوان موقفها الوطني والقومي. ولكن التاريخ لا يصير تاريخًا بحق ما لم يكن هناك ما يمكن التعلم منه، فمع هذه التجربة الطويلة من التأييد فإن لحظة تقييم الحصاد إذا لم تكن قد حانت فإن السؤال يصير متى تحين؟

فالملاحظ هنا أننا علمنا كثيرًا عن النضال، والمشاركة والمساندة، ولكن السؤال الأهم سوف يكون عن ضياع فلسطين جزئيًا، ثم ضياعها كلية في حرب يونيو 1967 في حرب لم يشارك فيها الإخوان هذه المرة لأنهم كانوا في السجون الناصرية، ولا يعرف أحد عما إذا كانت مشاركة الإخوان في هذه الحرب بمتطوعين ضعف أو ثلاثة أضعاف ما جرى في عام 1948 كان سيجعل النتيجة مختلفة. وكان ذلك راجعًا في الأساس إلى ضعف جوهري في المنطق ناجم من التأكيد على «الموقف» أو كما قال الدكتور عصام العريان عن أن الإخوان «وقفوا» مع حق الشعب الفلسطينى في «المقاومة» وليس السياسة والاستراتيجية التي تحقق أهدافًا بعينها. هنا لا نسمع شيئًا إطلاقًا عن «الدولة الفلسطينية» ولا العلاقة بين التأييد والموقف والمقاومة والأهداف المراد تحقيقها من العملية النضالية. هنا فإن الدكتور عصام العريان، وربما حركة الإخوان المسلمين كلها تغسل يدها تمامًا من القضية الفلسطينية كشعب له حق تقرير المصير يقوده إلى دولة مستقلة؛ لأن ذلك يقود بالضرورة إلى مجموعة من الحسابات المعقدة التي لها علاقة بتوازن القوى، وإدارة العلاقات الدولية والإقليمية، وحسابات العلاقة بين وسائل «المقاومة» المختلفة والهدف المطلوب تحقيقه. وهنا أيضًا لا نجد تقييمًا من أي نوع لمسيرة طويلة من «المقاومة» و«المساندة» في تحقيق أهداف حركة التحرر الوطني الفلسطينى. هذه النقطة مهمة من زاويتين: الأولى أننا لا نجد أثرًا في خطاب الإخوان – وفي خطاب الدكتور عصام العريان-للحديث عن الدولة الفلسطينية ربما لأنه موقف من فكرة «الدولة» بشكل عام، أو لأنهم يرون أن الحديث عن الدولة لا

مكان له مادام المطلوب أولاً وأخيرًا هو استمرار «المقاومة» كحالة سرمدية لتحقيق أهداف لا نهائية لها علاقة بإصلاح وهداية العالم أو تحقيق العدالة الكونية.

باختصار، فإن ما لدينا في خطاب الدكتور عصام ليس فيه من «السياسة»- أي تغيير الأمر الواقع من خلال إجراءات بعينها- شيء، ولذلك كان من الأمور الحتمية أن يضيع الإخوان الفرصة خلال أزمة غزة لأنهم إذا انتهزوا الفرصة كان معناه ممارسة السياسة، والحسابات، وربط الأهداف بالوسائل، وإقامة التحالفات التي تساعد على إقامة الهدف، والنقد الذاتى والتقييم الموضوعي لما سبق من مواقف، وكل ذلك ليس من شيم الإخوان التي يلخصها ما قاله الدكتور عصام العريان «ومازال الإخوان على موقفهم أثناء تلك الحرب المجنونة»، فالقضية لا تزال موقفًا بالمساندة على المقاومة أما بعد ذلك فقتلك قضية تنتمي إلى عالم آخر من السياسة المسئولة التي بقدر ما تتمسك بالمبادئ، وتعرف المواقف الشريفة، فإنها لا تلقي بأحد إلى التهلكة، ولا تطالب بالمقاومة ووقف إطلاق النار في نفس واحد، وتضغط من أجل تدخل الدولة المصرية مع قطع العلاقات مع إسرائيل في الوقت نفسه.

ولا أدري شخصيًّا عمَّا إذا كان خطاب الدكتور عصام العريان سيتغير إذا كتبه الآن عما كان عليه الحال في 25 يناير، فالسحب الكثيرة عن الأزمة تبددت، وبعد مقتل 1300 فلسطيني وجرح خمسة آلاف وتدمير 21 ألف مسكن ومبنى ومؤسسة فإن قائمة المفاوضات من أجل «التهدئة»، و«فتح المعابر»، و«تبادل الأسرى»، و«المصالحة»، ظلت على حالها الذي كانت عليه قبل قيام حماس بوقف التهدئة وإطلاق الصواريخ بعد مفاوضات ومزايدات مع حركة الجهاد الإسلامى، وكل ما جرى أنه أضيف إلى قائمة «المفاوضات» والمزايدات موضوع جديد وهو «إعادة إعمار غزة» وهو قضية سوف يكون لها ما لها من تعقيدات وتركيبات سوف تشهدها الأيام.

ولكن كل ذلك في نظر الإخوان، أو الدكتور عصام العريان على وجه التحديد،

ليس مهمًّا، فالمهم هو أن حرب غزة قتلت «خيار التسوية» الذي يبدو أنه هو الخطر الحقيقي على كل الحركات الإسلامية وفي مقدمتها الإخوان؛ لأن هذا الخيار يذكر بتاريخ لا يريد أحد أن يتذكره، وهو يجعل الأمة تركز على بحث أمور أخرى، وهو يحرم الإخوان من المقاومة والمساندة لها، والتي تشكك في شرعية «الدولة» سواء كانت هذه هي الدولة الفلسطينية المرجو إقامتها أو الدولة العربية المطلوب إحراجها طوال الوقت بقضية فلسطينية لا يوجد لها حل لعقود وأجيال.

وهكذا تكتمل الدائرة كلها، فموقف الإخوان خلال الأزمة لم يكن ممكنًا أن يكون مسئولا؛ لأن المسئولية لا تحدث إلا في إطار من الدولة حيث يصير الحفاظ عليها واجبا وأمنها القومي يعض عليه بالنواجذ، ولكن تلك قضايا لا تهم الإخوان كثيرًا؛ لأنه ساعة الأزمة لم تكن مصر في الذهن وإنما كانت المسيرة الطويلة لمواقف أبدية، ومقاومة س رمدية، وانتظارًا ليوم يكون فيه العالم غير العالم، والدنيا غير الدنيا. وربما كان في ذلك كله بعض العمومية، ولكن الفقرة الثامنة، والأخيرة، من خطاب الدكتور عصام العريان توضحها تمامًا؟!.

رابعًا

الليبراليون



الرد على عصام العريان مرة أخيرة!

أخيرا وصلت هذه السلسلة من المقالات إلى نهايتها حيث بقيت فقرة واحدة للتعليق والحوار أو بمعنى نهاية الرد على ذلك الخطاب الذي أرسله لي الدكتور عصام العريان الذي يوصف أحيانًا بأنه المسئول عن الشئون السياسية في الجماعة، وأحيانًا أخرى يوصف بأنه متحدث رسمي باسمها، وأحيانا ثالثة فإنه يعرف بأحد نشطاء الإخوان المسلمين. ولمن لا يعرف عصام العريان فإنه شخصية تتسم بدماثة الخلق والكياسة، وربما لو كان قد استمر في ممارسة مهنة الطب لكان طبيبًا عظيمًا؛ لأن له القدرة على كسب الثقة من مرضاه. وبشكل من الأشكال فإن الرجل آمن بالفكر الإخواني واندرج في الحركة الإخوانية، ولكن من يحاوره، وقد حاورته كثيرًا، سوف يكتشف معاناة عرفتها من قبل في كل من اندرج في المنظمات الأيديولوجية حيث تستعمره في قفص حديدي، بينما بالفطرة أو بالثقافة يبدو له نور الحقيقة ساطعا، ولكنه لا يستطيع الوصول إليه؛ لأن ذلك أخلاقيًّا سوف يكون ذنبًا ومعصية تخص الرفاق والمبدأ والحركة. وفي النهاية فربما خسرنا طبيبًا ولكننا لم نكسب سياسيًّا محلقًا في آفاق الحركة السياسية، وإنما بات مجرد طائر في سرب يقوده المرشد العام وفق آلية غريزية للحركة وليس وفق قراءة دقيقة لاتجاهات الريح، وتغيرات المناخ، وحالة الأرض والظروف الموضوعية.

ولا يوجد ما يشرح كل ذلك قدر الفقرة الثامنة- والأخيرة- من خطاب الدكتور الذي صار سياسيًّا وجاء فيها:

«الإخوان لم يهاجموا مصر ولم يشاركوا في الهجوم عليها بل تحفظوا على كل من هاجم مصر وركزوا جهدهم على إعطاء مصر الرسمية ورقة قد تستخدمها إن أرادت في ظروف بالغة الدقة لدفع الضغوط المتوالية التي تدفع مصر إلى القيام بدور يستحيل أن تقوم به وهو حماية الاحتلال أو إحكام الحصار على شعب صامد يقاتل عن حريته واستقلاله وكرامته، بل وكرامة الأمة العربية كلها».

وبعد هذه الفقرة الأخيرة جاءت كلمة «ودمتم»، وتوقيع عصام العريان، ولمن لم يكن معنا منذ بداية هذه المقالات فإنها كانت تعليقًا على خطاب أرسله لي الدكتور عصام العريان على مقال نشرته في المصري اليوم الغراء تحت عنوان «فرصة الإخوان التي ضاعت» وكان فيه اتهام للإخوان بأنهم تركوا فرصة لعبور الفجوة ما بين كونهم جماعة «محظورة» لكي يكونوا جماعة «مشروعة» أثناء أزمة غزة. والآن فإن هذه الفقرة تنفي ذلك، بل إنها تعلي من مقام مواقف الإخوان إلى درجة أن تكون «ورقة» ممكنة في يد السلطة المصرية، وهو ادعاء كثيرًا ما تستخدمه الجماعات الأيديولوجية والمتطرفة في المجتمعات العربية المختلفة لكي تبرر مواقفها بأن السلطة تستطيع أن تستخدم ذلك في مفاوضاتها بادعاء أنها لا تستطيع الاستجابة لضغوط دولية لأن المعارضة «الشعبية» ترفض ذلك. ولكن ذلك ممكن فقط أولا إذا كانت المعارضة جزءًا من البنية المؤسسية للدولة أما أن تكون من معارضة «محظورة» وذات صلات فكرية، إن لم تكن تنظيمية، مع أحد أطراف الأزمة، فذلك لا يعني إلا أن الدولة المصرية ذات المناعة الكبرى قد فقدت مناعتها وباتت أسيرة لتحركات جماعات غير مشروعة. وثانيًا أن ذلك يكون فقط عندما يكون هناك تنسيق بدرجة أو أخرى بحيث يكون «الضغط» والتحرك في محله، وليس عشوائيًّا بلا موعد، ولا منطق، ولا تناسق مع تحركات الدولة الأخرى. وثالثًا أن ذلك يستحيل حدوثه عندما تكون حركة الإخوان في حالة تنسيق إقليمي بالقصد أو بدون القصد مع قوى أخرى سواء كان ذلك مع جماعات الإخوان المسلمين في العواصم العربية المختلفة، أو منظمات ودول أصولية أخرى مثل حزب الله وإيران، والذين يوجد لمصر معهم خلافات تتعدى الاختلاف على الساحة المصرية أو حركة المعابر بين مصر وغزة.

حجة مساعدة السلطات المصرية لمقاومة الضغوط تبدو فارغة أكثر عندما نعرف الأزمة في إطارها «المصري»، ومن ثم كان على حركة الإخوان المسلمين، وكان ذلك هو القصد من المقال، أن تتصرف كحركة مصرية. فالأزمة لم تبدأ

بالنسبة لمصر في يوم العدوان الإسرائيلي الغاشم في 27 ديسمبر 2008، أو أنها بدأت ساعة إلغاء حماس للهدنة وقيامها بقصف إسرائيل في 19 ديسمبر 2008، بل إنها بدأت يوم 8 ديسمبر عندما قامت المظاهرات الإيرانية بمهاجمة السفارة المصرية، وتبعتها مظاهرات مماثلة في دول عربية أخرى كانت أشكالها متشابهة في بيروت ودمشق وصنعاء، والمدهش أنها وصلت إلى القاهرة، وبحركة تعبئة ضد الدولة المصرية لتحقيق الأهداف نفسها قامت بها حركة الإخوان المسلمين وجماعات ناصرية صغيرة. ومن الجائز تصور أن الأزمة بالنسبة لمصر قد بدأت قبل ذلك عندما بات موضوع «الأنفاق» بين مصر وغزة موضوعًا دوليًّا تدفع فيه مصر ثمنًا سياسيًّا بل وماديًّا، فضلاً عن كونه يضعف من صورة الدولة المصرية وقدرتها على السيطرة على أراضيها؛ وعندما تم الاجتياح الفلسطينى للحدود المصرية في يناير عام 2008.

في كل هذه الوقفات من الأزمة لم يكن لدى الإخوان موقف مناصر للدولة لا عندما شقت الأنفاق، ولا عندما جرى الاجتياح للحدود المصرية، ولا عندما جرى الهجوم على السفارات، ولا عندما بذلت مصر جهدًا مضنيًا من أجل المصالحة الفلسطينية وانتهت برفض حماس للاتفاق. وأكثر من ذلك لم تكن هناك أية محاولة لتفهم الموقف المصري وبواعثه وأصوله والظروف التي يعمل في ظلها. وما جرى كان على عكس ما قاله الدكتور عصام العريان الذي عهدناه صادقًا؛ فلم يكن سوى الهجوم والمشاركة في الهجمات من خلال الفضائيات المختلفة. وعندما بدأت الحرب في غزة شدد الإخوان هجماتهم من خلال سلسلة من البيانات صدر أولها في 28 ديسمبر وثانيها في الرابع من يناير وثالثها بعد انتهاء الحرب في الرابع من فبراير، بالإضافة إلى العديد من التصريحات والنداءات والمظاهرات. ولم يكن هناك بأس في كل ذلك من تأييد الشعب الفلسطيني ومأساته، وفي كل هذه التحركات كانت محاور الخطاب الإخواني تقوم على ما يلى:

أولاً: أن الأزمة تجري ليس فقط من خلال عدوان إسرائيلى، وإنما من خلال

«تواطؤ» عربي، وكان المقصود من كل الأحوال أن «التواطؤ» يأتي من مصر، فلم يكن مقصودًا أبدًا دول عربية أخرى. وجاء ذلك بتأكيد كبير في البيان الأول القادم من المرشد العام «ومن نافلة القول أن أذكركم بأن العدو الصهيوني ما كان يقوم بهذه المجزرة البشعة إلا من خلال تآمر دولي وعبر صمت وعجز وشلل، بل وتواطؤ عربي».

وثانيًا: جاءت أهداف الإخوان متناقضة عندما باتت تطالب «بوقف العدوان الوحشي على أهل قطاع غزة، وفك الحصار وفتح معبر رفح ورفع المعاناة عن القطاع، ثم قطع كافة أشكال العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية مع العدو الصهيوني». هنا لم يفهم الإخوان- وغيرهم في الحقيقة- تلك العلاقة الدقيقة ما بين العلاقات المصرية الإسرائيلية، والقدرة على وقف «العدوان الوحشي» من خلال قرار من مجلس الأمن تؤيده الدول العظمى المناصرة لإسرائيل. والأخطر من ذلك أن الإخوان لم يأخذوا أبدًا الطريق الأقصر لحل القضية كلها من خلال قرار لحماس بالسماح للسلطة الوطنية «الفلسطينية» بالإش راف على المعابر وهو الأمر الكفيل تمامًا بفتح المعابر ورفع الحصار. ولكن الإخوان، مثلهم مثل حماس، لم يكن لديهم مانع من تجويع الشعب الفلسطيني مادامت المعابر لن تكون في يد حماس وليس غيرها، أو تشارك فيها بطريقة لا يمكن أن يقبلها الاتحاد الأوروبي. وببساطة بالنسبة لحماس وحركة الإخوان في مصر فقد كان تسجيل الموقف «بتعنت» الاتحاد الأوروبي أكثر أهمية من رفع العنت والمعاناة عن الشعب الفلسطيني.

وثالثًا: أن حركة الإخوان لم تدرس، ولم يكن لها أي قدر من الفهم، بالنسبة للاتفاقيات المصرية الإسرائيلية، بل إنها كانت ساعية لتمزيقها في لحظة لم تقم فيها حركة الإخوان بأية حسابات تذكر للتعامل مع النتائج المترتبة عليها. وفي بيان الرابع من يناير لم يكف الاتهام «بالتواطؤ» وإنما أُضيفت المطالبة بمد حماس بالسلاح، وهو ما كان يعني تحول التوتر القائم في العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى معركة عسكرية؛ لأن إسرائيل كانت ستقوم بقصف مصادر

الإمداد بالسلاح، فهل كنا سنصمت ساعتها كما صمتت سوريا في أكثر من مناسبة، أو أننا كنا سنرد ونبدأ معركة جديدة استدرجتنا لها حماس وإسرائيل؟

ورابعًا: لم يكن هناك لدى الإخوان أي قدر من العدالة والنزاهة في فهم وتقدير الموقف المصري الذي رغم هجمات حماس الإعلامية، وتراجعها عن الاتفاقات مع مصر بصدد المصالحة الفلسطينية بسبب الضغوط السورية آنذاك، فإن مصر حافظت على فتح معبر رفح بالقدر الذي يعالج الحالة الإنسانية فيه، فلم يحدث إطلاقًا أن اقترب القطاع لا من المجاعة، ولا من الحرمان من مصادر الدواء، وعندما كان الأمر ضروريًا تدخلت مصر من أجل فتح ممر آمن، ومن خلال جلب الحالات الحرجة إلى مصر. ولم يكن كل ذلك ممكنًا دون بقاء العلاقات المصرية- الإسرائيلية دون تدهور جديد.

لقد انتهت الأزمة، وأصبح هناك واقع جديد، ربما كان كله يشهد على خطأ المواقف التي اتخذها الإخوان خلال الأزمة، وكانت مصر هي المفتاح في عملية وقف العدوان (أي وقف إطلاق النار)، وكانت هي التي فتحت الأبواب لقوافل الإغاثة لكي تدخل إلى غزة، وكانت هي التي جلبت 87 دولة ومنظمة دولية من أجل تعمير غزة، وكانت هي التي استضافت مؤتمر المصالحة الفلسطينية، وباتت جماعة حماس ضيفة دائمة على فنادق الدولة المصرية بعد أن جاءتها الإشارة الخضراء من دمشق بأنه لا مانع لوقف إطلاق النار ولا للمصالحة ولا لتكوين حكومة وفاق وطني. فإذا كان ذلك كذلك يا عزيزي الدكتور عصام العريان فلماذا كان ما جرى من الإخوان المسلمين؟ ولماذا لم يستنكر الإخوان في بيانات رسمية الاعتداء على السفارات المصرية؟ ولماذا لم يقرأ الإخوان ما يحدث على الحدود المصرية القراءة الصحيحة والموضوعية؟ ولماذا لم يقف الإخوان موقفًا من حماس يقوم على التقييم الموضوعي وليس على التأييد المطلق؟ ولماذا لم يستنكر الإخوان مواقف بعض الدول العربية، وموقف حزب الله من مصر والمصريين، وفي بيانات رسمية واضحة لا لبس

فيها؟

أعلم أنه لدى الإخوان جراح كثيرة، ولكن السؤال في الأول والآخر ليس الانتقام من الدولة المصرية ساعة أزمة إقليمية، كما أن الإخوان سواء كانوا في السجن أو خارجه فإنهم مسئولون مثل غيرهم من المصريين عن سلامة الدولة المصرية وليس استدراجها إلى صراعات لم تحددها هي وفي الزمان والمكان وفي خدمة المصالح التي ترتضيها! للأسف كان أمام الإخوان فرصة لكي يكونوا حزبًا مصريًّا أصيلاً ولكنهم أضاعوها!!.

ما هي مصر التي نريدها ؟

ذهب ملايين من المصريين إلى صناديق الاستفتاء على التعديلات الدستورية ولم يذهب ملايين أكثر منهم، ومن بين الذين ذهبوا قالت أغلبية نعم وأقلية لا، أما الذين لم يذهبوا فقد كان من بينهم من كان على هذا الجانب أو ذاك ولكن أغلبيتهم كان يتساءل طوال الوقت ما هي القضية وما الذي سيعود عليَّ من كل هذه التعديلات؟. وحدث ذلك بعد «ماراثون» من الزمن والص راع السياسي يمكن حسبانه منذ لحظة إعلان الرئيس مبارك عن التعديلات المقترحة في 26 ديسمبر من عام 2006؛ كما يمكن حسبانها واحدة من التداعيات التي تراكمت بفعل طلب الرئيس أيضًا تعديل المادة 76 في 26 فبراير من العام الذي سبقه. وربما سوف يجنح بعض المؤرخين لهذه المرحلة إلى أن يوم الاستفتاء كان موجودا في باطن التغيرات السياسية والاقتصادية التي جرت على نظام 23 يوليو 1952 اعتبارا من عام 1976 عندما ظهرت أولى خطوات التعددية وما أعقبها من تطورات خلال العقود الثلاثة التالية بما جاء فيها من تعديلات دستورية وأحكام للمحكمة الدستورية العليا وتفاعلات سياسية أخذت أشكالا شتى. وهنا فإن أهمية الاستفتاء لم تتوقف على ما جرى فيه، وأحاطه من ملابسات، وخرج به من نتائج، وإنما إلى موقعه من التطورات التي تلته، والتي لا يزال الزمن حبلى بها.

وعند مراجعة كافة التصريحات الرسمية الصادرة عن قادة الحزب الوطني الديمقراطي – من الرئيس مبارك إلى السيد صفوت الشريف إلى الدكتور مفيد شهاب إلى السيد جمال مبارك -فإن أحدا منهم لم يستخدم قط تعبير «فرح الديمقراطية» أو «عرس الديمقراطية» كما جاء في الصحافة القومية المتحمسة، وإنما جرى استخدام تعبيرات مثل «فتح أبواب جديدة للديمقراطية» أو «خطوة هامة» على طريقها أو نقطة على «مسيرة» مستمرة أو «مرحلة جديدة» وهو ما يعني أن محطة الوصول لم تكن ما وصلنا إليه.

المؤكد إذن أن الاستفتاء على التعديلات الدستورية لن يكون الكلمة الأخيرة

فـي الإصـلاحات السياسية المصرية، لـيس فقـط لأنـها لا تأخـذنا إلـى دولـة ديمقراطية متكاملة المؤسسات والمبادئ كما هي معروفة في البلدان المتقدمة، وإنما لأن كمًّا هائلاً من القضايا والإشكاليات ظلت بلا إجابة؛ ليس فقط من قبل الحكومـة بـل أيـضًا مـن قبـل المعارضة والنخبة السياسية كلها. وربما سوف تحتاج مصر الآن لفترة التقاط للأنفاس تتأمل فيها ما جرى من نقاش وخلاف؛ ولكن - وللحق- لن تكون تلك مسألة سهلة لأن مصر تتغير بسرعة اقتصاديًّا واجتماعيًّا، والأخطر جيليًّا، ولأن الدنيا كلها تتغير حولها بسرعة أكبر. ومع ذلك فإن أهم المشكلات التي نواجهها ليس الزمن والتغيير والسرعة فقط، وإنما لأننا لا نعرف تحديدا إلى أي اتجاه نريد الذهاب، وما هي مصر التي نريدها؟

أعرف أن هناك كثرة منا تبغض هذه الأسئلة، بل إن بعضًا منَّا لم يكف أبدًا عن القول إن قضية الدستور لا تهم الناس في قليل أو كثير، وإن ما يشغل الشعب هو قضايا لقمة العيش وليس مساجلات فقهية حول مفاهيم مثل «المواطنة» و«حقـوق الإنسـان». ولكـن ذلك علـى أهميتـه لا يغني عن أن هناك قضايا في المجتمع لا بد من حلها على مستوى النخبة التي اكتسبت موقعها النخبوي من هذه الحاجة إليها للتداول في أمور منها القوانين العليا للمجتمع. وعندما اجتمع أربعون ممن لم تتعدَّ أعمارهم أربعين عامًا في مدينة فلادلفيا لوضع الدستور الأمريكي في ثمانينيات القرن الثامن عشر كان ذلك عملية نخبوية بحتة لإنتاج دولة صارت قوة عظمى مع القرن العشرين. وفي هذه الاجتماعات، ومثيلاتها التي جرت في دول شتى من دول العالم لوضع الدساتير أو تعديلها أو حتى تفسيرها عندما تكون قائمة على العرف والتقاليد، فإن الغرض الأساسي هو زيادة قدرة الدولة وكفاءتها على إدارة وحماية التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمواطنين.

وهكذا فإن ما جرى خلال الفترة القصيرة الماضية لم يكن بعيدًا عن الاستجابة لحاجات الناس، بل إن تحديد مدى نجاح النخبة أو فشلها سوف يتحدد في النهاية في إنتاج دولة أكثر كفاءة وقادرة على تحقيق أهداف المجتمع. وهنا

فإن السؤال المنطقي يكون ما هي أهداف المجتمع التي يريد تحقيقها وفي إطار زمني وبأي قدر من التكلفة؟ ربما لا يكون هناك تجاوز كبير إذا ما عدنا إلى تلك اللحظة من الفيلم المصري «الإرهاب والكباب» للرائع عادل إمام، والتي سئل فيها موظفو مجمع التحرير عما يريدون من الحكومة الواقفة عن بكرة أبيها على أبواب مجمع التحرير؛ وببساطة ما هي أهداف هذا المجتمع من المصريين المطحونين الصابرين؟ الإجابة التي نعرفها جميعًا هي حالة من الصمت المعبر عن حيرة بالغة، فلم يكن يعرف على وجه التحديد ما الذي يريده من الحكومة أو الدولة أو حتى من الإنسان المسالم الذي صار إرهابيًّا تحميه الجماعة حتى يخرج سالمًا من المبنى العتيد، ثم بعد ذلك ذهب الناس إلى ما هو معروف، «الكباب» أو لقمة العيش.

ولن يختلف أحد على أن واحدًا من أهم أهداف المجتمع هو الحصول- بشرف- على «لقمة العيش» أو سد الحاجات الاقتصادية الأساسية بل وما بعد الأساسية إذا كان ذلك ممكنًا. ولكن قبل ذلك هناك هدف آخر كان يريده المجتمع، فقبل «الكباب» كان هؤلاء العاملون في «مجمع التحرير» يريدون الذهاب إلى بيوتهم في «أمان» فيصير «الأمان» أول أهداف المجتمعات، بل ربما كان هو الهدف من قيام المجتمعات أصلاً حيث تجد جماعة من الأفراد أن أيًّا منها لا يستطيع الحفاظ على بقائه دون الوجود في جماعة لها نظمها وقواعدها، وباختصار قوانينها التي تحميه وتوفر له الفرصة للمساهمة في إنتاج الثروة واستهلاكها؛ أي الحصول على لقمة العيش وأكلها!.

وبالطبع فإن المجتمع له أهداف أخرى كثيرة مثل الحفاظ على النوع والهوية، ولكن حسبنا في المقام القول أن هدفي «الأمان» و«لقمة العيش» لم يكونا حاضرين بما فيه الكفاية أثناء الحوارات والشجارت التي جرت قبل وبعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية إلا من قبيل تسجيل المواقف والاستهانة بالحجج التي يقدمها الطرف الآخر. وعلى سبيل المثال فإن الجدل الذي جرى على تعديل المادة 179 حول المسألة كلها ليس إلى الكيفية التي يتحقق بها

هدف المجتمع في «الأمان» وإنما إلى قدرة قوات الأمن وأجهزة الدولة على مقاومة تهديد حاد وهو الإرهاب. هنا فإن «الأمن» مفهوم ضيق ومشتق من المفهوم الأكثر اتساعًا ورحابة وهو «الأمان»، الأول ضيق وتقع أغلب تبعته على الحكومة وشرطتها وقواتها المسلحة، والثاني رحب ومتسع ويقع ثقله على المجتمع والدولة وتكون أجهزة الأمن مجرد ذراع في شبكة معقدة من الإجراءات الاقتصادية والبيروقراطية والاجتماعية وحتى النفسية للتعامل مع ما يعكر «أمان» المواطنين؛ أي ممارستهم لحياتهم اليومية دون خوف أو فزع.

ولتوضيح المسألة أكثر فإن النص الذي انتهى إليه التعديل الدستوري للمادة 179 مهما كانت الدفوع والدفوع المضادة حول جدارته الفقهية ظل معنيًّا فقط بمساحة الإجراءات التي تعطى للشرطة والحكومة من أجل إجهاض العمليات الإرهابية والإمساك بالإرهابيين قبل قيامهم بها وإيقاع العقاب الكبير بهم إذا قاموا بها. ولكن المؤيدين للتعديل لم يقدموا ما يكفي من برهان على الحياة الإرهابية في البلاد، والتي تستدعي إيراد «الإرهاب» كجريمة دائمة منصوص عليها دستوريًّا كما لو كانت نوعًا من القدر المحتوم والقضاء النافذ. وفيما عدا الإعلانات الأخيرة للتلفزيون المصري حول العمليات الإرهابية التي جرت في مصر وفي العالم فإن أحدًا لم يقل للناس ما هو واقع الحالة الإرهابية في مصر، وما هو التقدير لعدد الإرهابيين الآن، أين يوجدون وفي أي شرائح اجتماعية، وهل يشكلون جماعة واحدة أم جماعات متعددة، وهل لهم فكر «إسلامي» واحد أم أن لهم «مرجعيات» مختلفة؟ وهكذا أسئلة تهيئ المجتمع للتعامل مع ظاهرة سوف تستمر معه لفترة طويلة مقبلة؛ فهي ليست مثل الزلازل والبراكين التي قد تأتي أو لا تأتي، ومن ثم لم يتناولها نص دستوري، وإنما هي خطر حال ومستمر لا بد من التعامل معه بصورة مستمرة. فما حدث بالفعل هو أن النقاش حول المادة 179 لم يكن حول مدى ملاءمتها للوقاية من الإرهاب، وإنما حول ما يعطيه للدولة من إمكانيات إساءة استخدام السلطة. كانت الدولة تتحدث عن «الأمن» من الإرهاب، وكانت المعارضة تتحدث عن «الأمن» من الدولة وسطوتها. ولكن عندما فعلت المعارضة ذلك – وخاصة المعارضة

الإسلامية - بدت وكأنها أسقطت من حساباتها ما جرى من عمليات إرهابية في مصر على مدى العقود الثلاثة الماضية، ولا الثمن الإنساني والاقتصادي لما جرى، ولا الأيديولوجية «الإسلامية» التي اعتمدت عليها هذه الجماعات، ومن ثم لم يظهر لها وجهة نظر «أمنية» في التعامل مع هذه الظاهرة المميتة. ولم يكن ذلك كل ما جرى، ولكن ربما كان أهم ما حدث هو أن القضية الأساسية – الأمان – سقطت من الحسابات العامة، فمصر التي نريدها هي دولة الأمن والأمان، ولعل ذلك يحتاج إلى توضيح؛ ولذا فإن الحديث متصل وموصول!.

صورتان لمصر أم صورة واحدة؟!

خلال النصف الأول من شهر سبتمبر عام 2008 كان لمصر صورتان متناقضتان، واحدة منها سلبية فاقعة وذائعة ومسيطرة على أجهزة الإعلام والمنتديات العامة وموائد رمضان فطورًا وسحورًا وما بينهما رغم أن الحديث في بعض منها ربما تحول دونه موانع شرعية؛ والأخرى إيجابية خافتة ساكتة تظهر على خجل وتختفي كأنها تعكر الصفو العام الذي ينبغي أن يسيطر عليه كل ما يثير القلق ويبعث على عدم الاطمئنان؛ أو هكذا يبدو الأمر. والحقيقة أن كلتا الصورتين هما أجزاء من صورة واحدة لمصر في لحظة زمنية بعينها حيث يختلط الجميل بالقبيح، والغث بالثمين، والأمل باليأس؛ وإذا كان القول الذائع هو أن الجمال يقع في أعين الناظرين فإن المقولة تنطبق على القبح أيضًا. وما يهمنا هو أن الحقيقة مركبة بأكثر مما يتخيل أحد، وهي تتحدى التبسيط، وترفض المنطق السهل، ويفسدها كثيرًا أن تقع كل صورة في معسكر أيديولوجي أو سياسي فيصبح العراك حتميًّا والثمن فادحًا؛ أو لا يحدث العراك على الإطلاق وتبقى الأحوال على حالها، والصورتان منفصلتين، وتتعمق تناقضات لا يجد أحد لها حلاًّ لأن كل الأطراف تخندقت حيث وقفت بلا قدرة على العبور للموانع، والتجاوز للمراحل المحيرة التي تكون فيها إمكانات التقدم للأمام مساوية تمامًا لإمكانات التراجع إلى الخلف.

ومن العموميات للتفاصيل، ومن العام إلى الخاص، فإن الصورة الأولى الأشهر والأكثر انتشارًا في الإذاعات والموائد عبرت عنها سلسلة من الحوادث الموجعة تحب كثرة منا أن ترجعها إلى حادث العبارة حينما غرق ألف مصري، وخلال الأسابيع القليلة الماضية أضيف إليها مجموعة أخرى كان فيها مشهد احتراق مجلس الشورى حينما تداعى أمام الأعين والنظار واحد من المؤسسات التاريخية المصرية. وعندما أضيف إلى الحادث عودة البعثة المصرية الأوليمبية من بكين بما هو أقل بكثير مما حدث في دورة أثينا بات الحديث عن التقدم كذبًا صريحًا؛ أما عندما تفجرت حادثة مصرع سيدة في دبي والاتهامات

المصاحبة لها أضيف السقوط الأخلاقي إلى التراجع الرياضي. وكأن ذلك كله ليس كافيًا فجاء حادث سقوط الصخرة العظمى من على هضبة المقطم على مساكن مصريين فقراء لكي تبدو كما لو كانت تلخص أحوال البلاد كلها حيث انتظار الانهيار بالمعنى الحرفي للكلمة للحياة نفسها. وكما يحدث في كل القصص فإن المشاهد كثيرًا ما تسترجع ملفات قديمة فالحرائق تستدعي بعضها البعض، وكذلك تفعل الانهيارات، ولا يختلف عنهما حالات الفشل الكثيرة منذ حادث صفر المونديال وحتى برونزية بكين اليتيمة.

المشكلة هنا ليس فقط في الصورة القاتمة التي تخلق مشاعر متراوحة بين الغضب واليأس، وبين التمرد والشعور بقلة الحيلة، ولكنها تخلق ظنونًا كثيرة حول أن استحكام الإهمال بات أمرًا ثقافيًا، والفشل المستمر بات من الأمور الطبيعية، والفساد المالي أو الأخلاقي أصبح من الأمور المؤسسية. ولم يحدث في السنوات الأخيرة أن أصبح ملف «رجال الأعمال» مفتوحًا كما هو مفتوح الآن، وعاد الناس مرة أخرى لزيادة القول عن «سيطرة رأس المال على الحكم». وللمرة الألف فإن السؤال الأزلي «إلى أين تذهب البلاد؟» لا يبدو سؤالاً معبرًا عن حيرة بقدر ما هو إجابة وتقرير لوضع مأساوي يقوم على يقين أن البلاد ذاهبة إلى حيث لا يعود أحد!.

الصورة الأخرى لم يحتفل بها أحد، بل إن أحدًا لم يعرها اهتمامًا يذكر، بل إن المعلقين المحترفين لمهنة التعليق الرسمي على الأحداث بصورة يومية لم يجدوا فيها ما يستحق أو ينفع أو وجدوا أنها سوف تفسد حفل المأساة الساري وجلسات التعزية الطويلة. الصورة جاءت في شكل تصريحات ومؤتمرات صحفية عقدها الوزير عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية ووزير المالية يوسف بطرس غالي، وكلاهما أعطى صورة أخرى لمصر ليست وردية تمامًا ولكنها صورة معقولة لبلد يجاهد من أجل الخروج من دائرة التخلف بنجاحات معقولة. ولا نقصد هنا ما ذكر عن تلك المؤشرات الكلية مثل استمرار معدل النمو بنسبة 7.2% وزيادة الاحتياطي القومي إلى 35 مليار دولار أو

ارتفاع الصادرات بقفزات جديدة أو ارتفاع معدلات السياحة والاستثمارات الأجنبية التي تعدت 13 مليار دولار؛ وإنما في تلك المؤشرات المتعلقة بزيادة موارد الدولة وإنفاقها على الدعم (28% من النفقات العامة دون احتساب دعم الطاقة) و9.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسب تفوق ما هو سارٍ في معظم الدول النامية. ومن ناحية الفائدة المباشرة للمواطنين فإنه بالإضافة إلى الدعم والاستثمار فإن قاعدة الاقتصاد الوطني استوعبت أعدادًا متزايدة من الباحثين عن عمل بلغت 700 ألف. وباختصار ودون إعادة ذكر التفاصيل مرة أخرى فإن الاقتصاد المصري نما إلى الدرجة التي أصبح فيها جاذبًا للأموال المصرية في الخارج (8.4 مليار دولار)، فضلاً عن الاستثمارات الأجنبية، والاستثمارات المحلية التي جعلت نصيب القطاع الخاص (المتهم بشدة في الصورة الأولى) يقدم 62% من الناتج المحلي و66% من الاستثمارات الكلية، و82% من الضرائب على الدخل. وإذا كانت كل هذه الأرقام غامضة أو حتى غير حقيقية، فإن الصورة المباشرة للأسواق تشهد بدرجة عالية من الرواج تظهر مباشرة في ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة والمواد الغذائية إلى درجة غير مسبوقة لا يمكن تفسيرها إطلاقًا بارتفاع استهلاك الأغنياء وحدهم؛ لأن هؤلاء في النهاية لهم طاقة استيعابية في الاستهلاك الغذائي كما أن عدد الساعات المتاحة لهم خلال اليوم لا تختلف كثيرًا عن تلك المتاحة للفقراء. والحقيقة أن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم راجع في قدر منه إلى زيادة الطلب النقدي على السلع والخدمات، وهو ما يعطي مساحات جديدة وكبيرة لزيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في البلاد حتى يتوازن العرض والطلب معًا.

هذه الصورة الأخرى تم دفنها رغم أنها لا تنفي الصورة الأولى بالضرورة بل إنها تتكامل معها في صورة واحدة ومن ثم تعطيها بعضًا من الواقعية وقدرًا من الأمل. والحقيقة أن الصورة الأولى فيها من النقص ما يكفي لقدر هائل من اليأس، أما الصورة الثانية ففيها من النقص ما يجعلها داخلة في مجال الأحلام الوردية. ولكن إذا ما تجمعت الصورتان فإن مصر تبدو بلدًا آخر مثله مثل كل

البلدان الأخرى الذي عليه التعامل مع مشكلات حقيقية وليس أوضاعًا نفسية أو مؤثرات ثقافية طويلة المدى لا ينفع معها علاج ولا سياسة. فمصر في هذه الحالة تصير بلدًا من بلدان العالم النامي التي تحاول الخروج من أسر التخلف بأدوات عصرية لابد أن تتأثر هي الأخرى بواقع مرير يجعل الأمور في البلاد لا تخضع لوصفات سحرية. وليس مصادفة أنه في لحظات اجتماع الصورتين فإن النخبة السياسية والفكرية المصرية على اختلاف أجنحتها تبدو غير قادرة على حسم الكثير من الأمور.

وربما كان ض رب الأمثلة يفض الغموض عن الحالة حيث يختلف الجميع ويتراوحون حتى مع أنفسهم حول دور «قضاء مص ر العادل» في العملية الاقتصادية والسياسية في البلاد بالإضافة، بالطبع، إلى دور القضاء كما يقرره الدستور. ومن ناحية يبدو الأمر كما لو كان مرتبطًا بمقتضى الحال حيث يكون الحكم على «العدالة» مرتبطًا بالهوى والقصد، وعما إذا كان الإنسان غنيًّا أو فقيرًا، موظفًا حكوميًّا أو من القطاع الخاص. وفي كل ذلك تنتهى علاقة القضاء بالقانون الذي هو أصل المسائل وجوهرها، وتقام علاقة جديدة بين الصحافة والإعلام من ناحية والقضاء من ناحية أخرى تجعل الأولى هي المهيمنة والمسيطرة. وعندما جرت واقعة مقتل سوزان تميم بَدَتْ القضية أن رجل الأعمال المعني سوف يخرج مثل الشعرة من العجينة، ولما تم القبض عليه قيل في نفس واحد إن ذلك انتصار لرجل أعمال على رجل أعمال آخر، ثم ذاب هذا الانتصار نهائيًّا بالتأكيد على أن الشعرة سوف تخرج من العجينة في النهاية. مثل هذه الحالة لا تعبر إلا عن نظرة متخلفة وبُدَائية للقضاء المص ري، بل وتعبر عن تهافت في النظرة إلى سيادة القانون واحترام السلطة القضائية داخل الجماعة الديمقراطية والليبرالية وحتى الإسلامية والقومية المص رية.

دور رجال الأعمال، أو المستثمرين المص ريين أو القطاع الخاص يحتاج تحريرًا آخر لكي يكون لدينا صورة واحدة بكل ما لها وما عليها، فالشكوى من زواج «الثروة والسلطة» لا تبدو فقط مبالغًا فيها من حيث الكم والعدد والنوع

سواء داخل السلطات التنفيذية أو التشريعية أو الأحزاب السياسية، فإنه لا يوجد أثر لزواج البيروقراطية بالسلطة، والأمن بالسلطة، وتوازي تحكم رأس المال في الحكم بالتراث الأصيل لتحكم الحكم في رأس المال عبر سنوات طويلة. الصورة بهذا الشكل تبدو أكثر تعقيدًا وتركيبًا من صورتها الأولية والبسيطة بل والساذجة أحيانًا وتجعلها مماثلة لما يجري في دول أخرى حيث يدفع الناس بعضهم بعضًا بدرجات مختلفة من القوة والقدرة. ولعل ذلك في النهاية هو بيت القصيد، فما يبدو من إهمال وانعدام للكفاءة والعجز في الصورة الأولى لا يفله إلا زيادة قوة المجتمع وقدرات الدولة التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال ما يجري في الصورة الثانية حيث تجرى عملية التراكم في الثروات والقدرات. فويل لأمة لا تعرف كل صورة فيها ما يجري في الصورة الثانية!!.

عن التعليم والديمقراطية في مصر!!

في البلاد المتخلفة في العموم فإن محاولة حل معضلة من المعضلات تجد أن الحل في حد ذاته يعبر عن معضلة لا تقل تعقيدًا عن الأولى حتى لا تعرف أبدًا من أين تبدأ ومن أين تكسر حلقة الفقر الجهنمية أو دائرة الاستبداد الدموية. وقد عايشت هذه الحالة عندما شاركت في ندوة عن الديمقراطية في العالم العربي وكان البحث في واحدة من جلساتها عن علاقة الديمقراطية بالتعليم باعتباره واحدًا من أدوات «التنشئة» التي يتم عن طريقها خلق القيم المناسبة لهذا النوع من الحكم، فكما أن للاستبداد قيمه التي تعلي من شأن الزعامة الأبدية، فإن الديمقراطية تعلي من شأن تداول السلطة، وهكذا.

ولكن سرعان ما يظهر ما أوضحناه من قبل، فالديمقراطية لا تقام إلا بعد أن تتوافر لها شروط من قيم ومؤسسات وعلاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية، فهي ليست مجرد انتخابات تجرى دون وعاء كامل من الشروط التي لا تمنع فقط طغيان الفرد أو الأقلية وإنما طغيان الأغلبية كذلك. وإذا كان التعليم واحدًا من أهم روافد القيم فكيف يكون الحال إذا كان هذا التعليم مقاومًا للديمقراطية، وهو ما يجري في مصر بامتياز كبير. فبينما يعد التعليم الديمقراطي واحدًا من أدوات التنشئة أو Socialization فإن ما يحدث لدينا هو عملية تعبئة أو قولبة أو حشد معنوي ونفسي يمكن تسميتها Indoctrination حيث تكون الدولة أداة للتعبئة السياسية التي تحاول غسل الأدمغة وتحويلها إلى أدوات استقبال دون إرسال. ويبدو ذلك أكثر وضوحًا عندما تنتهي تمامًا علاقة الفرد بذاته بحيث يكون قادرًا على تحويلها إلى مبادرات قد تكون جزءًا من السوق الاقتصادية ولكنها تتحول في السياسة إلى صوت واحد له تأثير في العملية الاجتماعية كلها. ولكن ما يحدث هو أن المبادرة في التعليم يتم قتلها حينما يتم قتل الفردية من خلال الطاعة، والفرد من خلال الجماعية الكامنة في الطبقة أو الأمة حيث تنتفي الطوعية في علاقة الفرد بها. ويحدث ذلك عندما تتحول المدرسة إلى وحدة عسكرية تتحرك فيها الأوامر من أعلى

إلى أسفل حتى تنتهي الديمقراطية تمامًا؛ وعندها ينتهي دور العقل والتفكير العقلاني والمعرفة العلمية لكي يحل محلها التفكير التآمري والغيبي. وكما هو معروف فإن عصر العقل كان المقدمة الطبيعية لعصر التنوير وكلاهما كان المقدمة الطبيعية للفكر الديمقراطي.

كل ذلك في التعليم المصري ربما يطيح تمامًا بالفكرة الديمقراطية، وبالتأكيد فإن تأخر الديمقراطية في مصر راجع في جانب منه إلى تخلف التعليم، وما يؤدي إليه من أشكال التحكم والسيطرة والاستبداد. ولكن الحال كان سيكون كذلك لو كان التعليم وحده هو الأساس في عملية التنشئة، أو كان التعليم يعبر عن حقيقة واحدة. فرغم أن ما قيل عن التعليم المصري حقيقي بالفعل، بل إن هناك- ربما - ما هو أكثر، فإن التعليم المصري أصبح أكثر تنوعًا من أوقات كثيرة مضت. فلم تنشأ مراكز للتميز داخل التعليم العام فقط سواء بمدارس متميزة أو مختلفة من حيث اللغة، ولكن نشأ مع هذا وذاك نوع من التعليم المتميز الخاص. ورغم أن هذا التميز في التعليم لا يمثل الأغلبية بحال، حيث لا يزال التعليم العام في معظمه معبرًا عن السلطوية وطغيان الأغلبية بأشكال مختلفة، إلا أن الجزر المتفرقة التي تكونت داخله ربما تكون المقدمة التي تساعد في قلبه رأسًا على عقب. والثابت أن التطور في مصر لا يحدث من خلال انقلابات كبرى وإنما من خلال عملية ديالكتيكية تنبت فيها النظم والأنساق المتقدمة داخل، بل في قلب، الأبنية التقليدية. وخلال الأعوام القليلة الماضية نشأت مجموعة من الجامعات الجديدة في قلب العملية التعليمية بعضها يرتكز على خبرة أجنبية واسعة؛ ورغم أن ذلك يسهل اتهامه بخلق تعليم مواز إلا أن النوعية العالية التي تفرزها هذه الجامعات كافية لخلق التحدي المطلوب.

وعلى أية حال فإن التعليم ليس وحده في الصورة، فهناك مجالات كثيرة أخرى للتنشئة الديمقراطية والتعلم والتنوع وكلها شروط أساسية لممارسة الشأن الديمقراطي كله. وعندما يكون هناك 28 مليون مصري يحملون أجهزة التليفون

المحمول، فمعنى ذلك أنه لدى هذا الجمع القدرة على الاتصال ونقل الرسائل وتبادل الرأي. ومنذ عام واحد كان هناك في مصر 2000 من المدونات المرصودة، وهذا العام فقد رصد أحد الباحثين الأمريكيين 40 ألف مدونة، وهو ما يعني أن جماعة من المصريين قد بدأت في خلق مجال الحرية الخاص بها، فهي لا تحتاج إلى صحيفة حزب أو صحيفة قومية أو حتى إذاعة وتلفزيون لكي تعبر عن رأيها في أحرج القضايا. وبالطبع فإن الإعلام المباشر بات مصدرًا من مصادر التنشئة والإلهام خاصة وأن بعضه غير مملوك للدولة وتتوسع الحريات فيه بحيث إذا ما عَنَّ لأفراد المجتمع طرح رغباتهم وشكاواهم فإن وضع العرض قد تغير إلى حد كبير عما كان عليه الحال في عصور سابقة.

وربما كان الأهم من ذلك كله هو تركيبة كل أدوات التنشئة هذه حيث يمكن عرض أفلام كاملة في المدونات بعضها يخص مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان، وبعضها الآخر يشرح حقوق الإنسان نفسها. وبالتأكيد فإنه لا ينبغي التأكيد كثيرًا على الحيوية الديمقراطية التي تتحملها هذه الأدوات، ولكن القصد هنا هو التأكيد على نقطتين: أولاهما أن مصر ليست ساكنة؛ وثانيهما أن الديمقراطية حينما تولد في مصر فإنها لا تولد من عدم وإنما من خلال عملية تطورية. وربما كان ما أخر الديمقراطية في مصر هو أن المخلصين والمؤمنين بها تنقصهم تلك الرؤية الديناميكية؛ ليس فقط للنظام التعليمي، وإنما أيضًا لأن نظرة لكافة وسائل التنشئة الأخرى مثل الإعلام يمكنها أن توضح قرب ساعة الخلاص.

معنى الحرية في بر مصر ...!

لو سألت المص ريين ألف مرة عما إذا كانوا مع الحرية أم ضدها فإن الإجابة سوف تكون ألف مرة أنهم معها قلبًا وقالبًا لأنه لا يوجد ما هو أعظم من حرية الشعوب والأوطان، وفوق ذلك كله حرية التعبير والإبداع. ولكن لا تفرح كثيرًا، ولا تعتقد أن المصريين قد صاروا مواطنين أحرارًا يؤمنون بالحرية لأنفسهم أو للغير، وما عليك إلا أن تسأل: وهل الحرية مطلقة أم نسبية حتى تجد الجميع يقول بأنه لا توجد في العالم حرية مطلقة ومن بعدها تأتي سلسلة القيود والاستثناءات التي ما إن تعدها فسوف تجد أن ما هو مقيد للحرية أكثر بكثير مما هو مسموح لها.

وفى العالم كله فإن الحرية ليست بالضرورة فكرة فلسفية مجردة وإنما هي قيمة تطبيقية عملية تقاس بالقدر الذي يسمح به الإنسان ليس للمتفقين معه في الرأي وإنما بالقدر الذي يسمح به للمختلفين معه في كل شيء. وفي مصر فإن مقولة فولتير الذائعة حول استعداده للموت من أجل حق المخالفين له في إبداء آرائهم تجد انتشارًا كبيرًا في المقالات الصحفية ولكنها تجد مخالفة لها كل يوم حتى بالنسبة للذين تمثل حرية الرأي بالنسبة لهم خبزًا يوميًّا وربما مهنة. وعندما سمعت أن الأستاذ محمد عبد القدوس رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحفيين منع جماعة صحفية من دعوة المستشار الإعلامي الأمريكي لإبداء رأيه في ندوة علنية أصبح كل ما كان يقوله من قبل عن «الحرية» عليه شكوك كثيرة. فالمستشار الإعلامي لم يأت راكبًا دبابة، ولم يكن معه لا مسدس ولا حتى قلم رصاص، وكان حاضرًا إلى جماعة واعية وليس إلى جماعة يسهل تضليلها، وجاء من خلال موافقة ش رعية من أعضاء في مجلس النقابة! ومع ذلك جاء الفيتو الصحفي على حضوره وكان أعجب ما فيه أن النقابة تستطيع استضافة الأمريكيين المؤيدين للحقوق العربية فقط؛ أي أن النقابة لم تعد ساحة لتعدد الآراء وإنما ساحة للتصفيق لآراء واحدة. وكما حدث خلال الجولة الثالثة من الانتخابات التش ريعية السابقة عندما منع الناخبون من

الوصول إلى صناديق الاقتراع بواسطة قوات الأمن، منعت جماعة صحفية المستشار الإعلامي الأمريكي والجماعة الصحفية التي دعته ورافقته من الدخول إلى مكان الاجتماع في نقابة الصحفيين بعد أن قررت أن الاجتماع لن يمر إلا على جثثها.

وعندما يكون المنطق هكذا! فإننا نصبح أمام ميليشيات صحفية وليس نقابة للدفاع عن حرية الرأي، فإذا كان الأمريكيون يمنعون لأنهم يحتلون العراق، فلا بد أن ذلك يصدق على البريطانيين أيضًا وباقي الدول الأربع والثلاثين الذين شاركوا في غزو العراق ونضيف إليهم باقي دول حلف الأطلنطي التي غزت أفغانستان. وبالتأكيد فإن هناك أكثر من طريقة لعقاب دول هؤلاء على ما تفعله إلا أن تغلق نقابة الحريات أبوابها في وجوههم؛ ليس فقط لأن ذلك سوف يحرمنا أو يحرم جماعات من الصحفيين من الاستماع، والرد على رأي آخر، ولكن لأنه سوف يخلق حالة من الرفض للحوار أو للقبول مع كل أصحاب الآراء الأخرى داخل مصر نفسها.

الحقيقة أن حادثة النقابة لا تزيد عن كونها حالة كاشفة عن مدى الإيمان بالحرية في مصر، والتي تجعل المؤمنين بالحرب لا يقبلون بحرية المؤمنين بالسلام، ولا المؤمنين بالكتب السماوية على استعداد للتسامح مع جماعة من البهائيين لا تريد أكثر من اعتراف في بطاقة هوية ورغم نص صريح ومؤكد في الدستور على «حرية الاعتقاد»، ولا حتى المؤمنين بالمساواة بين الرجل والمرأة على استعداد للقبول بها قاضية أو أن يكون لها آراء مثل تلك التي تمثلها الدكتورة نوال السعداوي التي تداعت عليها دعاوى «الهرطقة» و«التكفير» رغم أنها لا تملك أكثر من قلم وورقة وكلمة تقولها داخل مصر أو خارجها.

جوهر الموضوع كما يبدو لن يقل أبدًا، وربما لن يزيد، أيضًا، على الشعار المصري القديم أن كل الحرية للشعب، ولكن لا حرية لأعداء الشعب. وأعداء الشعب هؤلاء ليسوا خونة تعاملوا مع الأعداء وإنما كانوا جماعة لهم رأي

مخالف سواء في تقدير المصلحة الوطنية أو تقييم المسيرة القومية أو القيم التي تحكمها. والشعب هنا ليس الناس وإنما من أعلن أنه يمثل الشعب وكان لديه القدرة المادية أو المعنوية على إغلاق الطريق على الصحفيين أو المواطنين أو توزيع الاتهامات عليهم.

ولأسباب كثيرة كنت دومًا أعطي صوتي في انتخابات نقابات الصحفيين للأستاذ محمد عبد القدوس، ربما لأننا مختلفون تمامًا في الرأي، وربما لأنه لم يترك مناسبة دينية دون أن يمر مهنئًا بالعيد والمناسبات الدينية، وربما لأننى اعتقدت دومًا أنه من المؤمنين بالحريات العامة والإيمان بمقارعة الرأي والرأي الآخر. ولكن الاختبار جاء في تلك اللحظة التي كان عليه فيها أن يقبل أو أن يرفض من يختلف معه في الرأي فسقط تماما في الامتحان الفولتيري، فهو لم يسمح لآخرين في النقابة أن يكون لهم تقدير مختلف، وهو لم يسمح لفرد واحد أن يكون له رأي مخالف. المدهش في الموضوع كله أن الجماعة الصحفية في العموم تركت الموضوع كله يمر دون مؤاخذة أو محاسبة غير عالمين أنهم بذلك يسقطون في اختبار الحرية التي لم تعد تتسع لمختلف في مصر. ألم أقل لكم في البداية إن الإيمان المصري بالحرية مقيد أكثر مما هو مباح، ومحاصر أكثر مما هو متاح ليس من قبل الحكومة فقط، وإنما من الشعب أيضًا!.

إنقاذ حقوق الإنسان في مصر!

يكره الناس في مصر الولايات المتحدة لأسباب متعددة يرونها، ولكن بالنسبة لي فإن هناك سببًا آخر وهو أنه لم يعد ممكنًا مناقشة قضية من القضايا المصرية خاصة تلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان حتى تجد واشنطن تطل برأسها فيخرج الحوار عن مساره وطريقه، وتصبح المسألة ليس حالة السياسة في مصر والممارسات المتعلقة بالحقوق التي قررها دستور البلاد المصري تمامًا لحمًا ودمًا، وإنما بما تريد وتنتويه الولايات المتحدة ذات العلاقات الوثيقة مع إسرائيل كما هو معروف. وهكذا ما إن تجتمع أمريكا وإسرائيل في أمر حتى يصبح مشحونًا تمامًا حتى يختفي الموضوع الأصلي؛ وزاد على ذلك في الآونة الأخيرة الموقف الذي باتت تتخذه الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي والعديد من منظمات المجتمع المدني العالمية حيث أصبحت كلها فجأة جزءًا من «جوقة» عالمية معادية لمصر وموالية للإمبريالية والصهيونية.

المدهش في الموضوع أكثر أننا لم نعد ندافع عن أنفسنا في القضية، بمعنى أننا لا نقوم بالتحقيق في الاتهامات الموجهة إلينا بل أصبح دفاعنا الرئيسي كما جاء في عدد من الصحف القومية هو رفع راية «المعايير المزدوجة» بحيث نسرد حوادث جرى تداولها في الصحافة الغربية بل وتم عقاب مرتكبي جرائمها- مثل حادث رودني كينج في الولايات المتحدة- للتدليل على أن مخالفات حقوق الإنسان هي فضيلة عالمية ولا تخصنا نحن فقط. وبهذه الطريقة نصبح مثل الأطفال الذين لا يكفون عن قول «اشمعنى» لتبرير أخطاء ارتكبوها، أو مثل بعض المجرمين الذين لا يكفون عن الاعتداد بأن آخرين قد أفلتوا بجرائمهم بينما نزل عليهم العقاب فقط، أو بكثير من الفاسدين الذين يضربون الأمثلة بمن هم أكثر فسادًا.

فكما يقال فإن وجود خطأين متماثلين في قضية لا يجعل أحدهما مبررًا أو مقبولاً أو حقًّا، فكلاهما سوف يظل خطأ أخلاقيًّا وعمليًّا مهما كانت الأحوال.

والأهم من ذلك، أن الرافضين للتدخل الأجنبى أيًا كانت صوره، وهم على حق تمامًا، يصبح الهم عليهم مضاعفًا للدفاع عن حقوق الإنسان المصري ليس إرضاء لأمريكا أو المنظمات الدولية وإنما إرضاء للإنسان المصري، والتزامًا بالدستور والقوانين المصرية. هذه المعضلة لا بد أن نصل فيها إلى حلول داخلية تستند إلى المؤسسات المصرية وليس إلى غيرها، والمهم أنه عندما نصل إلى ذلك ينبغي ألا نقحم التدخلات الأجنبية في الموضوع حتى يبدو الأمر كأنه وسيلة لإخراس كل من يريد الحديث، فالسند الوحيد، والمرجعية الوحيدة هي الدستور والقانون، والأداة الوحيدة ينبغي أن تكون المؤسسات الوطنية المصرية وليس غيرها. بل وأكاد أقول إن تفعيل هذه المؤسسات وإعطاءها الفرصة سوف يكون الوسيلة التي تسكت هؤلاء الذين يتطوعون من الخارج دون دعوة لإنقاذ حقوق الإنسان في مصر.

ومن هنا فإنني أعطي أهمية خاصة للمجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو المؤسسة التي تمت إقامتها لهذا الغرض تحديدًا، وتم اختيار صفوة من المفكرين والقانونيين والشخصيات العامة لكي تحقق وتبحث وتخرج التقارير الموضوعية التي تراعي المواءمة والملاءمة في النطاق السياسي المصري. ومن ثم فإنه لا ينبغي بعد كل ذلك أن يتم استبعاد هذه التقارير، بل إنه يجب اعتمادها واعتبارها مرجعًا أساسيًا لحالة حقوق الإنسان في مصر ليكون هو الحكم بين المؤسسات المختلفة في هذه القضية المهمة. وفي الحقيقة فإنه لا يهم المواطن المصري كثيرًا عما إذا كانت الولايات المتحدة تخالف حقوق الإنسان الأمريكي أو لا، كما أنه لا يهمه كثيرًا عما إذا كانت واشنطن تنقد تراث حقوق الإنسان في مصر للتغطية على فشلها في العراق أو لمخالفتها حقوق الإنسان في سجن أبو غريب أو جوانتنامو؛ فما يهم المصريين أمر سوى حقوق الإنسان المصري أما حقوق الإنسان الأمريكي فتلك تخص الأمريكيين وحدهم. أما إذا كان الأمر يهمنا لهذه الدرجة، فمن الواجب أن نفصل الدفاع عن حقوق الإنسان الأمريكي واستخدامها كتبرير للانتقاص من حقوق الإنسان في مصر، فلا يمكن تبرير المخالفات المصرية لأن الواقعة عليهم من «أرباب السوابق» أو

«المسجلين خطر» حسب ما يعتقد البعض منا. والحقيقة أن مثل هذه المخالفات في الحالة الأمريكية موجودة بالفعل على شبكات المنظمات العالمية، وكذلك المنظمات الأمريكية أيضًا، وليس صحيحًا ما يقال إن أحدًا لا يهتم بها لأننا نعرف بها عن طريق هذه المصادر.

ولكن أهل مكة أدرى بشعابها، وما علينا إلا أن ندري بشعابنا نحن وما فيها من أشواك؛ وليست القضية في جوهرها مجرد تسجيل لحالات المخالفة لحقوق الإنسان للتشهير بالنظام والمؤسسات المصرية، وإنما السؤال الأهم الذي علينا الإجابة عنه هو لماذا يحدث ما يحدث من مخالفات لحقوق الإنسان؟. فربما كانت المشكلة في الموضوع أنه قد بات موضع استقطاب اجتماعي وسياسي بحيث تبدو الحكومة على جانب والمعارضة على الجانب الآخر، مع أن المتهمين بالتعذيب والتجاوز في التحقيق ينتمون لجميع طبقات وطوائف المجتمع، وشمال وجنوب الوطن، وريفه وحضره. فمن المؤكد أنه لا يوجد في الأمر على الأغلب نوع من الرغبات الانتقامية، ولكن المرجح أن الأمر يحدث لاعتبارات مهنية وموضوعية لم يسبق أن اهتم بها المجتمع السياسي وآن الأوان لكي يهتم بها. فإذا كان المجتمع والدولة تهتم بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فلماذا لا يكون هناك نوع من الإصلاح الإنساني والأمني الذي يعيد للإنسان اعتباره مهما كان.

دفاع عن المواطنة والتنوع!

إذا كان ما نشرته مجلة «النيوزويك» الأمريكية حول هجرة المسيحيين العرب صحيحًا فإن ذلك سيكون كارثة بكل المقاييس. فلا يصح أن يكون هناك وطن إذا ما عجز عن حماية كل مواطنيه واضطرهم إلى الرحيل والهجرة؛ ولا يصح أن تكون هناك ديمقراطية أو عدالة سياسية واجتماعية من أي نوع ما لم تعط جميع أفراد المجتمع ما يكفي من الطمأنينة لكي يستمروا في أرض الآباء والأجداد؛ ولا يصح بلد أو مجتمع ما لم يحتو على تنوع من نوع أو آخر يكفل للمجتمع الحيوية والازدهار. ويكاد يكون هناك جماع على أن المجتمعات التي تفوقت وخرقت حجب التخلف كانت هي المجتمعات التي عرفت كيف تستغل التنوع العرقي أو الديني أو الطائفي فيها بحيث تنجح في استغلال الملكات المتنوعة للحضارات الإنسانية وتوظفها لصالح تقدمها.

فقد قالت «النيوزويك» في عدد 14 يناير عام 2008، وأيدتها تقارير دولية أخرى، إنه أصبح هناك «خروج كبير» للمسيحيين العرب من مناطق متعددة، وبعد أن كان عددهم يتراوح بين 12 و15 مليونا فإنه من المقدر أن يهبط العدد إلى 6 ملايين مع عام 2025 إذا ما استمرت عملية النزوح بمعدلاتها الحالية. وفي لبنان انخفض عدد المسيحيين من 54% من السكان عام 1956 إلى 30% الآن. وفي العراق جرت عملية منظمة لذبح المسيحيين العرب، وتدمير كنائسهم، وفي بعض الأحيان جرت عملية قطع رءوسهم بحيث انخفض عددهم من قرابة مليون و400 ألف نسمة في عام 1987 إلى 600 ألف الآن. وفي بيت لحم حيث ولد السيد المسيح فإن المسيحيين كانوا يشكلون 80% عام 1948 من السكان فأصبحوا الآن 16%.

والحقيقة، كما تقول المجلة، أن هجرة المسيحيين ليست جديدة تمامًا، فقد بدأت هذه الهجرات منذ وقت طويل، ولكن الثابت الآن أن هذه الهجرات لم تستمر فقط بمعدلات أعلى، ولكنها استمرت وزادت بسبب جهد منظم من جماعات إسلامية منظمة بثت الخوف في قلوب المسيحيين بحيث أصبحوا

يشكلون 75% من العرب الأمريكيين البالغ عددهم 3.5 مليون نسمة بينما يعيش آخـرون فـي كنـدا والبرازيـل وأسـتراليا. وكـان المـد «الإسـلامي» فـي أشكاله المتطرفة والعنيفة واحدًا من الأسباب التي خلقت شعورًا بالحصار لدى الإخوة المسيحيين خاصة أن ذلك لم يحدث فقط على المستوى القومي، وإنما أخذ أشكالاً أكثر عنفًا وضغطًا على مستوى الأحياء ومناطق السكن والعمل.

المده ش أكث ر في الموض وع أن م ا ج رى قد ج رى بين م ا الأغلب ي ة الساح قة من المسلمين تـدير ظهرها للمسألة كلها وكأنها لا تخصها، بل إن قطاعات منهم باتت ترى في المسيحيين عقبة على طريق تطبيق ما يرونه نظامًا إسلاميًا ش رعيًا، أو حتى على طريق عودة الخلافة الإسلامية. وحينما جرت عمليات «التنظيف العرقي» أو «التنظيف الديني» في العراق كانت الحجة -كما هو الحال في بلاد عربية أخرى- هي أن ما جرى للمسيحيين حدث مثله ، وأحيانًا بغلظة أكبر، مع المسلمين أيضًا. ولكن المشكلة هي أن المسيحيين في هـذا الحـال قد تعرضوا لعقوبة ثلاثيـة: مرة بسبب العنف العام، ومرة بسبب العنف الموجه للمسيحيين خاصة، ومرة بسبب الصمت العام على ما جرى.

مثـل ذلـك لا يجـوز حـدوثه فـي مصـر أو فـي الـدول العربيـة، لا مـن الناحيـة الأخلاقية، ولا الوطنية، ولا حتى المنفعة العامة حيث تتلاحق قدرات وطاقات وخبـرات متنوعـة. ولـيس سـرًا علـى أحد الآن أن قرارات الاستثمار العالميـة، وخطوات العلاقات الاقتصادية مع العالم، كلها تأخذ الموقف من الأقليات- وفي حـالتنا هنـا المسيحيين- مأخذ الاعتبار الذي يقيم في النهاية مواقف الدول والأمم. ولن يتم تعديل هذا الموقف ما لم تكن هناك معرفة كاملة به أولاً، وما لم يتحرك المجتمع المدني ثانيًا. وعندما صدر البرنامج التمهيدى لحزب جماعة الإخوان في أغسطس الماضي ووجد الناس كيف أعرض عن المسيحيين في أكثـر من موقع فإن الرأي العام لم يؤيـد البرنـامج. مثل ذلك ينبغي أن يكون واضحا للجميع!!.

ولا تمثيلَ بدون ضرائب!

نشأت الديمقراطيات الغربية كلها من قاعدة «لا ضرائب بدون تمثيل»، وعندما قام التاج البريطاني بفرض ضريبة الملح على رعايا الإمبراطورية في العالم الجديد نشبت الثورة الأمريكية وقامت الولايات المتحدة. وقبل ذلك وبعده، كان فرض الضرائب من قبل السلطة السياسية على المواطنين أهم أسباب الحاجة إلى المشاركة السياسية لكي يتم التأكد من أن الضرائب عادلة، وأن إنفاقها سوف يتم بشكل عادل. ومن هنا جاءت فكرة المجالس النيابية والتشريعية التي كفلت فرض الضرائب، كما حددت سبل إنفاقها ومقاصد الإنفاق.

كان ذلك في الغرب، أما في الشرق وفي البلاد العربية بوجه خاص، فقد غابت الديمقراطية كما عرفتها الدول المتقدمة، وتعددت تفسيرات هذه الظاهرة من أول ذيوع ظاهرة «الاستبداد الشرقي» التي صكها مونتسكيو، وحتى تخلف البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية بين الحكام والمواطنين. ولكن عالم السياسة الأمريكي جون ووتربيرى في جامعة برنستون توصل إلى نظرية مؤداها أن ضعف البنية الديمقراطية في البلاد العربية راجع ببساطة إلى أن الضرائب غائبة عن معادلة السلطة والمواطنين في دول تعتمد على «الريع» القادم من الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط، أو موارد أخرى مثل السياحة أو قناة السويس أو تحويلات العاملين في الخارج، أو المعونات الأجنبية. وفي مثل هذه الحالة، وحينما تضعف البنية الضريبية للدولة، فإنه من الطبيعي أن تضعف معها البنية الديمقراطية أيضًا حيث يصبح «التمثيل» لا معنى له في دولة لا يساهم المواطنون كثيرًا في مواردها.

وربما سوف يلحظ المؤرخون لتاريخ مصر في هذه المرحلة أن تطورين مهمين قد تلازما معًا خلال الفترة الأخيرة: أولها عندما بدأت الدولة المصرية في تعبئة الضرائب من المواطنين، وبعد أن كان عدد المقيدين في ضرائب الدخل لا يزيدون عن 1.3 مليون عام 2005، ويدفع منهم أقل من 300 ألف بشكل أو

بآخر، بينما الذي يدفع بشكل كامل 35 ألفًا منهم؛ فإن عدد المسجلين الآن يبلغ 3.4 مليون يدفع معظمهم ضرائبهم بشكل كامل. وثانيها أن التعديلات الدستورية الأخيرة قد أعطت المجلس التشريعي الحق في نظر الموازنة العامة وتعديلها، ومعها أو في القلب منها الموافقة على الضرائب. والتلازم بين هذا التطور وذاك خلق العلاقة المنطقية بين «التمثيل» من ناحية، و«الضرائب» من ناحية أخرى، وكلاهما حجر زاوية في التطور الديمقراطي. ومن لديه ذرة شك في هذا الارتباط فإن عليه مراقبة المناقشات التي جرت في مجلس الشورى خلال الأيام القليلة الماضية، وما سوف يجري في المستقبل في ذات المجلس أو في مجلس الشعب حيث لم تعد القضية هي الأوزان النسبية لأحزاب المعارضة مقارنة بوزن الحزب الوطني الديمقراطي، ولكن باتت إلى أي حد يقبل أو لا يقبل ممثلي الشعب فرض ضريبة جديدة سوف تضعهم موضع المساءلة أمام المواطنين الذين سوف تتأثر معيشتهم بالضريبة أو بالضرائب الجديدة.

مناسبة كل هذه المقدمة الطويلة هي تقدم الحكومة بمشروع قانون لفرض ضريبة عقارية على العقارات في مصر قدرها 14% من قيمة إيجار العقار سنويًّا بعد خصم تكاليف الصيانة وما في حكمها. ولعشاق الضرائب التصاعدية، فقد أعفت الضريبة الجديدة المساكن القديمة، وكل العقارات التي تقل قيمتها عن 300 ألف جنيه، وبعد ذلك تصاعدت قيمة التحصيل حسب قيمة العقار. وكما هي العادة في مثل هذه الأحوال فقد جرى السجال داخل مجلس الشورى حول عما إذا كانت الضريبة الجديدة تمس الفقراء ومحدودي الدخل أم لا، وعما إذا كان ممكنًا تخفيض نسبة الضريبة إلى 10%، ورفع نسبة الصيانة. ولمن لا يعلم، واستنادًا إلى خبرتي القصيرة في مجلس الشورى فإن جوهر المناقشات للقوانين المعروضة يدور دائمًا في واحد من اتجاهين: مدى ملاءمة القانون للش ريعة الإسلامية حيث يكتشف نواب الشعب في أنفسهم قدرات فائقة على الإفتاء في علوم الفقه والحديث؛ والآخر هو عما إذا كان القانون سوف يمس الفقراء ومحدودي الدخل حيث لا تنتهى مداخلة دون الإشارة إلى «عدالة

التوزيع». وعندما عرض مشروع تعديل الضرائب العقارية سار الجميع في الاتجاه الثاني، وجرت المفاجأة التي لم تذكر من قبل في مناقشات أخرى؛ وهي أن محدودي الدخل في مصر هم هؤلاء المصريون الذين يمتلكون عقارًا قيمته لا تقل عن نصف مليون جنيه!.

كل ذلك لا يخل بالطبع بالغنى والحيوية التي جرت على المناقشات في مجلس الشورى، والتي أشارت إليها الصحف، وبشكل من الأشكال فقد كان «التمثيل» يتجسد في واقعة ضرائبية؛ ولكن المسألة كلها كانت عاكسة لدرجة النضج في التعامل مع جوهر العملية الديمقراطية حيث تجري عملية التعامل مع الموارد العامة. فالحكومة من ناحيتها أتت إلى المجلس وهي لا تعلم الكثير عن عدد العقارات التي تتحدث عن فرض الضريبة عليها، وفيما عدا تقديرًا س ريعًا لوزير المالية بأن عدد العقارات يصل إلى 30 مليون عقار، ولا توجد لدى الحكومة معلومات دقيقة إلا عن ثلاثة ملايين أو 10% من العدد الكلي، فإن التساؤل يصير قاسيًا عما نتحدث عنه على وجه التحديد حيث لن نعرف حجم الموارد التي سوف يمكن الحصول عليها، ولن نعرف نتيجة ذلك المقاصد التي توجه إليها. وبالطبع فلن يفهم أحد أبدًا لماذا لم يشتمل الإحصاء القومي على وسيلة لحصر العقارات المصرية مادامت هناك إمكانية لحصر البشر، أو أن هذا الإحصاء موجود ولا تعلم الحكومة عنه شيئًا!.

وفى الوقت الذي لا تكف فيه الحكومة عن الاستعانة بكل التجارب العالمية والإشادة بما فيها من حكمة، فإنها هذه المرة تفارق كل ما هو معروف من تجارب يعرفها العالم، فعائد حصيلة الضريبة العقارية سوف يعود للخزانة العامة بينما في دول العالم تعد نوعًا من الضرائب المحلية التي تستند إليها المحليات لترقية نفسها. وبعد أن كانت الحكومة تفتخر بتبسيط عملية تحصيل الضرائب بعد قيام علاقة تقوم على الثقة مع المواطنين فإنها عادت مرة أخرى إلى أساليب بيروقراطية تقوم على لجان لتقدير الضريبة ثم حبال قضائية طويلة للطعن فيما وصلت إليه اللجان سوف تكون كفيلة بالإثقال على الجهاز

القضائي المصري كله. ولا أظن أن هناك دولة رشيدة في العالم تعتمد على هذا الأسلوب الحكومي في رصد القيمة السوقية للعقارات وكيفية تقدير الضرائب عليها. وفي كل الأحوال فإن الحكومة بدت غامضة فيما يتعلق بأوجه إنفاق هذه الضريبة اللهم إلا من أنها سوف تسهم في التقليل من عجز الموازنة العامة، وهو هدف نبيل من الناحية المالية ولكنه يعطي مصداقية لإطلاق وصف «الجباية» على سياسات الحكومة.

على الجانب الآخر من المناقشات التشريعية، فإن الولع بقضية الفقراء ومحدودي الدخل، والنظر إليها فقط من الناحية التوزيعية بين الغنى والفقير، جعل ممثلي الشعب لا يعرفون الفرص التي يتيحها قانون للضرائب للعقارية بما فيها دعم من يقولون بالدفاع عنهم. فكما يحدث في كل بلدان العالم فإن توجيه الضريبة العقارية للمحليات فضلاً عن تجسيده لفكرة اللامركزية التي يكثر الحديث عنها دون مضمون حقيقي يحقق فوائد جمة فهو من ناحية سوف يجعل عملية حصر العقارات أسرع وأشمل ويتم على مستوى الجمهورية بطريقة متوازية بحيث لا يحتاج إلى السنوات الأربع التي حددها وزير المالية. ومن ناحية أخرى فإن الضريبة سوف توجه مباشرة إلى الاحتياجات التي يحددها المواطنون لأنفسهم ويعرفونها جيدًا، ومن ثم فإن هدف الضريبة سوف يكون في حد ذاته دافعًا لدفعها دون تحايل. فمهما كان نبل هدف سد العجز في الموازنة العامة فإنه لا يشكل هدفًا ملهمًا للجماهير التي سوف تتساءل عن مسئولية هذا العجز وعما إذا كان المواطن مسئولاً شخصيًّا عن هذا العجز. والحقيقة أنه لو وجدنا طريقة يمكن بها للمحافظات والمحليات في العموم أن تفرض ضرائبها العقارية الخاصة من أجل سد احتياجاتها فربما تسابقت المحليات المختلفة في هذا المضمار للتعامل مع قضايا ملحة ولا يمكنها كثيرًا انتظار كرم الموازنة العامة.

ولكن، وعلى الأرجح، فإن السماحة الدستورية لا تتيح ذلك في هذه المرحلة، ومع ذلك تبقى إمكانية أن تكون الضريبة العقارية وسيلة للتعامل مع واحد من

القضايا الملحة في مصر وهي ترقية التعليم الذي يكاد يكون موضع اتفاق عام على أنه يقف وراء الحراك الاجتماعي - والسياسي والاقتصادى أيضًا- بل هو السبيل الأساسي لخروج الفقراء من فقرهم واعتلائهم لسلم لا يكون فيه مكان لبطاقات التموين وأموال الدعم. وبالطبع فإن هناك مشكلات كثيرة ترتبط بهذه المقترحات، خاصة بالنسبة للمحافظات التي لا توجد فيها ثروة عقارية كبيرة، أو لا توجد فيها ثروة عقارية على الإطلاق، وحلها يكون بتخصيص نسبة لها من المحافظات الأخرى، أو برفع ضرائب العقارات عنها لفترة زمنية حتى تندفع إليها عملية بناء العقارات وتتراكم الثروة العقارية فتصح عليها الضريبة.

الخلاصة، وسواء كنا على جانب الحكومة أو ممثلين للشعب، فإن عملية فرض الضرائب ليست «جباية» أو عقابًا أو طريقة لزيادة موارد الدولة لكي تدعم مركزيتها وقدرتها على التحكم، وهي ليست مناسبة لإعادة توزيع الثروة والحديث عن العدالة الاجتماعية ومتاعب الفقراء، وإنما هي جزء من العملية الديمقراطية التي هي عملية تنموية للبشر والاقتصاد والسياسة أيضًا.

الفقراء والأغنياء في بر مصر!

كان المهاتما غاندي هو الذي قال إن الفقر هو أسوأ أعمال العنف، فلا يوجد ما يسحق النفس البشرية ويجعلها فاقدة للقدرة على الاختيار، باختصار ممارسة الحرية، قدر الحاجة وقلة الحيلة وانعدام القدرة. وفي الغالبية الساحقة من التاريخ الإنساني كان الفقر من الأمور الطبيعية والقدرية كالأعاصير والبراكين والعواصف، وهي حالة حاولت الأديان السماوية أن تتعامل معها من خلال نشر القبول بما جاءت به الأقدار، أو من خلال بث الحنان والرحمة بين صفوف الأغنياء والقادرين لكي يوزعوا بعضًا مما حباهم الله على الفقراء والمعوزين. أما المجتمعات الحديثة فقد كانت لها وجهة نظر أخرى أكثر راديكالية حينما رأت في الفقر عارًا إنسانيًّا يضرب الأخلاق والمثل في الصميم، وحرمانًا للسوق الاقتصادية من قدرات منتجة ومستهلكة لديها الطاقة على تحقيق التنمية والتطور، وبالمعنى السياسي كان الفقر هو المقدمة «الطبيعية» للاستبداد.

ومناسبة الحديث عن الفقر في بر مصر أنه بات من الأمور المعتادة كلما اتخذت الدولة إجراءًا اقتصاديًّا إصلاحيًّا يتعلق بخصخصة الأصول العامة أو إدارتها بطريقة مختلفة، تنفجر جهات مختلفة سياسية وإعلامية مندِّدة بالخطوة باعتبارها مهددة للفقراء من ناحية، وفي صالح الأغنياء من ناحية أخرى. وبغض النظر عما في هذه الصياغة من إثارة لمشاعر الصراعات الطبقية، فإن جوهرها هو أن العلاقة بين الأغنياء والفقراء في مصر، هي علاقة صفرية، إذا ما حقق طرف منها عائدًا كان ذلك خسارة صافية للطرف الآخر، وهي مسألة غير صحيحة ولا تعكس الواقع.

المدهش في الموضوع أننا نكتفي في معظم الأحيان، على الأقل في الإعلام والمنتديات السياسية والفكرية، بالإشارة إلى النتيجة دون أن نحدد هؤلاء الفقراء الذين نريد الحديث عنهم.وحينما قرأت عددًا من التقارير المصرية عن الفقر في مصر وجدتها تعج بالحديث عن حالة الفقر في دول أخرى بينما وصف حالتنا يظل دون المستوى المطلوب. ومن مجمل هذه التقارير فإننا

نعرف أن نسبة من يتخطون خط الفقر في مصر- أي دولارين يوميًا- تبلغ 20.2% وهي نسبة تقل كثيرا عما هو شائع في أجهزة الإعلام التي تأخذ الأرقام وتصل بها إلى أكثر من النصف. ومع ذلك فإن النسبة تظل عالية مقارنة بنسبة 19% في المغرب، و11.7% في الأردن، و7.6% في تونس. وكانت النسبة المصرية آخذة في التراجع خلال النصف الثاني من التسعينيات حتى بلغت قرابة 17% في عام 2000، ولكنها عادت إلى الارتفاع مرة أخرى بسبب فترة الركود الاقتصادي التي استمرت بين عامي 2000 و2004. ورغم أن هذه النسبة تظل عالية مقارنة بدول كثيرة أخرى، إلا أنها تعني عمليًا أن السوق المصري آخذ أيضًا في الاتساع عندما يكون هناك حوالى 80% من السكان - أو حوالى 50 مليون نسمة يوجد لديهم ما يتعدى حد الفقر، بل إن كتلة منهم لا تقل عن 30 مليونًا لديها فائض اقتصادي مرموق.

والفقر والغنى في مصر موزع جغرافيًا، فالأول يزيد في جنوب البلاد بينما ينتشر الثاني في شمالها، كما أنه موزع اجتماعيًا حيث يزيد بوجود الأول في الريف، ويوجد الثانى في الحضر، وأخيرًا فإنه موزع جنسيًا حيث تزيد احتمالات غنى الذكور بينما يرجح فقر النساء. وهناك محافظات في مصر حسب تقرير التنمية البشرية تتمتع بمؤشرات منتشرة في الدول الصناعية الجديدة مثل محافظات قناة السويس الثلاث، بينما توجد محافظات هي الأقرب لمستويات المعيشة في إفريقيا. وبقدر ما تعكس هذه التوزيعات المختلفة حالة الدخول في مصر، فإنها لا تعبر عنها بشكل كاف، فمن يعيش في المناطق العشوائية ليس بالضرورة أن يكون من الفقراء؛ لأن هذه المناطق لا تقوم على الصفيح والاسبستوس وحتى الكارتون كما هو الحال في كثير من الدول النامية وإنما قامت هذه المناطق على أبنية وخرسانات وفيها تسهيلات صحية متعددة. ومع ذلك فإن كل من يعيش في هذه المناطق العشوائية يعيش عيشة فقيرة حقًا حيث لا تتوافر البنية الأساسية وتسيطر العشوائية على التفكير، بقدر ما تهيمن على السلوك الاجتماعي فينتهي الحال أن يكون الناس من الفقراء.

كل هذه الأوضاع المعقدة والمتشابكة تقول لنا: إنه لا يوجد ما يقطع أن الدولة هي القادرة على حماية الفقراء وتوفير ما يحتاجونه من أساسيات، وإلا لكان حال الفقراء أحسن حالا. بل على العكس فإنه في كثير من الأحيان فإن الدولة كانت هي السبب في إفقار الفقراء. وعلى سبيل المثال فإن أرادت أن تقدم للفقراء نوعًا من الدعم السكاني عندما قامت بتحديد إيجارات المنازل، بل وأجبرت أصحابها على تخفيض إيجاراتها خلال الستينيات. وكان من نتيجة ذلك أن تقلصت الاستثمارات الخاصة في مجال الإسكان، وأصبحت الدولة هي المسئولة عن المسألة السكانية كلها فهي تبني وتعطي الناس كثيرًا من المساكن «الشعبية». ولما كانت الدولة فقيرة، ومواردها محدودة، ومطالب واحتياجات الناس بلا نهاية، فقد جاءت النتيجة لكي تقول: إن الدولة أصبحت تبني بأقل بكثير من الزيادة السكانية والاحتياجات التي لانهاية لها. ولأن الناس لا بد لهم من السكنى فقد بدأت عملية التحايل على هذا الدور للدولة، فانتشرت ظاهرة خلوات الرجل خلال الستينيات والسبعينيات، وسرعان ما حل محلها تمليك الشقق حتى أصبح السكن في شقة نوعًا من المستحيلات. ولكن الشعوب لا تعرف المستحيل، ومن ثم بدأ الناس يبنون لأنفسهم فيما عرف بالمناطق العشوائية التي باتت تحيط العاصمة والمناطق الحض رية إحاطة السوار بالمعصم.

وهكذا جاءت نتيجة إذعان الدولة للقوانين الاقتصادية، وقواعد العرض والطلب، أنها حرمت الناس من السكن، وكل شيء آخر دون الدخول في كثير من التفاصيل. وما انطبق على الإسكان انطبق على كل الأمور الأخرى، وكلما تدخلت الدولة لكي تحل مشكلة، أو أنها قررت احتكار نوع من السلع والخدمات، فإن نتيجة ذلك هي اختفاء السلع والخدمات وحرمان الشعب، وخاصة الفقراء منها في النهاية. ومن النتائج الكارثية لهذه التطورات أن الدولة نفسها أصبحت لا تفي بوظائفها الأساسية، فمهما كانت قبضتها حديدية، فإنها مع التسليم ببقاء المناطق العشوائية فإنها تكون قد أخلت بقوانين السوق

فقط، ولكنها أخلت بدور الدولة نفسه لأن هذه العشوائيات تقوض هيبة الدولة في مجالات متعددة من أول البناء بدون ترخيص، وحتى التلاعب بأشكال المباني، وأطوال الشوارع، ومنافذ الأمان. ومعنى ذلك أن الدولة تخلت عن الوظائف الأساسية في حماية رعاياها، وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية، بينما اكتسبت تدمير أسواق كانت منظمة.

لاحظ هنا أن الفقراء هم أول المتضررين من تدخل الدولة في مجال الإسكان، وتخليها عن مجال حماية الأمن والتنظيم، ومن المدهش بعد ذلك أن يوجد من بيننا من يريدون مزيدًا من تدخل الدولة لأن ذلك سوف يحمي الفقراء بشكل أو بآخر. فالصورة العامة للدولة أنها الأكثر عدالة في توزيع الدخل من السوق، ولأنها «دولة» فإنها لا تعرف الجشع والطمع الذي ينتشر في القطاع الخاص. ولكن الحقيقة تقول إن الدولة ليست بالضرورة عادلة، فلا يمكن تصور وجود مثل هذه العدالة في ظل الخلل الخاص بتوزيع الاستثمارات القومية على سبيل المثال، بل الآثار الوخيمة لتدخُّل الدولة في مجالات شتى.

كل ذلك يقودنا إلى مجموعة من النتائج، أولها أنه لا بد من العمل على تقليل نسبة الفقر في مصر وأن نحقق النسبة المقررة لنا من قبل المؤسسات الدولية في مشروع الألفية بحيث يتقلص الفقر في مصر إلى 12.1% عام 2015 ، وهو ما يعني أن يتخرج بضعة ملايين إضافية من المصريين لكي يدخلوا سوق الإنتاج والاستهلاك. وثانيها أن هذا العمل لا ينبغي له أن يقوم على أكتاف الدولة، وإنما من خلال أن تقوم الدولة بوظائفها الأساسية بكفاءة وهي حماية المواطنين وإعدادهم من خلال التعليم والصحة، ولكنها تترك سوق السلع والبضائع والخدمات للمواطنين والقطاع الخاص. وثالثها أن مهمة الضمان الاجتماعي ليست مهمة الدولة بقدر ما هي مهمة الأفراد القادرين أنفسهم من خلال شركات التأمين التي عليها أن توسع من برامجها، وتزيد من كفاءتها بحيث تستوعب احتياجات المواطنين؛ أما غير القادرين من المعوزين وكبار السن وأصحاب الاحتياجات الخاصة فإن الدولة عليها مساعدتهم من خلال

الموارد القومية المتاحة وباستخدام هذه الشركات نفسها حتى تضمن أعلى درجات الكفاءة الممكنة. ورابعها أن تقليص الفقر حسب كل الدراسات العالمية هو محصلة معدلات متسارعة ومتواصلة لفترة زمنية طويلة وعالية للنمو، وآليات لتمكين الفقراء وإعطائهم الفرصة من خلال التعليم الكفء والصحة.

المعضلة الكبرى في هذا الأمر هي أن التفكير الشائع في مصر لا يؤمن بذلك كله، وهو لا يجد غضاضة في الشكوى المستمرة من الدولة وقدراتها وكفاءتها، ولكنه أيضًا لا يكف عن دعوتها، ومطالبتها، إلى القيام بدور قوي أثبتت الأيام أنه سيكون مستحيلاً. ولكن القضية من الحيوية والأهمية بحيث لا يمكن تركها، وإذا كان الفقر هو أسوأ أنواع العنف كما قال المهاتما غاندي، فإن العنف سوف يكون النتيجة الطبيعية لتدهور الأحوال في بر مصر.

دعم الأغنياء والفقراء في مصر!

الصورة الذائعة الآن عن النظام السياسي والحكومة في مصر أنهما يعبران عن زواج رأس المال مع السلطة، وبناء على ذلك فإن السياسات القائمة تجعل الأغنياء يزيدون غنى، أما الفقراء فإنهم سوف يزدادون فقرًا. وبالطبع فإن أحدًا لن يدقق في هذه المقولة المتكررة إلى الدرجة التي لم يعد أحد مستعدًّا لتكذيبها، ولن يفهم أحد لماذا يفعل ستة وزراء ممن لهم سوابق في العمل الخاص ما لا يستطيع فعله أربعة وعشرون وزيرًا لم يعرفوا عملاً خاصًّا، وهي نسبة محفوظة في المؤسسات التشريعية، واللجان الحزبية بما فيها لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي. وإذا كان الحال ذلك فلماذا تزيد موارد الدولة من ضرائب القطاع الخاص حتى يقدم 82% من ضريبة الدخل؟ ولماذا تزيد موارد الدولة كلما جرى التوسع في القطاع الخاص من ضرائب وحصيلة بيع أرض بينما تنقص كلما أضيف نشاط اقتصادي عام؟ القضية في الموضوع كله أن نغمة الأغنياء والفقراء هي واحدة من أكثر النغمات درامية، وذات يوم قال كارل ماركس: إن الصراع الطبقي هو المحرك الأول للتاريخ. وكان ذلك شائعًا في مص ر قبل ذيوع التناقض بين الإيمان والكفر باعتباره الخط الفاصل بين المشروع «الوطني» في ناحية والمشروع «الأمريكو-صهيوني» من ناحية أخرى!.

مناسبة هذا الكلام الدراسة التي نشرها المركز المصري للدراسات الاقتصادية في يوليو عام 2008 تحت عنوان «دعم الأسعار أو دعم القدرات في مصر؟» وتلقي الكثير من الضوء على ذلك الموضوع الذي أعيا الناس في مصر طوال الشهور الماضية حول الدعم. وأولى المفاجآت التي نجدها من حكومة دعم الأغنياء وإفقار الفقراء أنها تقدم من الدعم أكثر من معظم الدول النامية المماثلة حيث بلغ دعم السلع الأساسية والخدمات الأساسية 53.9 مليار جنيه في عام 2006/2007 وهو ما يمثل 24% من النفقات العامة للدولة و8% من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يمكن أن نفهم هذه الأرقام ما لم نعلم أن النسب

المقابلة لإندونيسيا 18%و3%، ولتونس 16%و 4%، وكرواتيا 6%و2%، وكولومبيا 5% و1%، وأرمينيا 3% و4. %، وجنوب إفريقيا 1% و 4.%. وفي العام المالي المنصرم 2007/2008 بلغ دعم السلع والخدمات الأساسية حوالي 83.7 مليار جنيه أو 28% من إجمالي النفقات العامة للدولة و9.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

لاحظ هنا أننا لا نتكلم عن دعم الطاقة الذي يقترب، كما تقول الدراسة، من الإنفاق الكلي على الأجور لستة ملايين موظف يعملون في الجهاز الإداري للدولة وخمسة أضعاف الإنفاق على الصحة وضعفي الإنفاق على التعليم. وهو الدعم الذي كانت أمامه مقاومة عظمى باعتباره سوف يمس ركاب سيارات الميكروباس، ويشعل التضخم أمام الطبقات الفقيرة فبقيت الأمور تقريبًا على حالها، وباختصار فإن سياسات الدعم ظلت على الصورة نفسها التي تريدها بها الأقوال الذائعة التي تريد إبقاء كل الأمور على حالها باعتبارها الأكثر عدالة، ثم بعد ذلك الشكوى من أنها ظلت جامدة. والطريف بعد ذلك أن تكتشف الدراسة المشار لها أن سياسة الدعم الحالية تعمل لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، واستفادة سكان الحضر أكثر من المقيمين في الريف، واستحواذ المواطنين في الوجه البحرى على النصيب الأكبر من الدعم مقارنة بالمقيمين في الصعيد. فقد بات من الطبيعي أن من لديه القدرة المالية على الاستهلاك يحصل على قدر أكبر من السلع المدعمة، بينما من لديه قدرة أقل فإنه يحصل على كمية أقل، وهكذا فإن أغنى 20% من المصريين يحصلون على 24% من الدعم الغذائي و34% من دعم الطاقة بينما ال 20% الأفقر يحصلون على 17% و13% على التوالي. وفي دراسة للبنك الدولي عام 2005 فإن 7 ملايين نسمة من الفئات المهمشة ليس لديها بطاقة تموينية ومن ثم فإنها لا تمثل على دعم من أي نوع في حين أن 71% من المواطنين الأيسر حالاً لديهم بطاقات تموينية، مدعومة بالكامل. فهل ما زلنا نرغب في استمرار سياسات الدعم القائمة رغم أنها هي السياسات التي يتمسك بها المدافعون عن الفقراء؛ ولأنها في النهاية تذهب إلى الأفضل حظًا في المجتمع؟

دفاع عن الفقراء ...!

صديقي وأستاذي السيد ياسين غاضب عليّ بسبب مقال قلت فيه: إنه «من الرائع أن تكون غنيًا»، ولما كنت لا أتحمل غضب الأستاذ فقد عدت للموضوع مرة أخرى، وأملي بعد المقال أن يكون أقل غضبًا، وكذلك كل المهتمين بموضوع «العدالة الاجتماعية» في بلدنا. وكما يقال فإنه لا بد من تحرير القضية بتحديد ما فيها وما ليس فيها أيضًا، فالقضية ليست عما إذا كان طرف ليس له قلب يتعاطف مع «الأغنياء»، وقلب آخر أكثر رقة وحنوًا يتعاطف مع الفقراء؛ ولكنها تتعلق بهدف إزالة الفقر من البلاد أو على أقل تقدير تقليل عدد الفقراء إلى الحد الأدنى، أو إلى العدد الموجود والنسبة المقبولة في بلدان مثلنا تعيش نفس المرحلة من التطور. ومن المؤكد أن «الفقر» ليست صفة إيجابية وإلا لما قال الإمام علي – كرم الله وجهه- لو كان الفقر رجلاً لقتلته، ولما قال غاندي إن الفقر هو أسوأ أنواع العنف. وبالمقابل فإن «الغنى» ليس صفة سلبية، وإلا لما كان المؤمن القوي – والغنى من أسباب القوة- أحب إلى الله من المؤمن الضعيف. وربما كان مصدر الخلاف في الرأي أن الفكر الاشتراكي عامة- الماركسي منه وغير الماركسي- تصور أن الغنى لا يحدث إلا من خلال الفقر؛ لأن الأغنياء يستولون على «فائض القيمة» ويحرمون العمال الفقراء منها.

ولكن ذلك لم يعد صحيحًا لا بالنسبة للفكر الاشتراكي الحديث، ولا بالنسبة للفكر الرأسمالي الحديث أيضًا، فكلاهما بات منشغلاً بالقضاء على الفقر؛ ليس فقط لأسباب إنسانية وأخلاقية، وإنما لأن ذلك بات أساسيًا لسلامة النظام الرأسمالي. فبدون السوق واتساعه المستمر من خلال دخول منتجين ومستهلكين جدد- أي تحول الفقراء إلى أغنياء - فإن الثورة التكنولوجية والصناعية المعاصرة وفورتها الإنتاجية سوف تجهض. وبعد ذلك يفترق الفريقان الرأسمالي والاشتراكي في موقفهما من الفقر حسب الحكاية الصينية الشهيرة، فالأول يريد تعليم الفقير كيف يصيد السمك، أو بمعنى آخر كيف يكون غنيًا ويشارك في السوق منتجًا ومستهلكًا، والثاني يرى أن القضية يمكن

حلها عن طريق توزيع الموارد العامة بسياسات الدعم والتعليم المجاني والصحة المجانية وضبط الأسعار وسوق العمل، وباختصار دولة تدخلية تعمل- كما تقول-لصالح الفقراء ومحدودي الدخل.

والتجربة العالمية حتى الآن متنوعة في محاربة الفقر، وفي عام 1860 كانت مستويات المعيشة في السويد تماثل تلك التي توجد في موزمبيق الآن، ولكن شعوبًا بأكملها في أوروبا وأمريكا الشمالية خرجت من الفقر والفاقة خلال القرنين الماضيين. وخلال العقود الثلاثة الماضية فقط خرج حوالى 700 مليون نسمة من دائرة الفقراء إلى دائرة الغنى والستر في كل من الهند والصين. وكان مفتاح الانتقال سياسة تقوم على «أنه من الرائع أن تكون غنيًّا» في سوق رأسمالية لخلق الحافز والدافع للعمل والإنتاج؛ وسياسة أخرى تقوم على تجهيز الفقير للحصول على الفرصة من خلال تعليم وصحة عالية التكلفة تدفعها الدولة من مواردها؛ وسياسة ثالثة عالية تعمل لصالح الفقراء والأغنياء معًا تقوم على أمن وقضاء عالي التكلفة أيضًا تدفعها الدولة؛ وسياسة رابعة تقدم دعمًا مباشرًا للمعاقين الفقراء وكبار السن والعاجزين عامة عن التعليم واكتساب الخبرات الجديدة.

هذه السياسات لتخريج الفقراء من الفقر عالية التكلفة، ولا يمكن توفيرها ما لم تتخلص الدولة من كل عوامل التكلفة الأخرى وتكرس مواردها في عملية الاستثمار وخلق فرص العمل في السوق الاقتصادية التي سوف تجد من يعمل فيها. فحتى هذه اللحظة فإن الكارثة في مص ر ليست في عدم وجود فرص للعمل، وإنما في عدم وجود القادرين عليه، ولوجود اعتقاد عام بأن العمل ليس هو تحقيق القيمة المضافة، وإنما تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء. ولمن لا يعلم الحقيقة عليه زيارة المؤسسات والشركات العامة، وسوف يجدها مؤسسات همها الأول استدامة الفقر؛ لأنها لا تسمح لأحد من الفقراء -بالعلم والتدريب الحقيقي والمكلف- بالخروج منه. وحسبي الله ونعم الوكيل!!.

دليل المواطن الذكي إلى قضية الدعم!

أصبحت أضع يدي على قلبي كلما جاءت دعوة للحوار حول موضوع ما يتعلق بالمصلحة العليا للبلاد؛ فما إن تفتح القضية حتى يسود ضجيج هائل حول الدوافع، وتساؤلات حول التوقيت، وتعجن المسألة كلها بكم هائل من الأوراق المختلطة، وما هو أكثر من سوء الظن والهواجس المشروعة وغير المشروعة. وعندما طالب الرئيس مبارك بالحوار حول الدعم في خطابه أمام مجلسي الشعب والشورى صدحت الموسيقى بالمعزوفة المعروفة، وفي هذه الحالة كانت نغمتها المتكررة هي أن الحكومة المصرية في طريقها إلى رفع الدعم عن المصريين. وبينما رأى كاتب أن ما قالت به الدولة عن «ترشيد الدعم» ليس إلا غطاء لرفعه؛ فإن كاتبًا آخر أخذ الموضوع بعيدًا لكي يخلطه بسيطرة «الرأسمالية المتوحشة» على مصر. كل ذلك جرى دون تحرير، ودون بينة واجبة على من ادعى، ودون نظرة جدية على مسألة جوهرية، بل ودون حماس حتى للمطالبة بإبقاء الأمور على ما هي عليه لكي يكون هناك قدر من المسئولية عن سياسة ما، فكما هي العادة فإن السهام صوبت فورًا للحكومة والحكم دون أن يخرج أحد بنظرية بديلة أو بسياسة مقترحة أو حتى بتبيان مشكلات بعض المسارات المطروحة.

ولكن ذلك لم يحدث لأن ذلك كان من شأنه أن يحول المسألة كلها إلى حوار جاد حول قضية محددة، وعندما يكون الحوار جادًّا فإن معنى ذلك سيادة للعقل على العاطفة، والمناظرة على المهاترة. على أي الأحوال، فإن تحرير المسألة يظل واجبًا من أجل الرأي العام، وهو ما سنطرحه في شكل عدد من الأسئلة والإجابة عليها بقدر ما هو متوافر من معلومات. والسؤال الأول هو هل تنوي الحكومة رفع الدعم؟ والإجابة القاطعة هي لا؛ وعلى العكس من ذلك فإن الحكومة تنوي رفع الدعم وليس خفضه. ففى عام 1981 كان الدعم الذي تقدمه الحكومة للفقراء ومحدودي الدخل 1.6 مليار جنيه مصري، وارتفع في عام 1991 إلى 3.6 مليار جنيه، وفي عام 2002 إلى 5.8 مليار جنيه، ثم أصبح

10.3 مليار في عام 2004، و13.7 مليار في 2005 و54.3 مليار في 2006، وانخفض قليلا في عام 2007 إلى 53.8 مليار، ولكنه سيعود إلى الارتفاع مرة أخرى في عام 2008 إلى 55.7 مليار.

والسؤال الثاني هو ما سر تلك القفزة الكبرى للدعم خلال الأعوام الثلاثة الماضية؟ والإجابة هي أولاً لأن الحكومة أدخلت دعم البترول إلى حسابات الدعم الكلية، وثانيًا لأن الحكومة زادت الدعم ولم تخفضه حينما ارتفعت موارد الدولة نتيجة النمو الاقتصادي.

والسؤال الثالث هو كيف تحسب الحكومة دعم البترول، وهل صحيح أن ذلك يتحقق بحساب الفارق بين سعر بيع البترول للمستهلك في مصر والسعر العالمي كما قال أحد الكتاب المرموقين؟ والإجابة هي بالنفي، ولا تحسب الحكومة المصرية الدعم بهذه الطريقة، ولكن تحسبه بالفارق بين سعر التكلفة وسعر البيع، وحينما تكون تكلفة سعر لتر البنزين ثلاثة جنيهات ويباع للمستهلك بمبلغ جنيه وثلاثين قرشا، فإن الدعم هو جنيه وسبعين قرشا لكل لتر يتم استهلاكه.

والسؤال الرابع، وربما كان واجبًا أن يكون السؤال الأول: وما هو الدعم على أية حال؟ والإجابة هي أن الدعم هو تلك الأموال التي تقتطعها الحكومة من الموازنة العامة من أجل مساعدة الفقراء ومحدودى الدخل في مجالات التموين (الشاي والزيت والسكر والدقيق وما يماثلها) وتكلفة ذلك 4.3 مليار جنيه حاليًّا، ورغيف الخبز وتكلفته الراهنة 15 مليارا والبوتاجاز وتكلفته 9.3 مليار جنيه، وبعد ذلك البترول والمواصلات العامة في المدن الكبرى والسكك الحديدية. مثل هذا الدعم لا يوجد في أي بلد رأسمالية في العالم، فضلاً عن أن تكون هذه الدولة دولة تسيطر عليها الرأسمالية اللطيفة أو المتوحشة. وبمعنى من المعاني فإن الدولة تقدم دعمًا أساسيًّا من ناحية أخرى لجميع المواطنين في مجالي التعليم والصحة حيث ارتفعت ميزانية التعليم من 683 مليون جنيه عام 1981، إلى 3.8 مليار عام 1991، ثم إلى 16.2 مليار عام 2001، إلى

27.4 مليار في العام الحالي 2007، وفي العام القادم 2008 سوف يصبح الإنفاق على التعليم قدره 30.7 مليار. وتعود هذه القفزة في مجال التعليم إلى أن الحكومة تعتبره ليس فقط دعمًا لمحدودي الدخل بل لأنها تراه استثمارًا قوميًّا في الوقت نفسه. وهو منطق يمتد إلى مجال الصحة حيث ارتفعت الاعتمادات المخصصة لها من 245 مليون عام 1981 إلى 1.4 مليار عام 1991 إلى 6.3 مليار عام 2001 إلى 9.3 مليار عام 2007، وسوف تصبح 14.2 مليار عام 2008.

والسؤال الخامس هو لماذا فتحت الحكومة الموضوع الآن ؟ والإجابة هي: أولاً لأن النظام الحالي فيه كثير من الفاقد في بعض المجالات (الخبز والتموين) وفيه ظلم للغالبية من المواطنين (دعم البنزين الذي يقدم لأصحاب ثلاثة ملايين سيارة منهم مليونان من السيارات الخاصة بينما بقية المواطنين البالغين 69 مليونًا المقيمين في مصر لا يحصلون على ذات الدعم). وثانيًا لأن الأوضاع الاقتصادية الراهنة لمصر أوضاع جيدة ومن المستحسن دائما أن يحدث الإصلاح في أوقات اليسر وليس في أوقات العسر. وثالثًا أن هناك متغيرات قد تقلب الصورة وتؤدي إلى تآكل معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ظروف محلية (زيادة السكان) أو عالمية (زيادة أسعار القمح أو البترول).

والسؤال السادس، إذا كان ذلك فما الذي سوف تفعله الحكومة بالدعم؟ والإجابة على ذلك أن الحكومة ليس لديها خطة شاملة بعد، ولكن فيما أتصور يوجد لدى الحكومة مجموعة من الأفكار التي تريد عرضها على الرأي العام، وتقوم هذه الأفكار على ما يلي: أولاً أن الأصل في الموضوع ليس الدعم ولكن العمل على «تخريج» المصريين من دائرة الفقر والحاجة إلى دائرة الستر والقدرة من خلال النمو الاقتصادي. وخلال العامين الماضيين انخفضت نسبة الفقراء – حسب تعريفات البنك الدولي- في مصر من 20.1% إلى 18.4% لكي تصبح 14 مليونًا. وثانيًا وصول الدعم إلى مستحقيه فلا يوجد معنى لوصول دعم التموين إلى 38.5 مليون فرد، والخبز إلى 50 مليون، والبوتاجاز إلى 15

مليون أسرة أو 60 مليون نسمة؛ لأن ذلك يفوق بكثير كل أعداد الفقراء المعروفة بينما غالبًا ما يحتاج هؤلاء بالفعل إلى ما هو أكثر مما يحصلون عليه فعليًا. وثالثًا زيادة حرية الاختيار أمام المواطن للحصول على الدعم بالشكل الذي يراه والأكثر مناسبة له عينيًا كان أو نقديًا، على أن يكون هذا الدعم متزايدًا بمقدار التضخم والزيادة في سعر السلع المدعومة. ورابعًا تحقيق زيادة نوعية في مجالات التعليم والصحة وإعادة التدريب والتأهيل، وهي المجالات التي تكفل في النهاية «تخريج» الفقراء ومحدودي الدخل من حالتهم، وإعطاءَهم، مع أولادهم، فرصة أكبر للعمل بأجور أعلى بحيث تزداد مساهمتهم في العملية الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع، وباختصار، أن يكونوا جزءًا من السوق المصرية المتنامية الاتساع وليسوا على هوامشها.

والسؤال السابع، هل كل ما تقدم يحدث نتيجة توصيات البنك الدولي والمؤسسات العالمية التي لا ترضى لنا خيرًا، وتتمنى لنا شرًّا؟. والإجابة بالتأكيد هي بالنفي؛ لأن هذه المؤسسات تنظر تعجبًا إلى المنطق المصري الذي يقوم على معادلة كانت سائدة في العالم الثالث خلال الستينيات من القرن الماضي وتقوم على منح موظفي الحكومة؛ أي غالبية الشعب، مرتبات كسيحة للغاية، فيصبح بعد ذلك منطقيًا أن تقوم الحكومة بدعم هؤلاء المواطنين مادامت سوف تستولي على كل الموارد القومية. وبهذه الطريقة تتحكم الحكومة في الناس مرتين: مرة عندما تعطيهم المرتبات التي تجعلهم دائمًا في حاجة إليها؛ ومرة عندما تقدم الدولة الدعم لهم. وعلى العكس من ذلك فإن المؤسسات الدولية ترى أن التقدم يحدث بطريقة أخرى لإطلاق قوى السوق لكي تعبر كلٌّ منها عن حقيقتها، وهي الطريقة الناجعة التي تعطي للفقراء الفرصة للانطلاق في سوق تتوسع وتزداد غنىً. ولكن هذه قصة أخرى نعرف فقط أنها أخرجت قرابة 600 مليون فقير ومحدود الدخل في دول آسيا- والهند والصين خاصة – لكي تدخل سوق الإنتاج والاستهلاك في العالم. وبالنسبة لحكومتنا فهي تعرف القدسية العظمى لمسألة الدعم ليس فقط بين الفقراء ومحدودي الدخل ولكن أيضًا بالنسبة للطبقة السياسية والإعلامية والفكرية

التي لا تعرف طريقة أخرى لمحاربة الفقر إلا بدولة راعية للأقل حظًّا في المجتمع ومتحررة من الرأسمالية اللطيفة والمتوحشة معًا في الوقت نفسه. ولذلك فإن الحكومة سوف تحافظ على الدعم وتزيده أيضًا، وكل ما سوف تفعله هو الاستفادة من تجارب بعض الدول الأخرى مثل المكسيك ودول أمريكا الجنوبية الأخرى التي لديها تجارب مشابهة لتجربتنا وفتح الله عليها بعدد من الإجراءات التي ترشد الدعم، وتقلل من الفاقد، وتجعل الدولة في عمومها أكثر رشادة واستثمارًا في أسباب تقدمها.

هذه هي الأسئلة السبعة التي تشكل دليل فهم قضية الدعم في مصر في جوانبها المختلفة؛ ومن المؤكد أن هناك أسئلة أخرى ربما لا تقل جوهرية، وهذه الأسئلة وتلك هي التي يمكنها تشكيل الإطار العام لحوار جاد ومخلص. ولكن هل يمكن إقامة حوار جاد ومخلص أم أن الضجيج والصخب أكثر أهمية من المستقبل المصري؟

مَأْزِق الأحزاب الليبرالية في مصر!

قلت مرارًا وتكرارًا إن مصر سوف ينصلح حالها عندما يتخلى الحزب الوطني الديمقراطي عن تقاليد الاتحاد الاشتراكى العربي التي عرفها في تاريخه، وعندما تتوقف جماعة الإخوان المسلمين- المحظورة- عن خلط الدين بالسياسة، وعندما تنجح الأحزاب والقوى الليبرالية في التواصل مع الشارع السياسي وتتخلى عن تقاليدها السياسية النخبوية من ناحية الفكر أو الثروة. والحقيقة أنني لم أفهم أبدًا القرار الذي اتخذه حزب الوفد بمقاطعة انتخابات مجلس الشورى، ولا القرار الذي اتخذه حزب الجبهة الديمقراطية بتأجيل المشاركة في الانتخابات العامة لحين تشكيل هيئات الحزب، ولا أعرف شخصيًّا قرار حزب الغد بالمشاركة أو عدمها في الانتخابات؛ ولكن الشكل العام للأحزاب «الليبرالية» هي أنها بقيت بعيدة عن الساحة السياسية حتى لم يبق فيها من الناحية العملية إلا الحزب الوطني والجماعة المحظورة وهي حالة غير صحية بالمرة للنظام السياسي المصري الحالي ولمستقبل الديمقراطية في البلاد.

والحقيقة أن حزب الوفد كان لديه موقف تاريخى من انتخابات مجلس الشورى قوامها أنه لا يمكن المشاركة في مجلس لا تكون له سلطات تشريعية حقيقية، وإنما مجموعة من الوظائف الاستشارية التي تشابه تلك المعطاة للمجالس القومية المتخصصة، ومن ثم لا يوجد داع لهذه النوعية من الازدواجية. مثل هذا التحفظ لم يعد له وجود بعد التعديلات الدستورية الأخيرة التي شملت المادتين 194 و195 وهما المادتان الخاصتان باختصاصات مجلس الشورى، والتي جعلت المجلس بحق مجلسًا تشريعيًّا آخر. فوفقًا للمادة 194 أصبح المجلس مختصًّا بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة. ووفقًا للمادة 195 أصبح على المجلس الموافقة على الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، والموافقة على معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي

يترتب عليها تعديل في أراضى الدولة أو التي تتعلق بالحقوق والسيادة. كما يؤخذ رأي المجلس في مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.

إن هذه الحالة التي أصبح عليها مجلس الشورى من سلطات تشريعية لم تكن فقط تسقط التحفظ السابق لحزب الوفد على دخول الانتخابات، بل إن الحزب والفكرة الليبرالية في العموم قد باتت في حاجة ماسة إلى ممارسة السياسة من خلال الانتخابات حتى يمكن الاقتراب من الشارع المصري. ولا يمكن الاحتجاج بالظروف السياسية أو الأمنية المتعلقة بنزاهة الانتخابات؛ لأن مثل هذه الظروف سوف تظل قائمة- إذا كان الحزب صادقًا فيها- حتى بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب أيضًا. وما لم يقرر الحزب أنه سوف ينسحب من كل أنواع الانتخابات، وبالتالي فإنه يكون قد انسحب من الحياة العامة، فإن الصالح العام، وصالح الحزب يفرض عليه المشاركة في كل أنواع الانتخابات العامة منها والخاصة.

والحقيقة أكثر أنه لا يوجد مثل الانتخابات التي ترفع القدرة التنظيمية للحزب، وقدرته على تعبئة وتدريب أعضائه، كما أنها الفرصة التي تظهر فيها القيادات الجديدة التي تحتك بالشارع السياسي. وربما كان الأهم من ذلك كله هو الاقتراب من الناس والجماهير التي عجزت الأحزاب الليبرالية عن الاقتراب منها. لقد أصبحت الفكرة الليبرالية شائعة بين الأحزاب والجماعات السياسية المصرية، حتى إن جماعة الإخوان – المحظورة- والتي تقول إن الإسلام هو الحل يحتوي برنامجها على عدد من المفاهيم الديمقراطية والليبرالية التي تجعلك تتساءل عما إذا كان الإسلام هو الحل أو أن «الديمقراطية هي الحل»!.

من هنا توجد الحاجة الوطنية لمشاركة أحزاب ليبرالية أصيلة في العملية السياسية، ليس فقط لمنع أحزاب أخرى من خلط الليبرالية والديمقراطية بالفاشية والهيمنة السياسية والاقتصادية، وإنما أيضًا لفتح الأبواب لاختيارات أخرى أمام الشعب المصري. وقد قال حزب الجبهة الديمقراطية الذي أجيز

مؤخرًا إنه قادم لكي يشكل خيارًا ثالثًا أمام الشعب المصري فكانت أول قراراته الوقوف بعيدًا عن انتخابات مجلس الشورى!.

معضلات ليبرالية أخرى

ليس سهلاً على «الليبرالي» مثله مثل كل أصحاب التيارات السياسية في البلاد أن ينظر إليها من الداخل، ويضعها موضع التقييم والفحص. ولكن جوهر الفكرة الليبرالية ذاتها هي تلك الحالة من ممارسة العقل إزاء الفشل قبل النجاح، والإخفاق قبل الإنجاز، فالليبراليون لا يملكون ذلك الترف الذي تزخر به التيارات السياسية الأخرى من قوميين وإسلاميين حينما يلقون الفشل وضعف الإنجاز على أبواب مؤامرة أجنبية دائمة تتحمل المسئولية عن كل أنواع الإخفاق. فكما هو معلوم في التاريخ العربي والإسلامي فإن القوميين والليبراليين لا يفشلون أبدًا، ولم يعرف حتى عن شركاتهم أنها تخسر، بل إنهم في كثير من الأحيان وبطرق سحرية قادرون على تحويل الهزائم إلى انتصارات تاريخية.

ولكن مثل ذلك الترف لا يملكه الليبراليون حيث «العقل» و«الحقيقة» يقفان دون مثل هذه الرفاهية الفكرية، وسواء كان الأمر مرتبطًا بحقوق الإنسان، أو بالمنافسة في النظام السياسي من خلال تداول السلطة (الديمقراطية)، أو المنافسة في النظام الاقتصادي (السوق)، فإن التقييم والتقدير هو جزء أصيل من النموذج «الليبرالي». ومن هنا توجد قدرة الليبراليين على التعامل مع تجاربهم التاريخية، وطاقتهم على التغيير والتبديل حسب الظروف والأوقات. وفي التجربة المصرية فإن السائد بين الليبراليين المصريين، وصار شعارًا كبيرًا للحركة السياسية عامة في مصر، هو العمل على إقامة جمهورية برلمانية ديمقراطية في مصر. وكانت هذه النتيجة راجعة إلى التراث الليبرالي المصري قبل ثورة يوليو، ودستور 1923 حيث الهدف هو إقامة ملكية دستورية يراد تحويلها الآن إلى جمهورية دستورية حيث الرئيس، ومن قبله الملك، يملك ولا يحكم، ولا يتعدى دوره أن يكون رمزًا للبلاد، وملاذًا للأمة في ساعة الانقسامات الكبرى، بينما تكون السلطة الفعلية في يد مجلس الوزراء الممثل للأغلبية المنتخبة في المجلس التشريعي أو المجالس التشريعية في حالة اتباع نظام

المجلسين.

مثل هذا المثال التاريخي يحتاج إلى إعادة نظر حاولنا أثناء مناقشة التعديلات الدستورية مناقشته في صحف عدة، والمحاجاة ضده باعتباره لم يكن ملائما للبيئة المصرية، بل إنه كان واحدًا من الأسباب التي أدت إلى انهيار النظام الليبرالي السابق على الثورة. وليس سرًّا على أحد أن ثلاثة عقود من هذا النظام -1922 إلى 1952- لم تكن «ليبرالية» كلها، بل كانت في أغلبها مضادة للفكرة الليبرالية حيث جرى انتهاك دستور 1923 بصورة دورية، ولم تكن الانتخابات نزيهة في كل الأوقات، وكانت مخالفة حقوق الإنسان من التقاليد الشائعة، وفي كل الأحوال كانت البنية الأساسية لليبرالية من تعليم وصناعة محدودة، وكانت الطبقة الوسطى صغيرة. وحتى لا يكون الميزان مختلاًّ، فإن هذه المرحلة أنجزت مهمة أساسية وهي وحدة الأمة المصرية عندما وحدت الهلال والصليب، وجعلت من شعار الدين لله والوطن للجميع شعارًا سائدًا حتى الآن رغم مقاومة متزايدة من قبل القوميين الذين أدخلوا مبادئ الشريعة الإسلامية إلى صلب الدستور، والإسلاميين الذين اعترضوا على الشعار باعتباره ترجمة للعلمانية في الواقع المصري. ولم يكن هذا التراث السياسي للأمة المصرية وحيدًا بل أضيف له بناء من المؤسسات التي لا يزال المجتمع المصري يعيش عليها مثل البرلمان والحزب السياسي والنقابات المهنية والعمالية والمجتمع المدني في العموم.

ولكن مع ذلك كله، فإن الحقبة الليبرالية لم تخل من ضعف هيكلي وهو العلاقة بين الملك، والآن رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء والحكومة حيث كان الصراع بينهما حتميًّا نتيجة الثقافة السياسية الذائعة. فمن الناحية التاريخية فإن مركز السلطة والشرعية السياسية في البلاد ظل شخصًا واحدًا، فرعونًا كان أو ملكًا أو سلطانًا أو واليًا أو خديويًّا، أو أيًّا من كان بيده سلطان الأمور في مصر ومعه أدوات الدفاع عن البلاد من جيش ومخابرات وأجهزة أمن. هذا الحاكم بات جزءًا من الشرعية السياسة للدولة والبلاد، وربما كان ذلك جزءا من

ظاهرة السلطوية والفرعونية المستقرة في الدولة لآجال طويلة حتى باتت مغروسة في الثقافة السياسية بحيث لا يمكن تجاهلها في أي نظام سياسي مقترح. بل ويمكن القول إن جزءًا من فشل النظام الليبرالي قبل الثورة في مصر كان راجعًا، كما هو معروف، لذلك الصراع والتنازع في شرعية السلطة بين القصر والوفد، حيث كان الأول جزءا من شرعية تاريخية موجودة في الدولة، وكان الثاني هو المعبر عن شرعية الدولة المصرية الحديثة. وللأسف فإن الصراع بينهما أضعف كثيرًا البنية السياسية للنظام الليبرالي نفسه حيث كان هجوم الأحزاب السياسية على الملك مشككًا في شرعية الدولة ذاتها، بينما كان سعي الملك لتفتيت الأحزاب، والتشكيك في حزب الوفد، سببًا من أسباب التآكل الذي جرى في البنية الليبرالية حتى جاءت تيارات فاشية من الإخوان المسلمين والقوميين لكي تضع الشكوك على النظام كله بما فيه من وفد وملك.

إن هذه الازدواجية في الشرعية السياسية بين ما هو تاريخي للملك، وما هو ديمقراطي لحزب الأغلبية، عجل بانهيار النظام الليبرالي، وأكثر من ذلك ساهم في بناء النظام المصري في المرحلة الجمهورية حيث حصل رئيس الدولة على الشرعية التاريخية ومعها كل السلطات العظمى في البلاد، بينما بقي رئيس الوزراء بلا شرعية سياسية حقيقية يستند عليه ويبني من خلالها سياساته. وفي الحالتين فإن ذلك زاد من مركزية السلطة السياسية، وأضاف إلى بيروقراطيتها، وسلطويتها في العموم، وهو ما لا يمكن التعامل معه من منطلقات ليبرالية دون تعامل أكثر فعالية مع حقيقة المركز المتميز لرئيس الجمهورية، والتقاليد الديمقراطية المطلوبة في مجتمع ليبرالي. وذلك يمكن التوصل إليه من خلال النظام الجمهوري الديمقراطي الموجود في الولايات المتحدة، ودول أمريكا الجنوبية الديمقراطية، وعدد من دول أوروبا الشرقية والدول الآسيوية. وفي هذه الدول لا توجد تلك «الخلطة» البرلمانية الذائعة في النظام المصري، والتي تصب إلى جانب تركيز السلطة، وإنما يوجد فيها رئيس جمهورية قوي من حيث السلطات، ولكنه محدود الفترات للبقاء في السلطة، وخاضع مباش رة للسلطة التشريعية التي لا يستطيع حلها، وتمتلك

التحكم في القدرة على الإنفاق المالي، بالإضافة إلى عدد من الشروط المعروفة للفصل بين السلطات الذائعة في كل الدول الديمقراطية.

مثل هذه الحالة لا يوجد لها سوق كبير في الساحة الليبرالية المصرية، فضلاً عن الساحة السياسية في العموم، بل إن هناك معارضة كبيرة لها باعتبارها خروجًا على المألوف وتجريبًا غير معروف، وربما حتى استيرادًا من تجارب لم تتعود عليها نخبة كانت التجربة الأوروبية هي مصدر إلهامها. ومع ذلك تبدو الصيغة الجمهورية الديمقراطية هي الصيغة الليبرالية الأكثر فعالية في التعامل مع النظام السياسي وتطويره في اتجاهات تعترف بالمكانة المركزية لرأس الدولة وتضع عليها ما يكفي من القيود والتوازنات بين السلطات التي تنزع عنها الصورة السلطوية وتبقي فيها الشرعية والقدرة على إدارة البلاد بصورة أكثر كفاءة ومسئولية. وتبدو المعضلة في جوهرها هي معضلة تقاليد تاريخية وثقافة شائعة ناجمة عن «عصر ليبرالي» ولَّى وغاب، وربما لم يكن موجودًا في يوم من الأيام اللهم إلا من بعض المظاهر والأشكال التي كان يفرضها واقع سياسي واقتصادي واجتماعي لم تكن بنيته الأساسية مكتملة أو جاهزة لعصر ليبرالي حقيقي.

الفشل الليبرالي مرة أخرى!!

حتى لا يظن أحد أن لدينا تركيزًا متزايدًا على مثالب التيار الديني وجماعة الإخوان المسلمين خاصة فإن هذه المجموعة من المقالات سوف تركز على التيار الليبرالي في مصر، أما بالنسبة للتيار الديني ومعضلاته الكبرى والصغرى فقد تم تناولها في هذه الصحيفة في أكثر من مرة، وكذلك كان الحال في صحيفتي الأهرام والوطني اليوم. حيث جرى التركيز على تهرب التيار الليبرالي عامة من مناقشة أسباب فشل الجماعة الليبرالية حينما تجسدت الفكرة الليبرالية بالفعل في السلطة السياسية كما حدث في عدد من الدول العربية ومن بينها مصر قبل الثورة، وما يجري في التجربتين الكويتية واللبنانية، وما يحدث في داخل الساحة الفلسطينية، والتتابع المعروف الذي جرى في عدد من الدول العربية مثل السودان، والإسلامية مثل باكستان، حينما تبادل العسكر والجماعة الليبرالية الحكم في دورات كانت كلها وبالاً على تلك الدول. وكانت الرسالة التي أردنا إيصالها إلى القراء والنخبة أن هناك نقصًا فاضحًا في الأدب المصري والعربي الليبرالي حينما يضع سلة «السلطوية» كلها في يد «السلطويين»، وفي سبيل ذلك يعفى تماما ما تقوم به الجماعات الدينية المختلفة من أول الإخوان المسلمين وحتى جماعة القاعدة، حيث لا يُرَى فيهم إلا نوع من الفزاعات التي تستخدمها «السلطة» للبقاء في الحكم؛ وفي سبيل ذلك أكثر فإنه يعفي الليبراليين والفكرة الليبرالية من المسئولية سواء كان الأمر في الماضي أو في الحاضر.

ومن الأمثلة البليغة على ذلك ما قام به الدكتور عمرو حمزاوي في صحيفة الشروق الغراء عندما كتب في 22 إبريل 2009 تحت عنوان «في تفسير الاستمرارية السلطوية» حينما حاول حل معضلة الحكم في البلدان العربية حيث تستمر السلطوية رغم ضعف إنجاز النظم الحاكمة. أو كما يقول: «نحن هنا أمام نخب حكم فاقدة لشرعية الإنجاز بمعناها التنموي ومضامينها المرتبطة بما اصطلح على تسميته «الحكامة الرشيدة» (أظنه يقصد الحكم

الرشيد) ومستمرة في إرهاق أغلبيات كبيرة من المواطنين وإذاقتها الأمرين من جراء قسوة الظروف المعيشية واستحالة الأمل في غد أفضل إلى سراب لا أرضية واقعية له. ومع ذلك تهيمن النخب هذه بقبضة سلطوية تبدو اليوم عصية على التغيير، فلا تسمح في المجال السياسي بمنافسة فعلية وتقيد- وإن بدرجات متفاوتة- من حريات المواطنين في التعبير عن الرأي والتنظيم والمشاركة في الشأن العام ولا تواجه في ذات الآن تحديات حقيقية من قبل مجتمعاتها، بل لا تحتاج في الأغلب الأعم إلى توظيف العنف المفتوح أو القمع الواسع النطاق للسيطرة عليها».

لاحظ هنا أن الكاتب بعد ذلك يستبعد، عن حق، المتواتر من أحاديث عن خصوصية ثقافية أو دينية «مزعومة للعرب» تباعد بينهم وبين تحدي السلطة الحاكمة، ومعنى ذلك أن هناك افتراضًا ضمنيًّا بأن الضغط الواقع على العرب لابد أن يقود إلى الرفض والتمرد. وذلك يقودنا فورا إلى الملاحظة الأخرى على ما ورد توًّا وهو إذا كانت المقدمات صحيحة من فقر في الإنجاز وحرمان من السلطة، فلماذا لا تحتاج السلطة – في الأغلب الأعم- إلى توظيف العنف المفتوح أو القمع الواسع النطاق؟ التفسير المقدم هنا يقوم على ثلاث مقاربات أولها يقوم على «تغول المؤسسات الأمنية» باستحواذها على نصيب متزايد من الموازنات العامة؛ وثانيها يقوم على شخصنة السلطة وتركيزها في مجموعة صغيرة متماثلة المصالح تقوم بتدوير السلطة بينها؛ وثالثها القدرة الإقناعية لهذه السلطة في إذاعة الخوف بين أغلبية المواطنين من التغيير ومدى المعاناة التي تنجم عنه.

لاحظ هنا أولاً أن هذه الظروف الثلاثة لو اجتمعت مع ضعف الإنجاز، ودرجات من القهر، هي الحالة المثالية للرفض والتمرد، فمادامت لا توجد خصوصية عربية في هذا الشأن فإنه طبقًا للمنطق السائد في كل شعوب العالم فإن مثل ذلك لا بد أن يؤدي إلى الرفض والثورة. ولاحظ ثانيًا أن هناك إهمالاً كاملاً للجهد الذي تقوم به قوى المعارضة المختلفة سواء على زاوية فضح تركيز

السلطة، أو على رفض جهود الإقناع التي تقدمها السلطة للناس من خلال إعلام نشط لا تتحكم فيه السلطة بحال، وإنما هو مستقل أو يقوم به القطاع الخاص، أو باختصار يأتي إلى الناس من الخارج من خلال محطات وصحف عربية أو أجنبية أخرى ناطقة باللغة العربية أو من خلال الفضاء الواسع لشبكات الإنترنت. وعلى ذلك فإنه لا يوجد نقص في الدول العربية المختلفة في وسائل الفضح والمبالغة سواء فيما تقوم به الأجهزة الأمنية، أو لما يسمى بعلاقة المال بالسلطة، أو حتى لما يقدم للناس من أسباب حول الأحوال وما فيها.

الصيغة إذن لتفسير استمرار السلطوية تبدو متهافتة ليس فقط لأن «الليبرالي» يستبعد فشل الأنظمة الأخرى بما فيها الليبرالية والدينية، بل لأنه ينهج صيغة شعبوية في قراءة الواقع حينما يحكم على بلد مثل مصر بضعف الإنجاز وهي تنمو خلال السنوات القليلة الماضية بمعدل يزيد على 7%، وكذلك الحال بالنسبة لكل من المغرب والأردن. ولا يحل المعضلة هنا أن الليبرالي الشعبوي سرعان ما يتحول إلى اشتراكي لا يهمه كثيرًا الإنجاز الكلي، وإنما توزيعه على الناس. وهذه النقطة على أهميتها تضيع فورًا عندما يخلد الليبرالي إلى المقولات العامة، ولا يوجد لديه من الطاقة ما يكفي لمعرفة توزيع عائد «الإنجاز» الذي أنكره منذ البداية حيث نجد أن كتلة حرجة من المواطنين قد استفادت بحيث لا تبدو سكينتها نوعًا من الخنوع، بل إن فيها قدرًا من الرضا خاصة لو تمت عملية دقيقة لقياس الخيارات الحالية باختيارات أخرى مفترضة. لقد رفض الشعب الباكستاني عن حق العسكر وفشلهم في الإنجاز وإدارة البلاد، ولكن النخبة الليبرالية أتت بانقسام فوري للبلاد، ومعها سلمت منطقة «سوات» إلى أكثر العناصر تطرفًا وفاشية.

ما يغفله الليبرالي المعاصر ليس فقط القياس الموضوعي والحقيقي لحجم الإنجاز (عادة لا يقارن البلد المعني بنفسه وإنما بالدول الأخرى الأكثر تقدمًا) حيث يعرف بالنسبة للمواطن بالحال التي كان عليها من قبل، وتكون هي الفيصل في مقدار الغضب والرفض والتمرد. والأهم من ذلك أن الدولة

المعاصرة بدأت في فقدان سطوتها على صعيدين: الأول صعيد الحكم المباشر حيث فرضت اللامركزية أحيانًا نفسها نتيجة الزيادة السكانية أو الاحتياجات الاقتصادية أو حتى الأمنية؛ والثاني هو عمليات الإصلاح الاقتصادي التي خلقت عالمًا اقتصاديًا لا دخل للسلطة والأمن به وجاء هذا العالم من الاستثمارات الأجنبية والمحلية التي تعدت في مصر وحدها خلال خمس سنوات 103 مليارات دولار أو ما يزيد على نصف تريليون جنيه مصري. ومعنى ذلك أن تلك الحالة من التبعية الاقتصادية، والانسحاق الوظيفي لم تعد موجودة لنطاق غير قليل من المواطنين. ولذلك فإنه لا توجد هناك مصادفة أن الغالبية من الإضرابات وأشكال الغضب الذائعة تأتى أغلبها من المؤسسات العامة والحكومية.

وببساطة فإن الدولة «السلطوية» لم تعد هي المعلم الأول والاقتصادى الأول ومصدر المعلومات الأول بين الناس، أو على أقل تقدير فإن هناك اختيارات متزايدة لدى الناس في المجالات المختلفة، وهو ما يفقد السلطوية قدرًا غير قليل من طاقتها. وبمعنى آخر فإن ما لدينا من نظم سياسية في دول مثل مصر والأردن والمغرب، والتي تحدث عنها الدكتور عمرو حمزاوي تختلف كثيرا عن نمط السلطوية الذائع في الكتابات الليبرالية. وليس معنى ذلك بالطبع أن لدينا نظمًا ليبرالية أو ديمقراطية، ولكن لدينا نظمًا تغيرت بفعل الزمن والحاجة والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وإذا كان الليبراليون يريدون أن يساهموا في عملية تغيير الواقع فإن عليهم العمل بجد وصدق على حل مجموعة من الإشكاليات الكبرى التي طالما لم يتعاملوا معها بالجدية التي تستحقها.!!.

كلمات أخيرة في المسألة الليبرالية

أطرف ما يمكن أن تقرأه في مصر أن يأتي نقد التيار الليبرالي من أطراف مضادة للفكرة الديمقراطية، ولم يحدث في تاريخها أن قامت بنقد حقيقي سواء للفكر القومي والناصري أو لممارساته القمعية والفاشية وما قاد البلاد إليه من بنية سياسية واقتصادية لا تزال تأخذه للخلف بالقوة الجبارة للديماجوجية والشعبوية. وبغض النظر عن القدرة الفائقة لمثل هذا النقد على الانتقال بحذافيره من صحيفة المصري اليوم إلى صحيفة الشروق دون تجديد يذكر فإن ما يفوته دائمًا ليس فقط الصدق مع النفس، ولكن أيضًا جوهر الفكرة الليبرالية ذاتها والقائمة على «العقل» وهو ما يعني إدراك الواقع كما هو، وليس كما يمكن تمنيه. صحيح أن التيار الليبرالي له مثاله الفلسفي والتاريخي مثل كل التيارات الأخرى، ولكنه على الجانب الآخر عليه المحافظة على المجتمع السياسي ذاته سواء من القوى المركزية في السلطة السياسية أو القوى الفاشية خارجها. وبالتالي فإن نعت الليبراليين المصريين بالمحافظين أو الليبراليين الجدد يغفل الحالة الفعلية للواقع المصري الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وفي دولة لا تزال تتحكم في كل مفاتيح الاقتصاد القومي، ولا يوجد تقرير واحد في العالم يصنفها ضمن الدول «الحرة اقتصاديًا»، فإن الحديث عن تبنى فكر المحافظين الجدد من الناحية الاقتصادية يكون متعسفًا ومفارقًا للحقيقة.

فما يسعى إليه الليبرالي المصري حقًا فهو التنمية، وأن يكون تشغيل عناصر الاقتصاد المصري كاملاً وبكفاءة تجعله أكثر قدرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية أيضًا. فالأصل في الموضوع الاقتصادي المصري هو ضيق حجم الثروة المصرية، وضعف مساحة الكعكة المراد توزيعها، ومن ثم فإن الليبرالي يواجه حزمة من الإشكاليات الكبرى التي تطرحها عليه الساحة السياسية بما فيها من قوى لا تضع كلمة «الاتساق» ضمن قاموسها السياسي. فالإسلامي المصري لا يجد مشكلة أو علاقة أو تناقضًا ما بين دعوته للعمران

وهـو تعبير آخر عن السعى في الأرض والتنمية باختصار وزيادة القدرة الإنسانية والقومية، وما بين أسلمة المجتمع وتحويله ضمن هذه العملية ليس إلى مصانع ومزارع وخدمات وثروة وإنما إلى كتائب من المجاهدين الذين عليهم خوض معارك متواصلة أولها في فلسطين وآخرها في تيمور الشرقية. وهكذا فإن قضية العمران والفرقان هذه تصبح موضوعة على طاولة الليبرالي في تناقضها التاريخي وتكلفتها وعلاقاتها بالحريات العامة حيث تشتبك القضية مع قضية أخرى معروفة وهي قضية التنمية والأمن، أو ما عرف في الفقه التنموي بالتناقض بين «الخبز والمدفع» أو «البنادق والزبدة» اختصارًا لتناقضات واسعة في الوطن كله بين جغرافيته وتاريخه.

فمن ينظر إلى جغرافية مصر وديمغرافيتها سوف يجد فيها الفقر الشديد حيث لا تزال مصر واقعة ضمن صفوف الدول النامية المتوسطة -المنخفضة الدخل، وقد يحب البعض مؤخرًا وضعها ضمن تصنيف الدول البازغة حسب تصنيفات دولية متعددة، فإنها على الجانب الآخر تقع في قاع هذه الدول. ولكن ذلك لا يعفي أبدًا من النظر إلى الإمكانية الهائلة لتلك العلاقة بين سكان يبلغ عددهم 80 مليون نسمة ويقعون على قطعة من الأرض تبلغ مليون كيلومتر مربع، ولديهم ما يكفي من تاريخ التحديث ما يعطيهم الإمكانية للحاق بركب الدول المتقدمة. وليس المقصود هنا الدول الغربية المتقدمة تاريخيًا، ولا حتى تلك التي لحقت بها خلال العقود الثلاث السابقة مثل إسبانيا واليونان والبرتغال، وإنما المقصود هنا تلك الدول التي تسارعت خطواتها خلال العقدين الماضيين في آسيا وأمريكا الجنوبية وحتى بالنسبة لبعض الأبعاد السياسية والاقتصادية مثل دول إفريقية سبقتنا.

ولكن كل هذه الدول تتمتع بعدد من المزايا التاريخية التي لا تتمتع بها مصر، فأي منها ليس مسئولاً أو قيادته ليست مسئولة عن أمة عربية واسعة الأرجاء، وأحيانًا أمة إسلامية أوسع منها، وصراع عربي إسرائيلى لن يوجد له حل عادل أبدًا. هنا فإن التاريخ يبدو مطاردًا دومًا؛ ليس فقط لفكرة التنمية وتصاعد

قدرات الموقع وتنافسيته، بل إنه من جانب آخر يخلق حالة مواتية للمركزية السياسية، وتصاعد التيارات الفاشية والشعبوية التي تجعل «العقل» الليبرالي مهمشًا في البيئة السياسية بل إنه يصبح العدو الأساسي لقوى جبارة داخل النظام تراه مقلقًا ومثيرًا لموضوعات لا تجب إثارتها وقوى لا تقل قوة ومعارضة من خارجه تراه عميلاً للغرب أو علمانيًا وربما كافرًا، وفي كل الأحوال فإنه يعرض المجتمع الشرقي لأكثر العواصف قسوة من الحريات الشخصية والسياسية. فلا يوجد ما يقض مضاجع البيروقراطية السياسية، والأحزاب والجماعات الفاشية قدر أفكار مثل الحرية والتنمية وقبلهما العقلانية والاتساق المنطقي.

هذه القوى مجتمعة لا تستخدم أسلحة الأمن والخوف والخصوصية من ناحية، والاستعداد للتورط في كل المعارك الخارجية من ناحية أخرى فقط، بل إنها أيضًا تستخدم سلاح «التوزيع» عند كل ناصية من نواصي التقدم التي تجرى في مصر. وإذا كانت هناك قصة تروى من الليبرالي المصري خلال العقود الستة الماضية فهى أسطورة سيزيف الشهيرة التي جعلته يحمل حجرًا هائلاً على ظهره إلى أعلى الجبل فيظل يجاهد حتى يقترب من القمة وساعتها تسقط منه إلى سفح الجبل فيعود من جديد لحملها دون أمل في الوصول يومًا ما. قصة التنمية في مصر لا تختلف عن ذلك حيث يتنامى الإدراك بفقر الكعكة القومية والحاجة إلى تنميتها حتى تستجيب للاحتياجات المتصاعدة للزيادة السكانية وتوقعات المصريين فتجرى بعد مقاومة سلسلة من الإصلاحات المحدودة التي تأخذ الاقتصاد على طريق النمو؛ ولكن ما إن يتنفس الاقتصاد، وتبدأ عجلته في الحركة، وعند أول بادرة انتعاش في السوق المصرية تتكالب كل القوى غير الليبرالية على: أولاً محاولة زج مصر بكل الطرق إلى صراعات خارجية (اليوم هي غزة ومتفرعاتها مع حزب الله وإيران وجماعات إرهابية متنوعة)، وثانيًا الإلحاح على بدء التوزيع قبل نضوج الثمرة أو وجود القدر الكافي منها بحيث تتواضع الاستثمارات تدريجيًا. معضلة الليبرالي هنا في بلد فقير أن فكر التوزيع يبدو خلاصًا سريعًا من أوضاع مأساوية، ولكن النتيجة تظل توزيعًا

للفقر الذي لا يضعف تراكم الثروة فقط، بل إنه أيضًا يضعف معها الطبقة الوسطى وفكرها القائم على الاعتدال والحفاظ على توازن المجتمع.

كل هذه القضايا تثقل على الليبرالي، وبعضها يبدو بلا حل وقد تواضعت قوى كثيرة على تأميم حركة المجتمع من خلال التغيير الاقتصادي والاجتماعي، والتي تشكل البيئة التي تتحرك الليبرالية من خلالها، وهي التي تخلق الطلب اللازم على الحريات السياسية والاقتصادية، والذي بدونه يسير المجتمع على الطريق الذي سار عليه حتى الآن. ولذلك لا يبدو أمام الليبرالي إلا مجموعة من الأولويات التبشيرية التي تبدأ من داخل الأحزاب والجماعات الليبرالية سواء داخل الحزب الوطني الديمقراطي أو خارجه، وفي المجتمع المدني في عمومه، وتقوم أولاً بالتأكيد على الطبيعة الوطنية للدولة المصرية وهي مسألة أوسع كثيرا من تعبير «مصر أولاً» لكي تشمل التعرف إلى الإطار الشامل للجغرافيا والديمغرافيا المصرية، كما تقوم ثانيًا بالتأكيد على التنمية كمهمة عظمى للشعب المصري بحيث يكون هدفها الأساسى ولفترة معقولة مقبلة هو تحقيق تراكم كاف للثروة، كما تقوم أخيرًا على احترام حقوق الإنسان الأساسية والدفاع عنها ليس فقط إزاء الدولة ولكن أيضًا إزاء المجتمع.

بين نور الشريعة وظلمات العلمانية!

عنوان هذا المقال مستعار من مقال نشر بنفس العنوان على موقع إخوان أون لاين يوم 31 مارس عام 2007، وكاتبه الدكتور حامد أنور الذي لم أش رف بمعرفته من قبل. وبالمصادفة البحتة كنت قد انتهيت توًّا من قراءة رواية «شيكاغو» للأديب اللامع علاء الأسواني صاحب «عمارة يعقوبيان» التي صارت شهيرة هي الأخرى. وكان ما جمع المقال والرواية صورة نمطية عن البلدان الغربية تصورها على أنها حالة من الفراغ الروحي والتفكك الاجتماعي وسيادة القيم المادية والاستهلاكية وصفات النهم والجشع والممارسة المستمرة للجنس والرغبة المستمرة في الانتحار. وفي المقال جاء أنه كتب على العلمانية الفناء؛ «لأنها فشلت في التعامل مع رأس الأمر كله، ألا وهو النفس البشرية، إن العلمانية تنظر إلى الإنسان على أنه آلة ميكانيكية تتزود بالوقود فتتحرك، تعطيه الطعام والشراب، وما يُظن أنه إشباع للرغبات، فتظن بذلك أنها قد استجابت لمتطلباته، ولكن في الواقع هي فشلت؛ لأنها أهملت أهم شيء فيه وهو الوجدان..الروح».

الصورة هكذا نمطية وشائعة، وتقوم على التقسيم التقليدي بين أهل المادة- الغرب المحكوم عليه بالفشل- وأهل الروح – الشرق أو المسلمين تحديدًا- الذين يحصلون على السعادة ومحكوم لهم بالنجاح والسيادة حتى ولو بعد حين. والصورة هكذا أيضًا تعتمد اعتمادًا كبيرًا على حالة مختلة من المعلومات، فالجانب الغربي- العلماني في المقال- يمكن معرفة كل أحواله الاجتماعية من الدعارة إلى شرب الخمور إلى وضع المثليين إلى كميات الإنتاج والاستهلاك إلى الأحوال الجنسية كلها بصفة عامة، وحتى على أدب متكامل لا يترك أمرًا سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا أو دينيًّا أو روحيًّا دون فحص وتمحيص، ولكن كل ذلك غير معروف على الجانب الآخر الشرقي فلا يوجد سوى ما يصف به نفسه من روحانية رغم ما هو معروف من التجربة المباشرة. وفي مثل هذه الحالة المختلة من المعلومات يسهل تمامًا تكوين صور غير واقعية، أو

موضوعة في حجمها بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى، عن الطرف الآخر.

ولكن ما يهمنا في المقال المذكور – على أية حال- ما يقوله عن العلمانية التي يربطها بالإلحاد وإنكار القيم الدينية وهو ما لا يوجد بها على الإطلاق. وعلى سبيل المثال فإن 74% من الأمريكيين يزورون الكنيسة بانتظام، وما هو أكثر يتزوج في الكنيسة وليس زواجًا مدنيًّا، وفي دول مثل إسبانيا وإيطاليا وبولندا -وهي كلها دول علمانية- فإن العقيدة الكاثوليكية جزء أساسي من حياة المواطنين. وعند افتتاح الكونجرس الأمريكي كل عام تتلى آيات بينات من القرآن وفقرات من الإنجيل والتوراة، وعند دخول عضو الكونجرس لأول مرة إلى البرلمان بعد انتخابه فإنه يقسم على الإنجيل أو التوراة حسب دينه، وبعد دخول أول المسلمين إلى الكونجرس في الانتخابات الأخيرة في نوفمبر الماضي أقسم العضو المسلم على نسخة من القرآن كان يملكها توماس جيفرسون، مؤلف إعلان الاستقلال الأمريكي والرئيس الثالث للولايات المتحدة من 1801 إلى 1809. ويحمل ملك إسبانيا صفات دينية- ملك القدس- بالإضافة إلى صفاته المدنية، كما أن وظيفة ملوك بريطانيا والدانمارك هي الحفاظ على الكنيسة البروتستانتية.

العلمانية لا تعني إطلاقًا الإلحاد، وإنما فصل الدين عن الدولة، أو بمعنى أدق عن السياسة، ويقصد به ألا يصير أحد من البشر متحدثًا باسم الله وكلماته المقدسة في ساحة محملة بأهواء ومصالح البشر فيصير المقدس «حمال أوجه» ووسيلة للفتنة والتمييز ولقهر الآخرين ومنعهم من المشاركة بدعوى أنهم لا يعرفون الحقيقة الكاملة. ولكن فصل الدين عن الدولة لا يخل بالقيم الروحية وضرورتها للنفس البشرية، بل إن الدين لا يحتاج الدولة لكي يكون مؤثرًا في حياة الأفراد وتصرفاتهم الأخلاقية. وفي الجيش الأمريكي فإن كل الوحدات العسكرية لها قس أو شيخ حسب ديانات الجنود، وهنا فإن الدولة تقدم «الخدمة الروحية»، أما ممارسة القيم الروحية فهي متروكة تمامًا للضمير الفردي. ومنذ الثمانينيات فإن الصفة الغالبة على المجتمعات الغربية هي

تصاعد المد «الروحي» من زاوية العبادة والتواصل الاجتماعي ودور الكنيسة في ربط الأحياء والقيام بهمزة الوصل بين البش ر.

وليس معنى ذلك أنه لا يوجد ملحدون في الغرب، بل إنه هناك أقلية ملحوظة يختلف عددها من بلد إلى بلد آخر، ولكن هؤلاء في العموم لا يختلفون على القيم الروحية، وإنما يختلفون على أن يكون الدين هو الأساس الوحيد لها. فمن وجهة نظرهم أن الروح والأخلاق لهما استقلاليتهما الخاصة عن الدين، فلا توجد ضرورة لأن يكون الإنسان مسلمًا أو مسيحيًّا أو يهوديًّا أو بوذيًّا أو هندوسيًّا حتى يعرف أن الكذب خطأ وأن قتل الإنسان محرم وأن الزنى يفسد المجتمعات. فهذه القيم «الإنسانية» لا تحتاج إلى عقاب مقرر في الحياة الآخرة حتى يرتدع الإنسان عن فعلها، ومن الممكن إدراكها أولاً بالعقل الإنساني، وثانيًا فرضها بقوة القانون الذي يشرعه البشر، وثالثًا يمكن ترقيتها وزيادة رهافة الحس بها بمزيد من المعرفة والجمال وترقية الأحاسيس، وهو ما يظهر في المجتمعات الغربية كافة من خلال غزارة المتاحف وتنوعها، والاستماع إلى الموسيقى الراقية والتعاطف مع البشر الآخرين، وهو ما نجده في عمليات الإغاثة الدولية.

ولكن هؤلاء على أية حال أقلية، ولا يزال الغرب في أغلبه يعتبر الكتب السماوية مصدرًا أساسيًّا للأخلاق والقيم الروحية. وليس معنى ذلك أن الغرب ليس فيه الكثير من المشاكل الأخلاقية والاضطراب الروحي، ولكن التقدم الصناعي والتكنولوجي والإبداعي في العموم الذي حققه خلال القرون الأخيرة لم يكن ليحدث لولا ذلك المزيج الفريد من العلمانية والتمسك بالأخلاق والقيم الروحية!!

تأملات أخرى في المسألة الإصلاحية!

في العام الرابع بعد عودة النمو والخروج من الانكماش الذي ساد الاقتصاد المصري (1999-2004) فإن السمات التقليدية للحلقة الجهنمية المصرية تبدأ في الظهور داعيةً أولاً إلى المراجعة، ثم مطالبة ثانيًا بالتراجع، وتختم المسألة كلها في العادة بالتأكيد على ضرورة الارتداد إلى ما كنا عليه باعتباره نوعًا من الأقدار المحتومة والقضاء النافذ الذي يناسب الظروف المصرية الخاصة. فما جرى من نمو اقتصادي أدى إلى ما أدى إليه في بلدان أخرى حينما تتحرك الشرائح الاجتماعية صعودًا وهبوطًا، وإلى سخونة الاقتصاد ومعه الدولة كلها في شكل ارتفاع للأسعار يضغط بشدة على أعصاب الناس والحكومة معًا، وإلى فرصة ذهبية لدى الذين لم يوافقوا على الإصلاح منذ البداية للتأكيد أن المسألة من أولها لم تكن صالحة للبلاد ولا ملائمة لشعبها. ورغم أن أحدًا لم يلاحظ كون قضية البطالة قد شحبت عما كان عليه الحال منذ عام مضى، فإن التضخم فيه من القسوة ما يكفي وزيادة لكي يجعل المريض يطلب الإعفاء من علاج طال زمن الانتظار له، وكثر الادعاء حول فقدانه للفاعلية.

وفى العادة، وكما حدث في تجارب كثيرة أخرى، فإن المريض كثيرًا ما يقدم حججًا لشكواه، وهو في حالتنا يبدأ بإنكار حدوث النمو أو التحسن في أحواله فإذا ما هبطت حرارته شكا من أن الألم لم يختف بعد أو أن العرق قد زاد أو أن نومه لا يزال متقطعًا، وهكذا. وإذا ما جرى الاعتراف بالنمو خاصة عندما يكون ملحوظًا إلى درجة لا يمكن تجاهلها، فإن الحجة تصير فورًا هي أن آثار النمو الإيجابيـة ليسـت موزعـة بالتساوى بين جميع أفراد المجتمع وهـي حجـة صحيحة فلم يحدث أن تغير مجتمع بكامله إلى الأفضل في اللحظة نفسها؛ والأغلب أن علاج أمراض القلب لا يؤدى بالض رورة إلى علاج كل الأمراض الأخرى في الوقت نفسه بل إن كلا منها سوف يحتاج علاجًا مستقلاًّ. والمؤكد في كل الأحوال أن علاج القلب سوف يجعل بقية العلاج ممكنًا، كما سيعطى للمريض القدرة لكي يتحمل حتى يجري علاج ما تبقى.

تأملات أخرى في المسألة الإصلاحية!

في العام الرابع بعد عودة النمو والخروج من الانكماش الذي ساد الاقتصاد المصري (1999-2004) فإن السمات التقليدية للحلقة الجهنمية المصرية تبدأ في الظهور داعيةً أولاً إلى المراجعة، ثم مطالبة ثانيًا بالتراجع، وتختم المسألة كلها في العادة بالتأكيد على ضرورة الارتداد إلى ما كنا عليه باعتباره نوعًا من الأقدار المحتومة والقضاء النافذ الذي يناسب الظروف المصرية الخاصة. فما جرى من نمو اقتصادي أدى إلى ما أدى إليه في بلدان أخرى حينما تتحرك الشرائح الاجتماعية صعودًا وهبوطًا، وإلى سخونة الاقتصاد ومعه الدولة كلها في شكل ارتفاع للأسعار يضغط بشدة على أعصاب الناس والحكومة معًا، وإلى فرصة ذهبية لدى الذين لم يوافقوا على الإصلاح منذ البداية للتأكيد أن المسألة من أولها لم تكن صالحة للبلاد ولا ملائمة لشعبها. ورغم أن أحدًا لم يلاحظ كون قضية البطالة قد شحبت عما كان عليه الحال منذ عام مضى، فإن التضخم فيه من القسوة ما يكفي وزيادة لكي يجعل المريض يطلب الإعفاء من علاج طال زمن الانتظار له، وكثر الادعاء حول فقدانه للفاعلية.

وفى العادة، وكما حدث في تجارب كثيرة أخرى، فإن المريض كثيرًا ما يقدم حججًا لشكواه، وهو في حالتنا يبدأ بإنكار حدوث النمو أو التحسن في أحواله فإذا ما هبطت حرارته شكا من أن الألم لم يختف بعد أو أن العرق قد زاد أو أن نومه لا يزال متقطعًا، وهكذا. وإذا ما جرى الاعتراف بالنمو خاصة عندما يكون ملحوظًا إلى درجة لا يمكن تجاهلها، فإن الحجة تصير فورًا هي أن آثار النمو الإيجابيــة ليسـت موزعـة بالتسـاوى بـين جميـع أفـراد المجتمـع وهـي حجـة صحيحة فلم يحدث أن تغير مجتمع بكامله إلى الأفضل في اللحظة نفسها؛ والأغلب أن علاج أمراض القلب لا يؤدى بالض رورة إلى علاج كل الأمراض الأخرى في الوقت نفسه بل إن كلا منها سوف يحتاج علاجًا مستقلاًّ. والمؤكد في كل الأحوال أن علاج القلب سوف يجعل بقية العلاج ممكنًا، كما سيعطى للمريض القدرة لكي يتحمل حتى يجري علاج ما تبقى.

ولكـن المشـكلة هي أن المعارضـة، وهـي بالمناسـبة داخـل الـدولة وخارجـها، للإصلاح الاقتصادي، وبعد أن أنكرت النمو ثم استنكرت توزيعه فإنها تعود فورًا لكي تطالب بصورة مثالية للتنمية تقوم على استدعاء كل ما توصلت إليه الدول المتقدمة من تشريعات وقوانين وإجراءات لكي تقول إن غيابها ليس متعمدًا فقط، وإنما عدم وجودها دلالة على عقم الطريق الحالي. فغياب قوانين المنافسة ومنع الاحتكار معناه أن البيئة الاقتصادية ليست مكتملة لكي تجعل مصر مع الصباح لا تقل حالاً عن الحالة السويسرية من حيث الغنى وجمال الطبيعة. وفي كل ذلك قدر غير قليل من الصحة، ولكن الحلقة لا تكتمل بالتراجع أو الانكماش وإنما بالضغط من أجل كمال السياسات والقوانين التي لا تفرضها مشروعات مسبقة بقدر ما تفرضها احتياجات السوق وحركة المجتمع. وبعد أربع سنوات من النمو فإن تنفيذ قائمة الأعمال القانونية للدولة خاصة قوانين المنافسة والشفافية ومنع الاحتكار تصبح ضرورية للصحة السياسية والاقتصادية معًا.

ولـو كـانت كـل هـذه الحجـج لا تكفي، فإن الضربة القاضية، أو ما يتصور أنه الضربة القاضية، تقوم على أن انخفاض سرعة الإصلاح السياسي تجعل الإصلاح الاقتصادي لا معنى له. ورغم وجاهة الحجة في أن بعضًا من الإصلاح السياسي لا غنى عنه لعملية تغيير اقتصادي رشيدة، فإن رهن كليهما بالآخر على الأرجح يؤدي إلى بقائهما حيث لا إصلاح على الإطلاق. وفي تجارب عالمية كثيرة تبدلت مواقع السياسة عن مواقع الاقتصاد، وبينما كان مفتاح التجربة في أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية هو التحول الديمقراطي أولاً وهو الذي جعل التوافق حول الإصلاح الاقتصادي ممكنًا، وتحمل آلامه القاسية متاحًا؛ فإن المسألة كانت معكوسة في دول النمور والفهود الآسيوية، وحتى في بعض دول أوروبا مثل إسبانيا والبرتغال واليونان فقد لحق الإصلاح السياسي بعد ذلك الإصلاح الاقتصادي بسنوات. وليس ذلك دعوة على أية حال لرفع الإصلاح السياسي من الأجندة القومية، فبعض جاد منه ضروري، وبعض جاد آخر حتمي، إذا ما كانت آفاق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ممتدة ولا

يوجد من يرغب لتعرضها لانتكاسات مرهقة.

وبالطبع فإنه لا يوجد خيار قاطع في عملية التنمية، ولكن المؤكد أنه بدون استمرار معدلات النمو المرتفعة والمتسارعة من خلال عملية استثمار مكثفة خلال فترة زمنية معقولة بين عقد وعقدين من السنوات، فإن التراجع والنكسة والانكماش يصير هو السمة العامة للمجتمع والسوق والدولة أيضًا. وبدون التحول إلى اقتصاد السوق فلم توجد تجربة أخرى تقول بإمكانية تحول المجتمعات من حيث قدراتها الإنتاجية أو الاستهلاكية. وبالطبع من حق دول العالم المختلفة، والتي تقدمت أو تتقدم أن تسمى عملية نموها الرأسمالي حسب ما ترى، وتطلق عليه بعضًا من العناوين اللطيفة مثل اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاجتماعي للدلالة على عدالة التوزيع ورهافة الحس إزاء الفقراء ومحدودي الدخل؛ ولكنه لا ينبغي أن تكون الألفاظ أداة لقتل الجوهر أو تكون وسيلة لإرضاء المريض من خلال إلغاء العلاج أو تأجيل العملية الجراحية حينما يحين وقتها.

ولكن أخطر ما يمكن أن تتعرض له عملية التنمية المتسارعة ليست الشكوى والأنين، ولكن أن تتعرض العملية كلها للسطو البيروقراطي، أو أن تكون هناك طرق ممكنة للإسراع بالعملية كلها أو التخفيف من الآلام النفسية والمادية للتحول ولا يتم اتباعها. فقيام الدولة بمهمام اجتماعية وإنتاجية من خلال إصلاح التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية المختلفة لا بأس به مادام لا يؤدي إلى توسيع البيروقراطية على حساب السوق، ويؤدي إلى سيادة الجمود على حساب المرونة واتساع المشاركة. فلا جدال على أنه من الضروري للدولة أن تقدم الدعم للفقراء ومحدودي الدخل بوسائل شتى؛ ليس فقط لأن ذلك مهم للسلام الاجتماعي، وإنما لأنه يساهم في اتساع السوق أيضًا خاصة لو كانت مشروعات التنمية معنية بتحقيق المزيد من المشاركة الاقتصادية. ولكن المعضلة تأتي حاليًا من أن الحلول المعروضة للدعم تقوم أساسًا ليس على تحفيز المجتمع ودفعه نحو تنمية قاعدته التعليمية، وإنما من خلال التوسع في

أدوات التحكم البيروقراطي والمركزي في العملية كلها. ومنذ فترة قصيرة جرى وضع قانون لإصلاح قوانين البناء أضاف حجمًا جديدًا للبيروقراطية من خلال مجلس أعلى له فروع لمجالس إقليمية عليا هي الأخرى وكلها تنافس هيئة عليا. وهناك خطط كثيرة لإصلاح التعليم تقوم على نظريات من «الإحكام البيروقراطي» الذي تتحكم فيها الدولة- الحكومة أو الوزارة في الحقيقة- في العملية كلها من المدخلات إلى المخرجات وبتكلفة لا يعلم أحد من أين سيتم تمويلها.

كل ذلك يقودنا إلى حاجة الإصلاح المصري لفلسفة تقوم على إعطاء الاستقلالية عن أجهزة الدولة لعشرات من المجالس العليا وأدوات الرقابة واختبار الجدوى وأدوات القياس والمراجعة. فكل ذلك فضلاً عن كونه يناقض مقتضى الحال في أن تكون الأجهزة التنفيذية طرفًا وحكمًا في عملية واحدة، وهو مما يقلل من فعالية العملية التنموية، فإنه يؤدى إلى تضخم في القلب البيروقراطي ويجعل عملية الإصلاح والعلاج مستحيلة. وهكذا فإذا كان لا يوجد خلاف على ضرورة تقديم الدعم للفقراء والأقل حظًّا في المجتمع، فإن الطرق الحالية لتحقيق ذلك لن تحقق هذا الهدف، والأرجح أنها هكذا سوف تؤدي إلى زيادة المعارضة لعملية الإصلاح ذاتها.

ما تحتاجه الدولة حاليًّا هو أن تكون أكثر رشاقة وأكثر فعالية، والخطوة الأولى على هذا الطريق هو السير بسرعة على طريق اللامركزية الحقيقية وهذه ليست فقط إعطاء المزيد من السلطات للمحافظين، وإنما من خلال إعطاء سلطات أكبر للمحليات لتشكيل البيئة المباشرة التعليمية والخدمية والاستثمارية بأكثر كثيرًا مما هو متاح الآن. فالقضية ليست فقط تفويض الأجهزة المحلية وإنما ألا يكون هذا التفويض وسيلة لخلق دوائر حكومية فاسدة تقوم على التمدد البيروقراطي والتوسع الحكومي ليس على مستوى الدولة وإنما على مستوى المحليات. فما جرى في الدول المتقدمة جميعًا فقد كان تعبئة الموارد المحلية عن طريق مؤسسات المجتمع الأهلي الذي بات يدير

ويمول المدارس والمستشفيات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية وحماية الفقراء والمعوزين، والتي تدار كلها من خلال مجالس مستقلة تجمع ما بين كثير من التطوع وقليل من الاحتراف. وبشكل من الأشكال فإن مجتمعاتنا كانت تقوم على أنواع مختلفة من الأوقاف التي تحتاج إلى قدر كبير من التحديث، ولكن مثل هذا التغيير لا يمنع قوة الفكرة؛ لأن في جوهرها قدرة المجتمع على الخدمة والإدارة الذاتية لأمور طال وضعها على كتف الحكومة التي لم تعد لديها القوة ولا المقدرة للتحمل.

وبصراحة كاملة فإنه إذا كان تحقيق الإصلاح الاقتصادي يعنى تغيير الدولة وقوانينها، كما أن عمق هذا الإصلاح يكون قائمًا كلما نجح السوق في إدارة العلاقة بين العرض والطلب من خلال منافسة حقيقية؛ فإن تحقيق الإصلاح الاجتماعي لا يكون دون تحقيق الاستقلال للمجتمع، وكلاهما يشكل حاضنة لا بديل لها للإصلاح السياسي سواء حدث كله أو بعضه الآن أو في المستقبل!.

إدراك التغيير في مصر

جمعتني ندوة عقدها «منتدى الش رق الأوسط للحريات» عنوانها: «إلى أين تتجه مص ر؟» مع الدكتور أسامة الغزالي حرب، الذي كان النائب الأول لرئيس الجبهة الديمقراطية، والأستاذ حسين عبدالرازق الأمين العام لحزب التجمع، وكلاهما من الأصدقاء والزملاء في الحياة العامة خلال العقود الثلاثة الماضية.

وكما هي العادة في مثل هذه الندوات عن مستقبل البلاد، فإن الهجوم يكون شديدًا علي النظام السياسي، حتى يصل الأمر إلى وصفه بأنه يمثل «أسوأ العصور التي عبرت البلاد في تاريخها».

وفي الحقيقة فإنه لا توجد لدي نية هنا لمناقشة المصداقية التاريخية لما قيل سواء على مستوى الوقائع أو الأرقام أو الحقائق، كما أن لي شخصيًّا تحفظاتي على النظام السياسي الراهن، ظهرت في التحفظ على التعديلات الدستورية والمطالبة بدستور جديد، وتظهر في كتابات كثيرة لي تتحفظ على طغيان الأمن على السياسة، والبيروقراطية على الحركة، والمزايدة على المعارضة فيما يخص قضية السلام، وعلاقات مصر الخارجية وحماية الفقراء ومحدودي الدخل.

ولكن النقطة التي بدت لي واضحة تمامًا من مجرى الحديث، سواء على مستوى المنصة أو القاعة حينما جرى النقاش والتعليق، أنه لا يوجد إدراك على الإطلاق لحجم التغيرات التي تمر بها مصر.

ففي دول العالم كلها نجد القوى، والأحزاب السياسية المختلفة، تبحث عن التغيرات التي تجري في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تجري في البلاد، ثم تخط لنفسها مكانًا فيها، بحيث تكون جاهزة في وسط القوى الصاعدة لكي تصل إلى السلطة ساعة وصولها إلى الحجم والكتلة الحرجة التي تحقق التغيير.

وفي مص ر، ومنذ قيام الدولة الحديثة على يد محمد علي، فإن التغيير حدث دومًا من خلال ظهور نظم موازية اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية أيضًا تبدأ صغيرة ثم تنمو مع الزمن حتى تكون لها السيادة بعد ذلك. وكانت ثورة 1919 التـي قـادها الأفندية، نتيجة ظهور التعليم المدني الذي قام بموازاة التعليم الديني خلال القرن التاسع عشر، ولم يكن ممكنًا ظهور طبقة الأعيان ومعها البرلمـان، لـولا أن مصـر انتقلـت إلـي زراعـة القطـن، وربطت قراها ومديرياتها السكك الحديدية والتلغراف والبريد.

ومن المدهش أن الجماعة الثقافية والسياسية المصرية تسلم تمامًا بالدور الذي قام به بضع مئات من المبعوثين المصريين في عهد محمد علي، ولكنها تكاد لا تلحـظ إطـلاقًا الـدور الـذي يقوم به عشرات الآلاف من المبعوثين المصريين خلال العقود الماضية، والأخطر منهم الملايين الذين عملوا ليس فقط في دول الخليج، وكونوا ثروات يعاد استثمارها في مصر الآن، ولكن أيضًا هؤلاء الذين عملوا في الغرب وعادوا يكونون الشركات ويساهمون في الاستثمار وأسواق المال، وينقلون خبرات مجتمعات متقدمة.

بهذا المعنى فإن الظاهرة أكثر تعقيدًا وشمولاً وتأثيرًا، مما كانت عليه عند بداية الدولة الحديثة في مصر؛ لأنه يضاف لأول مرة استيعاب النظام التعليمي لكل من هم في سن التعليم في مصر. ولفت نظري واحد من الضيوف الأجانب ذات مرة، حينما قال: إنه أيًا كانت التحفظات على مستوى التعليم المصري، فإنه شاهد مشهدًا مص ريًا جديدًا عندما وجد واحدًا من جنود الأمن المركزي يقرأ في صحيفة.

وإذا كانت كثرة منا قد سجلت تغييرًا كبيرًا، متعلقًا بظهور السكك الحديدية والتلغراف، فإنهم يتجاهلون تمامًا ما ظهر خلال العقدين الأخيرين من تطورات تكنولوجية انتشرت في مصر، كما تنتشر النار في الهشيم.

ولايزال البعض يتلذذ بالقول: إن الدولة تسيطر على أجهزة الإعلام القومية،

وهو غير صحيح؛ لأنه لا يوجد أحد يعلم الذي تريده الدولة على وجه التحديد، ولكن لو سلمنا بذلك ألا توجد بنية إعلامية موازية متكاملة تمامًا فيها الصحافة والتليفزيون والإذاعة، وكل ما يكفي للعنة الدولة والحكومة صباح مساء، وفوقها ومن باب المصادفات السعيدة طرح سياسات جادة تفيد الوطن؟.

وما يجري في السوق الإعلامية يجري في السوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من تغيرات، إيجابياتها أو سلبياتها ستظل مثل الجمال واقعة في أعين الناظرين، والأهم الاهتمام فعلاً بالتغيير، وليس بالصراخ والشكوى والأنين!

السباق العالمي الكبير!

القانون العالمي الآن هو: ليس المهم هو ما تفعله أو تحققه من نجاح، وإنما المهم أن يكون ما تفعله أكثر تأثيرًا مما يفعله الآخرون، والنجاح الذي تحققه أكبر مما يحققه الآخرون من نجاح. وخلال السنوات القليلة السابقة كنت مشفقًا على وزارة الدكتور أحمد نظيف؛ لأنها من ناحية كانت تبذل جهدًا كبيرًا من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسط معارضة غير قليلة من داخل جهاز الدولة ومن خارجه، ولكن هذا الجهد لم يكن مؤثرًا على الصورة العامة لمصر في التقارير العالمية فتدهورت مكانتها ليس نتيجة أن وزاراتنا قصرت، وإنما نتيجة أن وزارات أخرى في بلاد أخرى نجحت وحققت ما هو أكثر؛ لأن شعبها وصل إلى قناعة ليس بضرورة الإصلاح فقط، وإنما أيضًا ضرورة الإصلاح من خلال الرأسمالية واقتصاد السوق والاعتماد على المبادرة الفردية؛ أي من خلال الطريق الذي قطعته الإنسانية عبر تجارب شتى حتى تصل إلى التقدم.

ولاشك أن ذلك كان محبطًا للغاية، وبالتأكيد كان محبطًا لي ولكثيرين، ولكن هذا الشعور بالإحباط ما لبث أن تغير عندما تصدرت مصر قائمة الدول الإصلاحية في مجال إقامة المشروعات الخاصة. فكما هو الحال في كثير من المجالات الخاصة بالاقتصاد والمجتمع والسياسة فإن المؤسسات الدولية تنتج تقارير ترتب الدول حسب إنجازاتها وحسب حالتها مقارنة بدول العالم الأخرى استنادًا إلى مجموعة من المعايير. وفي مجال إقامة المشروعات الخاصة كانت المعايير هي إجراءات بدء المشروع، والإجراءات الخاصة بالحصول على تصريحات ورخص للبداية، والشروط الخاصة بتعيين العاملين، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة مع الخارج، وإغلاق المنشأة وخروج المشروع عن السوق. هذه الإجراءات ليست فقط معايير بل هي بشكل من الأشكال تحدد صحة الاقتصاد كله، وعندما تتحسن فإن معنى ذلك أن الاقتصاد كله، ومعه أحوال الناس أيضًا

قد تحسنت. وكما أن الفشل مُعْدٍ فإن النجاح معد أيضًا، ولأول مرة منذ وقت طويل تصدرت مصر بصورة إيجابية صحفًا مثل وول ستريت جورنال ومثيلاتها من الصحف ومحطات الإعلام. وببساطة حصلت مصر على دعاية مجانية لم تحصل عليها منذ وقت طويل بعد أسابيع من الدعايات- والحقائق السلبية – عن المحاكمات العسكرية وقوانين حبس الصحفيين.

ولكن تصدر مصر لقائمة المصلحين بخمسة إصلاحات في مجالات خمسة، لا يحل معضلة أن مصر لا تزال الدولة 126 من قائمة بها 178 دولة، صحيح أن مصر تقدمت من المكانة 155 في العام الماضي بمعنى أنها قفزت على 29 دولة، إلا أنها لا تزال في عداد الدول المتخلفة بكل المعايير، والذين عليهم بذل جهد أكبر لكي يتقدموا على الساحة العالمية وإلا سقطوا وسبقهم من كان لديه جهد وطاقة أكبر. ومن ناحية أخرى فإن الترتيب المحسن لمصر يدلنا على الطريق الذي نسير فيه نحو التقدم، فالدول العشر الأولى في المقياس هي دول رأسمالية وصناعية تقدمت بفعل إتاحة الفرصة الأكبر للأفراد والقطاع الخاص لكي يزدهروا في اقتصاد سوق قائم على المنافسة الحقيقية. فالدول العشر الأولى في المقياس هي سنغافورة ونيوزيلاندا والولايات المتحدة وهونج كونج والدنمارك والمملكة المتحدة وكندا وأيرلندا وأستراليا وأيسلند؛ أما الدول العشر التالية فهي النرويج واليابان وفنلندا والسويد وتايلاند وسويسرا وإستونيا وجورجيا وبلجيكا وألمانيا. هذه دول أغلبيتها تنتمي إلى العالم الغربي الرأسمالي المتقدم، ولكن ظهور تايلاند في وسطها يدلنا على أن دولة من دول العالم الثالث تستطيع أن تحقق تقدمًا كبيرًا خلال فترة قصيرة؛ كما أن ظهور جورجيا يقول إن دولة اجتمعت كلمتها على الإصلاح يمكنها الخروج من أسوأ المواقف بما فيها الحرب الأهلية.

وبالنسبة لمصر فإن تصدرها للدول المصلحة يعطى أنباء سعيدة، ولكن مكانتها الحالية بعد ما جرى من إصلاح يقول لها إن الطريق الذي عليها أن تقطعه بإصرار لا يزال طويلاً. ولكن دعونا نأخذ الموضوع خطوة ولتكن الأولى؛ وهي

أن نلحق بدول عربية سبقتنا، فهناك ثماني دول تقع في حظوظ أعلى من المقياس، فالسعودية في المكانة 23، والكويت 40، والإمارات العربية المتحدة 68، ولبنان 85، وتونس 88، واليمن 113، والضفة الغربية وغزة 117 والجزائر 125 . وقد يكون ذلك مخجلاً قليلاً أو كثيرًا لبعض المصريين أن يتعلموا من عرب آخرين، ولكن لا بأس فالأفضل أن تتعلم متأخرًا بدلاً من ألا تتعلم على الإطلاق. وسوف يكون مفضلاً لو دخلنا سباق الشرق الأوسط، فنحاول اللحاق بإسرائيل التي مكانتها 29 وتركيا 57. وبينما نقوم بهذه المهمة فإن علينا مراقبة من يشاركوننا في السباق، فبينما تصدرت مصر الدول الأعلى في الإصلاح خلال العام، فإن الدول التسع الأخرى هي كرواتيا وغانا ومقدونيا وجورجيا وكولومبيا والسعودية وكينيا والصين وبلغاريا. وهنا فإن لدينا خليطًا من الدول المنتمية إلى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وإفريقيا والشرق الأوسط تختلف أطيافها العرقية والدينية ولكنها كلها تجري في ذلك السباق العالمي الرهيب نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ولكن القائمة لا تقول لنا فقط ما ينبغي اللحاق به، بل أيضًا ما ينبغي الابتعاد عنه، فربما لا توجد مصادفة أن إيران تشغل المكانة 135، فعندما تكون البلد في ظل حكم آيات الله فلا تتحدث كثيرًا عن صحة إقامة المشروعات، أما سوريا القريبة في المكانة 137 فإن ذلك يقول الكثير عن دولة لا تزال الاشتراكية موجودة في شعارها ويحكمها حزب اشتراكي أيضًا. وعلى أي الأحوال فإن ما لا ينبغي عمله موجود في الدول العشر الأخيرة من المقياس حيث توجد الكونغو الديمقراطية في القاع في المكانة 178، ويسبقها على التوالي جمهورية أمريكا الوسطى، وغينيا بيساو، وجمهورية الكونغو، وبوروندي، وتشاد، وفينزويلا، وإريتريا، وليبريا، والنيجر، وتيمور الشرقية. معظم هذه الدول إفريقية فاشلة أو تعاني حروبًا أهلية، ولكن اللافت للنظر أن دولة فنزويلا واقعة بينها، وهي دولة بترولية مزدهرة ولكن حاكمها هوجو شافيز قرر إقامة الاشتراكية بطراز القرن الواحد والعشرين، وهي فيما يبدو أكثر كارثية من اشتراكية القرن العش رين.

موسم تقرير الحريات الدينية

أصبحت لدينا مواسم سياسية كثيرة تضاف للمواسم الدينية والاجتماعية المختلفة؛ فهناك موسم للانتخابات، وموسم لموضوع «التوريث»، وموسم للتعاطف مع أو الغضب على غزة، وموسم للإرهاب، وحتى مواسم للكوارث مثل تلك التي نعيشها هذه الأيام. ولكن كل هذه المواسم تدور حول أمور تخصنا أو نابعة منا، ويبدو أنها ليس فيها الكفاية فقد جرى اختراع موسم جديد اسمه موسم «تقرير الحريات الدينية» الذي يصدر من وزارة الخارجية الأمريكية. وفي هذا الموسم ينتفض كل رؤساء تحرير الصحف المصرية غضبًا وسخطًا على التجاوزات والمغالطات التي ترد في التقرير الأمريكي ويجري كل ذلك بصورة تبدو كما لو كانت نوعًا من المشاركة في الأناشيد القومية. ولا يلبث الموسم أن ينتقل من رؤساء تحرير الصحف على الصفحات الأولى حتى ينتقل إلى الصفحات الداخلية ومنها إلى المحطات التلفزيونية حتى يصير الأمر موسمًا يخص العلاقات المصرية الأمريكية كلها، والتي نريد المحافظة عليها لأسباب معروفة حول أهمية أمريكا، ولكننا في الوقت نفسه لا يوجد ما يعجبنا فيها.

في هذا المقام فإنه لا توجد نية للمشاركة في هذا الموسم؛ لأنه ببساطة لا يعنيني في قليل أو كثير مما جاء في التقرير. فوزارة الخارجية الأمريكية تصدر عش رات من التقارير يوميًّا تخص العالم كله، ولو فرَّغ الإنسان حياته كلها لقراءة هذه التقارير لما فرغ منها. ومن جانب آخر فإن قيمة هذه التقارير كلها محدودة للغاية مادامت هناك علاقات استراتيجية قائمة حيث تَجُبُّ العلاقات الاستراتيجية كل العلاقات الأخرى. ومن جانب ثالث فإن موضوع الحريات الدينية هو موضوع داخلي بحت يخص مص ر والمصريين، وبالتالي فإن إعطاء اهتمام كبير للموضوع ابتداءً من التعليق على التقرير هو أولى خطوات الاعتراف بأن المسألة كلها تخص أطرافًا أخرى.

مثل هذا الاعتراف لن أمنحه للولايات المتحدة قط، وكم أتمنى على كل الزملاء

من الصحفيين ألا يمنحوه لا للولايات المتحدة ولا لغيرها ممن يصدرون تقارير مشابهة سواء من الدول الأوروبية أو منظمات الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات العالمية الأهلية والطوعية. ومع ذلك، وباعتبار قضية الحريات الدينية قضية مصرية خاصة فإنها سوف تظل ليس قضية موسمية، وإنما هي قضية كل المواسم لأنها تخص الوحدة الوطنية، وتطبيق المادة الأولى من الدستور التي تنص على «المواطنة» وعلى المواد الأخرى التي تقول بالمساواة بين المواطنين دون تمييز على أساس من الدين أو الجنس أو العقيدة. ومن هذه المنطلقات يمكننا النظر إلى كل القضايا والهموم التي تخص بناء المعابد الدينية، أو الحق في كتابة العقيدة في الهويات الشخصية، أو المساواة في فرص العمل في المناصب العامة، إلى آخر كل ما هو معروف من قضايا موجودة في المجتمع المصري، والتي لا توجد فقط فيما يخص المسيحيين أو البهائيين، وإنما امتد الأمر إلى المسلمين أنفسهم حيث بات حق الاعتقاد في المذهب الشيعي الذي يعترف به الأزهر باعتباره أحد المذاهب الإسلامية نوعًا من الغزو الشيعى، ونوعًا من الابتداع، حتى تكون مصر احتكارًا سنيًّا خالصًا.

مثل هذه المسائل التي تحض على الفتنة وتفرق بين أبناء الوطن الواحد على أساس من الاعتقاد تجري في الساحة الفكرية بكثافة هذه الأيام، وهي موجودة في الممارسات الاجتماعية المختلفة، وهي نوع من الجذوة المشتعلة في التاريخ الإسلامي تحاول بعض الأطراف الأصولية النفخ فيها. فمثل هذه المناظرة الجارية هذه الأيام بين فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي من جانب ومعه الجماعات الإسلامية المختلفة وجبهة علماء الأزهر من ناحية والجماعات والمؤسسات الدينية في إيران ولبنان ودول الخليج المختلفة من ناحية أخرى، وجماعة الإخوان المسلمين ومفكريها وكتابها وتنظيمها من ناحية ثالثة؛ كلها تقوم على حرمان الإنسان؛ الفرد المصري من حقه في الاعتقاد واعتناق الدين الذي يراه ملائمًا لسلامه الروحى في الحياة الدنيا والآخرة. فالاشتباك الجاري هذه الأيام لا يقوم فقط على اكتشاف الفرقة الناجية من النار، بل أيضًا فرض مذهب الفرقة على كل المواطنين وإلا كانوا جزءًا من عمليات غزو خارجية

إيرانية تمامًا كما كان يقال عن «الاستقواء» بالولايات المتحدة والغرب عند كل حديث عن المساواة بين المواطنين تحت راية المواطنة.

مثل ذلك ليس وظيفة الولايات المتحدة للتدخل فيه أو إصدار التقارير عنه، فإذا ما فعلت فإن ذلك يخصها ولا يخصنا، وفيما يخصنا فإن أيًّا ما جاء في التقرير لا يزيد أهمية على تلك التصريحات التي أطلقها الشيخ صالح بن محمد اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى السعودي وعضو هيئة كبار العلماء، والذي أصدر فتوى إباحة قتل أصحاب الفضائيات التي تبث مسلسلات وبرامج رآها فضيلته إباحية أو مضحكة. وقبل ذلك كان هناك ذلك الميثاق الإعلامي الذي أرادت الجامعة العربية أن تجعله نبراسًا للحريات الإعلامية على الطريقة العربية حيث ما خفي كان دائمًا أعظم مما يقال ويظهر.

المسألة أن القضية إذن أوسع من قضية الحريات الدينية، وممتدة حتى حرية التعبير، والحريات العامة في العموم، وكلها مرة أخرى لا تخص الولايات المتحدة وحتى لا تستطيع الولايات المتحدة أن تفهمها لأنها لا تخص العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وإنما هي في جوهرها عملية مجتمعية وسياسية في آن واحد. ففضيلة الشيخ يوسف القرضاوي لا يستطيع تخيل شخص يعتنق المذهب الشيعى لأنه وجد في ذلك مناسبًا له فكان اختياره، أو أن الاتجاه نحو هذا المذهب جاء بالميلاد من الأقلية الشيعية التي يجرى عليها ما يجري على كل المواطنين المصريين من زيادة النسل. مثل هذا الاختيار ليس موجودًا في القاموس القرضاوي، وللحق ليس في القاموس الإيراني تجاه أهل السنة في إيران، وليس في قاموس الإخوان المسلمين الذين جل اهتمامهم أن يصل الشيعة والسنة إلى اتفاق لتقسيم العالم الإسلامى بين المذهبين بحيث لا يتدخل معسكر في شئون المعسكر الآخر أما اختيارات الأفراد، والحريات الدينية، وحقوق الاعتقاد فهي أمور تحددها الجماعة والاتفاقيات الواقعة بين الجماعات.

مثل ذلك يهمنا نحن ويخصنا ولا دخل لواشنطن فيه من قريب أو بعيد؛ ومثل

ذلك يهمنا نحن لأن منطلقات الفتنة فيه قائمة، وعندما حدثت في العراق جرت معها الدماء أنهارًا في تجربة هي الأبشع في التاريخ الإسلامي والعربي الحديث. فيا أيها السادة اتركوا البيروقراطية الأمريكية تفرز من التقارير ما تشاء، وإذا كانت المسألة هي رد الصاع صاعين دعونا نصدر تقريرًا مماثلاً عن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى هذه المرة، ولكن علينا بعد ذلك علينا أن نلتفت وبنفس الجدية والحماس للفتن النائمة داخلنا ويحاول الجميع إيقاظها، فعليهم اللعنة!!.

دفاع آخر عن الصحافة والصحفيين!

طرحت في مقال سابق بعنوان «دفاع عن الصحافة والصحفيين» فيه كما طرح آخرون ضرورة إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر، ورفضت فيها كما رفض آخرون أيضًا تلك القضايا المعروضة على المحاكم، والتي تهدد أربعة من رؤساء تحرير الصحف بالحبس؛ ليس فقط لأن ذلك سوف يشكل عارًا على مصر ولكن لأنه سوف يغلق واحدًا من أهم أبواب التطور في النظام السياسي للبلاد. ولن أدعي كما ادعى آخرون أنهم لم يفاجئوا بقرار الرئيس مبارك بالعفو عن الزميل إبـراهيم عيسى، فالحقيقـة هي أننـى فوجـئت تمـامًا بـالقرار؛ لأن التطـورات الجارية في النظام السياسي منذ «ربيع الديمقراطية» المصري في عام 2005 لم تكن مما تبشر بمثل هذا القرار؛ ليس فقط لأن التجاوزات الصحفية اخترقت حدودًا لم يسبق اختراقها، ولكن أيضًا لأن سقوف التطور السياسي بدت أكثر انخفـاضًا ممـا كـان متـوقعًا فـي هـذا العـام. ومـا بـين السـقوف المنخفضـة، والتجاوزات الملتهبة، كان كل شيء ممكنًا بما فيها حبس صحفي التبست لديه السقوف والحدود.

ومع ذلك جاء القرار مفاجئًا وكاشفًا، وكان مفاجئًا لأنه أثبت أن حرية الصحافة في مصر قد خلقت حدودها الخاصة التي لم تكن أسوار السجون منها؛ وكان كاشفًا عن أن الكلمة الأخيرة في التطور السياسي المصري لم يتم قولها بعد، وأنه في الوقت الذي يبدو فيه أن الأبواب قد تم إغلاقها بإحكام فإنها تنفتح من جديد عن بوابات واسعة. هذه البوابات تفتح على ساحة غير مسبوقة من الصحف والمحطات التلفزيونية المصرية تتسابق فيما بينها وتتنافس، وفي كل الأحوال تكتسب أو تستعيد أرضًا كان قد ضاع بعضها لمحطات وصحف عربية وضعت كلها الحالة المصرية على رأس أولوياتها، سواء لأن هذه الحالة فيها من الإثارة ما يكفي، أو لأنها تكفي للتغطية على أحوال البلاد التي تصدر منها.

وبسـبب هـذه المفاجأة، وهـذا الكشـف، فربمـا تـوقف المواجـهة بـين السـلطة والصـحافة، وآن الأوان أن يفتـح النقـاش علـى مصـراعيه فـي داخـل السـاحة

الصحفية ذاتها. وبصراحة إذا كانت الجماعة الصحفية كلها تعترض عن حق على كل ما له علاقة بحبس الصحفيين في قضايا النشر، فإن هذه الجماعة ذاتها يقع عليها واجب تقديم صحافة يمكنها أن توسع حدود حرية التعبير، وترفع من سقوف التطور السياسي بأن تؤدي دورها في صياغة البدائل الوطنية للتغيير والتقدم. صحيح أنه من حق هذه الجماعة أن تضع وزر التأخير في الإصلاح السياسي والاقتصادي على عاتق الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي باعتبارهما المسئولين مسئولية مباشرة عن قيادة الدولة؛ ولكن ليس من حق هذه الجماعة ألا تدرك حجم التعقيد الواقع في الساحة السياسية وحكم ما يهددها من معضلات وتيارات لا تمس طبيعة النظام السياسي، وإنما طبيعة الدولة المدنية ذاتها. ولمن لا يصدق فما عليه إلا أن يلقي بنظرة على دول مجاورة لنا في لبنان وفلسطين وإيران والعراق والسودان والجزائر لكي يرى أشكالاً مختلفة من المعضلات السياسية التي تتحدى محاولات التبسيط والاختزال، بل وتفريغ قضايا مركبة بطبيعتها في مسارات قد تكون مفيدة في الدعاية، أو المنافسة، أو اللعب على أعصاب الجماهير، ولكنها في النهاية لا تفتح نافذة ولا ترفع سقفًا.

وببساطة فإنه جاء الأوان للجماعة الصحفية أن تجلس مع نفسها؛ وبقدر ما إن التحية واجبة للرئيس مبارك على قرار العفو الذي فتح أبوابًا ورفع أسقفًا، فإن التحية واجبة أيضًا لنقيب الصحفيين الأستاذ مكرم محمد أحمد الذي دافع بصلابة عن رفض حبس الصحفيين ولكنه في الوقت نفسه طالب بصلابة بصحافة مسئولة تفتح الأبواب وترفع السقوف ليس بنفاق السلطة أو التهليل لقراراتها كما يظن البعض، وإنما بأخذ مشكلات البلاد بالجدية التي تستحقها. لقد كانت مصر تعيش مشكلات كثيرة منذ ميلاد الدولة المصرية الحديثة في مطلع القرن التاسع عشر، وبالتأكيد فإن هذه المعضلات كانت موجودة قبل ذلك بقرون عدة، ولن تستطيع حكومة مهما بلغت سطوتها، أو حزب مهما بلغ نفوذه، أن يتعامل مع كل ذلك، والجديد من المصائب التي يضيفها كل يوم النظام الدولي والإقليمي، ما لم تُقَم الجسور وتمتد الصلات بين سلطة إدراكها أرحب،

وصحافة مجالها بالمهنية والاحتراف أكثر اتساعًا مما عرفنا حتى الآن!!.

مسألة صكوك أصول الدولة!

بلغت الحيرة مبلغها مع نوعية النقاشات التي تجرى في مصر، والتي تختلف عن كل النقاشات التي يعرفها العلم فيما يخص الشأن العام؛ فالحكومة متهمة على الدوام أنها لا تفعل شيئًا إزاء الأوضاع المائلة، ولن ينسى أحد من المناقشين التذكير بضعف الخطط والمبادرات والمشاركة في السباق مع العالم، وسوف تعقد المقارنات في كل الأحوال بين مصر والدول السباقة في التنمية، والتي سارت بأسرع مما سرنا. والأكثر من ذلك سوف يكون لدى البعض من الشجاعة التي يتم فيها المقارنة بين الأوضاع الراهنة والأوضاع التي كانت موجودة في مصر خلال الستينيات حيث كانت الأخيرة كانت أيام العز والكرامة؛ وبالطبع لن يتذكر أحد في هذه الحالة شيئًا عن مصر المحتلة، ولا مستويات الصحة والعمر المتوقع عند الميلاد في تلك الأيام، ولا السباق الضخم الذي كان يجري بين المصريين من أجل الحصول على دجاجة وأحيانًا بضع قطع من الصابون أو بعض من علب الكبريت غير المتخصصة في الإطاحة بعيون من يشعلها، ولا الحاجة الماسة دائمًا إلى واسطة من أجل تخفيض زمن الحصول على تليفون لكي يقل عن عشرين عامًا، ولا شيء سوف يأتي أبدًا عن سجون وتعذيب ومعتقلات. ومن التهم الذائعة للحكومة المصرية أنها «تنفرد» بالقرار، ولا تتشاور مع أحد، ولا تستمع إلى طرف من أطراف اللعبة السياسية في البلاد، ولا تحاول بناء «توافق مجتمعي» حول القضايا الجوهرية؛ حتى ولو كان الأمر هو أن لا أحد يتذكر أبدًا ما الذي يجري في كل مرة تطرح فيها الدولة موضوعًا للنقاش العام للحصول على التوافق المجتمعي بشأنه.

المدهش بعد ذلك كله أنه بمجرد أن تبدأ الحكومة في طرح برنامج للإصلاح حتى تبدأ المعزوفة فورًا وبطريقة متتالية تبدأ فورًا من استبيان علاقة البرنامج «بالتوريث» حتى ولو كان ما يتم الحديث عنه هو إصلاح التعليم، وبالطبع لن تفهم أبدًا كيف سيكون إصلاح المقررات وبناء المدارس وإنضاج قدرات المعلمين أحد أدوات تغيير النظام السياسي في مصر من النظام

الجمهوري إلى النظام الملكي. وبعد أن يستنفذ موضوع «التوريث» أغراضه يتم الانتقال فورًا إلى كيف أن مشروع التغيير والإصلاح هو في جوهره واحد من أدوات العلاقة بين المال والسلطة السياسية، وبالطبع لن تفهم أبدًا لماذا يكون تنمية الألف قرية الأفقر في مصر أداة لدعم الأغنياء في مصر. وهكذا الحال يكون في وجه كل إصلاح حتى تصل إلى تطبيق روشتة صندوق النقد الدولي وتنفيذ أوامر المحافظين الليبراليين الجدد في الولايات المتحدة حتى ولو كانت كل التقارير الدولية كلها تقول إن الاقتصاد المصري لا يمكن اعتباره ضمن اقتصاديات السوق وإنما هو من الاقتصاديات المقيدة؛ أي التي تتحكم فيها الدولة.

ولم يختلف الأمر كثيرًا عندما عرضت الحكومة اقتراحًا بمشروع لتمليك جزء من شركات القطاع العام إلى الشعب المصري بحيث يُحصِّل كل من تجاوز سنه 21 عامًا نصيبًا من الثروة العامة. وفي هذه المرة تحركت الحكومة، وفي الحقيقة الدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار الذي لم يترك مكانا سواء كان مؤسسة بحثية أو صحفية أو حزبية إلا وذهب إليه، ولم يترك مكانًا دعاه أو دعا نفسه إليه إلا وخصص وقتًا كافيًا لعرض المشروع وبتفاصيل دقيقة زادت دقتها مع كل لقاء جديد ذهب إليه. ولما كان مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام هو أول المنصات التي انطلقت منها مناقشات المشروع فإن التجربة تشهد بقدر هائل من الشفافية والتفاعل مع كل أشكال الفكر من اليسار إلى اليمين.

ومع كل هذا الانفتاح السياسي فإن مسار التعامل مع المشروع ظل على حاله، وجاءت المفاجأة الأولى من صحيفة الوفد التي كانت، مع القيادة الوفدية، قد تبنت منذ فترة غير بعيدة فكرة اكتتاب المصريين في شراء بنك القاهرة باعتباره نوعًا من ملكية الشعب للمؤسسات العامة كبديل لفكرة بيع البنك لمستثمر رئيسي. ولذلك لم يكن مفهومًا كيف يكون الاعتراض والتشكك عندما يتم ذلك وبطريقة أخرى تعطي «الشعب» نسبًا متفاوتة في ملكية المؤسسات

العامة من المؤكد أنها سوف تتزايد في مستقبل الأيام. وما كان أكثر مدعاة للدهشة أن صحيفة الأهالي المعروفة عادة بموضوعيتها اليسارية ما لبثت أن خاضت في الموضوع من بوابة التوريث حتى وصلت إلى أقصى القائمة من الاتهامات المعلومة والتي تبدأ من «بيع مصر» حتى أن يكون إعطاء صكوك الملكية للشعب المصري مقدمة لبيع الأهرامات وقناة السويس. ولم يكن مفهومًا أبدًا في أي من الحالات اليسارية المعلومة أن يتم الاعتراض اليساري على ملكية الشعب لوسائل الإنتاج، ويطرح معها حجة أخرى أن الشعب سوف يقوم ببيع الصكوك ومن ثم يحتاج وصاية الدولة لكي تتملك، هي والبيروقراطية نيابة عنه وهي المقدمة الطبيعية لكي تحل الدولة محل الشعب في السياسة أيضًا فمن يبيع صكه لماذا لا يبيع صوته أيضًا؟

بالطبع والحالة هذه في صحيفة الوفد والأهالي فإنه لا يوجد ما يدعو إلى عرض ما جاء في الصحف الأخرى التي جرت في القائمة المذكورة أعلاه مرددة نفس الاتهامات حتى ولو كان وزير الاستثمار يشرح الموضوع يومًا بعد يوم في نوع من «الكعب الداير» لدى كل الهيئات والمؤسسات بحثًا عن التوافق المجتمعي المنشود. والطريف أنه وسط هذه الحملة برزت إلى مقدمة الصحف تهمة جديدة كلية وهي أن الحكومة لم تأخذ بعد درسًا من الأزمة العالمية المعاصرة التي راجعت عمليات الخصخصة في العالم. ولم يكن معلومًا أن توجد مثل هذه المعلومة، حيث كانت الأزمة العالمية في أولها أزمة لها علاقة بالائتمان ومنح القروض بلا ضمانات كافية، أو بلا ضمانات على الإطلاق أحيانًا، للشعب من أجل شراء العقارات أو السيارات أو أوجه الاستهلاك المختلفة؛ كما كانت في آخرها أزمة إدارة أسواق المال التي حولت الديون، وضماناتها لدى شركات التأمين، إلى نوع من الأوراق التي يجري التداول عليها والمضاربة بشأنها حتى سقطت العلاقة تمامًا بين الأوراق والديون والعقارات ومشابهها وعملية العرض والطلب في الأسواق.

فما هي علاقة كل ذلك بما يجرى في مصر حيث الإقراض العقاري يقوم في

الأساس على نطاقات ضيقة تفوق فيها الضمانات كل أنواع العقارات، وفي بلد لم يحدث فيه نقل الديون إلى مجال التأمين، ولا تم فيه التداول في البورصة بين أوراق لها علاقة بالديون العقارية الفاسدة التي لم تحدث من الأصل ؟. والإجابة هنا هي أن العلاقة بين الحديث عن النقاش والحوار وبناء التوافق المجتمعي يسير في اتجاه، وتطبيقه فعليًّا يسير في اتجاه آخر؛ في الأول يظهر الجميع في أبهى الصور الديمقراطية والليبرالية، وفي الثاني يسبح الجميع في مياه المزايدة على ما لا يجب المساندة عليه. فهل نعلم الآن لماذا يصعب الحوار في مصر؟!

حوار حول الملكية الشعبية

لا أخفي على القارئ الكريم أنني أضع يدي على قلبي خوفًا على مصر كلما اشتدت الأزمات ومظاهر عدم الاستقرار والعنف في المحيط الإقليمي لبلادنا ليس فقط لأن ذلك يمثل أخطارًا عديدة على أمننا القومي؛ وإنما لأنه يفقدنا التركيز على قضايا التنمية التي هي مفتاح حل كل المعضلات الداخلية ومعها أيضًا تحقيق توازنات قوى مناسبة لردع كل أنواع التهديد. وعندما يكون في البلاد 80 مليون نسمة، وينقسمون بين الريف والحضر، والأغنياء والفقراء، وأهل الساحل وأهل الوادي، ومحافظات الصعيد ومحافظات بحري، وتتوزع نخبته السياسية بين اتجاهات ومذاهب شتى، فإن التوصل إلى حزمة من السياسات للتعامل مع كل معضلات النمو وتوزيع الثروة في مصر وطي الفجوة بين الأسعد والأقل حظًّا في المجتمع، يحتاج إلى تركيز كبير يستحيل توافره مادام الخارج بما فيها من أزمات غزة، ومصالحات الفلسطينيين، ومآسي السودان، وأحكام المحكمة الجنائية الدولية، كل ذلك يعطي ضبابًا كثيرًا وسحابات كثيرة من الاضطراب على ما ينبغي أن يكون القضية الأساسية للشعب المصري وهي مواصلة النمو الاقتصادي، وزاد عليها هذا العام أن يحدث ذلك رغم الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

لذلك سعدت كثيرًا عندما نشر الدكتور رفعت السعيد-رئيس حزب التجمع- مقالاً مهمًّا بالأهرام يوم السبت 7 مارس عام 2009 تحت عنوان «إطلالة الصكوك من جديد»، حيث شعرت من ناحية أن هناك عودة للأجندة المصرية من جانب، بالإضافة إلى طرح تساؤلات مشروعة حول مشروع مطروح ولا تزال الحكومة مترددة في طرحه بصورة متكاملة، وكلما أطل برأسه وجد ما يكفي من الهجمات لكي يختفي من جديد. لذلك، ومادمنا نتحدث كثيرًا عن «الحوار المجتمعي»، فأظن أن هذا مكانه تمامًا وفي موضوع بالغ الجدية، ويحتاج الاجتهاد من كل أطراف المجتمع حتى يحدث توافق يعطي للحكومة ما يكفي من التأييد للمضي فيه، أو يجري الاتفاق على عدم جدوى المشروع فيختفي

من الأجندة القومية، أو –وهو المرجح- فإن تخصيبًا ضروريًا في الأفكار سوف يحدث ويجري تعديلات تجعله أكثر نضجًا ومناسبًا لمقتضى الحال.

وقبل بدء الإجابة على أسئلة الدكتور رفعت السعيد فإن هذا الحوار يجري ضمن إطار أكثر عمومية وهي أن مشروع «الملكية الشعبية» هو أحد مشروعات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم فإنه ليس «كل عملية الإصلاح» ولذلك لا ينبغي المبالغة في قدرته على تحقيق التقدم للمجتمع المصري فهو جزء من كل ويحدده أن موضوعه، وهو شركات قطاع الأعمال العام كلها، لا تزيد قيمتها الآن في الاقتصاد المصري عن 6% من الدخل القومي. ولما كان ما نتحدث عنه هو 86 شركة من 153 شركة فإننا يمكن تصور ضآلة حجم الشريحة التي نتحدث عنها، والتي لا تمثل إلا خطوة محدودة تشكل مع مئات من الخطوات الأخرى البرنامج الشامل لعملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وبعد أن يبقى ذلك في الأذهان فإن الإجابة على أسئلة الدكتور رفعت توضع في مكانها الصحيح.

والسؤال الأول المطروح من الدكتور رفعت السعيد سهل نسبيًا ويتعلق بالأسس التي تم اختيار الشركات التي ستوزع ملكيتها؛ حيث إنها الشركات الرابحة وذات المستقبل الواعد، ومن ثم فإنها تحقق عائدًا سنويًا على الأسهم التي سوف يحصل عليها المواطن. فلم يكن معقولاً إعطاء المواطن شركات خاسرة، أو ذات مستقبل غير مضمون فيتم تحميله بأعباء وملكية خاسرة منذ البداية. أما التساؤل عن تحديد نسب البيع (33%، 49%، 70% لمجموعات من الشركات) فإن ذلك محدد حسب مجموعة من المعايير وهو القيمة «الاستراتيجية» للمشروع، والتي ترى الدولة أنها لابد لاعتبارات قومية أن تظل على درجة عالية من التحكم فيها، أو لاعتبارات سوقية حيث لم تنضج المنافسة بعد داخل السوق المصرية وترى الدولة ضرورة أن تظل جزءًا من محددات السوق، أو لاعتبارات تجهيز هذه الشركات لمرحلة أعلى من الإصلاح.

السؤال الثاني للدكتور السعيد هو «هل هذا المشروع هو تحقيق لإنجاز عملية

الخصخصة دفعة واحدة «وعبر إضفاء صبغة وردية عليها» بعد توالي معارضات شعبية للخصخصة نتيجة تشريد العمال. والواضح حتى من السؤال السابق للدكتور أن الأمر ليس كذلك، فهو خصخصة لعدد محدود من الشركات (86 شركة)، وبنسب محددة منها، كما أسلفنا، حيث يبقى لدى الدولة قسط متحكم فيها. وليس سرًّا على أحد أن كل شركات القطاع العام في مصر لم تكن تشكل أكثر من 18% من الاقتصاد العام في مصر. وربما يرد الآن القول أن عملية «خصخصة» الاقتصاد المصري لا تجري من خلال خصخصة القطاع العام ولكنها تجري من خلال استثمارات القطاع الخاص المصري والأجنبي واللذين قدما على التوالى 66.5 مليار دولار، و36.6 مليار دولار، أو أكثر من نصف تريليون جنيه مصري من الاستثمارات خلال السنوات الخمس الماضية تدفع 82% من ضريبة الدخل. ولكن تلك قصة أخرى، والإشارة إليها كانت ضرورية لكي توضع الأمور في حجمها.

السؤال الثالث يتعلق بالعدالة حيث لا يجوز في رأي الدكتور رفعت السعيد أن تتم المساواة بين الغني والفقير عند توزيع الصكوك؛ ولكن الحقيقة في هذا الموضوع أن فكرة «القطاع العام» من أصلها هي المساواة بين المواطنين، فمالك هذا القطاع- نظريًّا بالطبع- هو الشعب بأغنيائه وفقرائه، بل إن الحقيقة هي أنه بصورته الحالية يفيد الأغنياء أكثر من الفقراء حيث يستطيع الأولون الحصول على سلع وخدمات أكثر مما يستطيع الآخرون. والقضية هنا ليس فيها أغنياء وفقراء تمامًا مثل عملية التصويت حيث لا يجوز في مجتمع أن نعطي الفقراء أصواتًا أكثر من الأغنياء؛ لأن الموضوع له علاقة بالمواطنة وحقوق الملكية في المجتمع، والتي يقرها الدستور. ولكن ذلك لا يمنع بالطبع من قيام الحكومة بمساعدة الفقراء عن طريق وسائل متنوعة، فلا توجد علاقة بين البرنامج وما تقدمه الدولة سواء من خدمات أو دعم للمواطنين.

والسؤال الرابع أثير كثيرًا من جهات شتى ويدور حول بيع الفقراء لصكوكهم، ومن ثم يتم الاستحواذ عليها من قبل مجموعة محدودة تسيطر على الاقتصاد

القومي. والمسألة هنا، كما قلنا في السابق، أننا نتحدث عن جزء بسيط من الاقتصاد القومي، وتتحكم الدولة في هذا الجزء البسيط بنسب متنوعة، والأهم من ذلك كله أنه لن يكون جائزًا لأي فرد من الأفراد الحصول على أكثر من 10% من أسهم شركة بعينها، وهو ما يعني أنه لن يوجد من يتفوق على الدولة ونسبتها، ويصبح التخوف من تركيز الثروة -أو تجميع أوراق الكوتشينة في يد مالك واحد على حد تعبير الدكتور السعيد-لا معنى له. وإذا كانت نسبة الفقراء في مصر هي 20% أو حتى أكثر من ذلك فإن هناك وفق كل التقديرات ما لا يقل عن 60% من الشعب المصري سوف يكون قادرًا على الاحتفاظ بهذه الصكوك، ومن ثم توسيع قاعدة الملكية الشعبية بعائد محدود أو كبير ولكنه بالتأكيد أفضل من الوضع الحالي حيث لا يحصل المواطن غنيًا أو فقيرًا على قيمة تذكر من هذه الشركات.

والسؤال الخامس يسأل عن قيمة الصك ودور الفرد في اتخاذ القرار داخل الشركات. ولا شك أن قيمة الصك سوف تتحدد ساعة اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع، وهي ربما تكون ضئيلة، ولكن على الجانب الآخر فإنه وفقًا للأوضاع الحالية فإن حصيلة المواطن لا تزيد على الصفر كثيرًا، أما عن المشاركة في القرار فهي أيضًا غير موجودة حاليًا على الإطلاق، ولكن في ظل المشروع فإن المشاركة سوف تكون حسب التقاليد الموجودة في الشركات الخاصة الأخرى حيث تجري المشاركة وفقًا لتقاليد وقواعد قد يشارك فيها الآلاف من حملة الأسهم.

والسؤال السادس يدور حول ما إذا كانت قد جرت دراسة التجارب الأخرى وما نجم عنها من احتكارات كبرى، والإجابة في حدود ما أعلم هي نعم حيث جرت عملية دقيقة لدراسة التجارب الأخرى في جمهورية التشيك وروسيا وبولندا وأوكرانيا ورومانيا والمجر. والحقيقة أن جوهر البرنامج المصري كما فهمته من المسئولين عنه يختلف جذريًا عن تجارب هذه الدول من حيث الشمول، واستمرار مشاركة الدولة، والقيود المقررة على نسب الملكية للأسهم، ولا يتفق

معها إلا في مبدأ توسيع قاعدة الملكية من خلال توزيعها على أفراد الشعب.

والسؤال السابع للدكتور رفعت السعيد يتضمن اقتراحًا بناءً لإدارة القطاع العام كبديل للمشروع المقترح وهو الاستعانة بالإدارة الخاصة للمشروعات العامة؛ أي خصخصة الإدارة بدلاً من خصخصة الملكية وهو أمر نجح في الهند وبنجلاديش وسنغافورة، بل وأقول أيضًا إنه نجح في مصر في عدد من الحالات حيث كانت إدارة الفنادق الكبرى مملوكة للدولة بينما إدارتها جارية لشركات خاصة أجنبية أو محلية. وهو اقتراح لا بأس به وأرى أن تدرسه الحكومة، وربما تطبقه على الشركات الخاسرة والباقية دون طرح للملكية الشعبية، ولكن لا يوجد إطلاقًا ما يمنع من الجمع بين الاقتراحين مادام جوهر الإصلاح في النهاية هو زيادة كفاءة المؤسسات العامة من ناحية، وتوزيع الثروة على المواطنين من ناحية أخرى. فأساس القضية كما نعلم هي خلق الثروة أولاً، ثم توزيع عائد هذه الثروة بطريقة عادلة. تلك هي المسألة، والحوار مع الدكتور رفعت السعيد في كل الأحوال ممتع ومفيد!.

خصخصة على الطريقة المصرية!

الشائع في مصر أن الدولة سائرة بجد على طريق «الخصخصة»، وأن عملية بيع مصر جارية على قدم وساق، ومنذ تحدث المرحوم أحمد بهاء الدين خلال السبعينيات عن الانفتاح الذي أصبح «سداح مداح» صدقه الناس وأصبحت كلماته معتمدة مثل الكتب المقدسة. ومن «الخصخصة» تجري النظرية، فمنها يجري الحديث عن «القطاع الخاص» ومنها يجري القفز فورًا إلى جماعة «الأغنياء» في مصر، ومن بعدها يجري التقسيم الطبقي المعروف حيث تصير مصر كلها أمة من الفقراء بحيث تصير مهمة الحكومة هي إدارة الفقر، والعمل بكل قوة على ألا يحدث تحكم من «رأس المال» على الحكم، وهو ما يعني منطقيًّا أن يسيطر «الحكم على رأس المال» كما تعودنا في الأيام الاشتراكية السعيدة.

هكذا هو الكلام الشائع، ولن يهم أحدًا أبدًا أنه لا يوجد تقرير واحد في العالم يقول إن مصر قد باتت بلدًا يحكمه اقتصاد السوق، كما لا يوجد تصنيف واحد في الدنيا يضعنا ضمن دول يسودها القطاع الخاص، وتاريخ الخصخصة في مصر بائس وفق كل المقاييس حينما شرعت من ربع قرن في خصخصة 314 شركة تمثل 18% من الاقتصاد العام في مصر، وبعد هذه المدة لا يزال منها 133 على حالتها العامة، وبالنسبة للوزارة الحالية فإنها أعادت إلى الخدمة العامة من الشركات مقدار ما خصخصت، وخلال الأسابيع الأخيرة فإنها قدمت مبادرات للتوسع في الفنادق ومصانع الحديد والصلب.

ومع ذلك فإن لمصر طريقتها الخاصة التي لا يعلمها أحد في العالم في خصخصة المؤسسات العامة والشأن العام أيضًا بحيث يكون مجالاً فرديًّا أو عائليًّا لا علاقة له بالدولة أو الأمة. فالشركات العامة والوزارات والهيئات الاقتصادية العامة أيضًا تمت خصخصتها منذ وقت طويل لمجموعة صغيرة من الموظفين حيث جرى الفصل ما بين «الأجر» وغيره من «الحوافز» و«المكافآت» ذات المسميات المختلفة. وعندما ذهبت معظم هذه الشركات نحو

الإفلاس رغم ما كانت تحصل عليه من طاقة رخيصة، وعمالة أكثر رخصًا، وقروض بلا حساب، وسحب على المكشوف - أي بدون أي نوع من الضمانات- عندما يعز توفير المرتبات، فإنها كانت تتساءل دائمًا عما إذا كانت شركات اقتصادية أو أنها تمثل خدمة عامة للمجتمع عليه أن يدفع لها من الخزينة العامة. وبشكل من الأشكال فقد كان ذلك صحيحًا عندما كان على قيادة هذه الشركات أن تعين أقرباءها مهما كانت الحاجة إليهم داخل الوحدة الإنتاجية، وعندما كان عليها أن تبيع بأسعار لا يعرفها السوق. وهكذا كانت الخصخصة «الاشتراكية» كافية تمامًا للقضاء على ثروة البلاد.

وكان جزءًا من هذه الخصخصة ما جرى للثروة العقارية عندما تم تمليك محلات السكن للمستأجرين الذين يقومون بتوريثها، وتأجيرها من الباطن، والحصول على «خلو رجل» للتخلى عنها، وببساطة جرى نقل الملكية ممن يملك لصالح من لا يملك لكي يكون مالكًا دون مسئولية من أي نوع فكان انهيار الثروة العقارية للبلاد. ومع الثروة العقارية جرت عملية خصخصة للعقول حينما انتهت عمليًّا العملية التعليمية التي أكدت الحكومة دومًا أنها «مجانية» لأنها عامة ومن حقوق الإنسان والالتزامات الدستورية ولكن الموضوع انتهى إلى تحويل العملية كلها إلى دروس خصوصية؛ أي خصخصة التعليم بطريقة مصرية تمامًا تجعل التعليم عامًّا بالاسم وخاصًّا في المضمون دون أي ضمان لوجود التعليم من الأصل.

وحتى الأندية الرياضية جرت خصخصتها بطريقة فريدة وغير مسبوقة، فالرياضة وخصوصًا كرة القدم اعتبرت من حقوق المواطنين، ومع ذلك جرى خصخصتها من خلال منحها بالانتخاب أو بالتعيين لرجال أعمال على استعداد لبعثرة أموالهم من أجل الوجود في الضوء إلى الدرجة التي تجعلك تتساءل عن مصدر تلك الثروة. وإذا كان هؤلاء ينفقون الكثير في العلن والس ر أو تحت «الترابيزة» دون نتيجة رياضية فكيف تكون إدارتهم لشركاتهم وأعمالهم من الأصل وهل لها علاقة من نوع أو آخر بالإدارة الرشيدة لرأس المال. ولكنها

الخصخصة على الطريقة المصرية التي لا يوجد مثلها طريقة في العالم كله!!.

الرأسمالية واقتصاد السوق في مصر!!

من أبرز الصحفيين الذين أعتز بهم وأحب القراءة لهم الأستاذ عباس الطرابيلي فهو نكهة طبيعية من التقاليد الصحافية والمهنية العريقة بالإضافة إلى وفديته الأصيلة التي أكن لها اعتزازًا خاصًا. ولفت نظري مقال نشره في صحيفة الوفد الغراء بعنوان «متى تبيعون القاهرة؟!» قال فيه: إنه يرى أن حزب الوفد هو حزب ليبرالي، وهكذا يعمل وفق نظرية «دعه يعمل» أي أنه يرى -والكلام للأستاذ- «أن القطاع العام في أكثره، كان كارثة على الاقتصاد المصري، واستنزف ثروتها أكثر مما أعطى». وبعد هذا الموقف المبدئي القاطع لصالح الاقتصاد الحر بحيث يليق بحزب ليبرالي عريق عاد الأستاذ الطرابيلي لكي يؤكد «أن هناك ثوابت لا بد من المحافظة عليها، ملكًا للدولة»، ويدخل في هذا النطاق مصانع الحديد والصلب في التبين «وكفى ما نعانيه من احتكار في هذه الصناعة الحيوية»، ومصانع الألمونيوم والسماد-كيما- في أُسْوان، كما يرفض جريمة بيع مصانع الأسمنت التي كانت مملوكة للشعب، والتي كانت من عوامل الأمان في هذه السلعة الحيوية. وهكذا بعد سطور قليلة من التأكيد على الموقف المبدئي بعبارات قاطعة نجد الأستاذ يعود عنها في كل الصناعات الأساسية ثم بعد ذلك يعرج منتقدًا برنامج الخصخصة المصري، ومن بعدها يؤكد للتدليل على ما يقول «إن كثيرًا من دول أوروبا -الرأسمالية- ترفض بيع نوعية معينة من مصانعها.. مثل مناجم الفحم، ومصانع الحديد، بل وخطوط السكك الحديدية، وشركات الطيران.. وخطوط مترو الأنفاق.. لأن كل هذه المرافق هي سند الدولة ومظهر قوتها.. وبالتالي لا يمكن عرضها للبيع، مهما كانت المغريات، فالمصلحة العليا للوطن هي الأساس».

مثل هذا المنطق من المزاوجة ما بين التأييد المبدئي لاقتصاد السوق ثم بعد ذلك التراجع عنه حينما يتحول الحديث من المبادئ إلى التطبيق يمثل ظاهرة شائعة جدًا في الحياة الصحفية والإعلامية والسياسية المصرية. فبتأثير من العولمة والتجارب العالمية فإن الكل يؤكد على رفضه لتحكم الدولة في

عمليات الإنتاج والتوزيع، ولكن قبل أن ينتهي الكلام تبدأ المعارضة لكل إجراءات الحكومة في الخصخصة ثم بعد ذلك التأكيد من حيث المبدأ أيضًا على ضرورة بقاء كافة الصناعات الرئيسية في يد الحكومة. لاحظ هنا أن الحكومة المنتقدة في شرفها عند التعامل مع الخصخصة، وفي كفاءتها عند التعامل مع القطاع العام، هي ذاتها التي تتم المطالبة بأن تمضي في تحكمها في صناعات رئيسية سبق وأن سادت المعرفة أنها فشلت في إدارتها والاستفادة منها في تحقيق التنمية؛ لأن الأستاذ عباس الطرابيلي يقول بنفسه وفي سياق مبدئي أن الدولة صانع سيء وتاجر أكثر سوءًا.

ولكن مثل هذا التناقض يتم حله مرة واحدة بالقول إن الدول المتقدمة في أوروبا- حيث أصل الرأسمالية- لا تزال تتحكم في مثل هذه الصناعات الرئيسية مثل مناجم الفحم وخطوط المواصلات وشركات الطيران. لاحظ هنا أنه في المثال الذي ضربه الأستاذ عباس الطرابيلي لا يوجد ما يدعو إلى القول أن الحكومة المصرية قد طرحت المناجم أو خطوط السكك الحديدية أو مترو الأنفاق أو شركات الطيران للبيع، وهي كذلك لم تطرح لا ش ركات الحديد والصلب ولا الألمونيوم للبيع باعتبارها صناعات استراتيجية. وفيما عدا شركات الأسمنت، التي بقي منها قطاع عام، فإن كل الشركات والمؤسسات «الاستراتيجية» بقيت في كنف الدولة، ولم يسأل أحد عن مدة نجاحها مثل شركات الغزل والنسيج وأمثالها التي لا يوجد ما يدل على نجاحها، ولم يقم الأستاذ الطرابيلي على أي الأحوال بالقيام بمقارنة ما هو قطاع عام في الأسمنت أو غيره، وما هو قطاع خاص، والبحث عن قدراته الإنتاجية والتصديرية وظروف العمالة فيه.

ولكن الأمر المهم هو أن الأستاذ عباس الطرابيلي، والجمهرة العظمى من الصحفيين المصريين لم يعرفوا ما الذي يجري في أوروبا حقًّا، حيث توجد الرأسمالية حقًّا. فالحقيقة أنه لم يعد أي من المجالات التي ذكرها الأستاذ الطرابيلي في كنف الدولة، فلا المناجم، ولا مصانع الحديد والصلب، ولا أي مما

نسميه صناعات «استراتيجية» بما فيها صناعة السلاح تقع في يد الدولة. وحتى وقت قريب كانت شركات «الطيران الوطنية» حاملة علم الدولة هي الباقية قطاعًا عامًّا، فتوالى بيعها، وفي الوقت الراهن فإن آخرها على طريق البيع هما شركتا الطيران الإسبانية ـ «أيبريا»- والإيطالية – ألتاليا. وقد زادت اليابان على الجميع عندما خصخصت مكاتب البريد، بل إنها طرحت بعض وظائف وزارة الخارجية للخصخصة أيضًا مثل المعونات الموجهة إلى المنظمات الدولية، والدول الفقيرة. وفي كل الأحوال إذا ما بقيت مؤسسة عامة واحدة، فإنها لا تكون عامة بمعنى التحكم الحكومي فيه، وإنما يكون لها استقلالية تامة عن الحكومة.

لقد انتهى الزمن الذي كانت فيه الحكومات تدير المناجم وشركات المواصلات والمطارات وبالطبع المصانع والشركات. ومع أن ذلك حادث في العالم أجمع فإن هناك إص رارًا على الاعتقاد أن مصر تفعل ما لم يفعله غيرها، ليس فقط من الأستاذ عباس الطرابيلي بل أيضًا من غالبية ساحقة من المصريين تردد ما قاله وتتساءل عن اليوم الذي يتم فيه بيع «القاهرة». المدهش في الموضوع أنه لا يوجد تقرير دولي واحد يعتبر مصر من دول اقتصاد السوق، أو دول القطاع الخاص، أو الحرية الاقتصادية بأي معنى. ومنذ أيام أصدر مركز الدراسات والبحوث السياسية في جامعة القاهرة تقريرًا بعنوان «مصر في التقارير الدولية» فخصت فيه مكانة مصر في 93 تقريرًا دوريًّا صدرت عن الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، والولايات المتحدة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومراكز البحوث شبه المستقلة، وجهات أخرى صعب تصنيفها.

وبدون الدخول في كثير من تفاصيل هذه التقارير، فإنه فيما يتعلق بموضوع الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق فإن مصر بالمقاييس العالمية لا تزال تصنف ضمن الدول ذات الاقتصاد المقيد الذي لا علاقة له بمسألة السوق الحرة. ففي تقرير مؤسسة هيرتيج حول مؤشر الحرية الاقتصادية فإن مصر تحتل

الترتيب 127 من حيث الحرية الاقتصادية من بين 157 دولة شملها التقرير. وفي تقرير الحرية الاقتصادية في العالم الصادر عن معهد فريزر في كندا احتلت مصر المركز 80 من بين 130 دولة حسب المؤشر الذي وضعه التقرير للحرية الاقتصادية. وبالنسبة لتقرير «أنشطة الأعمال» الصادر عن البنك الدولي حصلت على المكان 165 من 175 دولة في عام 2007، ورغم تقدمها الكبير في تقرير عام 2008 إلى المكانة فإنها كانت في الترتيب 110 . وفي تقرير التنافسية العالمي كانت مصر في المكان 63 من 125 دولة. وفي تقرير المعلومات كانت مصر في المكان 91 من بين 181 دولة.

كل هذه التقارير لا تنكر أن مصر حققت تقدمًا خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ولكنها كلها تؤكد على أن مصر لا تتقدم بالقدر الذي تتقدم به دول العالم الأخرى, وأنها وفقًا للمعايير العالمية لاقتصاد السوق والحريات الاقتصادية لا تزال تتحرك ببطء السلحفاة.

المدهش في كل ما سبق أنه معلوم بالنسبة للنخبة المصرية التي لا تكف عن السخط على الحكومة وفسادها، ومع ذلك فإنها ذات النخبة التي تريد أن تسلم كل المؤسسات والهيئات والشركات للحكومة أو تبقيها في يدها مهما كان السجل واضحًا وناصعًا أن الحكومة بالفعل كما قال الأستاذ عباس الطرابيلي إنها أسوأ صانع وتاجر!!.

العاصفة الرأسمالية الكاملة!

هل تذكرون ذلك الفيلم الأمريكي الشهير «العاصفة الكاملة» The Perfect Storm؟ فإذا لم تكونوا قد شاهدتموه فإنني أدعوكم للبحث عنه ومشاهدته وفي كل الأحوال فإنكم لن تخسروا شيئًا؛ لأن المتعة مضمونة حتى ولو تخللها مع الإثارة قدر غير قليل من الأسى. وحتى يحدث ذلك فإن ملخص الفيلم هو حالة من التحدي الإنساني - جورج كولوني ورفاقه من صيادي السمك الشجعان- لعاصفة في البحر تجمعت فيها كل الأحوال الصعبة من رياح وأعاصير حتى غرقوا جميعًا. وبالطبع فإن في الفيلم ما هو أكثر من عناصر رومانسية لبشر مغامرين، وعلامات اجتماعية لقرية من الصيادين، ونوعًا من المواجهة الإنسانية لعناصر الطبيعة في أكثر حالاتها قسوة. ولكن كل ذلك له أهمية قصوى عندما تكون التسلية والمتعة هي المقصد؛ أما الهدف هنا فهو تلك العاصفة التي اكتملت فيها عناصر ندر أن تجتمع معًا، أو جاء فيها من المفاجآت ما استعصى على خبرة الإنسان.

وربما كان كارل ماركس العالم الاجتماعي والمفكر الاشتراكي هو أول من وضع يده على إمكانية وصول الرأسمالية إلى تلك الحالة من «العاصفة الكاملة» التي تودي بها حينما أدرك القدرات الإنتاجية الهائلة للرأسمالية، والكفاءة التكنولوجية غير المسبوقة تاريخيًّا في النظم الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة باقتصاد السوق، والتي رأى أن كليهما يمكنه تحقيق فائض إنتاجي رهيب يجمع عناصر كثيرة تؤدي إلى تدمير الرأسمالية في النهاية. ما قال به ماركس معلوم لكل من اطلع على الفكر الاشتراكي، ففائض الإنتاج يؤدي تدريجيًّا إلى انهيار الأسعار وهو ما يقود إلى التخلص من العمالة حتى يمكن الحفاظ على الأرباح، ولكن التخلص من العمال يؤدي إلى تراجع الطلب، ومن ثم زيادة الفائض الإنتاجي، وتكون النتيجة في النهاية هي إفلاس الطبقة الرأسمالية وثورة الطبقة العاملة عليها حيث تقيم النظام الاشتراكي الذي سوف يعرف كيفية تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال التوزيع العادل بين

عائد العمل وعائد الملكية.

ما جرى عمليًّا وتاريخيًّا كان مختلفًا تمامًا عمَّا قال به ماركس حيث قامت الثورات الاشتراكية حيث لم تنضج الرأسمالية، وحيث لم تحقق الفائض؛ ومع ذلك كان الرجل مصيبًا أنه من الممكن أن تتجمع عناصر العاصفة على الرأسمالية وهو ما حدث بالفعل مع الكساد الكبير عام 1929. ولكن حكمة ماركس تتوقف عند هذه اللحظة؛ لأنه لم يدرك قدرة الرأسمالية على تصحيح نفسها وهو ما جرى بعد ذلك خلال العقود التالية مرة – 1929 إلى 1980- من خلال زيادة دور الدولة بفرض الضرائب وتنظيم الأسواق وحتى إدارة بعض الأصول الرأسمالية من الحديد والصلب وحتى شركات الطيران، ومرة – 1980 إلى الآن- من خلال التقليل من الضرائب والتخفيف من التنظيم وتخلي الدولة عن ملكية وإدارة الأصول من خلال ما عرف بالخصخصة. وكانت النتيجة في الحالتين هو التمدد السريع للسوق الرأسمالية حتى شملت الأمريكتين وأوروبا كلها وأجزاء من آسيا حتى وصلت إلى روسيا والصين والهند وكلهم خاضوا تجارب اشتراكية تنوعت في أشكال فشلها، والانتقال من الثورة الصناعية الأولى- والتي استند إليها ماركس في نموذجه- إلى الثورة الصناعية التكنولوجية الثانية في المرة الأولى، ثم الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة في المرة الثانية. ومع حلول القرن الواحد والعشرين كان العالم كله قد تغير، وبعد أن كانت سلعًا بعينها خاصة بالأغنياء مثل الثلاجة والسخان وحتى السيارة فإنها أصبحت متاحة لطبقات وسطى وحتى فقيرة؛ وبعد أن كان السفر بالطائرات لا يعرفه إلا الأغنياء فإنه أصبح من لوازم السفر للعمل أو الدراسة أو حتى السياحة لطبقات واسعة. وعلى ثمانية عقود تقريبًا زاد العمر المتوقع للإنسان عند الميلاد، وزادت قدرته على الاتصال والحركة، وتخرجت ملايين بعد الملايين من حالات الفقر المدقع والمجاعات والأوبئة حتى باتت الأغلبية في العالم – حوالى 4.8 مليار من البشر- تتمتع بالستر وتعدد خيارات الحياة أمامها.

ولم يكن معنى ذلك أن ماركس كان مخطئًا تمامًا، وإنما كان فيما قاله بعض من الصحة حيث ظلت الرأسمالية في العالم تواجه أزمات دورية، وقد بدأت الأزمة الراهنة بانخفاض سوق المال في نيويورك في يوم اثنين أسود بنسبة 6.9% ولكن هذه السوق نفسها انخفضت في يوم الاثنين الأسود أيضًا عام 1987 بنسبة 22.6%؛ وفيما بعد انخفضت بنسب متفاوتة أثناء ما عرف بالأزمة الآسيوية عام 1997 . والدارسون لتاريخ الرأسمالية سوف يكتشفون حالة دورية من الأزمات التي يعقبها علاج من نوع أو آخر من خلال مزيد من تنظيم الدولة، أو التخفيف من هذا التنظيم، أو إتاحة أنواع جديدة من التكنولوجيا، وفي كل الأحوال كان الحل لأزمات الفائض الرأسمالي على المدى المتوسط والبعيد هو إتاحة عدد أكبر من المستهلكين، أو باختصار تخريج عدد أكبر من الفقراء لتحقيق مزيد من الاتساع في الطلب أو السوق الرأسمالي.

ما نعرفه عن الأزمة الراهنة ليس الكثير حيث وقعت الأزمة في عالم مختلف تمامًا عن كل العوالم السابقة، فلم تكن العولمة قائمة كما هي الآن، ولا كان ارتباط أسواق المال حادثًا كما هو الحال، ولا كانت تكنولوجيا «الدوت كوم» معروفة في يوم من الأيام وتحرك الاتصال والوصال ومعها الأموال والأصول في سرعات وصلت إلى «فائقة السرعة» خلال أقل من عقد من بداية التكنولوجيا. ولكننا نعرف أن الأزمة بدأت كما توقع ماركس تمامًا من خلال فائض هائل في العقارات انخفضت معه الأسعار ومعها قيمة القروض، ومن ساعتها بدأت عناصر العاصفة في التجمع بسرعة فائقة أيضًا؛ لأن العالم كله دخل فيها ومعه شبكات معقدة من الروابط والسلع والبضائع والقروض والأموال، وكلها بات الاقتصاديون عاجزين عن حسابها أو حتى مواجهتها فأخذت السفن أو البنوك المالية في التساقط أو الغرق.

ولكن ما نعرفه أيضًا أن كل الأزمات السابقة كانت أزمات غير مسبوقة، وسواء حدث الأمر عام 1929 أو 1987 أو 1997 فإن النتيجة المعروفة كانت قدرة الرأسمالية على تجاوزها، والأهم من ذلك أن يتم التجاوز للركود المترتب عليها

خلال فترة أسرع. وفي آخر هذه الأزمات الكبرى عام 1997 التي شملت دولاً آسيوية وروسيا والمكسيك ومعها دول أخرى في أمريكا الجنوبية فإنه لم يمض عام واحد حتى استعاد الاقتصاد العالمي عافيته، وعاودت الدول النمو، ومر أكثر من عقد كامل بدون بوادر للانكماش، ومعه تخرج مئات الملايين في الهند والصين وأوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية من دائرة الفقراء إلى عالم الأفضل حظًّا في التعليم والغذاء وفرص العمل.

هل يحدث ذلك مرة أخرى، ويجري في هذه الأزمة ما جرى في الأزمات الأخرى، وما علاقة كل ذلك بنا، كلها أسئلة تستحق الإجابة؛ وكما قلنا فإن الأزمات الدورية وعلاجها جزء أساسي من طبيعة الرأسمالية؛ لأنها تطلق طاقات جبارة تعجز أحيانًا عن ضبطها، ولكنها في الوقت نفسه تخلق ما يكفي من الآليات والقدرات ما يجعلها تتعامل مع هذه الأزمات بكفاءة وسرعة أكبر. ويظهر ذلك فيما حدث حتى الآن منذ نشوب الأزمة، فلم يحدث في التاريخ أن قدمت دولة تريليون دولار لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي، ومعه اقتصاد العالم كما فعلت واشنطن هذه المرة، وتبعها في العلاج كل الدول الأوروبية واليابان. وبشكل من الأشكال جمعت الدول ما بين السماح بإفلاس بعض البنوك وتقديم الدعم للبعض الآخر، وترك البعض الثالث لمواجهة العاصفة عن طريق الدمج أو السباحة في مواجهة العاصفة وفي حالات محدودة جرت عملية تأميم. وكان ذلك مجرد بداية لخطوات أكبر شملت الصين والهند والبرازيل وروسيا وكل أركان الاقتصاد العالمي، والتي تألمت كلها بقدر ما تألم الاقتصاد الأمريكي. وبقدر ما يعني ذلك أن الإنقاذ قادم، لكنه لا يعني أن المريض العالمي سوف يكون قادرًا على العدو في سباق المسافات الطويلة قبل فترة علينا أن نترقبها.

مصر في كل ذلك سوف يكون عليها أن تتعامل مع مخاطر وتبحث عن فرص. المخاطر كلها قادمة من تباطؤ الاقتصاد العالمي، وهو ما يعني قلة الطلب على الصادرات المصرية، ونقص الطلب على السياحة في مصر، ومع انخفاض التجارة العالمية فسوف ينخفض المرور في قناة السويس وأسعار النفط والغاز.

ولكن فـرص الخـروج من الأزمة سوف تتطلـب «تخـريج» مئات الملايين من الفقراء، وحتى الآن فإن مخزونهم في الصين والهند والبرازيل يحل المشكلة، ولكن اقتصاد كفء في مصر يمكنه أن يزيد من فرص الاستثمارات فيها ويجعلها ضمن الدول التي سوف تخرج هذه المرة من الأزمات. ومن جانب آخر فربما يخفف من المشكلة أن تستفيد مصر من احتياطياتها التي كونتها خلال الفترة الماضية-35 مليار دولار زادت قيمتها مع ارتفاع سعر الدولار- من أجل تقديم مزيد من الحوافز للاستثمار الداخلي وتوسيع السوق المحلية ومعها أعداد أكبر تخرج من دائرة الفقر إلى الستر. وفي كل الأحوال فإن المستهلك في الأوقات الصعبة يكون أكثر حرصًا في الحصول على نوعية عالية الجودة من السلع وهو ما يمكن للمصدرين المصريين والعاملين في السياحة تقديمه أخـذًا في الاعتبار أننا لا زلنا في المراحل الأولية للتقدم في هذه المجالات. بمعنى آخر أن تكون الأزمة العالمية فرصة من أجل ترقية الصناعات المصرية كلها؛ والأهم فرصة أكبر من أجل المزيد من الإصلاح.

ثورة الرأسمالية!

قد يجد القارئ الكريم في العنوان ما يقلق، فالشائع لديه ولدى الجمهور أن الرأسمالية لا تعرف الثورة؛ لأنها هي ذاتها صنيعة الرجعية تارة، والإمبريالية تارة أخرى، والاستغلال تارة ثالثة؛ وكل ذلك وغيره لا علاقة له بالثورة والتقدم والسير بالتاريخ إلى الأمام. ولكن ذلك لدينا فقط، وحتى لدى كارل ماركس نفسه فإن الرأسمالية هي ثورة تاريخية كبرى، وهي قاطرة هائلة للتقدم، وكل ما هنالك أن صاحب كتاب «رأس المال» لم يدرك أمرًا واحدًا وهو أن الرأسمالية على عكس كل النظم الاقتصادية والاجتماعية التي سبقتها قادرة على تجديد نفسها. وفي العقود الأخيرة جددت الرأسمالية نفسها مرتين: مرة عندما أطلقت ثـورة تكنولوجيـة جـديدة هـي ثـورة المعلومات التـي خلقت قوى للإنتاج لم تعرفـها البشـرية مـن قبـل، وكـان طبـيعيًّا بالنسبة لها أن تخلق علاقات إنتاج جديدة؛ ومرة عندما أحكمت بالقانون والقواعد وسائل محاربة الاحتكار الذي هو أحد الميول الرأسمالية والمعروفة، والذي كان منوطًا به قتل الرأسمالية كما قتلت نظم قبلها.

مناسبة كل هذا الكلام الفلسفي هي تحويل كل شركات الأسمنت المصرية إلى التحقيق بتهمة قيامها بممارسات احتكارية عندما عملت على تنسيق السياسات السعرية فيما بينها مع فرض حصص للإنتاج لا تخرج عنها، وبالتالي يجري القضاء على المنافسة التي هي جوهر الرأسمالية الحق. هذه الخطوة ذكرتني برحلة قمت بها في الزمن القديم إلى واشنطن وشاركت في رحلة سياحية، وما كان من السائق الذي كان يشرح لنا أهمية المزارات السياحية التي نمر بها إلا أن توقف أمام مبنى حكومي وقال إن ذلك هو المبنى هو الذي حطم شركة ATT العملاقة بعد أن دفعت المؤسسة الحكومية أمام القضاء بممارساتها الاحتكارية فأقرت لها المحكمة بالصواب فتم تقسيم الشركة إلى عدة شركات وفتحت الأبواب أمام شركات جديدة. أيامها قال السائق أن ذلك الحكم أعاد له الثقة في النظام الأمريكي والنظام الرأسمالي؛ لأنها كانت أول الاختبارات التي أكدت على

حرص النظام الأمريكي على حماية المنافسة.

فى مصر المسألة متشابهة إلى حد كبير، وربما كانت المسألة في مصر أفدح، فالثقة في النظام الرأسمالي معدومة، والهجوم عليه يأتى من اليسار واليمين معًا، واليسار الذي يجد هناك مشكلة في احتكار الدولة يكاد يجن إذا ما كان الاحتكار- أو شبه الاحتكار- عن طريق الشركات؛ واليمين الذي يريد فرض أقصى درجات التحكم في عقول الناس وقلوبهم وجيوبهم، يزعجه كثيرًا تلك الحالة من الحرية، والمبادرة الفردية، والقدرة على الاختيار التي توفرها الرأسمالية. ومع نقد اليمين واليسار يوجد نوع من المناخ العام، لا يرى في الرأسمالية إلا مقدمة للهيمنة الغربية، وضغطًا على الفقراء ومحدودي الدخل، وباختصار سلبًا للأمة في أعز ما تملك!.

كل ذلك يضعه قرار المهندس رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة الخارجية بتحويل شركات الأسمنت للتحقيق على محك التجربة والاختبار من خلال جهاز يبدو ناضجًا وعارفًا بأصول الموضوع وتطبيقاته في الدول الأكثر منا معرفة وممارسة وخبرة. وعندما يقوم بذلك فإنه في الحقيقة يضع على المحك أيضًا الجهاز القضائي كله، فبصراحة فإن الخبرة المصرية، والخبرة القضائية، بالرأسمالية وقوانين محاربة الاحتكار، لا تزال محدودة. بل إن أول الممارسات الخاصة بمقاومة الاحتكار كشفت قصورًا وعوارًا في القوانين والتشريعات الخاصة بقضية الاحتكار. وبشكل ما فإن قرارًا واحدًا ناضجًا في المكان الصحيح يؤدي إلى حالة من النضج للقانون والمؤسسات.

والحقيقة أنه لا يمكن فهم هذا القرار دون وضعه في سياق قرارات سابقة عليه، فقد كانت المشكلة هي ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت بطريقة تهدد عملية التنمية في مصر. وبالطبع فإن معالجة ارتفاع أسعار أية سلعة لها أكثر من طريقة، وكانت هناك مقترحات عديدة بتدخل الدولة في السوق وتسعير المنتجات وفقًا للسعر «العادل»، وربما دار في ذهن البعض القبض على المنتجين وأصحاب المصانع من أجل تخفيض الأسعار. ولكن مشاكل الرأسمالية

لا يحلها إلا المزيد من الرأسمالية؛ أي تعميق المنافسة من خلال طرح رخص جديدة لإنتاج الحديد والأسمنت من ناحية، وإحالة من عليهم اتهامات جدية بالسعي نحو الاحتكار إلى النيابة العامة حيث هي في النهاية الجهة المنوط بها تحقيق العدالة.

ففى النهاية فإن المكسب الحقيقي من الإجراءات التي قام بها وزير الصناعة هو أولا تقديم تعريف جديد لدور الدولة بحيث لا تكون هي منتجة الأسمنت والحديد وإنما هي المنظمة والضامنة لسوقه؛ وهو ثانيًا توسيع قاعدة الإنتاج في البلاد بمعنى أن الشكوى من سوق الأسمنت ليس معناه إغلاقها بالضبة والمفتاح وإنما دعمها من خلال منتجين جدد؛ أي زيادة الطاقة الإنتاجية في البلاد مع زيادة تنافسيتها في الوقت نفسه؛ وهو ثالثًا إنضاج القواعد والتشريعات القائمة التي قامت كلها على دولة اشتراكية بيروقراطية مهمتها تدمير السوق وتحقيق احتكار الدولة.

ولكن كل ذلك ليس كافيًا، فالحقيقة التي لم تصل بعد إلى الجمهور العام في مصر هي أن الرأسمالية ليست هي فقط النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي حقق التقدم والنمو والطفرات التكنولوجية في العالم، بل إنه أيضًا أكثر النظم التي عرفها التاريخ تحقيقًا للعدالة ومقاومة للفقر وفي الوقت نفسه تحقيق الغنى. ولكن كل ذلك لا يحدث وحده، أو من خلال فوضى السوق، أو من خلال الاحتكار، وإنما يحدث من خلال المنافسة، والمبادرة الفردية، وحماية الموهبة والإبداع، وكل ذلك هو مهمة الدولة الأساسية. وهي دولة بهذا المعنى ليست دولة ناعمة، أو رخوة، وإنما هي دولة لها أسنان قانونية وتشريعية ومالية تحافظ بها على حقوق المجتمع من خلال الضرائب، وعلى المنتجين من خلال فتح أبواب الإنتاج والاستيراد والتصدير، وعلى المستهلكين من خلال الحفاظ على المنافسة طوال الوقت. لقد حدث ذلك أخيرًا وبقي أن يصل إلى المجتمع والناس!.

ماذا جرى للنموذج الرأسمالي؟!

فاجأني الأستاذ السيد ياسين - الكاتب والمفكر ومستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- في نهاية مكالمته التليفونية تعليقًا على مقالي الذي نشرته بالأهرام «العاصفة الرأسمالية الكاملة» بالسؤال «ولكن ماذا جرى للنموذج؟ لأن ذلك هو المسكوت عنه في المقال». كان أستاذنا قد قام بالاتصال كما يفعل كثيرًا مهنئًا أو معلقًا أو ناقدًا أحيانًا بعنف وغضب؛ وهذه المرة كان حديثًا فيه مزيج من الإعجاب والحيرة والرفض في آن واحد حتى إنني تساءلت في منتصف الحديث عما إذا كان ذلك «مدحًا أو قدحًا» فجاء سؤاله المذكور في الإعلان كما قول «جهيزة» التي قطعت قول كل خطيب. فما الذي جرى للنموذج الرأسمالي حقًّا حتى يحدث ما جرى في النظام العالمي ما نشاهده هذه الأيام من انهيارات وانتكاسات واجتماعات وموجات من التفاؤل واليأس، والتقدم والتراجع، وفي كل الأحوال حالة «مستقرة» من عدم الاستقرار.

ولمن لا يعلم الكثير عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فإن الجزء المجهول منه لا يقل أهمية عن المعلوم. وبقدر ما يصدر المركز من مطبوعات كثيرة سنوية ودورية وشهرية ومقالات في الأهرام، ويظهر باحثوه وخبراؤه بارزين في كل الفضائيات المصرية والعربية، والندوات المحلية والعربية والأجنبية؛ فإن كل ذلك يجري داخل المركز حيث لا يكف الجميع عن مناكفة الجميع، أو النقاش والحوار معهم بأشكال مختلفة تتأرجح أحيانًا ما بين الحديث الصريح، وأحيانًا أخرى بين الغمز واللمز، وأحيانًا ثالثة قد يكون الصراخ المباشر واجبا ولو أن ذلك قد قل كثيرًا خلال السنوات الأخيرة ربما بسبب العمل الزائد، أو أن الحكمة أصبحت أكثر ذيوعًا.

وفي وسط ذلك كله يوجد الأستاذ السيد ياسين ممثلاً لحالة خاصة، فمنذ ترك إدارة المركز فقد أصبح ليس فقط الكاتب الأول ولكنه أيضًا القارئ الأول أو القارئ المحترف- كما يحب أن يطلق عليه- لما ينتجه الباحثون والخبراء.

ويضاف إلى ذلك أنه بات المحاور الأول، ولا تِسأل كيف سيكون الحوار فمن الممكن أن يكون الحوار تليفونيًّا أو أثناء غارة مفاجئة أو استدعاء للمناقشة والحوار. وبالنسبة لي فربما كان لي وضع خاص من الناحية التاريخية حيث درجنا منذ كنت نائبًا له على زيارة صباحية يكون فيها القليل من التفكه على الأمور العامة وأحوال البلاد، ولكننا كنا ندلف فورًا إلى مناقشات سياسية وفلسفية عميقة. وليس سرًّا على أحد أنه رغم المدرسة الليبرالية التي تجمعنا معًا، والاعتدال السياسي في العموم، فإن هناك فارقًا كبيرًا بيننا في الرؤية الاجتماعية وكيفية تحقيق العدالة فيها حيث تأخذ رؤيته مسحة من الاشتراكية أما رؤيتي فإن مسحتها رأسمالية؛ وهو من المؤمنين بتدخل الدولة، أما أنا فإنني أدعو الله دائمًا أن ترفع أياديها الغليظة عن رقاب العباد.

وطوال السنوات الماضية كانت الاشتراكية مجروحة جراحًا عميقة في النظرية والتطبيق؛ ولكن الأمر هذه المرة كان مختلفًا حيث كانت الرأسمالية مجروحة بحالة من «الانهيار» وحديث واسع عن «الكارثة» التي ليس لها نهاية. ولكن الأستاذ السيد ياسين في حديثه التليفوني لم يكن باحثًا عن تسجيل نقطة فكرية بقدر ما كان باحثًا عن الحقيقة فيما يجري، ومن ثم عاد بالأمر كله إلى أصوله الأولى وهو عما حدث للنموذج الرأسمالي حيث إن ذلك هو منطلق الإشكالية التي يواجهها العالم المعاصر. وظل السؤال ملحًّا حتى مر أستاذنا بعد أيام، وكانت جلسة مطولة، حاولت فيها الاجتهاد الذي أعقبته أسئلة، وباتت المعرفة طريقًا محفوفًا باستشفاف واستكشاف ما نجهله.

كانت نقطة البداية هي أن المقصود بالنموذج الرأسمالي هو أن العرض والطلب سوف يتكفلان بتحقيق التوازن في السوق بحيث يتغلب على ما يعتريه من أمراض وإشكاليات واختلالات لا بد وأن تكون عارضة أو مؤقتة لو أن النموذج فيه أصالة فكرية وفلسفية. ومن الناحية النظرية البحتة فإن مثل هذا النموذج لم يكتمل قط في التاريخ الإنساني؛ لأنه يشترط مجموعة من المقومات من أول حالة «المنافسة الكاملة» وحتى «الشفافية الكاملة» على جانبي العرض

والطلب وهي حالة وإن حاولت المجتمعات الإنسانية تاريخيًا الوصول إليها، إلا أنها كانت في كل الأحوال مستحيلة، ومن ثم فإن السوق كان دائمًا فيه عطب من نوع أو آخر يدفع به نحو أزمات دورية كان بعضه شهيرًا كما حدث في أعوام 1907 و1929 أو كان أقل شهرة كما كان في أعوام 1987 و1997. وخلال الثلاثين عامًا الأخيرة فإن عدد الأزمات «الرأسمالية» قدر بحوالى 124 أزمة، تفوقت عليهم جميعًا الأزمة الراهنة بأنها بدأت في الولايات المتحدة وامتدت منها إلى بقية العالم، وأنها شملت كل القطاعات الإنتاجية والمالية، وأنها جرت في ظل العولمة والثورة العالمية التكنولوجية.

ولكن المشكلة ربما لا تكون في الأصل راجعة إلى ما هو غائب عن النموذج بقدر ما كان أن «النموذج» بحكم التعريف لا بد وأن يكون ناقصًا وغير مكتمل وإلا فقد قدرته على التطور والتغيير وحتى التقدم. والمسألة هنا ليست فلسفية فقط وإنما هي عملية كذلك، فلو أن النموذج صار مكتملاً لأصبح مغلقًا، ولأصبح بذلك أيديولوجية وليس نظرية أو نموذجًا يساهم في فهم ما يجري، ويطرح السياسة للتعامل مع ما هو كائن، وربما التنبؤ بما سوف يكون. وعلى مدى القرنين الماضيين كان النقص في النموذج هو الذي جعله قلقًا طوال الوقت وقادرًا على تجاوز كل الأزمات من خلال انطلاقة إضافية أخرى نحو المستقبل.

وفي الأزمة الراهنة كان على النموذج الرأسمالي التعامل مع سلسلة من الإشكاليات والمعضلات التي أقامها في المقام الأول. فمن ناحية كانت «الوفرة» التي وصل إليها في سوق العقارات الأمريكية هي التي أدت إلى انخفاض الأسعار وانخفاض قيمة الأصول التي قامت عليها القروض العقارية التي تمددت من 680 مليار دولار عام 1974 إلى 14 تريليون دولار عام 2008 مما أدى في النهاية إلى انهيار البنوك التي منحتها، وشركات التأمين التي أمنت عليها. ومن ناحية أخرى كان التقدم التكنولوجي والعولمة هما - وليس غيرهما - اللذين أديا إلى سرعة الانهيار عند توالي المضاربات وكثافتها في أسواق متشابكة على مستوى الكون كله؛ وكانت هي التي شوهت السلوك الفردي

عندما سمحت بمجتمعات قائمة على أساس من السعادة الدائمة التي تقوم بدورها على قدرة الاستدانة المستمرة سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات. وباختصار كان النظام المالي الجديد في العالم قد بات عبئا هائلاً على التوازن المطلوب؛ لأنه بسرعته الفائقة لم يعد قادرًا على قياس أو تحقيق التوازن عند لحظة بعينها.

ولكل هذه الأسباب، وإذا أضيف إليها الطمع والجشع الإنساني، فإن اكتمال النموذج مستحيل بل إن طريقه الوحيد هو التطور والانتقال من حالة إلى حالة جديدة مختلفة تمامًا عمَّا سبق. الأستاذ السيد ياسين ختم حديثه بأنه ربما آن الأوان إلى تركيبة جديدة Synthesis من نماذج مختلفة؛ وأظن – ولم يكن ذلك هو ما قاله- أنه كان يقصد تركيبة ما بين الرأسمالية والاشتراكية؛ ولكن النموذج لا يتطور بالتركيب مع نموذج آخر، وإنما هو يولد تركيبته الجديدة من العناصر الداخلة فيه. تعالوا ننتظر ونرى كيف ينتقل التاريخ من عصر إلى آخر!!.

القطاع الخاص وليس غيره !

بات هناك اتفاق مصري عام على أن هناك أزمة عالمية مالية واقتصادية، عرفنا بدايتها وربما قدرًا كبيرًا من أسبابها، ولكننا لا نعرف على وجه الإطلاق متى تنتهي أو حتى متى تصل إلى أسوأ حالاتها. وما يبدو أمامنا لا يزيد عن كونه حالة مرض مستعص على العلاج، ورغم جرعات مختلفة من المحفزات والمسكنات فإن صاحب المرض لم يعط لا إشارة ولا علامة على أن حالته الصحية تختلف عما كانت عليه. وربما كان ذلك راجعًا لأن الدواء لا يشفي، أو لأن المريض لا يزال كما قيل لنا من قبل في المرحلة الحرجة والممتدة حتى الربع الأخير من العام. وكذلك بات أمامنا اتفاق مصري أن هذه الأزمة سوف تؤثر في مصر سلبيًا في اتجاهات متعددة، ويبدو أن الأخبار السيئة تنتشر وتظهر بسرعة مخيفة فقد ظهرت الآثار بالفعل على معدلات النمو في الربع الأول من العام المالي الحالي 2008/2009 حينما هبط إلى 5.8% ثم إلى 4.1% في الربع الثاني، كما ظهر في شكل مؤشرات شتى تزيد البطالة، وتخفض من أنشطة اقتصادية متعددة. وكأن كل ذلك ليس كافيًا فقد أضيف إليها عدد من حوادث العنف البُدَائية التي تعطي انطباعًا لدى الخارج أن الأمان في مصر ليس بالدرجة التي اعتاد الناس عليها.

هذا الاتفاق، والبعض يفضل التوافق، على حقيقة الأزمة وآثارها لا تترك لنا من سبيل إلا من خلال تعميق السوق المحلي حيث يبدو الاعتماد على الأسواق الخارجية ضربًا من المحال في ظل ظروف عالمية صعبة. ويعني تعميق السوق المحلية جذب أعداد أكبر من المصريين كمنتجين ومستهلكين هو السبيل للتعامل مع انكماش المصادر الخارجية، وهو ما لا يحدث إلا من خلال تحقيق معدلات أعلى من الاستثمار تعوض من ناحية نقص الاستثمارات الأجنبية، ومن ناحية أخرى تحقق تطورًا ملموسًا في الاستثمارات المحلية.

والحقيقة أن الاستثمارات المحلية كانت هي مفتاح التطور في الاقتصاد المصري خلال السنوات الخمس الماضية، والتي ارتفع فيها معدل النمو من

4.1% في العام المالي 2003/2004 إلى 7.2% في العام المالي 2007/2008. فعلى مدى خمس سنوات كان إجمالي حجم الاستثمارات 147.5 مليار دولار أو 811.25 مليار جنيه عند سعر صرف للدولار يساوي 5.5 جنيه، فكان حجم الاستثمار الخاص المصري قدره 66.5 مليار دولار مقارنة باستثمارات عامة قدرها 44.6 مليار دولار، و36.4 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية (أي أن إجمالي الخاص المصري والأجنبي كان 102.9 مليار دولار أو 566 مليار جنيه مصري). ومعنى ذلك، وعلى عكس كل ما يقال ويشاع، أن القطاع الخاص المصري كان، ولا يزال، هو القطاع القائد في التنمية المصرية، وهو الذي يشكل قرابة 62% من الناتج المحلي الإجمالي وهو الذي يقدم 82% من ضريبة الدخل في البلاد.

معنى ذلك أنه مفتاح الخروج من الأزمة الراهنة، مع عدم إهمال دور الاستثمارات العامة وترشيدها وجذب كل ما هو ممكن من استثمارات خارجية عربية، وإن الفرصة الكبيرة المتاحة تأتي من داخله وتعبئة موارده الخاصة المصرية سواء كانت لدى الشركات أو البنوك أو حتى شركات التأمين المصرية. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال ثورة حقيقية وسريعة في القوانين والقواعد المنظمة لإقامة المشروعات، والتي لا تزال متخلفة عن مثيلاتها في دول عربية شقيقة مثل السعودية والأردن وتونس، والتي تكاد تكون واحدة من الأسباب الرئيسية لمسألة «تسقيع الأراضي» المتهم بها القطاع الخاص الذي يصعب عليه استثمارها في الوقت المناسب نتيجة هذه القواعد المتخلفة.

والحقيقة أن هناك جهدًا كبيرًا تبذله الحكومة للتعامل مع هذه القضية، ولكن هناك بطئًا شديدًا لا يعرف سببه في الوقت نفسه لإصدار التشريعات المنظمة لإنشاء المشروعات، والدخول والخروج من السوق، والتقاضي حول المنازعات فيه. ولكن السر لا يوجد فقط في بطء التشريعات وإنما أيضًا في ندرة الأرض في بلد تبلغ مساحته مليون كيلومتر مربع ولا يعرف أهله البالغون 80 مليون نسمة أكثر من 6% منه على أكثر تقدير. وإذا كانت الحكومة، والمجتمع

المصري كله، يريدان الخروج السريع من الأزمة الاقتصادية الراهنة، أو الحد من آثارها السلبية على البلاد، فإن التعامل الفوري مع «البيروقراطية» وبطء إصدار التشريعات، وحل قضية ملكية الأرض هما المفتاح.

أفراح الخصخصة!!

إلى كل الكارهين للخصخصة أزف لهم خبرًا مهمًّا وهو أن عام 2009 لن يشهد حالة خصخصة واحدة، وسوف يبقى في حِضْن الدولة والمجتمع 153 شركة عامة، بالإضافة إلى كل الهيئات والمؤسسات العامة الوطنية والقومية؛ والتي سوف تحصل على الجزء الأكبر من الكعكة المصرية مقابل ما تقدمه من أداء متواضع. وهي صيغة تستحق من قبل المعترضين على اقتصاد السوق، والقطاع الخاص أن يقيموا الأفراح والليالي الملاح لأن ما شنوه من هجمات خلال الأعوام الماضية قد أفلح ليس فقط في وقف الخصخصة، بل إنه أدى إلى موازنة عامة اشتراكية لها كل الخصائص المتوافرة في المجتمعات التي تدير ظهرها للكفاءة الاقتصادية، وتضع بدلاً منها اعتبارا لنوعية رديئة من «العدالة الاجتماعية» ليس فيها من العدالة الكثير، ولا يوجد فيها من المجتمع إلا جماعة من الموظفين.

والحكاية هي أن التعديلات الدستورية قد أتاحت واحدة من أهم المنجزات السياسية والاقتصادية للمجتمع المصري خلال الأعوام الأخيرة عندما فتحت الموازنة العامة على مصراعيها لمناقشة تعديلات ممثلي الشعب. والموازنة العامة هي المرآة الكبرى لحركة المجتمع، وعلاقات القوى فيه، والكيفية التي يتم بها توزيع الثروة ليس فقط بين الأغنياء والفقراء، ولكن وهو الأهم بين المنتجين والأقل إنتاجية أو غير المنتجين على وجه الإطلاق. وفي ميزانية هذا العام نجد أن الأجور (86.1 مليار جنيه) للجهاز الحكومي تلتهم 25% تقريبًا، وفوائد العجز (71.1 مليار جنيه) أي فوائد ما تم اقتراضه من قبل في الأغلب لأغراض إعانة الفقراء ومحدودي الدخل تأخذ 20% من إجمالى الميزانية، أما الدعم المباشر(73.4مليار جنيه) فيحصل على 21%، وهكذا يشكل ثلاثتهم قرابة 66% من إجمالي الموازنة العامة. قارن ذلك بمبلغ 33.4 مليار جنيه أو 9.5% فقط للاستثمارات الحكومية؛ أي أن المجتمع يستثمر في مستقبله بمثل هذا القدر مقابل إعاشة وإعانة 7 ملايين موظف حكومي

يحصلون على القدر الأكبر من الثروة القومية المتاحة.

الطريف في الأمر هو أن رد الفعل الشائع من المعارضة السياسية والإعلامية لـهذه الموازنـة أنـها لا تقـدم للعـدالة الاجتماعيـة -أي عـدالة- إعطـاء المزيـد للبيروقراطية، رغم أنها لا تعكس عدالة للغالبية العظمى من المواطنين الذين لا يعملـون داخـل الجـهاز الحكومـي، ولا يحصـلون عـلى العـلاوات الـدورية، ولا العـلاوات الاجتماعيـة، ولا عـدالة لـهؤلاء الأكثـر إنتاجيـة وقـدرة عـلى تحقيق القيمة المضافة ويقع معظمهم بين الفلاحين المصريين والعاملين في القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي. وإزاء هذا الخلل الشديد في توزيع الميزانية فإن كل ما يتحدث عنه المجتمع من أولويات عن تعمير سيناء، وتنمية الصعيد، والثورة الكبرى في مجال التعليم والبحث العلمي لن تتلقى سوى الفتات (4.8 مليار جنيه للتعليم قبل الجامعي والجامعي والأبنية التعليمية والمستشفيات الجامعيـة والبحـث العلمـي والبعثـات)، وتبقـى الأمور على حالها لكي تنصب سرادقات الندب عليها طوال العام بينما لا يكون لدى المجتمع الشجاعة لكي يتخذ القرارات الحاسمة لتوزيع الموازنة العامة بالطريقة التي تتيح وضع هذه الأولويات موضع التطبيق.

ولا يقل إدهاشًا في الأمر أن البيروقراطية المصرية التي تلتهم الجزء الأكبر من الموازنة لا يمكنها أن تكون سعيدة أبدًا؛ لأنها خاضعة لنظام في الأجور لا يوجد لـه مثيـل فـي العالم. فنحن لا يوجد لدينا وظيفة لها أجر محدد، وإنما لـدينا مـوظف علينـا إعاشـته بشـكل أو بآخر، ومن ثم فإن الحكومة وضعت نظامًا يحصل الرجل بمقتضاه على أجر أساسي قدره 25% من دخله الحكومى، وما زاد علـى ذلـك فـهو 75% تصرف فـي شكل بـدلات وحـوافز وأرباح ومنح ومسميات ليس لها أساس واقعي، ولكنها تعطي الفرصة للإدارة البيروقراطية أيضًا للتمييز والتقدير، وفي أحسن الفروض تشجيع المنتج ومكافأة المصيب، ولكنها افتراضات في النهاية والمرجح دائمًا أنه تتم المساواة بين الجميع تحت رداء مزيف للعدالة الاجتماعية بين المنتجين وغير المنتجين.

مأزق الحكومة هنا مفهوم ما بين تراث للعدالة مضاد للكفاءة والإنتاجية ويعمل لحساب الماضي وليس المستقبل ومناهض في كل الأحوال للاستثمار الذي هو في كل بلدان العالم الوسيلة الأولى لمساعدة الفقراء وبناء الأوطان؛ وأزمة اقتصادية عالمية لا يريد أحد أن يضاعف تأثيراتها على محدودي الدخل. أو هكذا يسود الظن، وبعض الظن كما نعلم إثم، وكان ظني أن الأزمة فيها فرصة لتصحيح وإصلاح، وذلك ربما كان إثمًا أكبر!.

بعث الثروة المصرية!

عزيزي القارئ: إذا كنت قد أخذت كفايتك من أحاديث القمة العربية، وحصلت على جرعة كافية من خطابات المصالحة العربية والفلسطينية أيضًا، وأصبح لديك ما يكفي من القناعة بالدور الإقليمي لدولة قطر العظمى، فربما آن الأوان لكي نعود إلى مصر مرة أخرى!. والعودة هذه المرة لن تكون من أجل معالجة مشكلة من مشاكلنا الكثيرة المزمنة، ولكنها سوف تكون لمراجعة «أم القضايا» المصرية والمتجسدة في ضعف القدرات المصرية المادية والمعنوية، والتي تجعل الآخرين يتطاولون علينا أو يطمعون فينا أو يظنون فينا الظن الكثير. وبصراحة قد تكون فجة قليلا، فإنه لو تصورنا للحظة واحدة أن متوسط دخل الإنسان المصري من الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى عشرة آلاف دولار سنويا، كما هو الحال عند أولى عتبات الدول الغنية والمتقدمة في العالم، وساعتها لن نأخذ معونات من أي من دول العالم، وبالطبع لن يذهب أحد من المحروسة للعمل في الخارج لأن في مصر ما يكفي وزيادة- فسوف يتغير كل المحيط الإقليمي، بل وحتى العالمي؛ لأنه سوف يضاف إلى عناصر القوة المصرية الصلبة والناعمة ما يكفي من «الثروة» التي تجعل لكل ذلك معنى استراتيجيا، وربما ساعتها أيضًا سوف تكون الديمقراطية الكاملة ممكنة.

وحتى تكون الأمور واضحة فإن ما نتحدث عنها ليس تحقيق نمو اقتصادي مثل ذلك الذي جرى خلال الأعوام الخمسة الماضية، فمثل ذلك حدث في مصر أكثر من مرة وسبب انتعاشًا اقتصاديًّا لفترة من الوقت، ثم جاءت الضربة داخليا أو خارجيا لكي تعيد عقارب الساعة إلى الوراء مرة أخرى، أو تجعلها تتباطأ إلى الدرجة التي تجعل الزيادة السكانية تجتاح قيمتها. وما نتحدث عنه لا يزيد أو يقل عن ثروة طائلة كامنة في مليون كيلومتر مربع من المساحة، و2500 كيلومتر من الشواطئ، وفوقها ثمانون مليونا من البشر (سمعت أخيرًا أنهم في الحقيقة 84 مليونًا ولكن هذه قصة أخرى). هذه الثروة فيها من القدرات، والإمكانات، ما لا يخطر على عقل أو قلب بشر، وكل ما نحتاجه هو

البعث الذي يحولها من رأس مال ميت لا قيمة له وكله أعباء، إلى قيمة سوقية تدور بين الناس يتبادلونها، ويزيدون عليها، ويجعلون من الرمال ذهبا، ومن البحار فرصا للعمل، ومن الأرض زرعا وحصادًا.

هذا القول كررته مرارا خلال السنوات الماضية، وكلما أتيت على أحد الأمثلة المهمة وجدت عددا كبيرا من القراء يتحمسون للأمر بالأفكار والكتابات. وعندما أشرت منذ شهور إلى اكتشاف ثلاث بحيرات موجودة في الصحراء الغربية المصرية من قبل أحد المصريين المهتمين، جاءني من ردود الفعل ما لم أتخيله. وفي الأسبوع الماضي نشرت عن استغلال الجزر في النيل والبحر الأحمر، وكانت النتيجة انهمار العديد من الرسائل، أختار واحدة منها للمحاسب حازم مصطفى كمال، والتي جاءت كما يلي:

تحية طيبة وبعد، لقد قرأت مقالة حضرتك في الأهرام بعنوان «التفكير في التنمية والجزر النيلية والبحْرية» بتاريخ 30/3/2009، واستوقفني تعبير رأس المال الميت حيث إنني قرأت من خلال الإنترنت عن بحث للبنك الدولي أجري سنة 1997 بعنوان رأس المال الميت والفقر في مصر، ويتكلم البحث عن أنه بسبب قوانين الإيجار القديم وعدم تسجيل العقارات والملكيات التي تعتبر بمثابة رأس مال ميت خارج الاقتصاد المصري ويقدر ب 240 مليار دولار (1997) ولا يدخل ضمن الاقتصاد المصري وملاك تلك العقارات لا يستطيعون استعمالها حتى كضمانات لقروض من البنوك للقيام بمشروعات استثمارية وإنتاجية. فأرجو من حضرتك أن تحدثنا عن أثر ضخ 240 مليار دولار (بأسعار 1997) في الاقتصاد المصري، وتدر دخلاً سنويًّا لميزانية الدولة يقدر ب 24 مليار جنيه في صورة ضرائب عقارية يمكن استخدامها في بناء مدن سكنية اقتصادية لغير القادرين من المستأجرين وأثر ذلك على 90 حرفة وصناعة متصلة بصناعة التشييد والبناء وتوليد فرص عمل جديدة في ظل ازدياد معدل البطالة، وصيانة ثروة مصر العقارية التي لن يصونها غير ملاكها وليس اتحاد شاغلين أو غيره، وعلى توازن العرض والطلب في أسعار العقارات

والأراضي والإيجارات, واستثمار السيولة الموجودة بالبنوك واستخدام هذه العقارات الميتة كضمان لقروض للاستثمار والتنمية في ظل الأزمة المالية الطاحنة، وحل مشكلة العشوائيات (حيث إن) الحكومة ترى الحل في تحزيم العشوائيات وتطويرها وهدم غير الآمن منها، وتفريغ القاهرة من الكثافة السكانية. فأين يذهب السكان بعد أن تم تحزيم القاهرة بالإسكان الفاخر والمنتجعات وملاعب الجولف؟ أعتقد أن تفريغ القاهرة لن يتم بالبلدوزر والأمن المركزي في مواجهة السكان الذين يتشبثون بإيجار الخمسة الجنيهات للشقة في عقارات آيلة للسقوط ولكنه يتم بإنشاء مدن جديدة حقيقية مربوطة بخطوط نقل جماعية وسكك حديدية لتعميرها. ولنا في البارون أمبان ومترو مصر الجديدة مثال على ذلك وهذا فكر رجل بلجيكي غير مص ري من أكثر من مائة عام.

من وجهة نظري البسيطة أرى في تحرير الإيجارات القديمة من الناحية الاقتصادية كنزًا يجب عدم التخلي عنه في هذه الظروف المحيطة بمصر، وهو كنز تكوّن من أموال ملاك العقارات المجمدة لأكثر من ستين سنة وأرى أنه قد حان الوقت لإيقاف هذه المهزلة -إهدار ثروة- والتي يجب نفضُ الغبار عن كنزها الكبير واستثماره لحل مشاكل كثيرة تغنينا عن سؤال اللئيم .

وهكذا انتهت رسالة المحاسب حازم مصطفى كمال، والتي تركز على أصل القضية وهي إدارة الثروة المصرية وكيفية تعظيم الاستفادة منها. ولكن ذلك لن يحدث ما لم يتم تغيير الفكر المصري الجماعي في هذا الاتجاه، فما يجري حاليا، وما جرى خلال العقود الماضية، لم يكن نوعا من «الغباء الاقتصادي» وإنما هو طريقة للتفكير نجدها شائعة بقوة بين الساسة والمثقفين والمفكرين حيث يشيع الخوف والذعر والهلع من إمكانية استفادة أي من أطراف المجتمع المصري أو حصوله على أرباح «طائلة» لأن الفضيلة دائما تكون عندما تتحقق الخسائر التي ليس لها حدود. وفي سبيل ذلك كانت صحف مرموقة على استعداد للتضحية بالثروة القائمة، والرأسمال الميت الموجود في جزر يمكنها

تعظيم فرص العمل، والاستثمار، والضرائب، والثروة للسكان المحليين، تحت دعوى أنها تهدد الأمن القومي (!)، ولأنها سوف تضر مجموعة من الزراع والصيادين.

طريقة التفكير هذه شاعت أيضًا خلال الأسابيع والشهور القليلة الماضية عندما بدأ التفكير في النظر في تلك الثروة الطائلة بالفعل، والميتة في الحقيقة، والموجودة في قلب العاصمة والمعروفة بالقاهرة الخديوية. هذه الثروة المتآكلة بفعل الزمن، والحرائق، والسيئة الاستخدام، في طريقها إلى الضياع لأنها تحولت إلى ثروة لا قيمة سوقية لها، ولا مكان لها في مجال التبادل الاقتصادي، ولا يمكن توريثها، ولا تصلح كضمانة من ضمانات القروض؛ لأنها تحولت من خلال قوانين الثورة المجيدة إلى إيجارات تافهة (بعض شقق شوارع طلعت حرب، وقصر النيل مؤجرة بمبلغ ثمانية جنيهات، وبعضها الكبير لا يزيد على ثلاثين جنيها بعد الزيادات التي فرضت خلال الأعوام الماضية) في ظل قانون للإيجار يخنق الثروة العقارية كلها.

ما حدث خلال الفترة الأخيرة هو أن الدولة ومؤسساتها بدأت في التحرك لبعث الحياة في رأس مال ميت وطال موته لعقود طويلة من خلال تحويل هذه العقود إلى ملكية وفقا للقيمة السوقية للعقار، وطبقا لحالة الإيجار وعما إذا كان صاحب الإيجار هو الأول أم أنه هو الوريث الأول أو الثاني الذي لا يحق له الاستمرار، وكل ذلك بعد إعادة تجهيز المباني مرة أخرى وفق التقاليد الفنية لهيئة التنسيق المعماري والحضاري.

وفي حدود المعلومات التي حصلت عليها من الصديق محمود عبد الله رئيس الشركة القابضة للتأمين، والتي تمتلك قرابة 100 عقار من عقارات المنطقة لا تدر دخلا، ولا تخلق استثمارا، ولا تفيد ش ركة التأمين، ولا المستهلكين، فإن تطبيق هذا التطوير والتجديد على المنطقة كلها وجعلها مغلقة على السيارات سوف يحولها، أو يبعثها، إلى أكبر سوق- مول إذا استخدمنا التعبيرات الحديثة- تجاري مفتوح في مصر كلها. وما حدث حتى الآن في المرحلة الأولى أن شركة

التأمين العامة في مصر قد حصلت على 600 مليون جنيه لا تزيد على كونها دفعة أولى من الثروة ينبغي أن تضاف إلى توفير تكلفة الحفاظ على القبور العمرانية واقفة دون انهيار.

المدهش في الموضوع أن المدفعية الثقيلة للتفكير القديم تحركت فورًا ليس بحثا عن الثروة الجديدة التي ستعود إلى الحياة ونتائجها على المصريين والدولة المصرية بل وتجديد العاصمة كلها، بل ذهبت فورا إلى الذي سوف يستفيد و«يدمر» الثروة، وربما يبيعها إلى إسرائيل (هكذا). وهكذا تعود الدائرة إلى نقطتها الأولى، وهي أنه إذا كان أحد سوف يحصل على نوع من الفائدة، فإنه لا ينبغي أن يتغير شيء، بل من الأفضل أن يجري تدمير الثروة كلها، إن لم يكن بفعل فاعل، فليكن من خلال الزمن الذي هو قادر على تدمير كل الثروات. مرة أخرى إن الثروة موجودة، ولكنها لا تصير ثروة إلا إذا كان هناك من يمتلكها وينميها ويستفيد منها ويورثها لأبنائه من بعده، ويكون على استعداد لطرحها وتبادلها وتنميتها، وذلك هو ما يعرف بالسوق. ويصدق ذلك على القاهرة، كما يصدق على سيناء، كما يصدق على كل صحاري مصر وشواطئها وسواحلها. تلك هي المسألة!.

«تمكين» مصر والمصريين!!

من غير الممكن أن يتم «تمكين» الفقراء في مصر، دون «تمكين» لمصر الدولة والأمة، وتمكين المصريين الشعب والناس. وإذا كان ممكنا «تمكين» الفقراء من خلال تعليمهم صيد السمك وليس أكله، فإن «تمكين» مصر يكون عندما تتمكن من استغلال مواردها وإمكاناتها مما لديها من الأرض، وما كان منها لدى البشر. أما «تمكين» المصريين فيحدث عندما يكون لهم دور في كل ذلك، سواء من خلال السياسة، أو الإدارة، أو الملكية، وكل ذلك مجتمعا بحيث يكون «للمصري» أيا كان اسمه وموقعه ودينه وعقيدته سهم ونصيب.

فلعله من المدهش أنه رغم الكثير من الأغاني والادعاءات الوطنية، فإن مصر التي تصل مساحتها إلى مليون كيلومتر مربع، وتمتد على 2500 كيلومتر من الشواطئ، لم يكن يستغل منها حتى مطلع الثمانينيات إلا 3% فقط تتمركز حول النيل وفروعه، وفي الأغلب الأعم فإن الغالبية العظمى من المصريين لم تكن تعرف شيئا عن ال 97% الباقية. وحتى عندما ارتفعت هذه النسبة إلى ما بين 5% و6% خلال العقود الثلاثة الأخيرة فإن الحقيقة الجوهرية لم تتغير كثيرا اللهم إلا أن الإعلام المصري، وليس المصريين، أصبح على اقتراب أكثر من مواقع في سيناء والبحرين الأحمر والأبيض ومنطقة توشكى والعوينات. المدهش أكثر في الموضوع أن مصر لم يتم تمكينها- أي استغلال مواردها- لاعتقاد ذائع أنها مجرد امتدادات صحراوية لا زرع فيها ولا ضرع؛ بينما كان التقدم التكنولوجي والاقتصادي العالمي قد جعل كل أراضي العالم تقريبا-حتى بما فيها تلك الواقعة في القطبين الشمالي والجنوبي- قابلة للاستغلال والاستثمار وبناء الاقتصاد والحضارة. وعلى حافة خط الاستواء حيث الحرارة في أعلى درجاتها، والرطوبة في أعلى معدلاتها نمت سنغافورة وإندونيسيا، وفي قلب صحراوات تكساس ونيفادا في الولايات المتحدة نمت حضارات ومدن وصناعات، وفي وسط غابات الأمازون تجري عملية بناء دولة عظمى في البرازيل، وفي جزر مثل اليابان حيث لا شيء تقريبا من الموارد الطبيعية

قام اقتصاد هائل. وببساطة فإن التقدم التكنولوجي، والإرادة الإنسانية، جعلت الصحراوات والبحار والجبال مناطق للتنمية والاستغلال الإنساني مهما كانت اعتبارات الحرارة أو الجفاف.

ولكن ما كان مفجعا تماما أنه في كل مرة يجري الاقتراب من هذه الحقيقة كما جرى أخيرًا عندما طرحت أراض صحراوية للاستغلال والاستثمار كان رد الفعل الذائع أن مصر يجري «بيعها»، وكأن من سينفق الاستثمارات لتحويل الأرض القاحلة الجرداء، والشواطئ الفارغة، إلى حياة ونشاط اقتصادي سوف يحملها على كاهله ويرحل. وللحق فإن الإعلام لم يكن وحده هو الذي جانبه الصواب، ومفضلا «موات» مصر على «تمكينها»، وإنما أيضًا الحكومة ذاتها التي تفلح أبدا في نقل الإحساس بالمساحة والإمكانات المصرية إلى بقية الشعب المصري. وبشكل ما، بدا الأمر كما لو كانت «جوهرة» بعينها يجري التنازل عنها لجماعة من الأغنياء أو المغامرين، وهو ما كان يمكن تفاديه إذا ما عبر الأمر عن سياسة عامة لبيع الأرض لكل من يستغلها في مشروعات مفيدة وتضيف للحياة والناس في مصر عملا وإنتاجا ومعرفة.

من هنا فإن «تمكين» مصر لا يكون عبارة عن كلمات منقولة من موسوعة جمال حمدان -شخصية مصر- عن مواهب الجغرافيا وأقدار التاريخ، والكلمات المنمقة عن «الموقع والموضع»، وإنما باعتبارها ثروة هائلة تحتاج من يمد لها يده بالعمل والمال والتنظيم لكي يخرج منها ما يكفي ثمانين مليونا من المصريين. فالحقيقة أنه لا يمكن «تمكين» المصريين دون علاقة مع الثروة سواء كانت هذه الثروة مالا أو أرضا أو معرفة تنبت من أرض وشواطئ بلادهم؛ ولا يمكن الادعاء بأن المصري سيد على أرضه بينما تمتد يده إلى آخرين طلبا للمعونات والمنح، أو يجلس واضعا يده على خده في انتظار عقد عمل في دولة من دول الخليج، أو قارب تعيس يأخذه إلى واحدة من الشواطئ الأوروبية. فإذا أردنا تعريفا لتمكين المصريين فهو تلك الحالة التي يساهم فيها المصري في تنمية ثروة بلاده ويحصل من خلال ذلك على عمل يعفيه ذل

الحاجة أو الغربة.

والأمر بهذا المعنى ليس عصيا على الفهم ولا الإدراك، ولو كنت مكان الحكومة المصرية لخصصت موازنة خاصة لسفر رجال الإعلام وأصحاب الرأي والحاكمين على أعمدة الصحف والمحطات الفضائية إلى الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وإسبانيا وبولندا وعشرات غيرها من الدول والأمم التي حققت التمكين لبلدها وشعبها معا من خلال عمليات كثيفة للتنمية والاستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا. وفي هذه الدول جميعها فإن عملية التمكين جرت من خلال عمليتين متزامنتين:

أولاهما: رفع العوائق والحواجز أمام حركة القطاع الخاص ورءوس الأموال، وببساطة أمام حرية الدخول والخروج من السوق. وقد ظهر ذلك بوضوح في تقرير صدر عن البنك الدولي بعنوان Doing Business in 2005: Obstacles to Growth حينما تابع الخطوات التي يجب على المرء أو الجماعة الدخول إلى عالم الاستثمار في مشروع جديد ، وتشغيله، والخروج من السوق مرة أخرى بإنهاء أعماله للانتقال إلى مشروع آخر، أو للإفلاس، والحفاظ على أمواله وأموال المتعاملين معه. وقد وجد أصحاب التقرير أن اتخاذ إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار يمكنه رفع معدل النمو بما مقداره 2.2%. وعندما قامت فرنسا وتركيا بتسهيل عملية تسجيل المشروعات الجديدة من حيث التكلفة والزمن، فإنها زادت بنسبة 18%، وعندما قللت سلوفاكيا من ضمانات القروض الاستثمارية فإنها زادت بنسبة 10%. المدهش في الموضوع أنه في الحالتين أصبح متاحا للحكومات وقت أكبر وموارد أعظم للتعامل مع الخدمات الاجتماعية المقدمة للفقراء، وبالتالي تم التعامل مع الفقر من خلال النمو وتوفير فرص عمل ودخل جديدة، ومن خلال الخدمات الاجتماعية.

ولم تكن هناك مفاجأة إطلاقا فإن الدول العشرين الأكثر تسهيلا لكل هذه الخطوات هي الأغنى والأكثر تقدما ونموا في العالم. والأخطر من ذلك فإن الدول الغنية، والنامية بسرعة، كانت هي التي اتخذت خطوات لإصلاح مناخ

الاستثمار ثلاثة أمثال ما اتخذته الدول الفقيرة الراكدة. أما الدول الفقيرة في المقابل فتمنع مواطنيها من أن يكونوا أغنياء بوضع كل العراقيل أمام دخولهم إلى السوق وخروجهم منه، وليس عليهم اتخاذ إجراءات كثيرة فقط، وإنما عليهم دفع الكثير لكي يبدءوا مشروعا بعينه. وفي العادة فإن الجماعات الأضعف في المجتمع مثل الفقراء والمرأة هي التي تعاني أكثر من تعقيد مناخ الاستثمار وتكلفته العالية، وإذا طالت أكثر مما ينبغي فإن الفقير هو أقل الناس قدرة على التحمل. وربما كان ذلك، للأسف، نوعا من الخديعة والخروج عن الموضوعات الأصلية لأسباب الفقر في التقاليد العربية ، فإنه من بين أعلى عشر دول في العالم في تكلفة بداية المشروع الاقتصادي توجد ست دول عربية هي الأردن ومصر والسعودية واليمن وسوريا والمغرب .

وثانيتهما: فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبي بعد أن تغيرت الظروف تمامًا، والتي كانت تجعل ذلك مقدمة للتحكم الخارجي والاستعمار بأشكاله المختلفة. فمن ناحية لم تعد هناك شركة واحدة تقوم بعملية استغلال مورد واحد في بلد واحد مثلما كانت تفعل شركة الهند الشرقية أو شركة أمريكية في النحاس الشيلي، وإنما هناك أعداد هائلة من الشركات المتنافسة على موارد متعددة، ومن ثم أصبح مستحيلا لشركة واحدة التحكم في اقتصاد الدولة خاصة لو كانت دولة مثل مصر لديها موارد مختلفة ومتنوعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركات المتعددة الجنسية قد تغيرت طبيعتها، وبعد أن كانت متأثرة بملكية الأسهم في دولة واحدة، فإن ذلك لم يعد حادثا الآن على الأقل بالنسبة للشركات العملاقة.

هاتان العمليتان المتزامنتان عرفتهما دول العالم المختلفة التي اتخذت قرارًا لا رجعة فيه بالتقدم والتمكين للدولة والشعب بدلا من البكاء على الأطلال المجيدة والشكوى والرجاء من وإلى الآخرين. ولمن لا يعرف فإنه في عام 2002 حدث لأول مرة في تاريخ الاستثمارات الأجنبية أن تفوقت الصين على الولايات المتحدة في الحصول على هذه الاستثمارات. ففى ذلك العام حصلت

الصين على 52.7 مليار دولار من الاستثمارات الخارجية، وساعتها كان القدر المتراكم من الاستثمارات منذ عام 1985 قد وصل إلى 280.4 مليار دولار، ولم يمض عامان على ذلك حتى قفز الرقم إلى قرابة 500 مليار دولار في عام 2004 مشكلا 34% من الناتج المحلي الإجمالي، و40% من النمو الاقتصادي الصيني، و20.5% من دخل الضرائب، و50% من الصادرات، و60% من الواردات. وفي عام 2005 قفزت الاستثمارات الأجنبية في الصين إلى 72.4 مليار دولار بعد أن كانت 60 مليارا في عام 2004، ومعها أصبح نصيبها من الصادرات 57.3%، أما في الصناعات عالية التقنية فقد أصبح نصيبها 87.89% ، و28.5% من القيمة المضافة في الصناعة. وعندما جاء عام 2007 كان قدر الاستثمارات الأجنبية المتراكمة في الصين قد وصل إلى 750 مليار دولار مستثمرة في 610 آلاف منشأة ويعمل فيها 28 مليون نسمة يمثلون 10% من العاملين في الصناعة الصينية. وكل هذه الأرقام تقول إن التجربة التنموية الباهرة للصين قامت في جانبها الباهر على الاستثمارات الأجنبية؛ لأنها كانت وسيلة «التمكين» للصين والصينيين، والحديث متصل على أية حال!.

إنها المنافسة أيها السادة!

فـى بلادنا هناك فنون كثيرة للخروج عن الموضوع المعروض للنقاش العام؛ وفي الأزمنة القديمة كانت الجيوش تصنع رجالاً من قش وطين يتدرب الجنود على الطعن فيها والإطاحة برءوسها من على صهوات الجياد. وما كان يحدث في القرون الوسطى يحدث في مصر كل يوم، فإذا كانت القضية تخص السياسة الخارجية والأمن القومي فما أسهل أن نفقد صلب المسألة المعروضة باسترجاع التاريخ الفرعوني، وأقوال إبراهيم باشا عندما قام بغزواته في الشام، وتخلط كل ذلك بخلطة حريفة من ثوابت التاريخ والجغرافيا، ومعها قدر معلوم من الاتهامات والغمز واللمز في وطنية المعارضين لوجهة النظر والمنبهين والمحذرين بالأخطار والتهديدات الطارقة للأبواب! أما إذا كانت القضية داخلية فإن الأدوات لا تتغير، والطعنات لا تختلف، وصرف الأنظار عن الجوهر لا يمس؛ فإذا كان القول خاصًّا بفتح الأبواب فإن شعار الانفتاح «السداح مداح» جاهز فورًا، أما إذا كانت الحجة المطروحة قائمة على الاستشهاد بالتجارب العالمية فإن هذه التجارب سوف تصبح فورًا اتهامًا بالاعتقاد بأن ما يصلح لأمريكا لا يصلح للعالم أجمع، ولا بأس في النهاية من الاتهام بالتطبيق غير المسئول لروشتة البنك الدولي وصندوق النقد التعيس.

لاحظ هنا -عزيزي القارئ- أن جوهر الحجج واحد، والتصويبات على رجال القش والطين لا تتغير، وأمريكا دومًا جاهزة في شكل النموذج المطروح للإصلاح أو في شكل «لوبي» جهنمي لا يريد بمصر خيرًا ويصرفها عن مهامها التاريخية ويجعلها تحيد عن العدل وحماية الفقراء. ولا بأس هنا بالطبع من تناقض على الأرجح لن يلحظه أحد، وسوف يضيع وسط لهيب الألفاظ والعبارات الساخنة والاتهامات الحارقة؛ فالمطالبون بسياسة خارجية نشطة تقول بالمواجهة مع إسرائيل والولايات المتحدة والتحالف مع حزب الله وحماس وإيران وسوريا في المنطقة وهو ما يعني تعبئة الموارد القومية في اتجاهات خارجية، لا يجدون غضاضة إطلاقًا في تنصيب أنفسهم مدافعين عن

الفقراء ومحدودي الدخل والمحتاجين الذين قبل قليل يريدون سلب اللقمة من أفواههم لكي تذهب إلى شعوب «شقيقة» عجزت عن التعامل مع قضاياها الوطنية وعملت بوسائل متنوعة على تدمير وحدتها الوطنية.

القضية هنا هذه المرة تتعلق بحالة التضخم وارتفاع الأسعار في مص ر، والتي تشكل ضغوطًا كبيرة على طبقات المجتمع المختلفة خاصة أن الحالة متفاقمة فيما يخص السلع الغذائية والخبز تحديدًا. ولا يختلف أحد في عالم اليوم أن أصل المسألة التي نعرفها جميعًا تعود إلى ظروف «العولمة» الجارية في الاقتصاد العالمي والتي جعلت قفزات النمو الهائلة - الرأسمالية بالمناسبة- في الهند والصين تؤدى إلى خروج قرابة 700 مليون نسمة من الفقر إلى الستر والصحة الاقتصادية وهو ما أدى إلى زيادة الطلب العالمي على الطاقة وخاصة النفط فجرى ما جرى وأصبح سعر البرميل يقارب الآن 110 دولارات. وكان ذلك في حد ذاته كافيًا لارتفاع كل الأسعار العالمية في السلع والخدمات التي تستخدم الطاقة بالضرورة؛ ولكن ما جرى كان أكثر من ذلك عندما بدأت التكنولوجيا تتدخل حال ارتفاع أسعار البترول لاستخراج الطاقة من الحبوب والمحاصيل الغذائية فحدث نقص في المعروض منها في السوق العالمية أدى إلى ارتفاع أسعارها مرة أخرى.

كل ذلك معلوم وقد حصلت منه مصر على بعض الفائدة تجسدت في زيادة حجم الاستثمارات العربية، والزيادة في قيمة الصادرات المصرية، والزيادة في دخول قناة السويس وتحويلات العاملين المصريين في الدول العربية. ولكن الأمر لم يكن خيرًا في كل الأحوال حينما زاد الدعم على الطاقة، وحينما وصلت الأسعار إلى مستويات ضاغطة، بل إنها خلقت أزمة حقيقية منذرة متعلقة بسلعة أساسية هي الخبز. وكل ذلك استدعى فحص المسألة من زاوية أن الزيادة في الأسعار لا تعود فقط إلى الحالة العالمية وإنما لها أيضًا أبعاد داخلية تتعلق بعمليات تنظيم الإنتاج والتوزيع في المجتمع. وهنا تحديدًا تبدأ نقطة الافتراق في الرأي حيث ترى جماعة منا ضرورة أن يكون الحل من خلال

«الدور الحاكم للدولة»، بينما ترى جماعة أخرى أن الحل يكون في تعميق أكثر لاقتصاد السوق؛ لأن المشكلة في جانبها الداخلي نشأت أساسًا من التدخل الشديد للدولة ودورها الحاكم.

وفي الحقيقة أن أنصار الرأي الأول يقعون في تناقض فاضح فشكواهم الأساسية من الوضع الراهن يقول إن المشكلة تكمن في هيمنة الدولة على مؤسسات منع الاحتكار، وجمعيات حماية المستهلك، وضعف القوانين المؤثرة على حرية السوق؛ كما أن هذه الدولة مسئولة عن تهافت العقوبات الواردة على إقامة «الكارتلات» والتآمر التجاري والمبالغة في الأسعار الاحتكارية وتحقيق مكاسب طائلة على حساب المجتمع والفقراء. هذه الدولة ذاتها هي المطلوب منها أن يكون لها دور حاكم، وكأنه لم يجر الرصد الدقيق لدورها الحاكم بالفعل، ولكن بطريق آخر هو أن تتدخل مباشرة في الأسعار لكي تتحكم في السوق، وتضرب بيد من حديد على التجار والصانعين؛ أي تعود دولة الستينيات بقضها وقضيضها مرة أخرى فتختفي السلع من الأسواق، وتتدخل الدولة لتوزيعها، ثم لا تجد موارد كافية فنصل إلى كل ما هو معروف من نتائج.

الحل الآخر معروف، وهو ليس مستمدًّا من التجربة الأمريكية ولا من تجربة الدول الصناعية الكبرى، ولكنه مستمد من حزمة الدول الأوروبية التي تطورت خلال السبعينيات - إسبانيا والبرتغال واليونان- والأخرى التي انتقلت نقلة هائلة خلال التسعينيات في أوروبا الشرقية، والثالثة الموجودة في أسيا والمعروفة بالنمور والفهود مع إضافة العمالقة في الصين والهند، وأخيرًا فإن هناك تجارب لامعة ومثيرة في التطور الاقتصادي تحققت في أمريكا اللاتينية في دول مثل المكسيك وشيلي والبرازيل. فهنا لا توجد «روشتة» للصندوق، ولا نقل لتجربة أمريكية، وهناك اعتراف تام بخصوصيات كل دولة دون تجاوز للقوانين العامة لتطور المجتمعات، ومطالبة باتساق المنطق حيث لا يجوز الشكوى من الدولة «الحاكمة» ثم المطالبة بدور حاكم للدولة في الوقت نفسه على أساس أنه من السهولة بمكان إقامة دولة أخرى غير تلك التي نعرفها.

الحل هنا واضح وضوح صباح صيف وهو إطلاق حرية المؤسسات التي تنظم عمل النظام الرأسمالي وذات العلاقة بتنظيم حركة السوق والمنافسة بحيث يكون لها استقلال تام عن الدولة سواء تلك الخاصة بمقاومة الاحتكار، أو تلك الخاصة بحماية المستهلك وتوفير الموارد لها من خلال رسوم خاصة. وهنا فإن حـل المشكلة الراهنة لا يكون بالتراجع إلى أساليب الستينيات العقيم، وإنما بإنضاج عناصر المجتمع الرأسمالي بحيث تكون المنافسة هي الأساس في السوق الاقتصادية – وأظنها في السوق السياسية أيضًا ولكن ذلك موضوع آخر- لأن الرأسمالية لم تقم فقط لمقاومة احتكار الإقطاع، ولا احتكار الدولة- وهذه كانت الترجمة العملية للاشتراكية- وإنما قبل كل ذلك احتكار الشركات والأفراد. والحقيقة أن كل المجتمعات الناجحة في الدنيا تقيم مثل هذه المؤسسات المستقلة والحرة بحيث تؤدي دور الحكم النزيه الذي يفصل في الخلافات ذات الطبيعة الفنية، وهي تتعدى المجالات الاقتصادية إلى المجالات الاجتماعية والخدمية، لكي تصل إلى مكانة المؤسسات الوسيطة في العملية السياسية والديمقراطية لإدارة المجتمع. ولو تصورنا أن مجالس قومية مثل تلك المتعلقة بالمرأة وحقوق الإنسان والأجور وغيرها حصلت على استقلالها وحريتها، أو خرجت من هيمنة الدولة عليها، فإن ذلك سوف يشكل نقلة كيفية للتقدم في مصر.

هذه هي الخطوة الطبيعية والمنطقية ليس فقط في إنضاج السوق الاقتصادية وجعلها أكثر تجاوبًا مع قوانين العرض والطلب، بل إنها سوف تجعل المجتمع أكثر ثقة في هذه السوق وحالة المنافسة فيه. وعندما يكون لدينا مؤسسات حرة ومستقلة عن الدولة وعن أصحاب الأعمال فإنها سوف تكتسب احترامًا وثقة من الأفراد فيتوقفون عن طرح اتهامات مرسلة أن هذه المؤسسات تقع رهينة الدولة التي يسيطر عليها رأس المال، كما أنها سوف تكتسب احترامًا وثقة من الرأسماليين أنفسهم؛ لأن هذه الأجهزة سوف تتوخى شروط العدالة فلا يكون تعريفها وتحديدها للاحتكار والممارسات الاحتكارية نتيجة أجهزة الإعلام والحملات التلفزيونية وعمليات الانتقام السياسية. وليس سرًّا على أحد

أنه في قضايا الحديد والأسمنت المعروضة الآن على المؤسسات لبحث حالات الاحتكار والتواطؤ السعري أصبح مستحيلاً التوصل فيها لقرارات عادلة وعاكسة للحقيقة بعد أن صدر الحكم بالفعل استنادًا إلى جهات ومصادر غير فنية ولا تطبق القواعد العالمية في التعامل مع مثل هذه المسائل.

حرية واستقلال المؤسسات هي الخطوة الأولى لكي نكسب من الأزمة الحالية ونجعل تنافسية السوق ممكنة ومضمونة، ولكنها ليست الخطوة الأخيرة، فقد آن الأوان لتعميق المنافسة في السوق من خلال سياسات للدعم تصل إلى الفقراء مباشرة ولا يصل أي منها للأغنياء والموسرين سواء فيما يتعلق بالطاقة أو بالسلع الأساسية وهو ما تناولناه من قبل في مقالات سابقة. ولكن الدولة لن تستطيع ذلك ما لم تستجمع شجاعتها ليس فقط في مواجهة الأغنياء الذين يريدون الحفاظ على امتيازاتهم القائمة في سياسات الدعم، ولكنها أيضًا في مواجهة الفقراء الذين يريدون الحفاظ على الأوضاع القائمة التي أدت إلى فقرهم في المقام الأول. والمهمة بهذه الطريقة صعبة، ولكن ما هو صعب يهون إذا عرفنا كيف نناقش الموضوع، وكيف نحافظ على المنطق واتساق الحجة، وإذا عرفنا أنه في قول الخير والعدل فليتنافس المتنافسون!.

المنافسة وأمور أخرى كثيرة!

كتبت مرارًا عن أهمية المنافسة في إطلاق طاقة المجتمعات. ولكن من يبحث في الموضوع في بقية الصحف المصرية فسوف يجد أن الموضوع لم يحصل على الأهمية التي يستحقها بعد لأن جزءًا مهمًّا من المجتمع السياسي – والاقتصادي أيضًا- لا يزال منشغلاً بالعمل على عودة الاحتكار الحكومي الكامل لكل ما تم تحريره من الاقتصاد القومي سواء من خلال القليل من «الخصخصة» الذي تم أو من خلال فتح آفاق جديدة للقطاع الخاص المصري والأجنبي؛ أما الجزء الآخر فقد بقي مشغولاً بصد غائلة هذا الاتجاه. بمعنى آخر فإنه في الوقت الذي كان واجبًا فيه العمل على استكمال آليات اقتصاد السوق الرأسمالي الحق وأهم ما فيه إحكام المنافسة وقواعدها، فإن النظر كان لا يزال مركزا على معركة القطاع العام والقطاع الخاص وأيهما الأكثر فاعلية.

ومع ذلك فإن هناك بدايات تستحق التشجيع، فليس س رًا على أحد أن مجالي إنتاج الحديد والأسمنت قد أثارا قضية الأوضاع الاحتكارية أو شبه الاحتكارية في اقتصادنا، وعندما أثير الموضوع وجدنا أن الدولة لا تزال تتدخل من خلال إجراءات متعلقة بمدخلات الإنتاج ولكنها تعوض الشركات من خلال أسعار مدعومة للطاقة والمياه؛ بمعنى آخر إدخال تشوهات على اقتصاد السوق. هذه الحالة كان يمكن حلها فقط عندما ترفع الدولة يدها عن الموضوع سواء في الحالة التي تعطي فيها أو الحالة التي تأخذ، ولكن الأهم من ذلك كان الخطوة التي أخذتها الحكومة عندما فتحت الأبواب لإقامة مصانع جديدة للحديد والأسمنت. فلعل ذلك هو الحل الأساسي لمعضلة الاحتكار بعد أن بات صعبًا حلها عن طريق فتح الباب للاستيراد مادامت الأسعار العالمية لا تزال أعلى من الأسعار المحلية.

ومن هنا فإن القضية تتوقف عن كونها متعلقة بالحديد والأسمنت، وإنما عليها أن تمتد لكل المجالات الأخرى ليس عن طريق فتح الباب في كل مرة وإنما عن طريق فتح المجال للاستثمارات الجديدة في كل قطاع. ولكي يحدث ذلك فإن

الأمر يحتاج إلى درجة عالية من الشفافية والمعلومات والمناقشة سواء من خلال الأجهزة الاقتصادية في الدولة ولدى الأحزاب أو المجتمع المدني. وكان ذلك هو ما حدث في الولايات المتحدة مع حالة شركة ATT للاتصالات التي كان عليها أن تقبل التفتيت؛ ليس فقط على مستوى عملياتها الخارجية والداخلية وإنما على مستوى الولايات أيضًا. وكان ذلك هو ما حدث أيضًا مع شركة مايكروسوفت التي لم تكن محتكرة في الحقيقة لشبكة الإنترنت، ولكنها عندما أصرت على أن يكون آلتها للبحث –Explorer- مرتبطة ببرامجها للتشغيل، فقد كان معنى ذلك أنها سوف تحتكر فورًا هذا المجال الذي كان يعتمد بصورة أساسية تقنيًّا على برنامج الشركة Window.

هنا فإن الموضوع لا يصير مرتبطًا بالشفافية فقط في المعلومات، بل أيضًا قدرة المجتمع الإعلامي على مناقشتها، وهي طاقة مفتقدة للغاية في صحافتنا القومية والحزبية والمستقلة. ولو كان ذلك متاحًا فربما كان ممكنًا ليس فقط فتح المجال للمنافسة في مجال الحديد والأسمنت من خلال مصانع وشركات جديدة، وإنما أيضًا من خلال البحث عن طرق جديدة للبناء يقل فيها الاعتماد على هاتين السلعتين. فمن يسافر إلى دول العالم المختلفة سوف يجد أن تلك الحالة من الاعتماد على الحديد والأسمنت قد تم تجاوزها لاستخدام مواد أخرى تنافس هذه السلع في كفاءتها. وتلك هي المسألة أن المنافسة لا تجري فقط بين السلع والشركات المنتجة لها، بل أيضًا بين الأفكار والتكنولوجيا والتوجهات والمناهج التي تحقق أهدافًا مجتمعية. إنها- مرة أخرى- المنافسة يا غبي، أو هي المنافسة أيها السادة!

تأمين مصر....!

معذرة مرة أخرى إذا لم أوف بالوعد الذي قطعته على نفسي أن يكون هذا المقال عن «اكتشافي» الجديد بأن عدد سكان مصر الآن ثمانون مليون نسمة بعد أن «اكتشفت» منذ أسابيع أن مساحتها تزيد على مليون كيلومتر مربع. وإذا كان المقال الأول قد أثار التعجب من وجود أزمة في الأراضي المصرية بينما لدى مصر كل هذه المساحة؛ فإن المقال المؤجل الآن كان سيثير عجبًا آخر هو كيف تكون مصر على حالها الآن ولديها كل هؤلاء الناس؟ ولكن الأقدار لها دائمًا حساباتها وتفرض على الكتاب من الموضوعات ما لا يمكنهم تجنبه تعليقًا أو تحليلاً؛ ومن المؤكد أن حريق مجلس الشورى كانت لسعته حارقة؛ ليس فقط لأعضاء مجلس عريق، ولكنها كانت لاسعة لوطن بأكمله راح يشاهد على مدى الساعات واحدًا من أهم أصوله ومؤسساته تأكله النيران دقيقة بعد الأخرى.

وفى البداية فإن الشكر واجب على عنوان هذا المقال وبعض من مضمونه للصديق الأستاذ محمود عبد الله- رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للتأمين- الذي حدثني عن الحاجة الماسة «لتأمين مصر» كلها بما فيها من أرصدة ومؤسسات وبشر. وكان من ضمن ما قاله أن المعضلة في مصر أن هناك اعتقادًا خاطئًا أن عملية «التأمين» هي عملية لاحقة للكارثة، بمعنى أنها توجد لتوفير «التعويض» عن الخسارة التي وقعت بالفعل؛ بينما واقع التأمين في العالم كله أنه يضع النظم والقواعد والأساليب التكنولوجية والإدارية التي تمنع الكارثة من الوقوع أصلاً، وإذا كان لها بوادر تنبه لها منذ البداية، وإذا حدثت فإنها تتحرك آليًا لكي تجعل الخسارة عند حدها الأدنى. «التأمين» هنا في الأصل والنهاية هو عملية حماية المجتمع من الكوارث والأزمات الطارئة وغير الطارئة والمحافظة على أصوله المادية والإنسانية.

أعجبني حديث صديقي وبدا لي أن فكرة أو مفهوم «تأمين مصر» أكثر شمولاً من التعامل مع حريق مجلس الشورى، فجوهره ليس فقط أن الوقاية خير من العلاج، ولكنه بالإضافة إلى ذلك وضع القواعد والأدوات والأساليب التي

تتعامل مع التناقضات والإشكاليات السياسية والاقتصادية الموجودة في المجتمع والدولة بحيث تكون قادرة على التعامل مع ما يستجد من طوارئ أو يظهر من حرائق. وكما هو متصور فإن حماية مبنى من الحريق يبدأ دائمًا من التصميم ومواد البناء وأساليب المكافحة المبكرة وطرق عزل المناطق التي تبدأ بالاحتراق ومنعها من الانتشار إلى مناطق أخرى، وهكذا؛ فإن ذلك أيضًا وارد بالنسبة للمجتمع كله حيث توجد الأنظمة التي تطفئ الحرائق في مهدها، أو تمنعها من الحدوث، وإذا حدثت فإنها تعزلها، وهكذا أيضًا. وأثناء حريق مجلس الشورى ذهبت شرارة منه إلى أعلى مبنى للضرائب فاشتعلت فيها النيران؛ لأن في سطح المبنى كانت هناك «كراكيب» كثيرة ومخلفات كلها قابلة للاحتراق. ولكن الله سلم هذه المرة، أما الوضع فلا يزال قائمًا ففى كل القاهرة وأسطح مبانيها، وربما مصر كلها، توجد فيها الكثير من «الكراكيب» والمخلفات التي يعود بعضها إلى أزمنة قديمة، وبعضها الآخر جاء في حداثة الأمس. وهو ما يجري بكامله في نظمنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتراكم فيها «كراكيب» مروعة، قد لا تكون كلها معرضة في الحال للحريق، ولكنها بالتأكيد مصدر مهم للخطر والحشرات وأشكال مختلفة من القبح، والأهم من ذلك كله أنها تجعل عملية «تأمين مصر» معرضة دائمًا لخطر جسيم.

وعندما عدت إلى القاهرة من الولايات المتحدة كان الأصدقاء من الزملاء والمثقفين والمحللين كالعادة غارقين في حالتهم التشاؤمية المعتادة حول سوء الأحوال والتوجس مما يأتي به المستقبل. وكما هي العادة أيضًا كانت هناك قائمة طويلة من «الكراكيب» التي يتحدث الجميع عن قرب اشتعالها؛ ولكن ما شغل البال حقًّا كان قدرة الدولة والمجتمع على «تأمين مصر» من خلال سلسلة متعاقبة من الإصلاحات، والتي هي في جوهرها لا تخرج عما وصفناه ويخص تأمين المؤسسات العامة، والمؤسسات التاريخية، والمتاحف، وحتى البيوت والمساكن. كان جوهر المقال «الدخول في الدائرة الجهنمية مرة أخرى» هو معالجة هذه النقطة تحديدًا حيث يكون جوهر الإصلاح هو بناء تلك الأجهزة الدفاعية المترابطة لتأمين البلاد من الحرائق والهزات الاجتماعية

والسياسية والتي لا يحدث أي منها إلا «فجأة» وبدون سابق إنذار كما حدث مع مجلس الشورى. ولكن للأمر وظائف أخرى أكثر من التأمين وهي أن تتمكن مؤسسات المجتمع من القيام بوظائفها بطريقة أكثر كفاءة فيكون ممكنًا دفع الدولة كلها إلى مراتب أعلى من التطور والتقدم.

مثل هذه العملية من أجل التأمين والتقدم، وكما قلنا مرارًا، ليست اختراعًا جديدًا، وهي بالنسبة للمجتمعات والدول تكاد تتطابق مع عملية التأمين للمؤسسات والسماح لها بالقيام بوظائفها. وفي كل الدنيا فإن عمليات الإصلاح من أجل التأمين والتقدم معًا بدأت دومًا بعملية «كنس» لأكوام هائلة من «الكراكيب» التاريخية التي راكمت مع احتمالات الحريق تقاليد التخلف والرجعية والقبح على حساب التقدم والتنمية. بل إن هذه «الكراكيب» ذاتها تشيع نوعًا من اليأس والتشاؤم لدى النخبة الفكرية والثقافية في البلاد، والتي قد لا تكون لها قيمة سياسية كبيرة ما بين القوى السياسية في المجتمع، ولكنه ليس معلومًا في أي مجتمع من المجتمعات أنه من الممكن له الانطلاق حقًّا دون تعبئة جهود وأفكار هذه النخبة.

هذه «الكراكيب» هي ما أسميته في مناسبات سابقة بالأوضاع الاستثنائية في مصر والتي لا ينكرها أحد في السلطة السياسية ولا في المعارضة بالطبع؛ ولكن ولأسباب مجهولة، مثل «الكراكيب» تمامًا فإنه هناك من يصر على بقائها باعتبارها جزءًا من الماضي التليد، أو أن بها بعضًا من الحنين لعصور ولت وراحت، أو لأن التأني واجب دائمًا في الخلاص منها لأنه لا نعلم أبدًا ماذا نفعل بها وإلى أين نذهب بها وكأننا أول دول العالم التي كان لديها «كراكيب» كثيرة.

وأثناء فترة التعديلات الدستورية الأخيرة كنت سواء داخل الحزب الوطني الديمقراطي أو خارجه في جانب الأقلية التي رأت أن المناسبة فرصة إما للتخلص من «الكراكيب» كلها مرة واحدة ووضع دستور جديد للبلاد؛ أو حصر هذه «الكراكيب» عند حدها الأدنى ووضعها تحت أنواع كثيرة من المراقبة والتأمين. ولكن وجهة النظر هذه لم تحصل على رضاء الأغلبية، وكانت

خطوات الإصلاح السياسي وما صاحبها من نهضة اقتصادية في عام 2005 والعامين التاليين كافيةً لكي تشير إلى أن البلاد تسير على الطريق الصحيح دون حاجة لتغييرات جذرية. ولكن العام الحالي أتى منذرًا بأن ما جرى من إصلاحات لم يعد كافيًا لا للتأمين ولا للتقدم، وبدأت المؤشرات الخاصة بمصر في المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية في التراجع، وحتى الاستثمارات الأجنبية التي قفزت قفزات إيجابية خلال الأعوام الماضية لم تحقق ما كان مطلوبًا منها في هذا العام. وباختصار فإنه مع بداية العام الخامس من الإصلاح فإن بيانات الإشارة إلى التباطؤ أكثر من تلك البيانات التي تشير إلى الانطلاق، وهي علامات -كما عرفنا في السابق- أولى المحطات على طريق الركود الذي هو بدوره البيئة الحاضنة لحرائق اجتماعية وسياسية متعددة.

وفي أعقاب حريق مجلس الشورى جرت حركة واسعة ومحمومة من أجل إعادة بناء المجلس مرة أخرى، وبأسرع ما يمكن وقبل انعقاد الدورة البرلمانية المقبلة. ولدي يقين وثقة أن الجهود التي بذلها الرئيس مبارك ومن بعده السيد صفوت الشريف والدكتور أحمد نظيف من أجل تعبئة الطاقات الوطنية سوف تثمر في النهاية عن عودة المجلس من جديد وهو أكثر جمالاً وأمانًا من السابق لكي يمارس دوره الوطني الذي مارسه بكفاءة خلال السنوات الماضية. ولكن هذه الخطوة المحمودة لا ينبغي لها أن تكون بديلاً للعمل على تأمين مصر كلها، ليس فقط بالمعنى الفني والعملي الذي أشار له صديقي الأستاذ محمود عبد الله في مقدمة المقال، وإنما بالمعنى السياسي والاجتماعي كما جاء في السياق. وأظن أن أفضل الأطر الصالحة لمناقشة ذلك هي مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي في دورة انعقاده القادمة في نوفمبر القادم حيث يحتاج الحزب إلى لجنة خاصة ذات مهمة وحيدة هي حصر تلك «الكراكيب» الكثيرة المفسدة لنظامنا ووضع الأساليب اللازمة للتخلص منها ليس بنقلها من مكان إلى مكان آخر فينتقل الخطر معها كما نفعل أحيانًا؛ وإنما من خلال التخلص منها كلية. وربما يكون ممكنًا أن يبحث الحزب، والأحزاب والجماعات السياسية والمدنية الأخرى، كيفية التخلص من ثقافة «الكراكيب» التي تجتاح ليس فقط البيوت

والمؤسسات المصرية، وإنما تعشش في أدمغة النخبة السياسية والفكرية حتى إن بعضها يريد زيادة الرقعة المتاحة في البلاد لمزيد من «الكراكيب» التي لفظتها بلاد العالم الأخرى.

هل يفعلها الحزب الوطني الديمقراطي، وهل تفعلها الأحزاب والجماعات السياسية والمدنية الأخرى؛ كلها من الأمور التي يصعب التنبؤ بها. ولكنهم إذا لم يفعلوا فسوف يمر حريق مجلس الشورى وعملية إعادة بنائه دون أن نتعلم من الدرس، وتبقى عملية «تأمين مصر» غير مكتملة؛ أي تبقى الأوضاع على ما هي عليه في انتظار حريق آخر!!.

نظرة من بعيد على مصر

كثيرًا ما حدثتني نفسي عما سيكون عليه الحال إذا أراد فرد أن يعرف المعلومات عن مصر وما يجري فيها استنادًا إلى وسائل الإعلام المصرية والعربية حيث تتطاير أخبار كثيرة معظمها سيئة للغاية. وربما لم يعد الأمر قاصرا على الناظر من بعيد للساحة المصرية، وإنما بات الأمر في مصر متسعًا للأخبار المقبضة بالنسبة للمصريين أنفسهم؛ وهناك حالة من الاكتئاب القومي بسبب ارتفاع الأسعار، وأصبحت أخبار الموت في طوابير الخبز سباقة على كل ما عداها. وفي وسائل الإعلام المختلفة لم يترك أحد الحديث فرصة دون التنويه بحالة «الاحتقان» السائدة، ووسط ذلك كله فإن التأكيد على الفساد المنتشر يكاد يصبح نوعًا من القناعات العامة. ولو حاول أحد طرح أخبار طيبة عن المجتمع المصري أو الدولة المصرية فإنه يصبح متهمًا على الفور بالترويج - حاشا لله - لما هو وردي، والتلويح بما لا وجود له، أو نوع من الدعايات الحكومية. ومن كثرة الأخبار السيئة بدأت الحكومة المصرية تفقد لياقتها السياسية، وبشكل ما أصبح الوزراء على اعتقاد أنه مهما حدث من تقدم فإنه سوف يبقى دائما أقل مما يريده المصريون، ومن ثم فإن روح اليأس سوف تظل ذائعة. وبالتدريج فقد كثير من المسئولين ابتسامتهم، فالحقيقة معقدة، وتناولها بجد يحتاج إلى حلول مركبة وهي حالة يقابلها الرأى العام بكثير من الظنون، ونجحت الجماعات المعارضة، والإخوان المسلمون في مقدمتها، في التأكيد على أن الفساد والاحتكار هما سبب كل المشكلات المصرية.

الطريف في الأمر أنه لم يجر أبدًا تحديد الفساد كمشكلة مع كيفية علاجها، ولم يبق منه إلا اتهامات مرسلة لا يجد من وقعت عليهم كيف يدافعون عن أنفسهم تجاهها. ومن المؤكد أن في مصر قدرًا غير قليل من الفساد، وتقارير منظمة الشفافية الدولية تضع مصر ضمن الدول قليلة الشفافية، وهناك اعتقاد عام أن هناك في كل مجال من المجالات جماعة قليلة أو حفنة من الأفراد الذين يحتكرون ويتحكمون في الأسعار على حساب الشعب المصري. ولكن كل ذلك

على أهميته لا يعني الكثير، وكل ما يفعله أنه يخلق حالة من المرارة والغضب، وفوقها حالة من الشك والتعميم على الجميع، وكل ذلك دون بادرة حل واحدة للمعضلة الكبيرة، وعلى الأرجح أن ما يقال سوف يصير نوعًا من التمهيد لحالة من الفساد الدائم.

المهم أن جوهر الفساد المشار إليه يقوم على زيادة النزعات الاحتكارية في المجتمع، وهو ما يعني أنه من الممكن التقليل من هذا الفساد إذا ما زادت المنافسة في المجتمع. ولكن المشكلة أنه لا يوجد أحد يريد المزيد من المنافسة، وإنما هناك كثرة تريد للدولة أن تتدخل لكي تكون المحتكر الأول والشامل في المجتمع، وهو ما يعني زيادة في الفساد وتوطينًا له في يد باطشة. الطريف في الأمر أن المطالبين بتدخل الدولة لحماية البلاد من الفساد هم أول من يتهم الدولة نفسها بالفساد؛ ولا يجد أحد مشكلة أو مفارقة منطقية مع الموضوع.

وما لا يقل أهمية عن ذلك أن لا أحد يجد من أدوات محاربة الفساد في المجتمع ما يستحق المناقشة؛ فما يطرحه الناس والنخبة حول الفساد والفاسدين يجعلك تستخلص أن الحل الكامن في الأحاديث يقوم على شنق جماعة بعينها أو الإطاحة برءوسهم في ميادين عامة على الطريقة التي كان يمارسها صدام حسين من أجل ضبط الأسعار في الأسواق. ففي وسط الاتهامات المتطايرة فإنه من المستحيل أن تجد اقتراحًا محددًا له علاقة بتطبيق قانون أو طرح قانون جديد لتشديد العقوبة على جريمة قائمة، أو إدخال عمل ما في دائرة الجرائم، أو تعديل قانون هنا أو هناك، أو حتى تغيير قواعد إبرام الصفقات أو إجراء المناقصات العامة. وبالتأكيد فإنه لم يحدث أن طرح أحد تقييمًا للأجهزة الرقابية وأدائها مثل الجهاز المركزي للمحاسبات أو النيابة الإدارية أو نيابة الأموال العامة أو أي من المؤسسات المنوط بها مكافحة الفساد. كما لم يقترح أحد قيام مؤسسات جديدة أو تنقيح مؤسسات قائمة أو حتى إلغاءها أو تغيير أوضاعها وعلاقتها بالسلطات المختلفة.

كل ذلك لم يتم التعرض له، واكتفى الجميع في مصر بالحديث عن الفساد وليس حل مشكلة الفساد فلو أراد الناس ذلك لحاولوا تحديد المشكلة وحجمها وطريقة معالجتها إما بظهور حلول جديدة وإما التعديل في حلول قائمة. ومن الجائز بالطبع أن تعتقد جماعة أن كل ذلك راجع إلى أن الفساد بات مستحيلاً معالجته أو أنه بات عميقًا إلى الدرجة التي بات معها مستحيلاً إصلاحه. ولكن ذلك لا يحل مشكلة ولا يفرج عن معضلة، والأرجح أنه سوف يؤدي إلى حالة من الأزمة في الحياة السياسية المصرية، وهي حالة فيها من الدوام ما يكفي لكي يحصل الجميع على نصيب وحظ من الكلام العام حول الفساد الذي يهدئ من النفوس الثائرة، والعواطف الفائرة، بينما تمشي القافلة إلى أهدافها.

الأخطر من ذلك أن مثل هذه الحالة من الأخبار السيئة مع المزاج العام المتوجس والمتشكك تكاد تغطي على أخبار سارة غير قليلة وتكاد تدل على تغيرات جوهرية في البلاد. فبينما تكاد الصحافة المصرية، وأحاديث الساسة في العموم، تعلن الحداد العام فإن البورصة المصرية عبرت حاجز ال 11500 نقطة حتى حدوث بعض التراجع لجني الأرباح، وهو ما يعني أن البورصة على أي حال قد زادت بحوالى 10% منذ بداية العام وهي التي زادت بنسبة 50% خلال العام السابق، ولم يعد حجم التداول بضعة ملايين من الجنيهات فقط بل تعدى بضعة مليارات من الجنيهات. وبالتأكيد فإن البورصة لا تعكس كل أحوال المصريين، ولكنها تعكس حالة من الثقة في مصر والمصريين وأحوالهم، فالاستثمار في البورصة هو أول الخطوط التي تؤكد أن هناك ما هو جيد في مصر. وبالفعل فإن هناك ما هو جيد فقد تعدت الاحتياطات المصرية 32 مليار دولار، وأصبح الجنيه المصري أكثر قوة أمام الدولار. وقد يقول قائل إن الدولار تتراجع قيمته أمام جميع العملات الرئيسية في العالم؛ وهذا بالفعل صحيح ولكن تقاليد علاقة الجنيه بالدولار تاريخيًّا لم تكن لها علاقة بموقف الدولار أمام العملات الأخرى، والمعنى الجديد هو أن الجنيه المصري لم يعد أكثر صحة فقط بل إنه أصبح مثله مثل باقي العملات القوية في العالم. وكل ذلك كان يعدُّ مستحيلاً ما لم تزد تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى درجة تتجاوز ما حدث

في العام الماضي حين بلغت هذه الاستثمارات 11.1 مليار دولار.

وربما لا يعني ذلك الكثير، ولكن هناك ما هو أكثر، فالمتحدثون عن الاحتكار في مجالات الحديد والأسمنت باعتبارها أصل المشكلات في مصر، فإنهم يتجاهلون أن مصر أصبحت دولة مصدرة للصلب وهو ما كان حلمًا مصريًّا قديمًّا، وكذلك الحال مع الأسمنت، وارتبط ذلك بثورة تصديرية في صناعات تقليدية مثل المنسوجات وغيرها. ومن يزر البلدان الأجنبية فسوف يجد أركانًا خاصة ببعض المنتجات المصرية المتعلقة بالصناعات القطنية والسجاد؛ وكل ذلك كان غائبًا خلال العقود الماضية. والحقيقة أن كل ذلك لم يكن ممكنًا لولا نزعة عالية نحو الاستثمارات الجديدة في الصناعات التحويلية، وهي استثمارات داخلية وخارجية.

وربما كان أهم الأخبار الطيبة في مصر أن الحكومة المصرية أوشكت وقبل نهاية شهر يونيو عام 2008 على أن تغطي كل الخسائر بنوك القطاع العام التجارية والبالغة نحو 10 مليارات من الجنيهات، كما أوشكت في الفترة نفسها على الانتهاء من سداد مديونيات شركات القطاع العام البالغة هي الأخرى 10 مليارات من الجنيهات بعد أن كانت هذه المديونيات قد بلغت 43 مليار جنيه قبل خمس سنوات. وحدث ذلك في الوقت الذي تجري فيه مصر ثورة هائلة لإصلاح قطاع التأمين لكي تجعله واقعًا ضمن المستويات العالمية.

الخلاصة أنه لا يوجد في مصر أخبار سيئة فقط بل إن هناك أخبارًا طيبة أيضًا، بل إنه من الجائز أن الأخبار السيئة ناجمة عن أخبار طيبة، فلم يكن ممكنًا أن تسوء حالة المرور في القاهرة والمدن المصرية الكبرى لولا الزيادة الضخمة في اقتناء السيارات، ولم يكن ممكنًا حدوث التضخم بالحالة التي وصل إليها لولا أن «الطلب» قد زاد بصورة ملحة. والحالة هكذا ديالكتيكية في جوهرها حينما تؤدي حالة النمو إلى نوع من الحراك الاجتماعي والاقتصادي الذي يبدل أمور شرائح وطبقات اجتماعية ويغير من أنماط استهلاكها وتطلعاتها. والحقيقة أن هناك مؤش رات متعددة على امتداد الطبقة الوسطى إلى نوعيات جديدة من

المواطنين حتى ولو كانت الطبقة الوسطى التقليدية لموظفي الحكومة وأصحاب المعاشات تتعرض لضغوط كبيرة. مثل هذه الحالة تحتاج إلى اقتراب أكثر من تعقيداتها الكثيرة!!.

المحتويات

عنوان المقالة		
هل نريد التغيير حقًّا في بر مصر؟		
متى يحدث التغيير في بر مصر؟		
متى تتدخل الدولة وكيف؟		
الديمقراطية بعد أربعين عامًا!		
مائة عام على النظام السياسي المصري: القوانين العظمى		
تعالوا نحارب الفساد حقًّا!		
من يشكل عقل مصر؟ وكيف؟		
من هم الناس المصريون؟		
بلد شهادات وشعارات أيضًا!		
اختيار القيادات العليا في مصر		
البيروقراطية هي المشكلة!		
جلال أمين والطبقة الوسطى في مصر		
قوة مصر الناعمة!!		
نصف دستة ملاحظات على ما جرى!		
أسبوع السياسة والاقتصاد في مصر		
صفحات أخرى عن المستقبل القريب!		
الأخبار السعيدة لا تسعد أحدًا!!		
لكل أمر في الدنيا ثمن!		
ليست صفقة من أي نوع!		
إضراب الصحفيين		
قضاء مصر العادل!		
حساب من قالوا نعم ومن قالوا لا!		
لماذا الحزب الوطني الديمقراطي؟!		
هوية الحزب الوطني الديمقراطي!		
الحزب الوطني الديمقراطي 2008		
مهمة للحزب الوطني الديمقراطي!		
حوار الحزب الوطني الديمقراطي!!		
الاستعداد لمؤتمر الحزب!		
الحوار داخل مؤتمر الحزب الوطني		
تقرير عن مؤتمر الحزب الوطني		
خمس قضايا للحزب الوطني الديمقراطي!		
الطريق لا يزال طويلا!		
الطفل والشريعة والحزب الوطني الديمقراطي!		
معضلة الحزب الوطني الديمقراطي		
المستقبل لدى الحزب الوطني الديمقراطي		
هل يمكن الدفاع عن الحزب الوطني؟!		
هل الحوار القومي ممكن؟		
لماذا لا يتم الحوار؟!		
اعتراف متبادل....!		
اليأس والأمل في المستقبل!		
علام تجرى الانتخابات؟!	الأهرام	6-4-2009
المجمع الانتخابي وأشياء أخرى مهمة!	الأهرام	10-9-2007
قانون مباشرة الحقوق السياسية	الأهرام	17-3-2008
هل يحل مجلس الشعب؟	المصري اليوم	2-9-2007
مائة ألف جنيه لكل نائب في مجلس الشعب!	الأهرام	25-8-2008
«تمكين» الفقراء في مصر!	الرؤية الكويتية	23-3-2008
ومن الصمت ما قتل!!		
العودة إلى المستقبل مرة أخرى!		

أحدث إصدارات

الأستاذ الدكتور

عب د المنع م سعي د

بنهضة مصر

1- أمريكا والعالم.. الحرب الباردة وما بعدها.

2- العالم على حافة الهاوية.

3- الكارثة.. العرب وأصول المسألة العراقية.

4- ثمن الإصلاح.. أهمية التفكير الجاد فى مستقبل مصر.

5- الدين والدولة فى مصر.. الفكر والسياسة والإخوان المسلمون.

6- إصلاح الساسة.. الحزب الوطني والإخوان والليبراليون.

